

الجزء الاول

من

الاشباه والنظائر

في النحو

للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة (٩١١) رحمه الله

تعالى وثقتنا بعلومه



الطبعة الثانية

بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بمصر

الاصفية حيدرآباد الدكن لازالت

شموس افاداتها بازغة وبدر

افاضاتها طالعة الى

آخر الزمن

سنة ١٣٥٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم - ١)

سبحان الله المنزه عن الاشياء والنظائر والحمد لله المتفضل بغفران
الكبائر والصغائر، ولا اله الا الله وحده لا شريك له العالم بما في الضائر
والله اكبر من ان يضاف اليه سمه حدث او يحاط باشاره مشير او عبارة عابر
ولا حول ولا قوة الا بالله في جميع الموارد والمصادر، والصلوة والسلام على
رسوله محمد المنسوب اليه جموع الفضائل والمفاخر، المذكور في كتب الله
تعالى باشراف الاسماء والالقاب والنعمت والمآثر، وعلى آله الطيبين الامثال
وصحبه النجوم الزواهر.

اما بعد - فان الفنون العربية على اختلاف انواعها هي اول فنونى،
ومبتدأ الاخبار التي كان في احاديثها سمرى ونجوى، طال ما اسهرت
في تتبع شواردها عيونى، واعملت فيها بدنى اعمال (٢) المجد ما بين قلبى وبصرى
ويدى وظنونى.

ولم ازل من زمن الطلب اعنى بكتبها (٢) قديما وحديثا، واسمى
في تحصيل مادتها سعيًا حثيثا، الى ان وقفت منها على الجمل الغفير، واحطت
بغالب الموجوده طالعه وتاملا بحيث لم يفتنى منها سوى التذر اليسير، واقت

(١) منى - (٢) هنا ياضر في النسخة اليمانية، وفيها من، عوض بين (٢) -ى - اعنى

تيها

بها.

فيها الكتب المطولة والمختصرة، وعلقت التعاليق ما بين اصول وتذكرة واعتنت باخبار اهلها وتراجمهم واحياء ما دثر من معالمهم ومارووه اورووه وما تفرد به الواحد منهم من المذاهب والاقوال ضعفه الناس او قووه، وما وقع لهم مع نظرائهم وفي مجالس خلفائهم وامرائهم، من مناظرات ومحاورات، ومجالسات ومذاكرات ومدارسات ومسائرات، وفتاوى ومراسلات، ومعاينة ومطارحات (١) وقواعد ومناظيم، وضوابط وتقاسيم، وفوائد وفرائد، وغرائب وشوارد، حتى اجتمع عندي من ذلك جل، ودونها رزما لا بالغ واقول وقرجل .

وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف، لم اسبق الى مثله وديوان منيف، لم ينسج ناسج على شكله، ختمته القواعد النحوية ذوات الاشياء . والنظائر، ونخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر .

واودعته من الضوابط والاستثناءات جملا عديده، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والالفاظ كل فريده، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه الى الحاق، ولا سود بتسطير جميع ما ارصد له من بياض الاوراق، فحبسته بضع عشرة سنة وحرم منه الكاتبون والمطالعون، ثم قدر الله اني اصبت بفقده فان الله واتا اليه راجعون، فاستخرت الله تعالى في اعادة تأليفه ثانيا والعود ان شاء الله تعالى احمد، وعزمت على تجديد طالبا من الله سبحانه المعونة فهو اجل من في المهات يقصد .

واعلم ان السبب الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الاول اني قصدت ان اسلك بالعمرية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه والقوه من كتب الاشياء والنظائر .

وقد ذكر الامام بدر الدين الزركشي في اول قواعد ان الفقه انواع

احدها، معرفة احكام الحوادث نصا واستنباطا وعليه صنف الاصحاب

تعالى يقهم المبسوطه على مختصر المزي .

الثاني - معرفة الجمع والفرق ومن احسن ما صنف فيه كتاب الشيخ

ابن عبد الجويني .

الثالث - بناء المسائل بعضها على بعض لاجتماعها في مأخذ واحد واحسن

شيء فيه كتاب السلسلة للجويني وقد اختصره الشيخ شمس الدين ابن

القماح (١) وقد يقوى التسلسل في بناء (٢) الشيء على الشيء ولهذا قال

الرافعي مثله (٣) وهذه سلسلة طولها الشيخ .

الرابع - المطارحات وهي مسائل عويصة يقصدها تنقيح (٤) الازهان .

الخامس - المفاتحات ، السادس ، المتحנות . السابع ، الالغاز ، الثامن ، الحيل

وقد صنف فيه ابوبكر الصيرفي وابن سرة وابو حاتم القزويني وغيرهم .

التاسع - معرفة الافراد وهو معرفة ما لكل من الاصحاب من الالوجه

العربية (٥) وهذا يعرف من كتب الطبقات .

العاشر - معرفة الضوابط التي تجمع جموع القواعد التي ترد اكثرها

اليها اصولا وفروعا وهذا انفعها واعملها واكملها واتمها وبه يرتقى الفقيه الى

الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو اصول الفقه على الحقيقة انتهى .

وهذه الاقسام اكثرها اجتمعت في (كتاب الاشياء والنظائر)

للقاضي تاج الدين السبكي ولم تجتمع في كتاب سواء واما (قواعد الزركشي)

فليس فيه الا القواعد مرتبة على حروف المعجم وكتاب (الاشياء والنظائر)

للإمام صدر الدين ابن الوكيل دونهما بكثير وقد قصد السبكي بكتابته تحرير

كتاب ابن الوكيل باشارة والده له في ذلك كما ذكره في خطبته ،

٢٠ واول من فتح هذا الباب - سلطان العلماء شيخ الاسلام عز الدين

ابن عبدالسلام في (قواعد الكبرى) و (الصغرى) واتفق الامام جمال الدين

الاسنوي كتاباني الاشياء والنظائر لكنه مات عنه مسودة وهو صغير جدا نحو

(١) ي - شمس الدين القماح (٢) ي - هكذا بناء المشي لشيء الخ

(٣) اصل - في مسئلة (٤) اصل - تلقيح (٥) ي - العربية .

خمس كرايس مرتب على الابواب، وله كتابان في قسمين من هذا النوع وهما (التمهيد) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد الاصولية، و (الكوكب الدرر) في تخريج الفروع الفقهية على القواعد النحوية، وهذا ان القسام بما تضمنته كتاب اتقاضي تاج الدين السبكي والاف الامام سراج الدين ابن الملتن (كتاب الاشياء والنظائر) مرتبا على الابواب وهو فوق كتاب الاستوى ودون ما قبله .

والفت (كتاب الاشياء والنظائر) مرتبا على اسلوب آخر يعرف من مراجعته وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب اتقاضي تاج الدين الذي في الفقه فانه جامع لاكثر الاقسام وصدره يشبه كتاب الزركشي من حيث ان قواعد مرتبة على حروف المعجم، وقد قال الكمال ابو البركات عبد الرحمن بن محمد الانباري في كتابه (زهره الالباء في طبقات الادباء) علوم الادب ثمانية - اللغة، والنحو، والتصريف، والعروض، والقوافي، وصناعة الشعر، واخبار العرب، وانشاءهم، قال - والحقنا بالعلوم الثمانية عليهن وضعناها، علم الجدل في النحو، وعلم اصول النحو، فيعرف به القياس وتركيبه واقسامه من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد الى غير ذلك على حد اصول الفقه فان بينهما من المناسبة ما لا خفاء به لان النحو معقول من منقول، كما ان الفقه معقول من منقول .

وقال الزركشي في اول قواعد كان بعض المشايخ يقول، العلوم ثلاثة، علم نضج وما احترق وهو علم النحو والاصول، وعلم لا نضج ولا احترق وهو علم البيان والتفسير، وعلم نضج واحترق وهو علم الفقه والحديث انتهى . وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون

الاول - فن (١) القواعد والاصول التي ترد اليها الجزئيات والفروع وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه وقد اعتيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق واشبعت القول فيه واوردت في ضمن كل قاعدة ما لا ثمة العربية فيها من مقال ونحير وتحيك وتهذيب واعراض وانتقاد

وجواب وايراد ، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من اعراب الآيات
القرآنية والا احاديث النبوية والآيات الشعرية ، و تراكيب العلماء في
تصانيفهم المروية ، وحشوتها بالقوائد ، ونظمت في سلكها فوائد القلائد .

الثاني - فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات وهو مرتب على

٥ الابواب لاختصاص كل ضابط ببابه وهذا هو احد الفروق بين الضابط
والقاعدة لأن القاعدة تجمع فروعا من ابواب شتى والضابط تجمع فروع باب
واحد ، وقد تختص القاعدة بالباب وذلك اذا كانت امرا كليا منطبقا على جرائماته
وهو الذي يعبرون عنه بقولهم قاعدة الباب كذا وهذا ايضا يذكر في هذا الفن
لأن الفن الاول وقد يدخل في الفن الاول قليل من هذا الفن وكذا من
١٠ الفنون بعده لا تقتضاء الحال ذلك .

الثالث - فن بناء المسائل بعضها على بعض وقد الفت فيه قدما تأليفا
لطيفا مسمى (بالسلسلة) كما سمي الجويني تأليفه في الفقه بذلك والف الزركشي
كتبا في الاصول كذلك وسماه (سلاسل الذهب) .

الرابع - فن الجمع والفرق -

١٥ الخامس - فن الالتاذا والاحاجي والمطاريحات والمتمحضات وجمعها
كلها في فن لأنها متقاربة كما اشار اليه الاسنوي في اول الفازة .

السادس - فن المناظرات والمجاسات والمذاكرات والمراجعات
والمحاورات والفتاوى والواقعات والمراسلات والمكاتبات .

السابع - فن الافراد والفرائد وقد افردت كل فن بخطبة وتسمية

٢٠ ليكون كل فن من السبعة تأليفا مفردا وبمجموع السبعة هو كتاب (الاشياء
والنظائر) فدونه مؤلفات تشد اليه الرجال ، وتتنافس في تحصيله حول الرجال
والى الله سبحانه الضراعة ان ييسر لي فيه نية صحيحة ، وان يمن فيه بالتوفيق
الاخلاص ولا يضيع ما بذلته فيه من تعب الجسد والقريحة ، فهو الذي لا يغيب
راجيه ، ولا يرد داعيه .

قال ابو القاسم الزجاجي في (اماليه) حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا ابو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن اسحاق الحضرمي حدثنا سعيد ابن سالم (١) الباهلي حدثنا ابي عن جدي عن ابي الاسود الدؤلي قال دخلت على ابي ابن طالب رضي الله عنه فرأيت مطرقة متفكرا قلت فيم تفكر يا امير المؤمنين؟ قال اني سمعت يولدكم هذا لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت هذا احببتنا وبقيت فينا هذه اللثة ثم اتيت بعد ثلاث فاتي الى صحيفة فيها - بسم الله الرحمن الرحيم - الكلام كله اسم وفعل وحرف فالا اسم ما انبا عن المسمى، والفعل ما انبا عن حركة المسمى، والحرف ما انبا عن معنى ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان الاشياء ثلاثة ظاهري ومضمري وشيء ليس بظاهر ولا مضمري وانما تنضاف الالاء في ١٠ معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمري.

قال ابو الاسود بجمعت منه اشياء وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها؟ فقلت لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها.

قال ابن عساكر في (تاريخه) كان ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل التحوي ١٥ المعروف بابن الكبرى يذكر ان عنده تعلية ابي الاسود الدؤلي اتى القاها عليه الامام علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) وكان كثيرا ما يذهبها اصحاب الحديث الى ان دضها الى الفقيه ابي العباس احمد بن منصور المالكى وكتبها عنه وسمعا منه في سنة ست وستين واربعمائة واذا به قد ركب عليها اسنادا لا حقيقة له وصورته قال ابو اسحاق ابراهيم بن عقيل حدثني ابو طالب عبيد الله بن احمد بن نصر بن يعقوب ٢٠ بالبصرة حدثني يحيى بن ابي بكر (٢) الكرماني حدثني اسرائيل عن محمد بن عبيد الله ابن ابي رافع عن ابيه قال وحدثني محمد بن عبيد الله بن الحسن بن عياش عن عمه عن عبيد الله ابن ابي رافع ان ابا الاسود الدؤلي دخل على علي رضي الله

عنه وذكر التعليقة فلما وقعت على ذلك بينت لابي العباس احمد بن منصور ان
يحيى بن بكير الكرمانى مات سنة ثمان وثمانين بفتح ابراهيم بن عقيل هذا بين نفسه
وبين يحيى بن ابي بكير رجلا واحدا وهذه التى سماها (التعليقة) هى فى اول امالى
الزجاجى نحو من عشرة اسطر بفتحها ابراهيم قريبا من عشرة اوراق انتهى .

فن القواعد والاصول العامة

وهو الفن الاول من كتاب الاشياء والنظائر ولا يحتاج الى افراد
بخطبة اكتماء بخطبة الكتاب تقرب العهد بها وهو مسمى (بالمصاعد العالية فى
القواعد - ١ - التصوية)

حرف الهمزة

١٠ (الاتباع) هو انواع فته اتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة اول

الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام .

واتباع حركة اول الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ

الحمد لله بضم اللام اتباعا لحركة الدال .

واتباع حركة الحرف الذى قبل آخر الاسم المعرب لحركة الاعراب

١٥ فى الآخر وذلك فى امرئ وابنه فان الراء والنون يتبعان الهمزة والميم فى حركتهما

نحو (ان امرؤ هلك ، اكان ابوك امرأ سوء ، لكل امرئ منهم) وكذا ابنهم ولا

ثالث لهما فى اتباع العين اللام .

واتباع حركة الفاء اللام وذلك فى امرئ وهم خاصة فان الميم

والفاء يتبعان حركة الهمزة والميم فى بعض اللغات فيقال هدامرء وهم ورايت

٢٠ امرأ ونما ونظرت الى امرء وهم ولا ثالث لهما .

واتباع حركة اللام للفاء فى المضاعف من المضارع المجزوم والأمر

اذ لم يفتك الادغام فيما فى بعض اللغات فيقال عض ولم يعض بالفتح وفر ولم

يفر بالكسر ورد ولم يرد بالضم .

- واتباع حركة العين للفاء في الجمع بالالف والتاء حيث وجد شرطه
كتمرة وتمرات، بالفتح (١) وسدرة وسدرات بالكسر، وغرفة وغرفات بالضم.
واتباع حركة اللام للفاء في البناء على الضم في مذ فان الذال نعت
اتباعا لحركة الميم ولم يعتد بالنون حازرا، قال ابن يعيش ونظيرها في ذلك بناء
له على الفتح اتباعا لفتحة الباء ولم يعتد باللام حازرا السكونها وقولهم لم يلد
ابوان؛ فتح الدال اتباعا لفتحة الياء عند سكون اللام.

- واتباع حركة الفاء للعين في لغة من قال في لدن لد، قال ابن يعيش
من قال لد بضم الفاء والعين فانه اتبع الضم بعد حذف اللام.
واتباع حركة الميم لحركة التاء والتاء والين في قولهم منفر ومتن
ومفيرة، وقال ابن يعيش منهم من يقول متن بضم التاء اتباعا لضمة الميم
ومنها من يقول متن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء اذ النون لظافتها وكونها
غنة في الخيشوم حازر غير حصين وقالوا كل فعل على فعل بكسر العين وعينه
حرف حلق يجوز فيه كسر الفاء اتباعا لكسر العين نحو نعم وبهي.

- ومنه، اتباع حركة فاء كلمة لحركة فاء اخرى لكونها قرنت معها
وسكون عين كلمة لسكون عين اخرى او حركتها لحركتها كذلك، قال ابن
دريد في الجمهرة تقول - ما سمعت له جرسا - اذا افردت فاذا قلت، ما سمعت
له جرسا ولا جرسا، كسرت الجيم على الاتباع.

- وقال الفارابي في (ديوان الادب) يقال - رجس نجس - فاذا افردوا
قالوا نجس.

- ومنه، اتباع الكلمة في التنوين لكلمة اخرى متونة صحبتها كقوله
تعالى (وجئتكم من سبأ نبيا يقين) (انا اعتدنا لكافرين سلاسلنا واخللا
وسعيرا) في قراءة من نون الجميع وحديث - انفق بلالا ولا تخش من
ذي العرش اقلالا.

- ومنه، اتباع كلمة لآخرى في فك ما استحق الادغام كحديث - ايكن

الأشياء - ج - ١ . ١ . حرف الهزة

صاحبة الجمل الادب تنبها كلاب الحواب - فك الادب وقياسه الادب
اتباع الحواب .

ومنه اتباع كلمة في ابدال الواو فيها همزة بهمزة اخرى كحديث
(ارجعن مازورات غير مأجورات) والاصل موزورات لانه من الوزر .
وقال ابو علي الفارسي في التذكرة - لا يصح ان يكون القلب فيه من
اجل الاتباع لان الاول ينبغي ان يجيء على التماس والاتباع يقع في الثاني
وانما مازورات على يا جل ، قال ، والغدا والعشا ، لادلالة فيه لان غدا يا في
جمع غدوة مثل حرة وحزائر وكنته وكنتان .

ومنه ، اتباع كلمة في ابدال واوها بالياء في اخرى كحديث ،
لا دريت ولا قلت ، والاصل تلوت لانه من التلاوة .

ومنه ، اتباع ضمير المذكر لضمير المؤنث كحديث ، اللهم رب
السموات السبع وما اظللن ورب الارضين وما اقلن ورب الشياطين
وما اضلن ، والاصل اضلوا بضمير الذكور لان الشياطين من مذكر من يعقل
وانما انت اتباعا لاظللن واقلن وكذا قوله في حديث المواقيت ، هن هن
اصله لم اى لاهل ذى الحليفة وما ذكر معها وانما قيل هن اتباعا لقوله هن .

ومنه ، اتباع اليزيد للوليد في ادخال اللام عليه وهو (علم في - ١)
قول الشاعر .

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا

قال ابن جرير - حسن دخول اللام في اليزيد لا اتباع الوليد وقال
ابن يعيش في شرح الفصل - لما كثرا اجراء ابن صفة على ما قبله من الاعلام
اذا كان مضافا الى علم او ما يجري مجرى الاعلام من الكنى واللقاب فلما
كان ابن لا ينفك من ان يكون مضافا الى اب وام وكثر استعماله استجازوا
فيه من التخفيف ما لم يستجزوه مع غيره فخذفوا الف الوصل من ابن لانه
لا ينوى فصله مما قبله اذا كانت الصفة والموصوف عندهم مضارعة لفصلة

(١) من ي - اعني النسخة اليابانية المكتوبة فيها القابلة على نسخة المؤلف التي
بخط يده » عثرنا عليها عند الطبعة الثانية .
والموصول

والموصول من وجوه وحذفوا تنوين الموصوف ايضا كأنهم جعلوا الاسمين اسما واحدا لكثرة الاستعمال واتبعوا حركة الاسم الاول حركة الاسم الثاني ولذلك شبهه سيويه بامرئ وابنم في كون حركة الراء تابعة لحركة الهزة وحركة النون في ابنم تابعة لحركة الميم فاذا قلت هذا زيد بن عمرو وهند ابنة عاصم فهذا مبتدأ وزيد الخبر وما بعده نعته وخمة زيد خمة اتباع لاخمة اعراب لانك عقدت الصفة والموصوف وجعلتهما اسما واحدا وصارت المعاملة مع الصفة والموصوف كالصدولة ولذلك لا يجوز السكوت على الاول وكذلك النصب قول رأيت زيد ابن عمر ونفتح الدال اتباعا لفتحة النون وقول في الجر مررت بزيد بن عمر ونكسر الدال اتباعا لكسرة النون من ابن وقد ذهب بعضهم الى ان التنوين انما سقط لالتقاء الساكنين سكونه وسكون الباء بعده وهو قاسد انما هو لكثرة استعمال ابن .

59398

تنبيه

قال ابن جني في المحتسب في قراءة الحمد لله، بالاتباع هذا اللفظ أكثر في كلامهم وشاع استعماله وهم لما أكثر في استعمالهم اشد تغييرا كما جاء عنهم كذلك لم يك، ولم ادر، ولم ابل، وايش تقول، وجايحي وسايسويحذف همزيتها^{١٥} فلما اطردها ونحوه لكثرة استعماله اتيوا احد الصوتين الآخر وشبهوها بالجزء الواحد فصارت الحمد لله كمنق وطنب والحمد لله كأبل وإطل الا ان الحمد لله بضم الحرفين اسهل من الحمد لله بكسرهما من موضعين، احدهما انه اذا كان اتباعا فاقبس الاتباع ان يكون الثاني تابعا للاول وذلك انه جار مجرى السبب والسبب وينبغي ان يكون السبب اسبق رتبة من السبب فتكون خمة اللام تابعة لخمة^{٢٠} الدال كما تقول، مد وشد وشم وفر، فتسج الثاني الاول فهذا اقيس من اتباعك الاول للثاني في نحو اقل اخرج، والآخر ان خمة الدال في الحمد لله اعراب وكسرة اللام في ه بناء وحركة الاعراب اقوى من حركة البناء والاولى ان يغلب الاقوى على الاضعف لاعكسه ومثل هذا في اتباع الاعراب

وقال اضرب الساقين امك هابل

كسر الليم لكسرة الهمزة ، انتهى وفي الكشف قرأ أبو جعفر لللائكة اصعدوا
بضم الاء لا لا تباع ولا يجوز استهلاك الحركة الاعرابية بحركة الاتباع الا في
لغة ضعيفة كقولهم الحمد لله .

فائدة

قال ابن ابان (١) في (شرح الفصول) اعلم ان العرب قد اكثرت من
الاتباع حتى قد صار ذلك كأنه اصل يقاس عليه واذا كانت قد زالت حركة الدال
مع قوتها للاتباع وذلك ما حكاه الفراء من الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة
اللام وقلبوا ايضا الياء الى الواو مع ان القياس عكس ذلك فقالوا انا اخوك
يريدون انا اخيك حكاه سيويه كان الاتباع في نحو مدوشد اجوز واحسن
اذ ليس فيها قل خفيف الى ثقيل واما الساكن الحاجر فلا يعتد به لضعفه انتهى .

فائدة

عد من الاتباع حركة الحكاية قال ابو حيان في شرح التسهيل اختلف
الناس في الحركات اللاحقة للآتي في الحكاية فهيل هي حركات اعراب
نشأت عن عوامله ، وقيل ليست للاعراب وانما هي اتباع للفظ المتكلم
على الحكاية .

وقال ابو الحكم الحسن بن عبد الرحمن بن عذرة الخضر اوى في كتابه
المسمى (بالاعراب عن اسرار الحركات في لسان الأعراب) حركة المحكى
في حال حكاية الرفع منهم من يقول انها للاعراب لانه لا ضرورة في تكلف
تقدير رعه مع وجود اخرى وانما قيل به في حالة النصب والبحر للضرورة
ومنهم من يقول انها لا للبناء ولا للاعراب حلا لحالة الرفع على حالة النصب
والبحر ، قال وهذا شبه بمذهب النحاة واقيس بمذهب البصريين الاثر اهم

ردوا على الكوفيين في اعتقادهم الرفع في خبر ان واخواتها وفي اسم كان واخواتها على ما كان عليه قبل دخول العالم انتهى .

الاتساع

- عقد له ابن السراج بابا في الاصول فقال اعلم ان الاتساع ضرب من الحذف الا ان الفرق بينهما انك لا تقيم المتوسع فيه مقام المحذوف وتعربه .
- باعتباره وفي الحذف تحذف العالم فيه وتدع ما حمل فيه على حاله في الاعراب والاتساع العالم فيه بحاله وانما تقيم فيه المصاف (اليه مقام المضاف - ١) او الظرف مقام الاسم فالاول نحو: واسئل القرية، والمعنى اهل القرية ولكن البر من آمن - والثاني، نحو صيد عليه يومان والمعنى صيد عليه الوحش في يومين ولده ستون عاما والمعنى ولده الولد لستين (٢)، بل مكر اليل والنهار، ناره ١٠ صائمه، وليه قائم، يا سارق الليلة اهل الدار، والمعنى مكر في الليل، صائم في النهار، سارق في الليلة، قال وهذا الاتساع في كلامهم اكثر من ان يحاط به قال وتقول سرت فرمحين يوهين ان شئت جعلت نصبهما على الظرفية وان شئت جعلت مفعولان (٣) على السعة، وعلى ذلك قولك سيره يومان (٤) فتقيم يومين مقام الفاعل، وقال في موضع آخر ان بابي المفعول له والمفعول معه ١٥ نصباً على الاتساع اذ كان من حقها ان لا يفارقهما حرف الجر واكتنه حذف فيهما ولم يجزياً مجرى الظروف في التصرف وفي الاعراب وفي اقامتهما مقام الفاعل فدل ترك العرب لذلك انها بابان وضعاً في غير موضعها وان ذلك اتساع منهم فيها لان المفعولات كلها تقدم وتؤخر وتقام مقام الفاعل وتقع مبتدأ وخبراً وهذا كله كلام ابن السراج .

٢٠

وانا اشبع القول في هذا الباب لقلة من عقده بابا من النحاة فاقول قال ابو حيان في (شرح التسهيل) الاتساع يكون في المصدر المتصرف

(١) سقط من ي (٢) اصل - ستين (٣) كذا - (٤) الاصل - فرمحين يومان .

فيتنصب مفعولا به على التوسع والمجاز ولولم يصح ذلك لسا جازان يبنى لفعل ما لم يسم فاعله حين قلت ضرب ضرب شديد لأن بناء • لفعل ما لم يسم فاعله فرع عن التوسع فيه بنصبه نصب المفعول به وتقول الكرم اكرمه زيدا وانا ضارب الضرب زيدا •

• قال في البسيط وهذا الاتساع ان كان لفظيا جازا اجتماعه مع المفعول الاصل ان كان له مفعول وان كان معنويا بان يوضع بدل المفعول به فلا يجتمع معه لانه كالعوض منه حال التوسع نحو قولك ضرب الضرب على معنى ضرب الذى وقع به الضرب ضربا شديدا فوضعت بدله مصدره وقيل يجوز الجمع بينهما على ان يكون المفعول منصوبا نصب التشبيه بالمفعول به واذا كان الاتساع • معنى فلا يجتمع بين المتوسع فيه والمطلق . ١٠

وفي (البسيط) ايضا المصا در يتوسع فيها فتكون مفعولا كما يتسع في الظروف فتكون اذا جرت اخبارا بمنزلة الاسماء الجامة ولا تجرى صفة بهذا الاعتبار واذا كان بمعنى فاعل جاز ان يكون صفة قال واذا توسع بها (١) وكانت عامة على اصلها لم تكن ولم تجمع وعيا للمصا در او خاصة نحو ضرب زيد وسير البريد فرما جازت التنية والجمع بينهما انتهى • ١٠

واما الاتساع في الظروف ، ففيه مسائل ، الاولى ، انه يجوز التوسع (في ظرف الزمان والمكان بشرط كونه متصرفا فلا يجوز - ٢) التوسع بما لزم الظرفية لان عدم التصرف مناف للتوسع اذ يلزم من التوسع فيه كونه يسند اليه ويضاف اليه وذلك ممنوع في عادم التصرف وسواء في المتصرف المشتق نحو المشتى والمصيف وغيره كالיום والمصدر المتنصب على الظرف كقدم الحاج وخفوق النجم ومه (لقد قطع بينكم) ولا يمنع التوسع اضافة الظرف الى الظروف المقطوع عن الاضافة للعوض بما اضيف اليه التنوين نحو سير عليه حيثئذ •

الثانية - اذا توسع في الظرف جعل مفعولا به مجازا ويسوغ حيثئذ

اشياءه غير مقرون بنى نحو اليوم سرته وكان الاصل عند ارادة الظرفيه سرت فيه لان الظرف على تقدير في والاخبار يوجب الرجوع الى الاصل .

- وقال انخضر اوى ، الضائر من اثر مان والمكان لم تقع في شيء من كلام العرب خبر البتدأ منصوبة كما يقع الظرف ولم يسمع نحو يوم انهمس سفرى (١) اياه الا ان يقرن بنى فدل هذا على ان الضائر لا ينتصب ظرفا لان كل ما ينتصب ظرفا يجوز وقوعه خبرا اذا كان مما يصح عمل الاستغراق فيه ، قال ولم ار احدا منه على هذا التنبيه .

الثالثة - يضاف الى الظرف المتوسع فيه المصدر على طريق الفاعلية

- نحويل ، مكر الليل والنهار ، وعلى طريق المفعولية نحو ، تربص اربعة اشهر والوصف كذلك نحو ، يا سارق الليلة اهل الدار ، ويا مسروق الليلة اهل الدار ١٠ ذكرها سيويه .

- قال الفارسي واذا اضيف الى الظرف لم يكن الا اسما ونخرج بالاضافة عن ان يكون ظرفا لان في مقدرة في الظرف وتقدير ما يمنع الاضافة اليه كما لا يجوز ان يحال بين المضاف والمضاف اليه بحرف جر في نحو غلام اريد ، وقال انخضر اوى هذا غير ظاهرا لان المضاف يقدر باللام وبين ومع وذلك ١٠ لم يمنع من الاضافة قال وقولهم الظرف على تقدير في انما هو تقدير (٢) معنى وليس المراد انها مضمرة ولا مضمنة ولذا لم تقتض البتاء .

- وقال ابن عصفور ما قاله الفارسي ضيف عندى لان الفصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر ملفوظا به وجد في باب لا والنداء فاذا جاز ظاهرا فقدرا اولى قال نعم العلة الصحيحة ان يقال ان الظرف اذا دخل عليه ٢٠ الخافض نرجع عن الظرفية الا ترى ان وسطا اذا دخل عليها الخافض صارت اسما بدليل التزامهم فتح سينها ووسط المفتوحة السين لا تكون الا اسما والسبب في خروج الظروف بالخفض عن الظرفية الى الاسمية ما ذكره الاخفش في

(١) ي - كان سفرى (٢) اصل - على معنى .

كتابيه (الكبير) من انهم جعلوا الظرف بمنزلة الحرف الذي ليس باسم ولا فعل لشبهه به من حيث كانت اكثر الظروف قد اخرج منها الاعراب واكثرها ايضا لا تنفى ولا تجمع ولا توصف قال فلما كانت كذلك كرهوا ان يدخلوا فيها ما يدخلون في الاسماء .

٩. الرابعة - قد يستند الى المتوسع فيه فاعلان نحو في يوم عاصف ، يوما عبوسا قطريرا ، وثانيا عن الفاعل نحو ولد له ستون عاما وصيد عليه الليل والنهار ، ويرفع خبرا نحو الضرب اليوم ، قال بعضهم ويؤكد ويستثنى منه ويدل وان لم يجز ذلك في الظرف لانه زيادة في الكلام غير معتمد عليها بخلاف المفعول وتوقف في اجازته صاحب البسيط .

١٠. الخامسة - ظاهر كلام ابن مالك جواز التوسع في كل ظرف متصرف .

وقال في (البسيط) ليس التوسع مطردا في كل ظروف الامكنة كما في الزمان بل التوسع في الامكنة سماع نحو ، نحانوك وقصد قصدك ، واقبل قبلك ، ولا يجوز في خلف واخواتها لا نقول ضربت خلة ك فحطله مضروبا وكذا لا يتوسع فيها بجعلها فاعلا كما في الزمان ، وانما كان ذلك لان ظروف الزمان اشد تمكنا من ظروف المكان .

السادسة - لا يتوسع في الظرف اذا كان عاملا حروفا واسما جامدا باجاءهم لان التوسع فيه تشبيه بالمفعول به والحرف والجاسم لا يعملان في المفعول به .

٢. وهل يتوسع فيه مع كان واخواتها قال ابو حيان ، ينبنى على الخلاف في كان اعمل في الظرف ام لا ، فان قلنا لا تعمل فيه فلا توسع وان قلنا تعمل فيه فالذي يقتضيه النظر انه لا يجوز الاتساع معها لانه يكثر المجاز فيها لانها اتمارقت المبتدأ ونصبت الخبر تشبيها بالفعل المتعدى الى واحد فصلنا بتشبيه وهو مجاز فاذا نصبت الظرف اتساعا كان مجازا ايضا فيكثر المجاز فيمنع منه ، ونظير ذلك قولهم

(٢)

قولهم، دخلت في الامر، لا يجوز حذف في لأن هذا الدخول مجاز ووصول
دخل الى الطرف بغير وساطة في مجاز فلم يجمع عليها مجازان، والذي نص عليه
ابن عصفور جواز الاتساع . مها كسائر الافعال .

- ويجوز الاتساع مع الفعل اللازم ومع المتعدي الى واحد بلا خلاف
وهل يجوز مع المتعدي الى اثنين او ثلاثة خلاف، ذهب الجمهور الى الجواز .
وصحح ابن عصفور المنع لأنه لم يسمع معها كما سمع مع الاولين قالوا يوم
الجمعة صبرته وقال .

ويوما شهدناه سلبا وعامرا

- لأنه ليس له اصل يشبه به لأنه لا يوجد ما يتعدي الى ثلاثة بحسب
الاصل وباب أعلم وأرى فرع من علم ورأى والجل انما يكون على الاصول ١٠
لا على الفروع .

وصحح ابن مالك الجواز مع المتعدي الى اثنين والمنع مع المتعدي الى
ثلاثة لأنه ليس انما يشبه به اذ ليس لتأفعل يتعدي الى اربعة .

واجاب الجمهور بان الاتساع ليس معتمده التشبيه بدليل جريانه مع

اللازم .

- ١٥ السابعة - اذا توسع في واحد لم يتوسع فيه نفسه مرة اخرى، مثال
ذلك ان يتوسع فتضيف اليه ثم تنصبه نفسه نصب المفعول به توسعا، وهل
يجوز ان يتوسع في الفعل اكثر من واحد بان يتوسع معه في الطرف ثم يتوسع
في المصدر، ان قلنا، يتوسع في اللفظ لم يبعد او في المعنى فيبعد لأنه لا يوضع
شيئان بدل شيء واحد، وذهب بعضهم الى انه لا يتوسع في شيء من الافعال ٢٠
الا اذا حذف المفعول الصريح ان كان التوسع في المعنى وان كان توسعا في
اللفظ جاز مطلقا نحو يا سارق الليلة اهل الدار، وسببه ان التوسع في المعنى يجعل
التوسع فيه واقعا به المعنى ولا يكون معنى واحد في محلين من غير عطف
ولا ما يجري مجراه .

اجتماع الامثال مكرورة

ولذلك يفر منه الى القلب او الحذف او الفصل ، فمن الاول قالوا في دهمدت الحجر دهديت قلبوا الهاء الاخيرة ياء كراهة اجتماع الامثال وكذلك قولهم في حازيد حيحي زيد قلبوا الالف ياء لذلك ، وقال الخليل اصل مهاب الشرطة ، ما ما قلبوا الالف الاولى هاء لاستقباح التكرير .

وقالوا في النسب الى نحو شج وعم شجوى وصوى بقلب الياء واوا كراهة لذلك وكذا قالوا ، في نحوى حيوى ، وفي نحو ، تحية نحوى لذلك وهنية اصلها هنية فابدلت الهاء من الياء كراهة لاجتماع الامثال - والحيوان من مضاعف الياء واصبه حيان قلبت الياء الثانية واوا وان كانت الواو اقل منها كراهة اجتماع الامثال ، وكذا دينار ودياج وقيراط وديماس (١) وديوان اصلها دينار ودياج ودوان ، قلب احد حرفي التضعيف ياء لذلك ولبي اصله لب قلبت الياء الثانية التي هي اللام ياء هربا من التضعيف فصارت لبي ثم ابدلت الياء الفتحا لئلا تحركها واقتح ما قبلها فصارت لبي ، ونحو حمراء وصفراء قلب منه الهمزة في الشية واوا ، قال الشلوين ، وسببه اجتماع الامثال فان هناك ألقين وبينهما همزة والهمزة قريبة من الالف قال وكان قلبها واوا اولى من قلبها ياء لأن الياء قريبة من الالف والواو ليست في القرب اليها مثلها والجمع بين الامثال (مكرورة عندهم فكان قلب الهمزة واوا اذ هب في ان لا يجمع بين الامثال - ٢) من قلبها ياء ومن الثاني حذف احد مثل ظلت ومست واحسست فقالوا ظلت ومست واحسست وحذف احدى اليائين من سيد وميت وهين ولين وقيل ٢. وهو مقيس على الاصح وقال ابن مالك يحفظ ولا يقاس .

وقال الفارسي يقاس في ذوات الواو دون ذوات الياء وحذف الياء المشددة من الاسم المنسوب اليه عند الحاق ياء النسب كراهة اجتماع الامثال ككرسى وشافى وبغتي ومرمى الا في نحو كساء اذا صغر ثم نسب اليه فانه يقال فيه كبري يائين شددتين وسأني علته ، وحذف الياء الاخيرة في تصغير نحو غطاء

وكساء ورداء واداة وغاوية ومماوية واحوى لأنه يقع في ذلك بعد ياء التصغير ياء ان فيثقل اجتماع الياء ات .

- وبيانه ان ياء التصغير تقع ثالثة فتقلب الياء المد ياء وتعود الهجزة الى اصلها من الياء او الواو وتقلب ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياءات ياء التصغير وياء بدل الف المد وياء بدل لام الكلمة ونفطسه غطيبي تحذف
- الاخيرة لأنها طرف والطرف (١) محل التثنية ولأن زيادة الثقل حصلت بها ثم تدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الف المد ويقال غطيبي وفي ادوة تقع ياء التصغير بعد الدال فتقلب الالف ياء وكذا الواو بعدها لانكسار ما قبلها فتدغم ياء التصغير في المنقلبة عن الالف وتحذف الياء الاخيرة ويقال أدية ويقال في غاوية ومماوية غوية ومعية وفي احوى اى ذكره في البسيط ، ومن ذلك
- ١٠ قولهم ، لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند ، فان اصله لتضربون ولتضربين لحذفت نون الرفع لاجتماع الامثال كما حذفت مع نون الوقاية في نحو اتما جوني كراهة اجتماعهما مع نون الوقاية ،

- قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والتزم الحذف هنا ولم يلتزم في اتما جوني لأن اجتماعهما مع النون الشديدة اثقل من اجتماعها مع نون الوقاية
- ١٥ لان النون الشديدة حرفان ونون الوقاية حرف وحكم النون الخفيفة حكم النون الثقيلة في التزام حذف علامة الاعراب معها لأنها في معناها ومخففة منها انتهى .

- ومن ذلك قال ابو البقاء في (التيبين) تصغير ذاء ، ذياء ، واصله ثلاث ياءات عين الكلمة وياء التصغير ولام الكلمة لحذفوا احداها لثقل الجمع بين ثلاث
- ٢٠ ياءات والمحدوفة الاولى لأن الثانية للتصغير فلا تحذف والثالثة تقع بعدها الالف والالف لا تقع الا بعد المتحركة والالف فيها بدل عن المحذوف والتصغير يرد الاشياء الى اصولها .

ومن ذلك قولهم في الجمع اخون وابون ولم يرد المحذوف كما هو القياس فيقال، اخوون وابوون، قال الشلوين لأنه كان يؤدي الى اجتماع ضمات وكسرات فلما ادى الى ذلك لم يرد واجرى الجمع على حكم المفرد ولما كان هذا المانع مفقودا في التنية ودفعيل اخوان وابوان، ومن ذلك قال ابن هشام في تذكرته، الاصل في يا بني يا بني بثلاث ياءات الاولى ياء التصغير والثانية لام الكلمة والثالثة ياء الاضافة فادغمت ياء التصغير فيها بعدها لأن ما اول المثليين فيه مسكن فلا بد من ادغامه وبقيت الثانية غير مدغم فيها لأن المشدد (ي) لا يدغم لأنه واجب الحركة والمدغم واجب السكون فحذفت الثالثة .

ومنهم من بالغ في التخفيف فحذف الياء الثانية المتحركة المدغم فيها ١٠ وقال يابني بالسكون كما حذفوها في سيدوميت لما قالوا سيدوميت ومن ذلك قال ابن النحاس في التعليقة انما لم تدخل اللام في خبران اذا كان منفيا لان غالب حروف النفي اولها لام كلا ولم ولما ولن فيستقل اجتماع اللامين - وطرد الحكم يأتي في باقي حروف النفي ومن الثالث وجوب اظهار أن بعد لام كي اذا دخلت على لا نحو لا يعلم حذرا . من توالي مثليين لوقيل للايعلم وجوب ابقاء الياء والواو في النسب الى نحو شديدة وضرورة فيقال شديدي وضروري اذ لو حذفت كما هو قاعدة فعيلة وفعولة وقيل شديدي وضروري لاجتماع مثلان .

ومن كراهة اجتماع الامثال حكايته المنسوب بمن دون أي خلافا للاخفش لما يؤدي اليه من اجتماع اربع ياءات فيقال لمن قال رأيت المكي المكي اني واجاز الاخفش الانبي .

ومن ذلك قال الشلوين (في شرح الجرواية) انما قدرت الضمة في جاء القاضى ٢٠ وزيدري ويغزو والكسرة في مررت بالقاضى لتقلها في انفسها وانضاف الى تقلها اجتماع الامثال وهم يستقلون اجتماع الامثال قال، والامثال التي اجتمعت هنا هي الحركة التي في اياء والواو والحركة التي قبلها وايا والواو وضارعتان للحركات لأنهما من جنسها (٢) الا ترى انهما ينشئان عن اشباع الحركات فلما

اجتمعت الامثال خففوا بان اسقطوا الحركة المستقلة .

قال ويدل على صحة هذه العلة انهم اذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو غزو وطلب لم يستقلوا الضمة لانه قد قلت الامثال هناك لكون ما قبل الواو والياء ساكنا لا متحركا فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته ، ومن ذلك قال ابن عصفور لم تدخل النون الخفيفة على الفعل الذي اتصل به سمير جمع المؤنث لانه يؤدى الى اجتماع المثليين وهو ثقل فرفضوه لذلك ولم يمكنهم الفصل بينها بالالف .
فيقولون هل تضر بنان لان الالف اذا كان بعدها ساكن غير مشدود حذف
فيلزم ان يقال هل تضر بنن تصود الى مثل ما فرت منه فلذلك عدلوا عن الحاق الخفيفة والحقو الشديدة وفصلوا بينها وبين نون الضمير بالالف كراهية اجتماع الامثال فقالوا هل تضر بنان .

قال ابن فلاح في (المفتى) فان قيل قد وجد اجتماع الامثال في نحو ١٠ زیدی من غير استقلال ، قلنا ياء النسب بمنزلة كلمة مستقلة ، وقال بن الدهان في (الثرة) اذا كنا قد استقلنا الامثال في الحروف الصحاح حتى حذفنا الحركة وادغمنا ومنه ما حذفنا احد الحرفين ومنه ما قلنا احد الحروف فمثال الاول مد واصله مدد ومثال الثاني ظلت واصله ظلت ، ومثال الثالث ، تقضى البازي واصله تقضض فالاولى ان نستقلها في الحروف المعتلة - فان اعترض بزیدی ١٥ واجتماع الامثال ياء ات وكسرات - فاجواب ان ياء النسب في تقدير الطرح كتاء التانيث .

ومن كراهة (١) اجتماع المثليين فتح من الرجل والم الله انوالى الكسرتين ولهذا لم يفتحوا عن الرجل .

وفي (شرح الفصل) للسكاوي لا يجوز أن إن زيد امتطلق يعجني ٢٠ عند سيبويه وذكر ان العرب اجتنبت ذلك كراهة اجتماع اللفظين المشبهين واجاز ذلك الكوفيون فان فصلت بشيء جاز ذلك باتفاق نحو . انه عندنا ان زيدا في الدار .

ومن ذلك قال السيرا في، ان قيل لم وجب ضم الاول في المصغر قيل
لالم يكن بد من تغيير المصغر ليتأخر عن المكبر بعلامة تلزم الدلالة على التصغير
كان الضم اولى لانهم قد جعلوا الفتح في الجمع من نحو ضوارب فلم يبق
الا الكسرا والضم فاختروا الضم لان الياء علامة التصغير وان وقع بعدها
حرف ليس حرف الاعراب وجب تحريكه بالكسر فلو كسر والاول
لاجتمعت كسرتان مع إتياء فعدلوا الى الضمة فرادى من اجتماع الامثال .

اجراء اللازم مجرى غير اللازم

وابراء غير اللازم مجرى اللازم

عقد لذلك ابن جنى بابا في الخصائص وقال من الاول قوله .

المجددة العلى الاجل

١٠

وقوله - تشكو الوجى من اظلل واظلل .

وقوله

وان رأيت الحبيج الرواددا قواصر ابا لعمر او مواددا

ونحو ذلك مما ظهر تضعيفه فهذا عندنا على اجراء اللازم مجرى غير
اللازم ، من المنفصل نحو ، جعل لك ، وضرب بكر ، كما شبه غير اللازم من
ذلك باللازم فادغم نحو ، ضرب بكر ، وجعل لك ، فهذا مشبه في اللفظ بشد ومد
واستمد ونحوه مما لزم فلم يفارق ، ومن ذلك ما حكوه من قول بعضهم ، عوى
الكلب عوية ، وهذا عندي وان كان لازما فانه اجرى مجرى بناءك من باب
طويت فعلة وهو قولك طوية كقولك ، امرأة جوية ولوية ، من الجوى والوى
فان خففت حركة العين فاسكتها قلت طوبة وجوية ولوية فصححت العين
ولم تعللها بالقلب والادغام لان الحركة فيها منوية - وعلى ذلك قالوا في فعلان
من قويت قويا فان اسكنوا صححوا العين ايضا ولم يرد واللام ايضا وان
زالا الكسرة من قبلها لانها مرادة في العين فذلك قالوا ، عوى الكلب عوية ،
تشبيها بباب امرأة جوية ولوية وقويان .

فان

فان قلت ، فهلا قالوا ايضا على قياس هذا طويت الثوب طوية
وشويت اللحم شوية .

فالجواب ، انه لو فصل ذلك اكان قياسه قياس ما ذكرنا وانه ليست
لعوى فيه منزلة على طوى وشوى كما لم يكن بلحشم وقائم منزلة يجب لها العدل
بهما الى جشم وشم على مالك وحاتم اذ لم يقولوا ملك ولا حتم وعلى ان ترك
الاستكثار مما فيه انحلال واستقلال هو القياس ، ومن ذلك قراءة ابن مسعود
(فقلاله قولنا) وذلك انه اجرى حركة اللام هنا وان كانت لازمة مجراها
اذا كانت غير لازمة في نحو قوله تعالى ، قل اللهم ، وتم القليل ، وقول الشاعر .

زيا رتنا تعان لا تنسينا تقى الله فينا والكتاب الذى تلو

ويروى خف الله ويروى لا تنسينا ، تقى الله ، ونحوه ما اشده ابو زيد .

من قول الشاعر .

واطلس يديه الى الزاد أقه اطاف بنا والليل داجى العساكر

فقلت لعمر وصاحبى ورأيت ونحن على حوض دقاق عواسر

اى عوى الذئب فسرانت لم يحفل بحركة الراء فيرد العين التى كانت
حذفت لالتقاء الساكنين فكذلك شبه ابن مسعود حركة اللام من قوله تعالى
فقلا ، وان كانت لازمة بالحركة في التقاء الساكنين في قل اللهم وتم القليل
وحركة الاطلاق الجارية مجرى حركة التقاءهما في سر ، ومثله قول الضبي في
فتية كلما تجمعت البید (١) لم يملعوا ولم يغموا يريد ، ولم يغموا فلم يحفل بضممة
الميم واجراها مجرى غير اللازم ما ذكرناه وغيره فلم يردد العين المحذوفة من
لم يغم وان شئت قلت في هذين انه اكتفى بالحركة من الحرف كما اكتفى الآخر
بها منه في قوله .

كفأك كف ما تلقى درهما جودا واخرى تعط بالسيف الدما

وقول الآخر ، بالذى تزدان ، اى تريدان ،

ومن الثانى ، وهو اجراء غير اللازم مجرى اللازم قول بعضهم فى الآخر

إذا خففت همزته لم تحركها أبو عثمان، ومن قال الجر قال حركة اللام غير لازمة
 إنما هي لتخفيف الهمزة والتحقيق (١) لها جار (٢) فيها ونحو ذلك قول الآخر .
 وقد كنت تخفى حب سمراء حبة فبح لان منها بالذي انت بائع
 فاسكن الحاء التي كانت بحركة لالتقاء الساكنين في بح الآن لما تحركت
 لتخفيف اللام وعليه قراءة من قرأ (قالوا الآن جئت بالحق) فاثبت واوقا لوا
 لما تحركت لام الآن والقراءة القوية قالوا الآن باقرار الواو على حذفها لان الحركة
 عارضة للتخفيف وعلى القول الاول قول الآخر .

حذ بذي بذ بذي منكم لان ان بني فزارة بن ذبيان

قد طرقت ناقتهم بانسان مشياً سبحان ربى الرحمن

اسكن ضم ميم منكم لما تحركت لام لان وقد كانت مضومة عند
 التحقيق في قوله منكم الآن فاعيد حركة اللام بالتخفيف وان لم تكن لازمة
 وينبني ان تكون قراءة ابي عمرو (وانه اهلك عاد الولى) على هذه اللفظة وهي
 قولك مبتدئاً اولى، لان الحركة على هذا في اللام اثبت منها على قول من قال
 الجر وان كان حملها على هذا ايضا جائز لان الادغام وان كان بابه ان يكون
 في المتحرك فقد ادغم ايضا في الساكن لحرك في شد ومد وفريا رجل وعض
 ونحو ذلك ومثله ما انشده ابو زيد .

الا يا هند هندى بنى عمير ارث لان وصلك ام جديد

ادغم تنوين رث في لام لان .

وعما يجرى (٣) على سمته قول الله عز وجل (لكننا هواه ربى) واصله

لكن أنا فخفف الهمزة بحذفها والقاء حركتها على نون لكن فصارت لكننا فاجرى
 غير اللازم يجرى اللازم فاستقل التقاء التلحين المتحركين فاسكن الاول وادغم
 في الثانى فصار لكننا كما ترى ، وقياس قراءة من قرأ قال ، لان ، لحذف الواو
 ولم يحذف بحركة اللام ان يظهر النونين لان حركة الثانية غير لازمة فتقول لكننا

(١) ي - التخفيف (٢) اصل - جائز (٣) اصل - نحن .

بالاظهار كما تقول في تخفيف جوابية وجبال ، جوبة وجبل فيصح حرفا اللين هنا ولا يقلبان لما كانت حركتهما غير لازمة .

- ومن ذلك قولهم في تخفيف رؤيا ونؤى روبا ونوى فيصح الواو هنا وان سكنت قل الياء من قبل ان التقدير فيها الهمزة كما صحت في ضو ونوت تخفيف ضوء ونوء لتقدير الهمزة وإرادتك إياه وكذلك أيضا صح نحوشى وفي تخفيف شئ وفي ذلك، وسألت أبا علي قلت من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال لكننا كيف تياس توله إذا خفف نحو جوابية وجبال أقلب فتقول جابة وجال أم تقيم على الصحيح فتقول جوبة وجبل قال أقلب هنا لا سبيل إليه وأوما إلى أنه اغلط من الادغام فلا يقدم عليه ، فان قيل فقد قلبت العرب الحرف للتخفيف وذلك قول بعضهم رباورية في تخفيف رؤيا ورؤية .
- ١٠ قيل الفرق انك لما صرت الى لفظ رؤيا ورؤية ثم قلبت الواو الى الياء نصار الى رباورية انما قلبت حرفا الى آخر كانه هو . ألا ترى الى قوة شبه الواو بالياء وبعدها عن الالف فكأنك لما قلبت مقم على الحرف نفسه ولم تقلبه لان الواو كأنها هي الياء نفسها وليست كذلك الالف لبعدها عنها بالاحكام الكثيرة التي قد احطنا بها علما ، قال وما يجرى من كل واحد من الفريقين مجرى صاحبه كثير .
- وفيما مضى كفاية انتهى .

وفي تذكرة الشيخ جمال الدين بن هشام قال ابن هشام الخضر اوى اجرت اعراب حركات الاعراب لزومها على البدل مجرى الحركة اللازمة لكون حرفها لا تعرى من حركة فلذلك قالوا ، عصا ورصى ، كما قالوا قال وباع ، وكذلك قالوا ، يمشى ويرصى ، كما قالوا في الماضي ، رمى وغزا انتهى .

٢٠ اجراء المتصل مجرى المنفصل

واجراء المنفصل مجرى المتصل

عقد ابن جنى في الخصائص بابا لذلك قال فمن الاول قولهم انتقل القوم واشتموا فهذا بيانه بيان شئت تلك وجعل لك الا انه احسن من قوله ، الحمد لله

العلل الاجل، وبابه لأن ذلك انما يظهر مثله ضرورة وانظهار نحو اقتتل واشتم مستحسن وعن غيره ضرورة .

وكذلك باب قوله هم يضربونى وهما يضرباننى اجرى وان كان متصلا مجرى يضربان نعم ويستثنان فانما وجه الشبه بينهما ان نون الاعراب هذه لا يلزم ان تكون بعدها نون الأخرى انك تقول يضربان زيدا ويكرمونك . ولا تلزم هى ايضا نحو لم يضربانى ومن ادغم نحو هذا واحتج بان المثلين فى كلمة واحدة قتال يضربانى وقل أحتاجونا فانه يدغم ايضا نحو اقتتل فتقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل ومنهم من يقول قتل فيثبت همزة الوصل مع حركة الفاء لما كانت الحركة عارضة للثقل اولاً لالتقاء الساكنين .

ومن اتانى تولم هاء الله اجرى مجرى ذابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تنأجوا ، حتى اذا ادركوا فيها ، ومنه عندى قول الراجز .

فى اى يومى من الموت افر أ يوم لم يقدر أم يوم قدر
كذا انشده ابو زيد يقدر بفتح الراء ، وقال اراد نون الخفيفة لحذفها وحذف نون التوكيد وغيرها من علاماته جار عندها مجرى ادغام الملحق فى انه يقضى (١) الفرض اذ كان التوكيد من مطلق الاسهاب والاطناب والحذف من مطلق الاختصار والايماز لكن القول فيه عندى انه اراد أ يوم لم يقدر أم يوم قدر ، ثم خفف همزة ام لحذفها واتى حركتها على راء يقدر فصار تقديره أ يوم لم يقدر ، ثم اشبع فتحة الراء فصارت تقديره ا يوم لم يقدر ام لحرك الالف لالتقاء الساكنين وانقلب همزة فصار بعد تقدير ام واختار الفتحة اتباعا لفتحة الراء ، ونحو من هذا التخفيف قولهم فى المرأة والكأة اذا خفت الهزمة المرأة والكأة ، وكنت ذاكرت الشيخ ابا على بهذا منذ بضع عشرة سنة فقال هذا انما يجوز فى التفصل ، قلت له فانت ابدأ تكرر ذكر ابراهيم التفصل مجرى المتصل فلم يرد شيئا .

ومن (ذلك - ٢) ابراء التفصل مجرى المتصل قوله .

وقد بدا هنك من المنز

فشبه هنك بعضد فاسكنه كايسكن نحو ذلك ومنه .

فاليوم اشرب غير مستحب

كأنه شبه رافع بعضد وكذلك ما انشده ابو زيد ،

ة لت سليمى اشتر لنا دقيا ،

هو مشبه بقولهم في علم علم لان ترك بوزن علم وكذلك ما انشده

ايضا من قوله

واحذر ولا تكثر كرياعورجا .

لان ترك بوزن علم، قلت وقد نرج على ذلك قراءة، الم تراى الملامن بنى

اسرائيل، يسكون الراء ثم قال ابن جنى وهذا الباب نحو من الذى قبله فيه ما يحسن ١٠
ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه .

اجراء الاصلى مجرى الزائد

واجراء الزائد مجرى الاصلى

وقال ابو حيان من الاول قولهم في النسب الى تحية تحوى بحذف

الياء الاولى وقلب الثانية واو اما القلب ففرار من اجتماع الياءات واما الحذف ١٥
فان تحية اجرتها العرب مجرى رمية ووزن رمية فعيلة كصحيفة فكما اذا نسبت
الى صحيفة تقول صحفى كذلك اذا نسبت الى رمية تقول رهمى لانك تحذف ياء
المدة وهى المدعمة فى لام الكلمة كما حذفها فى صحيفة .

واما تحية فالياء الاولى فيها ليست للمدة انما هى عين الكلمة والثانية لام

الكلمة واصلة تحية ثم ادغم واجرى الاصلى مجرى الزائد لشبهها لفظا لا اصلا ٢٠
فقالوا تحوى قال ومثل تحية تنية وهى التكمث قال ولا احفظ لها ثانيا، انتهى .

ومنه ايضا ما اجازه ابو على من قولهم فى تنية . اهرزته اصلية نحو قراء

ووضاء قرا وان با قلب واو اتشبيها لها بالزائدة وغيره يقرأها من غير قلب لانها

اصلية فيقول قرا آن .

ومن الثاني قولهم في كتنية ما همزته متقلبة عن حرف الحاق نحو عليها وحرىء عليا آن بالاقراء تشبيها لها بالمتقلبة عن الاصل وتقول بعض الكوفيين في كتنية نحو حمراء حمرا آن باقراء الميمزة من غير تغيير لأنه لما قلبت ألف التانيث همزة التحقت بالاصولية فلم تنيز. كالاصولية .

الاختصار

هو جعل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم ومن ثم وضعوا باب الضائر لأنها انحصرت من الظواهر خصوصا ضمير التثنية فإنه يقوم مقام اسماء كثيرة فإنه في قوله تعالى (اعد الله لهم مغفرة) قام مقام عشرين ظاهرا ولذا لا يعدل الى المفصل مع امكان المتصل، وباب الحصر بالاولنا وغيرهما لأن الجملة فيه تنوب ١٠
مناجبتين، وباب العطف لأن حروفه وضعت للاغناء عن اعادة (١) العامل وباب التثنية والجمع لأنها اغنيا عن العطف، وباب التائب عن الفاعل لأنه دل على الفاعل باعطائه حكمه على المفعول بوضعه، وباب التنازع، وباب علمت أنك قائم لأنه متعلل لاسم واحد سمدسد المفعولين، وباب، طرح المفعول اختصارا على جعل المتعدي كاللازم، وباب النداء لأن الحرف فيه تائب مناب ادمو ١٥
وانادى، وادوات الاستفهام والشرط فإن كم مالك يفي عن قواك اهو عشرون ام ثلاثون وهكذا الى ما لا يتناهي .

والالفاظ اللازمة للعموم كاحد، واكثر وا من الحذف فتارة بحرف من الكلمة كلم يك، ولم ابل وتارة للكلمة بأسرها وتارة للجملة كلها وتارة لاكثر من ذلك ولهذا تجد الحذف كثيرا عند الاستطالة كحذف عائد الموصول فإنه كثير ٢٠
عند طول الصلة قليل عند عدم الاستطالة، وحذفت الف التانيث اذا كانت رابعة عند النسب لطول الكلمة .

وقال ابن يعيش (في شرح الفصل) ان كناية التعبير عن المراد بلفظ غير الموضوع له لضرب من الایجاز والاستحسان ، وقال ابن السراج في الاصول . ان الافعال ضرب . مستعارة للاختصار وفيها بيان ان فاعليها في الحقيقة

مفعولون نحو مات زيد ومرض بكر وسقط الحائط ، وقال ابن يعيش
المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الاسماء الظاهرة لضرب من الاختصار
والاختصار كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الافعال فلذلك قلت
حروفها كما قلت حروف المعاني .

- وقال ابو الحسن بن ابي الريح في (شرح الايضاح) قولهم ، لله
درك من رجل ، من فيه للتبعيض عند بعضهم والتقدير لقد عظمت من الرجال
فوضع المفرد موضع الجمع والتكرة موضع المعرفة للعلم وطلبها للاختصار ، قال
ونظير هذا قولك كل رجل يفعل هذا ، الاصل كل الرجال يفعل هذا ، فاستخفوا
فوضعوا المفرد موضع الجمع والتكرة موضع المعرفة لفهم المعنى وطلبها للاختصار
- وقال ابو البقاء في (الباب) وتليذه الاندلسي في (شرح المفصل) ١٠
انما دخلت إن على الكلام للتوكيد عوضا من تكرير الجملة وفي ذلك اختصار
تام مع حصول الفرض من التوكيد ، فان دخلت اللام في خبرها كان أكد ،
وصارت إن واللام عوضا من ذكر الجملة ثلاث مرات ، وهكذا أن المفتوحة
اذ لولا ارادة التوكيد قلت مكان قولك بلغني أن زيد انطلق بلغني انطلق
زيد ، انتهى . ١٥

ومن الاختصار تركيب اما العاطفة على قول سيبويه من ان الشرطية
وما النافية لأنها تنفي عن اظهار الجمل الشرطية حذرا من الاطالة ذكره في
البيسط ، وتركيب اما المفتوحة من أن المصدرية وما الزيدة عوضا من كان
في نحو ما أنت منطلقا انطلقت وجعل اما الشرطية عوضا من حرف الشرط وفعل
الشرط وفاعله في نحو ما زيد فقامم ، ٢٠

وقال ابن ابي ابي في (شرح الفصول) انما ضمنوا بعض الاسماء معاني الحروف
طلبا للاختصار ، الأخرى انك لو لم تأت بمن واددت الشرط على الاناسي لم تقدر
ان تنفي بالمعنى الذي تنفي به من ، لأنك اذا قلت من يقوم اقم معه استغرقت ذوى
العلم ولو جمعت بان لا حجت ان تذكر الاسماء ان يقوم زيد وعمر وبكر وزيد

على ذلك ولا تستغرق الجنس وكذلك في الاستفهام، انتهى .

وبما وضع الاختصار العدد فان عشرة ومائة وانما قائم مقام درهم
ودرهم ودرهم الى ان تأتي بمجلة ما عندك مكررا هكذا، ومن ثم قالوا ثلاث
مائة درهم ولم يقولوا ثلاث مئات كما هو القياس في تمييز الثلاثة الى العشرة
• ان يكون جمعا لثلاثة دراهم لأنهم ارادوا الاختصار تخفيفا لاستعالة الكلام
باجتماع ثلاثة اشياء العدد الاول والثاني والعدد ودخفوا بالتوحيد مع أمن
اليس، هكذا علة الترغش في (الاحاسي) واورد عليه السخاوي في شرحه
انهم قالوا ثلاثة آلاف درهم فلم يخففوا بالتوحيد مع اجتماع ثلاثة اشياء ،
قال والصواب في التوحيد ان المائة لما كانت مائة استغنى فيها بلفظ الإفراد
عن الجمع لقل التأنث بخلاف الالف وقبل انما جمعوا في الالف دون المائة لأن
الالف آخر مراتب العدد فعملوا الآخر على الاول كما قالوا ثلاثة رجال ، وما
بنى على الاختصار وضع الاستثناء من العدد لأن قولك عندي تسعون اخصر من
مائة الا عشرة .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته باب التصغير (١) ، مدول
١٥ به عن الوصف وقال انهم استغنوا بياء وتبهر كلمة عن وصف المسمى بالصغر
بعد ذكر اسمه ، ألا ترى ان ما لا يوصف لا يجوز تصغيره ، فدل ذلك على ان التصغير
مدول به عن الوصف ، وقال الأندلسي الغرض من التصغير وصف الشيء
بالصغر على جهة الاختصار .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) وصاحب (البسيط) انما أقي
٢٠ بالاعلام للاختصار وترك التطويل بتعداد الصفات ، ألا ترى انه لو لا العلم لاحتجت
إذا اردت الاخبار عن واحد من الرجال بعينه ان تعدد صفاته حتى يمر به المخاطب
فاغنى العلم عن ذلك اجمع ، .

قال صاحب (البسيط) ولهذا المعنى قال الصحابة (٢) العلم عبارة عن

(١) ي - من ايجازهم لانهم استغنوا - الخ (٢) اصل - السخاوي .

بمجموع صفات .

- قال صاحب (البيسط) فائدة وضع اسماء الافعال الاختصار والمبالغة ،
 اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والثني والمجموع نحو صه
 يا زيد وصه يا هند وصه يا زيد ان وصه يا زيد ون وصه يا هندات ولوجعت
 يسمى هذه اللفظة قلت اسكت واسكتي واسكتا واسكتوا واسكتن ، واما
 المبالغة فتعلم من لفظها فان هيات ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك باتيها
 ولولا ارادة الاختصار والمبالغة لكانت الافعال التي هي مساهلاتني عن وضعها (١)
 وقال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعلية على العرب كان الاصل
 ان يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر كما قالوا عبر وأثان وجدى وعثاق
 وجمل ورجل وحصان وحجر الى غير ذلك لكنهم خافوا ان يكثر عليهم
 الالفاظ ويطول عليهم الأمر فاختصروا ذلك بان اتوا بعلامه فرقوا بها بين
 المذكر والمؤنث ، فارة في الصفة كضارب وضاربة وفارة في الاسم كامرئ
 وامرأة ومرة ومراءة في الحقيقي ببلد وبلدة في غير الحقيقي ثم انهم تجاوزوا ذلك
 الى ان جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة للتوكيد وحرموا على البيان فقالوا اكش
 ونسجة وجمل وفانة وبلد ومدينة ،
 وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معطى) التصغير وصف في المعنى وفائدة
 الاختصار فاذا قلت رجلا احتمل التكبير والتصغير فان اردت تخصيصه قلت
 رجلا صغيرا فان اردته مع الاختصار قلت رجلا وكذلك لا يصحرا لقول
 وقال ابن النحاس فان قيل ففائدة العدل بالجواب ان صر اخصر من
 عامر ، وقال الشلوبين في (شرح الجزولية) القاعل اذا كان مخاطبا في امره
 وجهان .

احدهما ان يبنى فعل القاعل بناء مخصوصا بالامر وهو بناء الفعل وهو
 بمثاه نحو قم واقعد .

والثاني ان يدخل لام الطلب على فعله المضارع فيقال لتقم ولتقعد

والاجود الاول لأنه اخصر فاستغنوا بالاخصر عن غيره كما استغنوا بالضمير المتصل عن الضمير المنفصل في قولك قمت ولم يقولوا قام انا وقمت ولم يقولوا قام انت الا انه قد جاء المستغنى عنه في الأمر ولم يجرى في الضمير في حال السعة وقال في البسيط لما كان الفعل يدل على المصدر بلفظه وعلى الزمان بصيغته وعلى المكان بمعناه اشتق منه اسم المصدر ولكن الفعل والزمان طلبا للاختصار والابجاز لأنهم لو لم يشتقوا منه اسما هالزم الاتيان بالفعل وبلفظ الزمان والمكان، وفيه ذهب بعضهم الى ان باب مثنى وثلاث ورباع معدول عن عدد مكر طلبا لبالغة والاختصار .

وقال ايضا انما عدل عن طلب التبيين بأي الى الهزمة وأم طلبا للاختصار لأن قولك، أزيد عندك ام عمرو، اخصر من قولك، أي الرجلين عندك زيد ام عمرو، وقال ابن عيش فصل سبويه بين القاب حركات الإعراب والقاب حركات البناء فسمى الاولى رها ونصبا وجر او جزاء، والثانية ضما وفتحاً وكسرا ووقفاً، للفرق والاختلاف عن ان يقال ضمة حدثت بعامل ونحوه فكان في التسمية فائدة الابهاز والاختصار .

اختصار المختصر لا يجوز

لأنه اجحاف به ومن ثم لم يجر حذف الحرف قياسا قال ابن جني في المحتسب؛ اخبرنا ابو علي قال قال ابو بكر حذف الحرف ليس بقياس لان الحروف انما دخلت الكلام لضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي ايضا واختصار المختصر اجحاف به ومن ثم ايضا لم يجر حذف المصدر والحال اذا كانا بدلا من اللفظ بفعلها ولا الحال النائية عن الخبر ولا اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل .

وفي (شرح التسهيل) لا يجر حذف لا من لاسيما لان حذف الحرف خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقال لشيء منه الا حيث سمع وسبب ذلك انهم يقولون حروف المعاني انما وضعت بدلا من الافعال طلبا للاختصار

للاختصار ولذلك اصل وضعها ان تكون على حرف او حرفين وما وضع مؤديا معنى الفعل واختصر في حروف وضعه لاني سبه الحذف لها .

وقال ابن هشام في (حواشي التسهيل) لا يجوز (١) جواب اما لأن شرطها حذف فلو حذف الجواب ايضا لكان اجزا فاجاب بها .

- وقال صاحب (البيضاوي) القياس يقتضي عدم حذف حروف المعاني وعدم زيادتها لأن وضعها للدلالة على المعاني فاذا حذفنا اخل حذفها بالمعنى الذي وضعت له واذا حكم بزيادتها فاق ذلك وضعها للدلالة على المعنى ولأنهم جاؤا بالحروف اختصارا عن الجمل التي تدل معانيها عليها، وما وضع للاختصار لا يسوغ حذفه ولا الحكم بزيادته فلهذا مذهب البصريين المصير الى التأويل ما أمكن صيانة عن الحكم بالزيادة او الحذف .

١٠

وقال ابن جني في (الخصائص) تفسير قول ابي بكر انها (٢) دخلت الكلام لضرب من الاختصار اذ قلت ما قام زيد قد اغتنت ما عن اني وهي جملة فعل وفاعل، واذا قلت قام القوم الا زيدا قد ثابتت الا عن استثنى، واذا قلت قام زيد وعمر وقد ثابتت الواو عن اعطف، وكذا ثبتت ثابت عن أتمنى وهل عن استفهم، والباء في قولك ليس زيد بقائم ثابت عن حقا والبتة غير ذي شك

١١

وفي قولك امسكت بالجليل ثابت عن المباشرة وملاصقة يدى له، ومن قولك أكلت من الطعام ثابت عن البعض اى أكلت بعض الطعام، وكذلك بقية ما لم نسمه فاذا كانت هذه الحروف نواائب عما هو اكثر منها من الجمل وغيرها لم يجوز من بعد ذلك ان تنتهك ويصحف بها .

- ٢. قال ولاجل ما ذكرناه من ارادة الاختصار فيها لم يجوز ان تعمل في شيء من الفضلات الظرف والحال والتمييز والاستثناء وغير ذلك وعلته انهم قد اتوا بها عن الكلام الطويل لضرب من الاختصار فلما عملوها لنقصوا ما اجمعوه وتراجعوا عما التزموه .

وقال ابن يعيش حذف الحرف ياء القياس لأن الحروف انما جيء بها

اختصارا او ثابتة عن الانمال فما الثابتة ثابتة عن انى وهزة الاستفهام ثابتة عن استفهم ، وحروف العطف من اعطف وحروف النداء ثابتة عن اتدى فاذا اخذت تحذف فيها كان اختصارا لمختصر وهو اجاب الاله ورد حذف حرف النداء كثيرا لقوة الدلالة على المحذوف فصار القرآن الدالة على المحذوف كما يحفظ به ، وقال ايضا ليس الاصل في الحروف الحذف الا ان يكون مضاعفا فيخفف نحو ان ولكن ورب ، اذا اجتمع مثلان وحذف احدهما فالجذوف الاول او الثانى فيه فروع .

اجدها اذا اجتمع نون الواقية ونون الرفع جاز حذف احدهما تخفيفا نحو ، اتعاجونى وتأمرونى ، وهل المحذوف نون الرفع او نون الواقية خلاف ذهب سيويه الى الاول ووجه ابن مالك لأن نون الرفع قد تحذف بلا سبب . كقولہ .

ايبت اسرى وتبقى تدلكن (١)

ولم يبعد ذلك في نون الواقية وحذف ما عهد حذفه اولي ولا نها ثابتة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا في نحو ، ان الله يأمركم ، وما يشعركم ، في قراءة من سكن ولا نها حركة ونون الواقية كلمة وحذف الجزء اسهل .

وذهب البرد والسيروانى والفارسى وابن جنى واكثر المتأخرين منهم صاحب البسيط وابن هشام الى الثانى لأنها لا تدل على امر اب فكانت اولي بالحذف لأنها دخلت لتبرعامل ونون الرفع دخلت لعامل فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا اثر مع امكانه ولأن الثقل نشأ من الثانية فهي احق بالحذف ، الثانى اذا اجتمع نون الواقية ونون إن وأن وكان ولكن ، جاز حذف احدها ، وفي المحذوفة تولان احدها نون الواقية وعليه الجمهور وقيل نون ان لأن نون الواقية دخلت لفرق بين انى وانى وما دخل لفرق لا يحذف ثم اختلف ، هل المحذوف الاول المدغمة لأنها ساكنة والساكن يسرع الى الحذف او الثانية المدغم فيها لأنها طرف على قولين صحح ابو البقاء في الباب اولها .

- الثالث: اذا اجتمع نون الضمير ونون الحروف الاربعة المذكورة جاز حذف احدهما نحو: فاولكتنا، وهل المحذوفة الاولى المدخلة او الثانية المدخلة فيها القولان السابقان ولم يجرها القول بان المحذوف نون الضمير لأنها اسم فلا تحذف ثم رأيت ابن الصائغ قال في تذكرته في كلام ابي علي (في الاعمال ما يدل على -) ان المحذوف نون ضمير النصب في قوله: كأناء، واء فعل في قوله: هل، تكلم قال ذلك على لسان ابي العباس قلا عن ابي بكر بقوة لمن يذهب في ان المحذوف من لاء اللام الاصلية لا لام الاضافة كما ذهب اليه سيبويه وقال لأن ما يحذف من المكررات انما يحذف للاستتقال وانما يقع الاستتقال فيما يتكرر لاني البدؤ به الاول ثم قال عقب ذلك والذي رجحه ابو علي ان المحذوف من اناء وكأنا انما هو النون الوسطى دون نون الضمير قال لأنه عهد حذفها دون حذف نون الضمير . ١٠

الرابع - اذا اجتمع نون الواية ونون الالف

نحو يسوء الغاليات اذا غلبني

- والاصل فليغني لحذف احدى النونين واختلف في المحذوفة فقال البردعي نون الواية لأن الاولى ضمير فاعل لا يليق بها الحذف ، ورجحه ابن جني والخضراوي وابن حيان (٢) وابن هشام وفي البسيط انه يجمع عليه، وقال سيبويه هي ١٠ نون الالف واختاره ابن مالك قياسا على تامروني ما هو معروف ورده ابو حيان لأنه قياس على مختلف فيه .

الخامس - المضارع المبدؤ بالتاء اذا كان ثانياه تاء نحو تتعلم وتتكلم

- يجوز الاقتصار فيه على احدى التائين وهل المحذوف الاولى او الثانية قولان اصحهما الثاني وعليه البصريون لأن الاولى دالة على معنى وهي المضارعة ٢٠ ورجحه ابن مالك في شرح الكافية بان الاستتقال في اجتماع التائين انما يحصل عند النطق بتا بينهما فكان هو الاحق بالحذف ، قال وقد فضل ذلك بما صدر فيه نوبان كقراءة بعضهم (وزل الملاذكة تزبلا) قال وفي هذه القراءة دليل على ان المحذوف من التائين هي الثانية لأن المحذوف من النونين في القراءة

(١) ليس في ي، وصوابه الاعمال (٢) كذلك لعله ابو حيان .

المذكورة انما هي الثانية ووجه الزجاجة في شرح الهادي بان الثانية هي التي
تعمل فتسكن وتدغم في تذكرون فلها الحذف الاعلال دون الاولى لحذفها الحذف
دون الاولى اذ الحذف مثل الاعلال .

السادس - الفعل المضاعف على وزن فعل نحو ظَلَّ ومَسَّ واحسَّ اذا
استند الى الضمير المتحرك نحو ظلت ومست واحسست جاز حذف احد حرفي
التضعيف فيقال ظلت ومست واحست وهل المحذوف الاول وهو العين او الثاني
وهو اللام قولان اصحهما الاول وبه جزم في التسهيل ، وقال ابو علي في الاشغال
قد حذف الاول من الحروف المتكررة كما حذف من الثاني وذلك قولهم ظلت
١٠ . ومست ونحو ذلك .

فان قيل ما الدليل على ان المحذوف الاول ، قيل قول من قال
ظلت ومست فاتى حركة العين المحذوفة على الفاء كما القاها عليها في خفت وهبت
وظلت ولو كان المحذوف اللام دون العين لتحرك ما قبل الضمير وكذلك
قلب الاول من المتكررة نحو دينار كما قلب الثاني نحو ، تظنيت وتقتضيت ، وخفت
١٥ الهمزة الاولى كما خفت الثانية نحو جاء ، اشراطها ،
السابع - لاسيا اذا خفت ياءها كقوله .

ف بالعقود وبالآيمان لاسيا . عقد وفائه من اعظم القرب

فهل المحذوف الياء الاولى وهي العين او الثانية وهي اللام ، اختار ابن جني
الثاني وابو حيان الاول .

٢٠ قال ابن اياز في (شرح الفصول) واعلم انه قد جاء تخفيف سى من
لاسيا الا انهم لم ينصوا على المحذوف منها هل هو عينها او لامها والذي يقتضيه
القياس ان يكون المحذوف اللام لأن الحذف اعلال والاعلال في اللام شائع
كثير بخلافه في العين ، وبعضهم يزعم انهم حذفوا الياء الاولى لامين ، احدها
سكونها والثانية متحركة والمتحرك اقوى من الساكن فكانت الاولى اولى
بالحذف لضعفها ، والثاني ، انها زائدة والاولى متقلبة عن واو اصلية والزائد
اولى

اولى من الاصل بال حذف ، ولما حذفت الياء الاخيرة لم ترد الياء الى اصلها لارادة المحذوف اتى ، وفي الكلام الاخير نظر .

الثامن - باب الامثلة الخمسة اذا اكد بالنون الشديدة نحو والله لتضربن فانه يجتمع فيه ثلاث نونات نون الرفع والنون المشددة فتحذف واحدة وهى نون الرفع كما جز موابه ولم يحكوا فيه خلافا .

التاسع - ذو معنى صاحب اصله عند الخليل ذو ويوزن فعل وعند ابن كيسان ذو وبافتح لحذف احدى الواوين ، قال ابو حيان وفي المحذوف قولان احدهما ، الثانية وهى اللام وعليه اهل الاندلس وهو الظاهر ، والثاني ، الاولى وهى العين وعليه اهل قرطبة .

العاشر - قال الشمس بن الصائغ في قوله .

ايها السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى
الذى ذكره ان المحذوف من منى وعنى نون الوقاية ويحتمل ان
تكون باقية ونون من وعن هى المحذوفة الا ان يقال ان الحروف بعيدة عن
الحذف منها .

الحادى عشر - ذا المشار بها عند البصريين ثلاثية الوضع والقها متقلبة

عن ياء عند الاكثرين وعن واو عند آخرين ولا مها عن ياء با تقاق وجزوا
بان المحذوف اللام ولم يحكوا فيه خلافا ثم رأيت الخلاف فيه محكما في (البسيط)
قال اكثر النحاة على ان المحذوف لانه لأنها طرف فهى احق بالحذف قياسا على
الاعلال ولأن حذف اللام اكثر من حذف العين فتعلق الحكم بالاعم اولى

ومنها من قال المحذوف عينه والموجود لانه لأن العين ساكنة والساكنة
اضعف من المتحرك فهو احق بالحذف ولأنه لو كان المحذوف لانه لعدمت علة
قلب الياء لافا لأن العين تكون ساكنة فلا توجد فيها علة القلب واما اللام
فمتحركة فاذا حذفت العين وجدت علة الاعلال وهو تحرك حرف العلة واقتراح
ما قبله .

الثاني عشر - قال بدو الدين بن مالك في قوله تعالى (فاما ان كان من المقربين فروح) ان اصل الفاء داخلة على ان كان واخرته لزوم الفصل بين اما والفاء فالتقى فاء ان فاء اما وفاء جواب ان لحذفت الثانية حملا على اكثر الحذفين نظرا.

الثالث عشر - اذا حذفت كساء قلت كسبي وقصد اجتماع فيه ثلاث ياءات ياء التصغير والياء المنقلبة عن الالف والياء المنقلبة عن التي هي لام الكلمة فتحذف احدها وهل المحذوف الياء الاخيرة التي هي لام الكلمة او الياء المنقلبة عن الالف مولان نصي سيبويه على الاول كذا نقله ابو حيان بعد ان جزم بالثاني.

الرابع عشر - اذا نسبت الى نحو طيب وسيد وميت حذفت احدى اليائين قللت طيبي وسيدى تخفيفا وقد جزموا بان المحذوف الثانية لا الاولى كذا جزم به ابن مالك وابو حيان في كتبهما وعلاه ابو حيان بان موجب الحذف توالي الحركات واجتماع الياءات فكان حذف المتحركة اولى وقال الزحشرى في الفائق هين ولين مخفان من هين ولين والمحذوف من يائهما الاولى وقيل الثانية.

الخامس عشر - يجوز حذف احدى اليائين من اى قال الشاعر .

نظرت نسرا والسماكين ايها

وقد جزم ابن جني في ذابان المحذوف الثانية وهي اللام قللة حذف العين قال ولهذا بقيت الاخرى ساكنة كما كانت .

السادس عشر - اذا اجتمع همزة الاستفهام مع همزة قطع نحو (أمنتم من في الساء) فانها ترسم بالفت واحد وتحذف الاخرى كذا في خط المصحف واختلف في المحذوفة قليل الاولى وعليه الكسائي لأن الاصلية اولى بالثبوت وقيل الثانية وعليه الفراء وثعلب وابن كيسان لأن بها حصل الاستقبال ولأنها تسهل والمسهل اولى بالحذف ولأن الاولى حرف معنى فهي اولى بالثبوت .

السابع

- اليابع عشر - إذا وقف على المقصور النون نحو رأيت مصاوقف عليه بالالف، قال ابن الجباز وكان في التقدير القان لام الكلمة والالف التي هي بدل من التنوين كما في رأيت زيدا في الوقف قال وحذفت إحدى الالفين لأنه لا يمكن اجتماع اثنين قال والمحذوفة هي الاولى عند سيبويه والباقية التي هي بدل من التنوين قال وكانت الاولى اولى بالحذف لأن الطائي يزيل حكم الفابت قال فان كان المقصور غير متون نحو رأيت المصا فالالف هي لام الكلمة اتفاقا وفي (شرح الايضاح) لابي الحسن بن ابي الريح اختلق النحويون في هذه الالف الموجودة في الوقف فالظاهر من كلام سيبويه انها الالف الاصلية وانه التنوين ذهب في الوقف في الاحوال الثلاثة في الرفع والنصب والجرح فرجعت الالف الاصلية لزوال ما ازالها - وذهب المازني الى انها بدل من التنوين لأن قبل التنوين فصحة في اللفظ فصار عاصي الاحوال الثلاثة بمنزلة زيد في قواك رأيت زيدا، وذهب ابو علي الفارسي الى انها في الرفع والمخفض بدل عن الالف الاصلية لزوال التنوين وفي النصب بدل من التنوين .

- الثامن عشر - تحية وثنية اذا نسبت اليها قلت تحوي وتأوي بحذف احدي اليائين وقلب الاخرى واوا والياء المحذوفة هي الاولى التي هي عين الكلمة والباقية المنقلبة هي الثانية وهي لام الكلمة جزم به ابو حيان .

- التاسع عشر - باب رمية ينسب اليهموى كذلك والمحذوف الياء الاولى وهي الياء المدعمة في لام الكلمة جزم به ايضا، وكذلك باب مرى اذا قيل فيه مرموى المحذوف منه الياء الاولى وهي الزائدة المنقلبة عن واو مفعول والباقية المنقلبة هي لام الكلمة جزموا به .

- العشرون - قال صاحب الترشيع اذا صغرت اسود وعقابا وقضييا وحمارا قلت اسيد وعقيب وقضيي وحمر، يساء مشددة مكسورة فاذا نسبت الى هذه حذفت الياء المتحركة التي تل آخر الاسم فقلت اسيدى وقضيي بياء ساكنة .

الحادى والعشرون- قال ابوحيان اذا صغرت ميطر ومسيطر ومهيمن اساء فاعل من يطر وسيطر وهيمن تحذف الياء الاولى لأنها اولى بالحذف وتثبت ياء التصغير .

الثانى والعشرون- اذا اجتمعت هـ ز تان متفتتان فى كلمتين نحو جاء اجلهم ، والينضاء الى ، اولياء اولئك جاز حذف احدهما تخفيفا ، ثم منهم من يقول المحذوف الاولى لأنها وقعت آخر الكلمة محل التنكير ، ومنهم من يقول المحذوف الثانية لأن الاستئصال انما جاء عندها حكاها السيد ركن الدين فى شرح الشافية .

الثالث والعشرون - باب الافعال والاستفعال مما اعتلت عينه كاقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوام قللت حركة الواو فيها وهى العين الى القاء فاقبلت الثالث نجاس الفتحة فالتحق القان فحذفت احداهما لالتقاء الساكنين ثم عوض منها تاء التأنيث .

واختلف النحويون أيتها المحذوفة فذهب التحليل وسيبويه الى ان المحذوف الف افعال واستفعال لأنها الزائدة لقربها من الطرف ولأن الاستئصال بها حصل واليه ذهب ابن مالك وذهب الاخفش والقراء الى ان المحذوف عين الكلمة .

الرابع والعشرون- باب مفعول المعتل العين نحو مبيع ومصون اصلها مبيوع ومصوون ففعل بهما ما فعل باقامة واستقامة من نقل حركة الياء والواو الى الساكن قبلها فالتحق ساكنان الاول عين الكلمة والثانى واو مفعول الزائدة فوجب حذف احدهما واختلف فى ايها حذف فذهب التحليل وسيبويه الى ان المحذوف واو مفعول لزيادتها ولقربها من الطرف - وذهب الاخفش الى ان المحذوف عين الكلمة لأن واو مفعول معنى ولأن الساكنين اذا التقيا فى كلمة حذف الاول .

الخامس والعشرون- يستحى يائين فى لغة الجحاز ، واما ممتقول

الأشياء - ج - ١ ٤١ حرف الهمزة

- يستحي ياء واحدة قال في (التسهيل) فيحذفون إحدى اليائين، قال أبو حيان إما التي هي لام الكلمة وإما التي هي عين الكلمة أما حذف لام الكلمة فلأن الاطراف محل التغيير فلما حذفت بقي يستحي مكانه مجزوما فقتل حركة الياء إلى الحاء التي هي فاء الكلمة وسكنت الياء وأما حذف عين الكلمة، فقتل قتل حركة الياء التي هي عين إلى الحاء فالتي ساكنان الياء التي هي (عين الكلمة - ١) والياء التي هي لام لحذف الأولى لانتفاء الساكنين فعلى التقدير الأول يكون وزن الكلمة يستفع وعلى الثاني يكون وزنها يستفل .

- السادس والعشرون ، باب محاربي وعذارى فيه لغات التشديد وهو الاصل والتخفيف هر وبأ من ثقل الجمع مع ثقل التشديد ثم الأولى بالحذف الياء التي هي بدل من ألف المد لأنه قد عهد حذفها ولأن الكلمة نحاسية والمبدلة من ألف التانيث بمنزلة الاصل فهي احق بالثبوت وما قبلها احق بالحذف قاله في (البسيط) .

- السابع والعشرون ، قراءة ابن عيصن (٢) (سواء عليهم أنذرتهم) بحذف إحدى الهمزتين . قال ابن جني في (المحتسب) المحذوف الأولى وهي همزة الاستفهام ، قال فان قيل فلفل المحذوف الثانية ، قيل قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام وأما حذف همزة الفعل في الماضي فبعيد .

- الثامن والعشرون ، باب جاء وشاء اسم فاعل من جاء وشاء أصله جاء وشاء لان لام الفعل همزة فذهب الخليل ان الهمزة الأولى هي لام الفعل قدمت الى وضع العين كما قدمت في شك وهار ، ومذهب سيبويه هي عين الفعل استعمل اجتماع الهمزتين قلبت الأخيرة ياء على حركة ما قبلها وهي لام الفعل عنده ثم فعل به ما فعل بقاض فوزنه على هذا فاعل وعلى قول الخليل فاعل لأنه مقلوب ، وآل هذا الى ان في المحذوف تولين قول سيبويه اللام وقول الخليل العين .

التاسع والعشرون ، نحو يا زيد زيد اليعملات ، وبين ذراعى وجبهة

الاسد ، في الحذف خلاف قال المبرد الاول وقال سيبويه الثاني ورجحه ابن هشام ، قال ابن النحاس في التعليقة قولهم قطع اقه يد ورجل من قالها اجمعوا على ان هنا مضافا اليه محذوفا من احدها واختلفوا من ايها حذف فذهب سيبويه حذف من الثاني وهو اسهل لأنه ليس فيه وضع ظاهر موضع مضمرة .
 وليس فيه اكثر من الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف وحسن ذلك وشبهه كون الدليل يكون مقدما على المدلول عليه ، ومذهب المبرد ان الحذف من الاول وان رجل مضاف الى من المذكورة ويد مضافة الى من قالها اخرى محذوفة ويلزمه ان يكون قد وضع الظاهر موضع المضمرة اذ الاصل يد من قالها ورجله وحسن ذلك عنده كون الاول معد وما في اللفظ فلم يستكره لذلك انتهى . ١٠

الثلاثون ، نحو زيد وعمر قائم ومذهب سيبويه ان الحذف فيه من الاول مع ان مذهبه في نحو زيد زيد اليعملات ، ان الحذف من الثاني قال ابن الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضامين ليبقى المضاف اليه المذكور في اللفظ عوضا عما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذا كان الخبر بحذف بلا عوض نحو زيد قائم وعمر ومن غير قبح في ذلك انتهى ، وقيل ايضا كل من المبتدئين عامل في الخبر فالاولى احوال الثاني لقربه ، قال ابن هشام ويلزم من هذا التعليل ان يقال بذلك في مسألة الاضافة قال والخلاف انما هو عند التردد والانفلاتر في ان الحذف من الاول في قوله . ١٥

نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأى مختلف
 ومن الثاني في قوله . ٢٠

ثاني وتيارها لغريب (١)

الحادي والثلاثون ، ذات اصلها ذوية تحركت الواو والياء قلب كل

(١) وصدره ، ومن يك امسى بالمدينة رحله - ح .

منها الفا فالتى الفان لحذف احدهما .

- قال ابن هشام (١) (تذكرته) وينبئ ان ينظر هل المحذوف فيها الالف الاولى او الثانية فقياس قول سيبويه والخليل في اقامة واستقامة ان يكون المحذوف الاولى وقياس قولهما في مثل مصون ان يكون المحذوف الثانية .
- الثاني والثلاثون - قولهم لاه ابوك في هـ ابوك قال الشوليين في تعليقه .
- على كتاب سيبويه مذهبنا ان المحذوف حرف الجر واللام التي للتعريف وزعم المبرد ان المحذوف اللام المعرفة ولا م الله الاصلية والمبقاة لام الجر فصحت ردنا الى اصلها كما تفتح مع المضمر ، قال وهذا اولى لأن في مذهبكم حذف الجار (١) وابقاء عمله وهو مع ذلك حرف معنى واما ان ظم احذف حرف المعنى بل حذف ما لا معنى له .

١٠

- قال الشوليين وهذا المذهب قد وافق في حذف اللام المعرفة وبقى الترجيح بين حرف الجر وحرف الاصل فرعنا ان المحذوف حرف الجر وزعم ان المحذوف اللام الاصلية . ورجح مذهبنا حرف (٢) الجر لمعنى وفيه ابقاء عمله وينبئ ان يرجح مذهبنا لأنه قد ثبت حرف الجر محذوفا وعمله مبقى في نحو (خير عاقل الله) وفي مذهب ادعاء فتح اللام ونحن نبقي الكلام على ظاهره وايضا
- ١٥ فان الذين يفتحون اللام الجارة قوم باعيانهم لا يفعل ذلك غيرهم وجميع العرب يقولون لاه ابوك بالفتح فدل على انها ليست الجارة اذ لو كانت الجارة لما فتحها الا من (٣) لفته ان يقول المال ازيد ولعمرو فهذا يؤيد مذهبنا الى انتهى .

- الثالث والثلاثون - لان اصله لو ان ثم قيل حذف الالف بعد الواو وقلت الواو الفاء، قيل بل حذف الواو وبقيت الالف بعد فاء وقعت بعد الهمزة
- ٢٠ حكاهما في البسيط .

فصل

من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة قال ابو حيان ان يختلف النحويون في اى الحرفين من المضاعف هو الزائد فذهب الخليل الى ان الزائد هو الاول

(١) في الاصل حرف الجار (٢) في الاصل حذف الجر - كذا (٣) الاصل - من من

فاللام الاولى من سلم هي الزائدة وكذلك الزاي الاولى من بلز وذهب
يونس فيما ذكره القارسي عنه الى ان الثاني هو الزائد .

حجة الخليل ان المثل الاول قد وقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد
وهي الياء والواو والالف الا ترى انها تقع زائدة ساكنة ، ثانياة نحو حوقل
وصيقل وكاهل ، وثالثة نحو كتاب وعجوز وقضييب فاذا جعلنا الاولى من سلم
وبلز زائدة كانت واقعة موقع هذه الحروف وكذلك في ترددوما اشبهه
بما تحرك فيه المضاعفان الاول هو الزائد عند الخليل .

وحجة يونس ان المثل الثاني يقع موقعا يكثر فيه امهات الزوائد
الا ترى ان الواو والياء يراوان متحركتين نحو جهور وعثور وابعين
نحو كنهور وعفريه فاذا كان الثاني من سلم وبلز زائدا كان واقعا موقع
هذين الحرفين ، قال ابو حيان ولا حجة فيما استدل به الخليل ويونس لأنه ليس فيه
اكثر من التائيس بالتان بالنظير ، واما سيبويه فقد حكم بان الثاني هو الزائد ثم
قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب ، فهذا يدل على احتمال
الوجهين .

واختلف في الصحيح فذهب القارسي الى ان الصحيح مذهب سيبويه
واستدل على ذلك بوجود استنكك واقمنس وشبههما في كلامهم قال وذلك
ان النون في افعلل من الرباعي لم توجد قط الا بين اصلين نحو احر نجم فينبغي
ان يكون ما الحق به من الثلاثي بين اصلين لئلا يخالف الملحق الملحق به ولا يمكن
ذلك الا بجعل الاول هو الاصل والثاني هو الزائد واذا ثبت ذلك في هذا حملت
سائر المضاعفات عليه ، وذهب ابن عصفور الى ان الصحيح مذهب الخليل
بدليلين .

احدهما ، قول العرب في تصغير صحيح صحيح فحذفوا الخاء الاولى
ثبتت انها الزائدة لانه لا يجوز حذف الاصل وابقاء الزائد .

والثاني ، ان العين اذا تضعفت وفصل بينهما حرف فذلك الحرف
لا يكون

لا يكون الا زائدا نحو عثوثل وعققل ، ألا ترى ان الواو والنون القاصبتين بين العينين زائدتان فاذا ثبت ذلك تبين ان الزائد من الحائتين في صحيح هي الاولى لأنها فاصلة بين العينين فلا ينبغي ان تكون أصلا لئلا يكون في ذلك كسر لما استقر في كلامهم من انه لا يجوز الفصل بين العينين إلا بحرف زائد وإذا ثبت ان الزائد من المثليين في هذين الموضعين هو الاول حملت سائر المواضع عليها (١) .

• وذهب ابن خروف والشوليين الى التسوية بين مذهب الخليل ومذهب سيبويه وذهب ابن مالك الى تفصيل الحكم (٢) بزيادة الثاني والثالث في صحيح ونحوه والثالث والرابع في مرمريس وان الثاني في نحو اقنسس والاول في نحو علم اولى بالزيادة ، قال ابو حيان وهذا التفصيل الذي ذكره ليس مذهبا لاحد وانما هو احداث قول ثالث جريا على عادته .

- ١٠ وفي (البسيط) اختلف في مقد وذن على الزائد فيه الدال الاول او الثانية فعلى الاول يقال في تصغيره منيذن بحذف الواو مع الدال لأن الواو وقعت ثالثة وعلى الثاني منيذين بقلبها ياء لأنها رابعة فلا تحذف ، ومن ذلك ايضا قال ابو حيان سألني شيخنا بهاء الدين ابن النحاس عن قولهم هاذا ان بالتشديد ما النون المزيدة .

- قلت ، له الاول فقال قال القامسي في (التذكرة) هي الثانية لئلا يفصل بين الف الثانية ونونها ولا يفصل بينهما ، قلت له يكثر العمل في ذلك لانه لا يكون زدتا نونا متحركة ثم اسكنا الاول وادغمنا او زدتاها ساكنة ثم اسكنا الاول وادغمنا فتحركات لاجل الادغام بالكسر على اصل انتقاء الساكنين وعلى ما ذكرته تكون زدتا نونا ساكنة وادغمنا فقط بهذا اولى عندي لقلة العمل ثم
- ٢٠ ظهر لي قوته ايضا بان الالف والنون ليستا متلازمين فيكسر الفصل بينهما ألا ترى الى انفكاكها منها بالحذف والاضافة وتقصير الصلة انتهى ، وقال الشوليين قال بعض النحويين ان النون الثانية بدل من اللام المحذوفة من ذا ومن ذلك قول اثير .

اراني اذا مايت بت على هوى قم اذا اصبحت اصبحت غاديا
وتقول الآخر، فرأيت ما فيه قم زريته (١).

قال السخاوي في (شرح المفصل) احد الحرفين فيهما زائد الفاء او ثم
قال وزيادة الفاء قد وقعت كثيرا ولم تقع زيادة ثم الا ما در افا قضاء بزيادة
• الفاء اولى •

وتقال صاحب البسيط زاد الفاء مع ثم وقيل ثم هي الزائدة دون
الفاء لحرمة التصدير.

تقديم

باب اتمنسس قال ابن مالك ثانی المثلین فیہ لولی بالزیادة لوقوعه موقوف (٢)
الف احرني، قال ابو حيان جهة الاولوية انه لما الحق احرني باحرنجم و احرني من
باب الثلاثة لم يأتوا بالزائد الذي للحاق الا اخيرا وهي الالف وكذلك ما جئ
به للحاق في هذا النوع هو مقابل لهذه الالف والمقابل لها في اتمنسس انما هي
السين الثانية فلذلك حكم عليها بانها الزائدة ليجري باب الثلاثي في الالحاق مجرى
واحدا لا ترى انهما مشتقان من الحرب واتمسس فلذلك كان الاولى ان تكون
السين الثانية هي الزائدة •

فصل

وينظر ما نحن فيه مسألة ، قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة
اجمع النحاة على ان ما فيه تاء الثانيث يكون في الوصل تاء وفي الوقف هاء على
اللغة الفصحى واختلفوا ايها بدل من الاخرى فذهب البصريون الى ان التاء
هي الاصل وان الهاء بدل عنها وذهب الكوفيون الى عكس ذلك .
واستدل البصريون بان بعض العرب يقول التاء في الوصل
والوقف كقولہ .

الله نجباك بكفي مسليت (٣)

ولا كذلك الهاء فعلمنا ان التاء هي الاصل وان الهاء بدل عنها وبأن

(١) ي - وريته (٢) الاصل لوقوعه مع - (٣) في الاصلين مسليت والصواب
هكذا وذيله - من بعد ، او بعد ما وبعدت .

لنا موضعا قد ثبتت فيه التاء فلثابت بالاجماع وهو في الفعل نحو قامت وتعدت وليس لنا موضع قد ثبتت الهاء فيه فالمصير الى ان التاء هي الاصل اولى لما يؤدي قولهم اليه من تكثير الاصول .

واستدلوا ايضا بان التانيث في الوصل الذي ليس بحل التغير والهاء انما جاءت في الوقف الذي هو محل التغير فالمصير الى ان ما جاء في محل التغير هو البديل اولى من المصير الى ان البديل ما ليس في محل التغير .

(اذا اجتمع النكرة والمعرفة غلبت المعرفة) تقول هذا زيد ورجل منطلقين فتنصب منطلقين على الحال تغليا للعرفه ولا يجوز الرفع، ذكره الاندلسي في (شرح المفصل) .

(اذا اجتمع المذكر والمؤنث) غلب المذكر وبذلك استدل على انه الاصل .
والمؤنث فرع عليه وهذا التغليب يكون في التثنية وفي الجمع وفي عود الضمير وفي الوصف وفي العدد .

(اذا اجتمع طالبان روعي الاول) فيه فروع منها اذا اجتمع القسم والشرط جعل الجواب للاول منها اذا لم يتقد مها شيء ومنها ان العرب راعت المتقدم في قولهم عندي ثلاثة ذكور من البط وعندي ثلاث من البط .
ذكوراتوا بالتاء مع ثلاثة لما تقدم لفظ ذكور وحذفوها لما تقدم لفظ البط .

ومنها قال الكوفيون اذا تنازع عاملان فالاولى اعمال الاول جريا على هذه القاعدة، اذا امكن ان يكون حرف موجود في الكلمة اصليا فيها او غير اصلي فكونه اصليا او متقلبا عنه اولى، ذكر هذه اقامة الشلوين في شرح الجزولية وبنى عليها ان الواو والالف والياء في الاسماء الستة لامات للكلمة لازائدة للاشباع .

(اذا اجتمع الواو والياء) غلبت الياء نحو طويت طيا والاصل طويا ذكره ابن الدهان في الثمرة .

(اذا اجتمع ضميران متكلم ومخاطب) غلب المتكلم نحو قما واذا اجتمع

مخاطب وغائب غلب المخاطب نحو قتما .

(إذا تم الفعل بفاعله) أشبهها حيثئذ الحرف فلذلك لم يستحقا الأعراب ذكره ابن جني في (الناطريات) قال وجه شبه الفعل وفاعله بالحرف أنها جزما الفعل عند أبي الحسن في نحو قولنا إن قم قم وأيضا فإن الفعل بفاعله قد النيا كما يلني الحرف وذلك نحو زيد ظننت قائم .

(إذا دار الأمر بين الاشتراك والمجاز فالجواز أولى) ومن ثم رجح أبو حيان وغيره قول البصريين أن اللام في نحو (فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا) هي لام السبب على جهة المجاز لالام أخرى تسمى لام الصيرورة أو لام العاقبة لانه إذا تعارض المجاز ووضع الحرف لمعنى متجر دكان المجاز أولى لأن الوضع يؤل فيه الحرف إلى الاشتراك والمجاز ليس كذلك ، وقال ابن فلاح في (الغنى) ١٠
اختلف هل المضارع مشترك بين الحال والاستقبال أو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال قال والثاني أرجح لانه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالجواز أولى على المختار .

وقال ابن القواس في (شرح الدرة) الكلمة تطلق على ما على الجمل المركبة . ١٥

فإن قيل هلا كان إطلاقها عليها حقيقة فتكون مشتركة .

اجيب بأنه إذا أمكن الجمل على المجاز كان أولى إذا دار الأمر بين الترادف والحذف لالامة فادعاء الترادف أولى لأن باب الترادف أكثر من باب الحذف لالامة مثاله ، قولهم سبط وسبطر ودمت ودمتر وهندي وهندكي فهذه الفاظ بمعنى واحد وتعارض أمر أن أحدهما أن يكونا أصليين ويصير هذا من الترادف والآخر أن تقول حذف الرء من سبط ودمت شذوذاً إذ لا يمكن أن يدعى أن الرء زائدة لأنها ليست من حروف الزيادة فكان ادعاء الاصالة في كل من الكلمتين أولى من ادعاء أن أصلها واحد وأنه حذف لام الكلمة شذوذاً وأنها لفظ واحد . ٢٠

إذا دار الاختلال بين أن يكون في اللفظ أوقى المعنى كان في اللفظ
أولى لأن المعنى أعظم حرمة إذا اللفظ خدّم المعنى وإنما اتى باللفظ من أجله
ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) وبني عليه ترجيح زيادة كان في قوله
وجيران لنا كانوا أكرام

- على القول بأنها تامة لأن المعنى حيثئذ وجد وانما مضى وذلك
معلوم بتصوير الجملة حيثئذ حشوا لا معنى لها .

إذا قل الفعل الى الاسم لزمته احكام الاسماء ذكر هذه القاعدة ابن
يعيش في (شرح المفصل) ومن ثم قطعت همزة (أصمت) اسما للفلاة واصله
فعل أمر .

- ١٠ إذا وقع أبن بين علبين فله خصائص ، احدها انه يحذف التنوين من
الاول لأن العلبين مع ابن كشيء واحد نحو جاء زيد بن عمرو ، قال ابن يعيش
وسواء في ذلك الاسم والكنية واللقب كقوله .

ما زلت أغلق ابوابا وأفتحها حتى اتيت ابا عمرو بن صمار

- ١٥ قال لحذف التنوين من أبي عمرو بمنزلة حذفه من جعفر بن عمار ، الثاني
يجوز حكاية العلم الموصوف به كقولك لمن قال ، رأيت زيد بن عمرو من زيد بن
عمرو لانها صاروا بمنزلة واحدة ولا يجوز حكاية العلم الموصوف بغيره بل ولا المتبع
لشيء من التوابع اصلا - الثالث اذا نودي نحو ، يا زيد بن عمرو ، كانت الصفة
منسوبة على كل حال وجاز في المتأدى وجهان ، احدهما الضم على الاصل والثاني
الاتباع فتصح الدال من زيد اتباعا لفتحة النون ، قال ابن يعيش وهو غريب
لأن حتى الصفة ان تتبع الموصوف في الاعراب وهنا قد تبع الموصوف الصفة
والعلة في ذلك أنها جعلوا لكثرة الاستعمال كالاسم الواحد ولذلك لا يحسن
الوقوف على الاسم الاول ويتبدأ بالثاني فيقال ، ابن فلان ، الرابع يحذف الف
ابن في الخط لكثرة الاستعمال ولأنه لا ينوي فصله عما قبله .

اسبق الافعال

قال الزجاجي في كتاب (ايضاح علل النحو) اعلم أن اسبق الافعال في التقدم افعال المستقبل لان الشيء لم يكن ثم كان والعدم سابق ثم يصير في الحال ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالمضى فاسبق الافعال في الرتبة المستقبل ثم فعل الحال ثم فعل الماضي .

فان قيل ، هلا كان لفعل الحال لفظ ينفرده عن المستقبل لا يشركه فيه غيره ليعرف بلفظه أنه للحال كما كان للماضي لفظ يعرف به أنه ماض .
فالجواب ، قالو الماضارع الفعل المستقبل الاسماء بوقوعه موقعها وبسائر الوجوه المضارعة الشهورة قوى فأعرب وجعل بلفظ واحد يقع بمعنيين حملناه على شبه الاسماء كما ان من الاسماء ما يقع بلفظ لمعان كثيرة كالعين ونحوها كذلك جعل الفعل المستقبل بلفظ واحد يقع لمعنيين ليكون ملحقا بالاسماء حين ضارعاها والماضي لم يضارع الاسماء فيكون له قوتها فيبقى على حاله .

الاستغناء

هو باب واسع فكثيرا ما استغنت العرب عن لفظ بلفظ ، من ذلك استغناؤهم عن تثنية سواء بتثنية سمي فقالوا سمان ولم يقولوا سواء ان وتثنية ضبيع الذي هو اسم المؤنث عن تثنية ضبعان الذي هو اسم المذكر فقالوا ضبعان ولم يقولوا ضبعانان .

قال ابو حيان ، العرب تستغنى ببعض الالفاظ عن بعض ألا ترى استغناءهم بترك وتارك عن ، وذو ، ووادر ، وبقولهم رجل آلى عن أبجزو امرأة عجزاء عن الياء في اظهر الفئات .

وقد عقد ابن جني في (الخصائص) بابا في الاستغناء بالشيء عن الشيء ، قال سيويه ، اعلم ان العرب قد تستغنى بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطا من كلامهم البتة فن ذلك استغناؤهم بترك عن وذو وودع وبلحة

وبلمحة عن ملمحة وعليها كسرت ملامح وبشبه عن مشبه وعليه جاء مشابه
وبلهلة عن لهلة وعليها جاءت ليالى على ان ابن الاعراب قد انشد .

(في كل يوم ما وكل ليلة -) .

وهذا شاذ لم يسمع الا من هذه الجهة، وكذلك استغنوا بانيق عن ان

- يأتوا به والعين في موضعها فالزموه القلب او الابدال فلم يقولوا انوق الا في
• شيء شاذ حكاه الفراهيدي، وكذلك استغنوا بقسى عن قوس فلم يأت الا مقلوبا
ومن ذلك استغناؤهم بجمع القلة عن جمع الكثرة نحو، قولهم أرجل لم يأتوا
فيه بجمع الكثرة .

وكذلك آذن ان جمع أذن لم يأتوا فيه بجمع الكثرة، وكذلك شوع

- لم يأتوا فيه بجمع القلة، وكذلك أيام لم يستعملوا فيه جمع الكثرة، وكذلك
• استغناؤهم بقولهم ما أجود جوابه عن هو اعمل منه في الجواب، واستغناؤهم
باشدد واقتر عن قولهم فقر وشد وعليه جاء فقير، ومن ذلك استغناؤهم عن
الاصل مجردا عن الزيادة بما استعمل منه حاملا للزيادة وهو صدر صالح من
اللغة كقولهم حوشب لم يستعمل منه حشب عارية من الواو الزائدة ومثله
• كوكب لم يستعمل منه كككب، ومنه قولهم دردرى (٢) لاننا نعرف دردر ومثله
كثير في ذوات الاربعة وهو في الخمسة اكثر منه في الاربعة فمن الاربعة فلنقس
وصرقع وسميدع وعميتل وسر ومط وجحجا وتسقب وتسحب وهرشف
ومن ذوات الخمسة جعقلق وحنبريت ودرديس وعضر فوط وقرطبوس
وقرعيلانه، وفنجيلس (٣) .

- ومن ذلك استغناؤهم بواحد عن اثنين وبأثنين عن واحدتين وبسته ٢٠
عن ثلاثين وبعشرة عن خمسين وبعشرين عن عشرين وما جرى هذا المجرى
واجاز ابو الحسن انظنت زيدا عمرا عاقلا ونحو ذلك وامتنع منه ابو عثمان، وقال

(١) تمامه، حتى يقول كل إزاء إذراه، يا ويحه من جل ما اشقاءه - خصائص

(٢) كذا - وفي الخصائص - دودرى لاددر (٢) هذه الاسماء الرباعية والخمسية

في بعضها نحر يف في الاصل فاصلحتاها من الخصائص

استغنت العرب عن ذلك بقولهم جعلته عاقلا انتهى كلام ابن جنى وقال
الزمخشري في (الاحكام) سراق وحماد ويوان (١) في الاسماء وسيحل وسيطر
في الصفات لم يجمعوها الا بالالف والتاء وهي مذكرات تها انما قصر جمعها على
ذلك استغناء به عن التكسير كما استغنوا باشياء عن اشياء .

ومن ذلك استغناءهم باليه عن حثاه وبمثله عن كه ، وقال سيويه وقد
يجمعون الشيء بالتاء ولا يجاوزون به استغناء ، وذكر سيات وشيات ومن
عكس ذلك استغنوا هم بشقاه وشياه عن الجمع بالالف والتاء ، وقال الشاويين
استغنوا عن تمنية اجمع وابصح وابنع في باب التوكيد بكليهما كما استغنوا عن جمع
امرء بقولهم قوم .

١٠ وقال ايضا كان العرب استغنت عن الجزم بكيف بالجزم عن غيره
عما هو في معناه على عادتهم من انهم قد يستغنون بالشيء عما هو في معناه وكان
هذا هنا ليكون ذلك كالتنبيه على ان الجزم عندهم بالاسماء ليس اصلا كما فعلوا
في الاستغناء بتصغير المفرد وجمعه بالالف والتاء في اللاتي فقالوا اللتيا واستغنوا
بذلك عن اللويتيا في تصغير اللاتي لعدم تمكن إلتصاف في الاسماء المهمة ، وقال
ابو حيان واستغنوا بتصغير عشى عن تصغير قصر بمعناه ، وبقولهم في جمع صبي
وغلام صبية وغلبة عن أصبية واغلبة وبقولهم في صغير وصبيح وصمين صفار
وصباح وسمان عن صبراء وصبحاء وسمناء وبقولهم في نحو ولي وغنى اولياء واغنياء
عن فعلاء وبقولهم حكام وحفاظ جمع حاكم وحافظ عن جمع حكيم وحفيظ ، قال
ابو حيان هذا عندي من باب الاستغناء خلافا لقول ابن مالك في (التسهيل)
٢٠ انهما جمع حكم وحفظ على وجه الندور ، قال وكذا قولهم بررة عندي انه من باب
الاستغناء عن جمع بر يجمع بار اذ قد سمع بار وبررة وليس جمعا لبر ندور اخلافا لما قال
في (التسهيل) وباب الاستغناء في المجموع اكثر من ان يحصى .

وقال ابن يعيش ، العلم الخاص لا يجوز اضافته ولا ادخال لام التعريف
فيه لاستغناؤه بتعريف العلمية عن تعريف آخروني (البيسط) باب اعمل فعلاء

وفعلان فعل لا تلحقه تاء التانيث استثناء بفعلاه اوفعلى عن التانيث بها .

وقال قد يكون الجمع لفرد في التقدير غير مستعمل في اللفظ فيستغنى

بجمع المقدر عن جمع المقتول به كما استغنى بمصدر بعض الافعال عن مصدر

بعضها نحو انا اذعه تركا وبمطاوع بعض الافعال عن مطاوع بعض نحو، اغتته

فبرك ولم يقولوا فناخ، فما جاء من الجمع لفرد مقدر باطل وابطيل وقياس .

مفرده ابطال او ابطيل وعروض واعريض وقياس مفرده اعريض

وحديث واحديث وقطيع واقاطع .

الاسم اصل للفعل والحرف

قال الشلوبين، ولذلك جعل فيه التثوين دونهما ليدل على انه اصل

وانهما فرعان، قال وانما قلنا ان الاسم اصل والفعل والحرف فرعان لان ١٠

الكلام المفيد لا يتخلو من الاسم اصلا ويوجد كلام مفيد كثير لا يكون فيه

فعل ولا حرف فدل ذلك على اصالته الاسم في الكلام وفرعية الفعل والحرف فيه

وايضا فان الاسم يخبر به ويخبر عنه والفعل لا يكون الاخبر به والحرف لا يخبر به

ولا يخبر عنه فلما كان الاسم من الثلاثة هو الذي يخبر به ويخبر عنه دون الفعل

والحرف دل ذلك على انه اصل في الكلام دونهما انتهى، وقال الزجاجي في ١٥

كتاب (ايضاح علل النحو) .

باب القول في الاسم والحرف ايما سبق

في المرتبة والتقديم

قال البصريون والكوفيون الاسماء قبل الافعال والحروف تابعة

للإسماء وذلك ان الافعال احداث الاسماء يعنون بالاسماء اصحاب الاسماء ٢٠

والاسم قبل الفعل لان الفعل منه والفاعل سابق لفعله، واما الحروف فانما تدخل

على الاسماء والافعال لمعان تحدث فيها واعراب تؤثره وقد قلنا على ان الاسماء

سابقة للاعراب والاعراب داخل عليها والحروف عوامل في الاسماء والافعال

مؤثرة فيها المعاني (١) والاعراب قد وجب ان يكون بعدها .

سؤال يلزم القائلين بهذه المقالة

يقال لهم قد اجتمع على ان العامل قيل المعمول فيه كما ان الفاعل قيل فعله وكما ان الحدث سابق لحدثه واتم مقرون ان الحروف عوامل في الاسماء . والافعال قد وجب ان تكون الحروف قبلها جميعا سابقة لها وهذا لازم على اوضاعكم ومعانيكم .

الجواب، ان يقال ، هذه مغالطة ليس تشبه هذا الحديث والحدث ولا العلة ولا المعلول وذلك اننا نقول ان الفاعل في جسم فعلا ما من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم فنقول ان الضارب سابق لضربه الذي اوقعه بالضروب ولا يجب من ذلك ان يكون المضروب اكبر ساما من الضارب . ونقول ايضا ان التجار سابق للباب الذي نجره ولا يجب من ذلك ان يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب وكذلك مثال هذه الحروف العوامل في الاسماء والافعال وان لم تكن اجساما (٢) فنقول الحروف سابقة لعملها في هذه الاسماء والافعال الذي هو ارفع والنصب والخفض والجزم ولا يجب من ذلك ان تكون سابقة للاسماء والافعال نفسها وهذا شيء بين واضح انتهى .

الاسم اخف من الصفة

وذلك ان الصفة ثقل بالاشتقاق وبالحاجة الى الموصوف وتتحمل الضمير، وفرع على ذلك فروع، منها ان الجمع بالالف والتاء تسكن فيه العين في الصفة كصعبة وصعبات وجذلات وعيشة رغد وعيشات رغدات . وطريق نخرج اى واضح وطرق نهجات وتحرك في الاسم ككفنة وجفنتات وهند وهمدات وسدرة وسدرات وغرفة وغرفات قال .

لنا الجفنتات القريبة من في الضحى (٣)

وشذ تحريك الصفة في قولهم شاة بلجة وشياه بلجات اى قليلات

(١) - في المعاني (٢) - اجسادا (٣) - عجزه واسيافا يقطرن من نجدة دوا .

الاشياء - ج - ١

••

حرف الهزة

الالبان، وقال ابو علي من العرب من يحرك بـلغة في الافراد بقاء الجمع على لنته وتسكين الاسم ضرورة في قوله .

ابت ذكر من عودن احشاء قلبه خفوتا ورتصات الهوى في المفاصل
قال في (البسيط) وانما قل ذلك فرقا بين الاسم والصفة وخص
الاسم بالحركة لصفته وثقل الصفة .

قال وبيان ثقل الصفة من اوجه ، احدها ، انها تناسب الفعل في
الاشتقاق .

الثاني ، انها تناسبه في تحمل الضمير - الثالث ، انها تناسبه في العمل .
الرابع ، انها تقتصر الى موصوف تتبعه فلما ثقلت من هذه الجهات
اشبهت ثقل المركب فكان زيادة الحركة للفرق على الخفيف اولى من زيادتها
على الثقل .

وقال ابن عيش في (شرح المفصل) الفرق بين الاسم والصفة من
حيث اللفظ ان الاسم غير الصفة ما كان جنسا غير مأخوذ من فعل نحو رجل
وفرس وعلم وجهل ، والصفة ما كان مأخوذا من الفعل نحو اسم الفاعل واسم
المفعول كضارب ومضروب وما اشبههما من الصفات الفعلية واحمر واصفر .
وما اشبههما من صفات الخلية ومصري ومغربي ونحوهما من صفات النسبة .
قال والفرق بينهما من حيث المعنى ان الصفة تدل على ذات وصفة
نحو اسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين .

احدهما ، الذات والآخر السواد الا ان دلالتها على الذات دلالة اسمية
ودلالتها على السواد من جهة انه مشتق من لفظه فهو خارج وغير الصفة لا يدل
الا على شيء واحد وهو ذات المسمى .

الاشتقاق

بسطت الكلام عليه فيما يتعلق باللغة في (المزهر) ونذكر هنا فوائد
متعلقة بالتجو .

الاولى - مذهب البصريين ان الفعل مشتق من المصدر وقال الكوفيون المصدر مشتق من الفعل ، قال ابو البقاء في (التيين) ولما كان الخلاف واقفا في اشتقاق احدهما من الآخر لم يأت في ذلك بيان شئين .

احدهما ، حد الاشتقاق - والثاني ان المشتق فرع على المشتق منه فاما الحد ، فاقرب عبارة فيه ما ذكر الرماقي وهو قوله ، الاشتقاق اقتطاع فرع من اصل يدور في تصاريفه الاصل ، فقد تضمن هذا الحد معنى الاشتقاق ولزم منه التعرض لفرع والاصل .

اما الفرع والاصل فهما في هذه الصناعة غيرهما في صناعة الاقيسة الفقهية فالاصل ههنا يراد به الحروف الموضوعية على المعنى وضعا اوليا . والفرع فقط يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تغيير ينضم اليه معنى زائد على الاصل والمثال في ذلك الضرب مثلا فانه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضربا ولا يدل فقط الضرب على اكثر من ذلك فاما ضرب ويضرب وضارب ومضروب ففيها حروف الاصل وهي ، الضاد والراء والباء ، وزيادات لفظية لزم من مجموعها الدلالة على معنى الضرب ومعنى آخر .

١٥ وقال الزمكاني في (شرح الفصل) ما أخذ الخلاف بين البصريين والكوفيين في ان المصدر مشتق من الفعل او عكسه الخلاف في حد الاشتقاق فقال قوم ، هو عبارة عن الاتيان بانفاظ يجمعها اصل واحد مع زيادة احدهما على الآخر في المعنى ، نحو قوله تعالى (واقم وجهك للدين القيم) .

وقوله عليه الصلاة والسلام (ذو الوجهين لا يكون عند الله وجيبها) ٢٠ . واما قوله تعالى (وجنى الجنتين دان) فشبه المشتق وليس به لان الجنتين ليس في معنى الاجتنان .

وقال بعضهم الاشتقاق ان تجلدين القطنين مشاركة في المعنى والحروف الاصول مع تغيير ما - اما المشاركة في المعنى فلا تنهم لا يجعلون الوجد والوجود من باب الاشتقاق ، واما المشاركة في الحروف الاصول فلا تنهم لا يقولون ان الكاذب (٧)

الكاذب والمأث من اصل واحد. واما التغير من وجه فلا بد منه والالكان هو اياه .

ثم ان التغير قد يكون بزيادة وقد يكون بنقصان وقد يكون بتغيير حركة ولا بد من زيادة احدهما على الآخر في المعنى والالزام ان تكون المصادر التي هي من اصل واحد بعضها مشتق من بعض نحو ، كل بصرى كلو لاوكله ، وحسبت الحساب حسبا وحسابا ، وقدرت الشيء من التقدير قدرا وقدرا (١) وقدرت على الشيء بمعنى قويت عليه قدرة وقدرا (٢) وقدرة ومقدرة (٣) فهذا ونحوه متعدد الاصل مع انه لا ينبغي ان يقال احدهما مشتق من الآخر على ان ذلك بحث لفظي آت إلى مجرد اصطلاح .

واما المشتق فهو ما وافق غيره في حروفه الاصول ومعناه الاصل . ١٠ وزاد معنى من غير جنس معناه .

قال وانما قلت من غير جنس معناه لتخرج الثنية والجمع ويدخل المصدر والمنسوب فنسبة المشتق إلى المشتق منه نسبة الاخص إلى الاعم نحو انسان وحيوان قال وهذا ان سلبه الكوفيون لزم ان يكون الفعل مشتقا من المصدر ولو افقته المصدر في معناه وزادته عليه بالدلالة على الزمان المخصوص . ١٥ الثانية ، قال ابو البقاء في (التبيين) الدليل على ان الفعل مشتق من المصدر طرق .

منها ، وجود حد الاشتقاق في الفعل وذلك ان الفعل يدل على حدث وزمان مخصوص فكان مشتقا وفرعا على المصدر كلفظ ضارب ومضروب وتحقيق هذه الطريقة ان الاشتقاق يراد لتكثير المعاني وهذا المعنى لا يتحقق الا في القرع الذي هو الفعل وذلك ان المصدر له معنى واحد وهو دلالة على الحدث فقط ولا يدل على الزمان بلفظه والفعل يدل على الحدث والزمان المخصوص فهو بمنزلة اللفظ المركب فانه يدل على اكثر مما يدل عليه المفرد ولا تركيب الابدال الافراد كما انه لا دلالة على الحدث والزمان المخصوص الابدال دلالة على الحدث

(١) ي - وقدرا (بالتحريك) (٢) كذا - وقى - مقدرة (مثلثة الدال)

وحده؛ وقد مثل ذلك بالنقرة من الفضة فانها كالمادة المجردة عن الصورة فالفضة من حيث هي فضة لا صورة لها فاذا صيغ منها جام او امرأة او قارورة كانت تلك الصورة مادة مخصوصة فهي فرع على المادة المجردة كذلك الفعل هو دليل الحدث وغيره والمصدر دليل الحدث وحده فبهذا يتحقق كون الفعل فرعاً لهذا الاصل .

طريقة اخرى ، وهي ان قول الفعل يشتمل لفظه على حروف زائدة على حروف المصدر تدل تلك الزيادة على معان زائدة على معنى المصدر فكان مشتقاً من المصدر كضارب ومضروب ونحوهما ومعلوم ان ما لا زيادة فيه اصل لما فيه الزيادة .

١٠ طريقة اخرى ، وهي ان المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لادى ذلك الى تقصص المعاني الاول وذلك يخل بالاصول .

بيان انه ان لفظ الفعل يشتمل على حروف زائدة ومعان زائدة وهي دلالة (١) على الزمان المخصوص وعلى الفاعل الواحد والجماعة والمؤنث والحاضر والغائب والمصدر يذهب ذلك كله الى الدلالة على الحدث وهذا تقصص للاوضاع الاول والاشتقاق يبنى ان يفيد تشييد الاصول وتوسعة المعاني وهذا عكس اشتقاق المصدر من الفعل .

قال واحتج الآخرون بوجهين ، احدهما ، ان المصدر يعتل باعتلال الفعل والاعتلال حكم تسبقه علته فاذا كان الاعتلال في الفعل اولاً وجب ان يكون اصلاً ، ومثال ذلك قولك صام صيماً وقام قياماً قالوا وفي قام اصل اعتلت في الفعل فاعتلت (في - ٢) القيام وانت لا تقول اعتل قام لاعتلال القيام ، والثاني ان الفعل يعمل في المصدر كقولك ضربته ضرباً مضروباً منصوب بضربت والفاعل مؤثر في المفعول والمؤثر قوي من المؤثر فيه والقوة تجعل الحموى اصلاً لقهره .

قال والجواب عن الاول انه غير دال عليه كقولهم (م) وذلك ان

(١) ي - دالة (٢) من سى (٣) ي - غير دال على قولهم . الاعتلال

الاحتلال شيء يوجب التصريف وتقل الحروف وباب ذلك الانحال لأن صيغتها تختلف لاختلاف معانيها فقام اصله قوم فأبدلت الواو ألفا لتحركها فاذا ذكرت المصدر من ذلك كانت العلة الموجبة للتخيير قائمة في المصدر وهو الثقل .

واما الوجه الثاني ، فهو في غاية السقوط وبما نه من ثلاثة اوجه ،

- احدها ، ان العامل والمعمول من قبيل الالفاظ والاشتقاق من قبيل المعاني ولا يدل احدهما على الآخر اشتقاقا ، والثاني ، ان المصادر قد تعمل عمل الفعل كقولك يعجبني ضرب زيد صرا ولا يدل ذلك على انه اصل ، الثالث ، ان الحروف تعمل في الاسماء والافعال ولا يدل ذلك على انها مشتقة اصلا فضلا عن ان تكون مشتقة من الاسماء والافعال انتهى .

- الثالثة ، قال السهيلي فائدة اشتقاق الفعل من المصدر ان المصدر اسم كسائر الاسماء يخبر عنه كما يخبر عنها كقولك ، يعجبني خروج زيد ، فاذا ذكر المصدر واخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل مجرورا بالاضافة والمضاف اليه تابع للمضاف فاذا ارادوا ان يخبروا عن الاسم الفاعل للمصدر لم يمكن الاخبار عنه وهو مخفوض (١) تابع في اللفظ لغيره وحق الخبر عنه ان يكون مرافقا مبدؤا به فلم يبق الا ان يدخلوا عليه حرفا يدل على انه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الاسماء وهذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث في اللفظ والحدث يستحيل انفصاله عن فاعله كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها فوجب ان يكون اللفظ غير منفصل لانه تابع للمعنى فلم يبق الا ان يشتق من لفظ الحدث لفظ يكون كالخرف في النيابة عنه دالا على معنى في غيره ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف اليه وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث فانه يدل على الحدث بالتضمن ٢ - ويدل على الاسم مخبرا عنه لا مضافا اليه اذ يستحيل اضافة لفظ الفعل الى الاسم كاستحالة اضافة الحرف لأن المضاف هو الشيء بعينه والفعل ليس هو الشيء بعينه ولا يدل على معنى في نفسه وانما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه . فان قلت ، كيف لا يدل على معنى في نفسه وهو يدل على الحدث .

قلنا ، انما يدل على الحدث بالتضمن والدال عليه بالمطابقة هو الضرب والقتل لا ضرب وقتل ومن ثم وجب ان لا يضاف ولا يعرف بشيء من آلات التعريف اذ (١) التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره ومن ثم وجب ان لا يثنى ولا يجمع كالحرف وان يثنى (٢) كالحرف وان يكون عاملا في الاسم كالحرف وانما اعرب المضارع لانه تضمن معنى الاسم كما ان الاسم اذا تضمن معنى الحرف يثنى ولا قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم وهو كون الاسم مخبرا عنه وجب ان لا يخلو (٣) عن ذلك الاسم مضمرا او مظهرا بخلاف الحدث فانك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من الاسم فاذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر وهو كونه دالا على معنى في الاسم فلا يحتاج في الافعال الثلاثة ١٠ الا الى صيغة واحدة وتلك الصيغة هي لفظ الماضي لانه اخف واشبه بلفظ الحدث الا ان تقوم الدلالة على اختلاف احوال الحدث فتختلف صيغة الفعل ألا ترى كيف لم تختلف صيغته بعد ما الظرفية نحو لا فعله ما بالاح برق وما طار طائر لأنهم يريدون الحدث مخبرا عنه على الاطلاق من غير تعرض لزمن ولا حال من احوال الحدث فاقصروا على صيغة واحدة وهي اخف ابنية الفعل وكذلك فعلوا بعد التسوية نحو ، سواء على أقمت أم قدمت ، لأنه اريد التسوية بين القيام والقعود من غير تقييد بوقت ولا حال فلذلك لم يحتاج الا الى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي فالحدث اذا على (٤) ثلاثة اضرب .

ضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله والى اختلاف احوال الحدث ٢٠ فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه وتختلف ابنيته دلالة على اختلاف احوال الحدث .

وضرب يحتاج الى الاخبار عن فاعله على الاطلاق من غير تقييد بوقت ولا حال فيشتق منه الفعل ولا تختلف ابنيته .

(١) اصل - اذا (٢) اصل - يثنى (٣) اصل - لا يخلو (٤) اصل - علم -

وضرب لا يحتاج الى الاخبار عن فاعله لكن يحتاج الى ذكره خاصة على الاطلاق مضافا الى ما بعده نحو سبحانه الله فانه ينشأ عن العظمة والتعزیه فوق القصد الى ذكره مجردا من التقييدات بالزمان او بالاحوال ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود اليه بالذکر نحو اياك وويله وويله وهما مصدران لم يشق منهما فعل حيث لم يحتاج الى الاخبار عن فاعلهما ولا الى تخصيصهما .
بزمن ونصبهما كنصبه لأنه مقصود اليه .

وما انتصب لانه مقصود اليه بالذکر زيد اضرته في قول شيخنا ابي الحسن وغيره من النحويين وكذلك زيد اضرته بلا ضمير لا يجعله معمولا مقدما لأن المفعول لا يتقدم على عامله وهو مذهب قوي ولكن لا يمد عندى قول النحويين انه مفعول مقدم وان كان المفعول لا يتقدم على العامل والفعل ١٠ كالحرف لأنه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه فلا ينشأ للاسم ان يتقدم على الفعل كما لا يتقدم على الحرف ولكن الفعل في قولك اضرته زيد قد أخذ معمولا وهو الفاعل فعمده عليه ومن اجله صيغ .

واما المفعول فلم يالوا به اذ ليس اعتماد الفعل عليه كاعتياده على الفاعل ألا ترى انه يحذف والفاعل لا يحذف فليس تقدمه على الفعل العامل فيه بايد ١٠ من حذفه وما زيد اضرته فينتصب بالقصد اليه كما قال الشيخ - انتهى كلام السهيل .

قال ابن القيم في (بدائع القوائد) وهذا الفصل من إعجب كلامه ولا اعرف احدا من النحويين سبقه اليه .

الرابعة، قال ابن عيسى في (شرح 'المفصل') قد يكون (١) الاسمان مشتقين ٢٠ من شيء والمعنى فيها واحد وبناءهما مختلف (٢) فيخصص احد البتائين شيئا دون شيء للفرق الا ترى انهم لو اعدلوا عدل لما يعادل من التامع وعدل لما يعادل من الاناسي والاصل واحد وهو، عدل، والمعنى واحد ولكنهم خصوا كل بناء بمعنى لا يشارك فيه الآخر للفرق ومثله بناء حصين وامرأة حصان والاصل واحد

والمعنى واحد وهو الحرفا لبناء يحرز من يكون فيه ويلجأ اليه والمرأة تحرز
فرجها وكذلك التجوم اختصت بهذه الابنية التي هي الدبران والساك والعيوق
فلا يطلق عليها الدابر والعائق والساك وان كانت بمعناها للفرق .

انطامسة ، قال ابن يعيش الفرق بين العدل وبين الاشتقاق الذي ليس
بعدل ان الاشتقاق يكون لمعنى آخر اخذ من الاول كضارب من الضرب فهذا
ليس بعدل ولا من الاسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الاصل لمعنى
الفاعل وهو غير معنى الاصل الذي هو الضرب والعدل هو ان تريد لفظا ثم
تعديل عنه الى لفظ آخر فيكون المسموع لفظا والمراد غيره ولا يكون العدل
في المعنى انما يكون في اللفظ فلذلك كان سببا في منع الصرف لأنه فرع عن (١)
المعدول عنه ، انتهى .

وقال الرما في (٢) العدل ضرب من الاشتقاق الا انه مضمن بتقدير
وضعه موضع المشتق منه ولذلك نقل المعدول لأنه مضمن ولم ينقل المشتق
لعدم وقوعه موقع المشتق منه حكاة في (البيسط) .
السادسة ، قال في (البيسط) اختلف في وزن الاسماء الاجمعية فذهب
قوم الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزائد وانما يعرف
ذلك بالاشتقاق ولا يتحقق لها اشتقاق فلا يتحقق لها وزن كالخروف وذهب
قوم الى انها توزن ولا يخفى بعده لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزائد
ولا يتحقق ذلك في الاجمعية .

السابعة ، اختلف هل يقدح الاشتقاق في كون العلم مرتجلا ثقيل لا لأن
خطافان من التطفل وهو سعة العيش وصران وحذان لها افعال وانما الذي يقدح
فيه ان يكون موضوعا لمسمى ثم ينقل الى غيره قال صاحب (البيسط) والتحقيق
ان الاشتقاق يقدح في الارتجال لأنه حال الاشتقاق لا بدوان يكون اشتقاقه
لمعنى فاذا سمى به كان منقولا من ذلك اللفظ المشتق لذلك المعنى فلا يكون مرتجلا .
الثامنة ، قال ابن جني في (الخطاريات) لانه يلته حقه ، اى انتقصه اياه

- يجوز ان يكون من قولهم ليت لي كذا وذلك ان المتنى لشيء معترف بنقصه عنه وحاجته اليه ، فان قلت كيف يجوز الاشتقاق من الحروف ؟ قيل وما في ذلك من الانكار قد قالوا انعم (١) له بكذا اى قال له نعم وسوف الرجل اذا قلت له سوف افعل ، وسألتك حاجة فلو ليت لي اى قلت لي لولا ولا ليت لي اى قلت لي لالا ، وقالوا صهصيت بالرجل اى قلت له صهصه ودعدت الغنم اى قلت لها اداع داع وهاهيت وهاحيت وعاعيت فاشتقوا من الاصوات كما ترى وهى فى حكم الحروف فكذلك يكون لا ته اى انتقصه من قولهم ليت اذا تمت وذلك دليل التقص ، فان قيل ، فكان يجب على هذا ان يكون فى قولهم لا ته يلبته معنى التمنى كما ان فى لا ليت معنى الرد وفى لوليت معنى التعذرو فى انعمت معنى الاجابة ، قيل قد يكون فى المشتق اقتصار على بعض ما فى المشتق منه (٢) ألا تراهم سموا الخرفة التى تشير بها النائمة المغلاة وذلك لأنها لا تألوان تشير بها فغلاة على هذا مفعلة من ألوت وحده لفظا وان كان المراد بها انها لا تألوان تشير بها وسموا الحرم النالة وذلك انه لا ينال من حله فهذه فعلة من قال وهو بعض لا ينال وجاز الاشتقاق من الحروف لأنها ضارعت اصول كلامهم الاول اذ كانت جامدة غير مشتقة كما ان الاوائل كذلك .

١٥

الاصل مطابقة المعنى للفظ

- ومن ثم قال الكوفيون ان معنى اقبل به فى التعجب امر كلفظه ، واما البصريون فقالوا ان معناه التعجب لا الامر واجابوا عن القا عدة بان هذا الاصل قد ترك فى مواضع عديدة فليكن متروكا هنا - قال ابن النحاس فى المعليقة والكوفيين ان يقولوا لم يترك هذا الاصل فى موضع الا الحامل فما الذى حملهم على تركه هنا ، ويجاب بان الحامل موجود وهو ان اللفظ اذا احتيج فى فهم معناه الى احوال فكر كان ابلغ وأكد ما اذا لم يكن كذلك لأن النفس حيث تد تحتاج فى فهم المعنى الى فكر وتعب فتكون به اكثر كلفا وضنة مما اذا لم تتعب فى تحصيله وباب التعجب موضع المبالغة فكان فى مخالفة المعنى للفظ من

المباينة ما لا يحصل باتفاقها تخالفنا لذلك وقد ورد الخبر بلفظ الامر في قوله تعالى (فليبدل له الرحمن مدا) وجاء عكس ذلك انتهى ، ومن الموضع الخارجة عن ذلك ورود لفظ الاستفهام بمعنى التسوية في ، سواء على اقلت ام تعدت ، ولفظ النداء بمعنى الاختصاص في (اللهم اغفر لنا ايها العصابة) .

• الاصل ان يكون الامر كله باللام

من حيث كان معنى من المعاني

(والمعاني - ١) انما الموضوع لها الحروف بغاء الامر ما عدا

المخاطب لازم اللام على الاصل واستثنى في فعل المخاطب عنها لحذفت هي

وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المراد وقد يرقى بها على الاصل

١٠ كقوله تعالى (فبدل لك فلتقرحوا - ٢) فيمن قرأها بالياء القوية وفي الحديث

(لتأخذوا مصافكم) وإتيانه بغير لام هو الكثير ذكر ذلك ابن النحاس

في التعليقة .

الاصل في الافعال التصرف

ومن التصرف تقديم المنصوب بها على المرفوع واتصال الضائر

١٠ المختلفة بها ذكره ابو البقاء في (التبيين) قال وقد استثنى منها نعم وبئس وعسى

وفعل التعجب فان تقديم المنصوب فيها غير جائز .

اصلاح اللفظ

عقد له ابن جني بابا في (الخصائص) قال اعلم انه لما كانت الالفاظ للعاني

ازمة وعليها ادلة والياها موصلة وعلى المراد بها محصلة عنيت بها واوليتها (٢) صدرا

٢٠ صالحا من تنقيفها واصلاحها فمن ذلك قولهم امازيد فنطلق ألا ترى ان تحرير

هذا القول اذا صرح بلفظ الشرط فيه صبرت الى أنك كأنك قلت مهما يكن

(١) من ي (٢) اصل - فليقرحوا (٣) كذا في الاصلين - وفي الخصائص عنيت

العرب بها فاولتها ، الخ -

- من شيء فزيد منطلق فتجد القاء في جواب الشرط في صدر الجزئين مقدمة عليها (١) وانت في قولك أما زيد فنطلق انما تجد القاء واسطة بين الجزئين ولا نقول اما فزيد منطلق كما نقول فيما هو بمعنىهما يمكن من شيء فزيد منطلق وانما قل ذلك لاصلاح اللفظ ووجه اصلاحه ان هذه القاء وان كانت جوابا ولم تكن عاطفة فانما هي على لفظ العاطفة وبصورتها فلو قالوا اما فزيد منطلق (كما يقولون ٥
- مهما يكن من شيء فزيد منطلق - ٢) لوقعت القاء الجارية مجرى قاء العطف بعدها اسم وليس قبلها اسم وانما قبلها في اللفظ حرف وهو اما فتتكونا ذلك لما ذكرنا وسطوها بين الجزئين ليكون قبلها اسم وبعدها آخر فتأتي على صورة العاطفة فقالوا أما زيد فنطلق كما تأتي عاطفة بين الاسمين في نحو قام زيد فعمرو ومثله امتناهم ان يقولوا انتظر تلك وطلوع الشمس اى مع طلوع الشمس ١٠
- فينصبوه على انه مفعول معه كما ينصبون نحو قمت وزيدا اى مع زيد .
- قال ابو الحسن وانما ذلك لان الواو التي بمعنى مع لا تستعمل الا في الموضع الذى لو استعملت فيه عاطفة بخاز ، ولو قلت انتظر تلك وطلوع الشمس اى وانتظر تلك (٣) طلوع الشمس لم يجز ، اقل ترى الى ابراهيم الواو غير العاطفة في هذا مجرى العاطفة فكذلك ايضا تجرى القاء غير العاطفة في نحو أما زيد ١٥
- فنطلق مجرى العاطفة فلا يؤتى بعدها بما لا يشبه له في جواب العطف عليه قبلها ومن ذلك قولهم في جمع ثمرة وبسرة ونحو ذلك تمرات وبسرات وكرهوا اقرار التاء تناكرا (٤) لاجتماع علامتى تأنيث في لفظ اسم واحد فحذفت وهى في النية مرادة البتة للشيء الا لاصلاح اللفظ لانها في المعنى مقدرة منوية الأثرى
- انك اذا قلت تمرات لم يعترض شك في ان الواحدة منها ثمرة وهذا واضح ٢٠
- فالناية اذا في الحذف انما هي باصلاح اللفظ اذا المعنى ناطق بالتاء مقتضى لما حاكم بموضعها .

(١) كذا - وفي الخصائص عليها (٢) ليس في الخصائص (٣) كذا - وفي الخصائص

انتظر ك (٤) ي - كراهة

ومن ذلك قولهم إن زيدا قائم فهذه لام الابتداء وموضعها اول الجملة وصدرها لا آخرها وعجزها فتقديرها اول لان زيدا متعلق فلما كره تلاقى حرفين لمعنى واحد وهو التوكيد انخرت اللام الى الخبر فصارت ان زيدا لمنطلق (١) -

وانما انخرت اللام ولم تؤخر ان لا وجه .

منها ، ان اللام لو تقدمت وتأخرت ان لم يجز أن تنصب اسمها اذى من عادتها نصبه .

ومنها ، انه لو تأخرت ونصب لادى الى عمل ان فيها قبلها وإن لاتعمل الا فيها بعدها .

ومن اصلاح اللفظ، قولهم كأن زيدا عمرو واصل الكلام زيد كعمرو ثم اردوا توكيد الخبر فزادوا فيه ان فقالوا إن زيدا كعمرو ثم انهم بالغوا في توكيد الشبه فقد موا حرفه الى اول الكلام عنانية به واعلاما ان عهد (٢) الكلام عليه فلما تقدمت الكاف وهى جارة لم يجز ان تباشر ان لانها تقطع عنها ما قبلها من العوامل فوجب لذلك نصبها فقالوا كأن زيدا عمرو .

ومن ذلك قولهم لك مال وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن وما قبلهما خبر عنهما الا انك لو رمت تقديمها (٣) الى المكان المقدر لهما لم يجز لقيع الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ اخروا المبتدأ وقدموا الخبر فكان ذلك سهلا عليهم ومصلحا ما فسد عندهم وانما كان تأخيرهم مستحسنا من قبل انه لما تأخر وقع موقع الخبر ، ومن شرط الخبر ان يكون نكرة فلذلك صلب به اللفظ وان كنا قد اعطينا علما بأنه فى المعنى مبتدأ فاما من رفع الاسم فى نحو هذا بالظرف فقد كفى مؤنة (هذا - ٤) الاعتذار لانه ليس مبتدأ عنده ، ومن ذلك امتناعهم من اللاحق بالالف الا ان تقع آخر انحوار طى وهزى وجنبطى وسرندى وذلك انها اذا وقعت طرقا (٥) وقعت موقع حرف متحرك

(١) اصل - منطلق (٢) خصائص - عقد (٣) ي - تقديمها (٤) من ي (٥) اصل -

فدل ذلك على قوتها عندهم وإذا وقعت حشوا وقعت موضع الساكن فضعفت لذلك فلم تقو فيعلم بذلك الحاقها بما هي على سمت متحركة ، ألا ترى أنك لو ألحقت بها ثانية قلت حاتم ملحق بجعفر لكانت مقابلة لعينه وهي ساكنة فاحتاجوا للفظ بأن قابلوا بالالف فيه الحرف المتحرك ليكون أقوى لها وادل على شدة تمكنها وليعلم ثبوتها (١) ايضا وكون ما هي فيه على وزن اصل من الاصول له انها للالحاق به وليست كذلك الف قبعثرى وضبطت لى لأنها وان كانت طرقا ومنونة فان المثال الذى هي فيه لامصعد للاصول اليه فيلحق هذا به لأنه لا اصل لنا سدا سياتما الف قبعثرى قسم من الالفات الزوائد فى اواخر الكلم ثالث لا للتأنيث ولا للالحاق .

- ومن ذلك انهم لما اجمعوا الزيادة فى آخر بنات الخمسة كما زادوا فى ١ . آخر بنات الاربعة خصوصا بالزيادة فيه الالف استحقاقا لها ورغبة فيها هناك دون اختيا الياء والواو وذلك ان بنات الخمسة لطولها لا ينتهى الى آخرها الا وقد ملئت فلما تحملوا الزيادة فى آخرها طلبوا اخف الثلاثة وهي الالف فخصوها بها وجعلوا الواو والياء حشوا فى نحو عضر فوط وجعلت لى لأنهم لوجاء واجها طرقا وسدا سيين مع ثقلها فظهرت الكلفة فى تجسمها وكدت فى احتمال النطق بها ١ . كل ذلك لاصلاح اللفظ ، ومن ذلك باب الادغام فى التقارب نحو ود فى وتد ومن الناس من يقول (٢) ومنه جميع باب التقريب نحو ، اصطبروا زدان ، وجميع باب المضارعة نحو مصدر ويا به .

- ومن ذلك تسكينهم لام الفعل اذا اتصل بها علم الضمير المرفوع نحو ضربت وضربنا وذلك انهم اجروا الفاعل هنا مجرى جزء من الفعل ٢ . ففكره اجتماع الحركات التى لا توجد فى الواحد فاسكنوا ما قبل الضمير اللام اصلا للفظ .

ومن ذلك انهم ارادوا ان يصفوا المعرفة بالجملة كما وصفوا بها النكرة ولم يجوز ان يحروها عليها لكونها نكرة فاصلحوا اللفظ بادخال الذى لياشر بلفظ

(١) الاصل - بثبوتهما فى الخصائص - بثبوتها (٢) الخصائص - ميقول فى من يقول

حرف التعريف المعرفة فقالوا مررت بزيد الذى قام اخوه، وطريق اصلاح اللفظ كثير واسع، وذكر ابن يعيش في قولهم سواء على ائت ام تعدت ان سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لان بها تمام الكلام وحصول الفائدة قال فكأنهم ارادوا اصلاح اللفظ وتوفيته حقه .

• وقال ابن يعيش ، اعلم ان قولهم أتاكم الزيد ان انما افاد نظرا الى المعنى اذ المعنى أقوم الزيد ان تم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى اردوا اصلاح اللفظ فقالوا أتاكم مبتدأ والزيد ان يرتفع به وقد سد مسد الخبر من حيث ان الكلام تم به ولم يكن ثم خبر محذوف .

١٠ قال، واما قولهم ضربني زيدا قائما فهو كلام تام باعتبار المعنى الا أنه

لا بد من النظر (١) للفظ واصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر وذلك ان ضربني مبتدأ وهو مصدر مضاف للفاعل وزيدا مفعول به وقائما حال وقد سد مسد خبر المبتدأ ولا يصح ان يكون خبرا فيرفع لأن الخبر اذا كان مفردا يكون هو الاول والمصدر الذى هو الضرب ليس القائم ولا يصح ان يكون حالا من زيد لأنه لو كان حالا منه لكان العامل فيه المصدر الذى هو ضربني لأن العامل في

الحال هو العامل في ذى الحال ولو كان المصدر عاملا فيه لكان من جملة واذا كان من جملة لم يصح ان يسد مسد الخبر واذا كان كذلك كان العامل فيه فعلا مقدر في ضمير فاعل يعود الى زيد والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى ذلك الفعل والفاعل والتقدير ضربني زيدا اذا كان قائما فاذا هي الخبر، وقال ابن يعيش ٢ .

ايضا اذا قلت ما اتاني الا زيدا الاخر وفلا بد من رفع احدهما ونصب الآخر ولا يجوز رفعهما جميعا ولا نصبهما جميعا وذلك نظرا الى اصلاح اللفظ وتوفيته ما يستحقه وذلك ان المستثنى منه محذوف والتقدير ما اتاني احد الا زيدا الاخر ولكن لما حذف المستثنى منه بقی الفعل مفرغا بلا فاعل ولا يجوز اخلاء الفعل من فاعل في اللفظ فرفع احدهما وتعين نصب الآخر ، وقال ابن عصفور زيدت

الفاء في فاعل اصل به في التعجب ولزمت حتى صار لفظة الفاعل كلفظ المجرور في نحو قولك امرؤ بزيد اصلاحا للفظ من جهة ان اصل في هذا الباب لفظة كلفظ الامر بغير لام والامر بغير لام لا يقع بعده الاسم الظاهر الا منصوبا نحو اضرب زيدا او مجرورا نحووا امرؤ بزيد فزادوا الباء والتزموا زيدا دبتا حتى تكون في اللفظ بمنزلة امرؤ بزيد ذكره في شرح (المغرب) .

قال ابن هشام في تذكرته هذا باب ما فعلوه بمجرد اصلاح اللفظ في مسائل .

احدها، قولهم لهنك قائم لأنهم لو قالوا لانك لكان رجوعا الى ما فرأوا منه لكنهم لما ارادوا الرجوع الى الاصل ابدلوا الهمزة هاء لاصلاح اللفظ هذا قول المحققين .

وقال ابو عبيد فيا حكي عنه صاحب الصحاح ان الاصل لله انك فحذفت احدى اللامين والفت الهمزة انك .

الثانية، زيادة الباء في فاعل احسن ونحوه لئلا يكون نظير فاعل فعل امر بغير اللام .

الثالثة، تأخير الفاء في اما زيد فمنطلق مع ان حقها ان تكون في اول الجواب الا انهم كرهوا صورة معطوف بلا معطوف عليه .

الرابعة، اتصال الضمير المؤكد للجوار والمجرور بكان الزائدة في قوله . وجير ان لنا كانوا اكرام على تقرير ابن جني

الخامسة، تقديم المفعول في زيدا فاضرب على ما قيل ان الاء عاطفة جملة على جملة وان الاصل، تنبه فاضرب زيدا .

السادسة، زيادة اللام في لا ابالك على الصحيح لئلا تدخل لا على معرفة .

السابعة، تأكيد الضمير المرفوع المستتر (١) اذا عطف عليه نحو (اسكن انت وزوجك) .

الثامنة ، تأكيد المجزوء في مررت بك انت وزيد على ما حكاه ابن

أياز في (شرح الفصول) .

التاسعة ، ادخالهم الفصل (١) في نحو زيد هو العالم .

العاشرة ، الفصل بين ان والفعل في (محو علم ان سيكون) لتلايلها الفعل

في اللفظ ، وقال ابو حيان قال بعض اصحابنا الذي ظهر بعد البحث ان الاصل في

زيدا فاضرب تنبيه فاضرب زيدا ، ثم حذف تنبيه قصار فاضرب زيدا فلما وقعت

الفاء صدرا قدموا الاسم اصلا للفظ .

الاصول المرفوضة

منها جملة الاستقرار الذي يتعلق به الظرف الواقع خبرا ، قال ابن

يعيش حذف الخبر الذي هو استقرار أو مستقر واقم الظرف مقامه وصار الظرف ١ .

هو الخبر والماملة معه ونقل الضمير الذي كان في الاستقرار الى الظرف وصار

مرتقا بالظرف كما كان مرتقا بالاستقرار ثم حذف الاستقرار وصار اصلا

مرفوضا لا يجوز اظهاره للاستثناء عنه بالظرف .

ومنها خبر المبتدأ الواقع بعد لولا لا زيد لخروج عمر وتقديره

٢ . لولا زيد حاضر .

قال ابن يعيش ان تبطل الجملةان وصارنا كالجمله الواحدة وحذف

خبر المبتدأ من الجملة الاولى لكثرة الاستعمال حتى رفض ظهوره ولم يجوز

استعماله .

ومنها قولهم اعمل هذا إما لا قال ابن يعيش ومعناه ان رجلا امر

٣ . باشيء يفعلها فتوقف في فعلها فتقبل له اعمل هذا ان كنت لا تفعل الجميع وزادوا

على ان ما وحذف الفعل وما يتصل به وكثر حتى صار الاصل مهيورا .

ومنها ، قال ابن يعيش بنو تميم لا يجوزون ظهور خبر لا البتة ويقولون

هو من الاصول المرفوضة .

وقال الاستاذ ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح)

الاخبار عن سبحانه الله يصح كما يصح الاخبار عن البراءة من السوء لكن العرب رفضت ذلك كما ان مزاكير جمع لمفرد لم ينطق به وكذلك ليلية تصغير لشيء لم ينطق به واصيلان تصغير لشيء لم ينطق به وان كان اصله ان ينطق به وكذلك سبحانه الله اذا نظرت الى معناه وجدت الاخبار عنه صحيحة لكن العرب رفضت ذلك وكذلك لكاع ولكع وجميع الاسماء التي لا تستعمل الا في النداء ٤
اذا رجعت الى معانيها وجدت الاخبار ممكنة فيها بدليل الاخبار عما هي في معناه لكن العرب رفضت ذلك .

وقال ايضا في قولك زيذا اضربه ضعف فيه الرفع على الابتداء والمختار النصب وفيه اشكال من جهة الاستناد لأن حقيقة المنسد والمنسد اليه مالا يستقل الكلام باحد هادون صاحبه واضرب ونحوه يستقل به الكلام وحده ١٠
ولا تقدر هنا ان تقدر مفردا تكون هذه الجملة في موضعه كما قدرت في زيد ضربته .

فان قلت فكيف جاء هذا مرفوعا وانت لا تقدر على مفرد يعطى هذا المعنى .

قلت جاء على تقدير شيء رفض ولم ينطق به واستغنى عنه بهذا الذي ١٥
وضع مكانه وهذا وان كان فيه بعد اذا انت تدبرته وجدت له نظائر، ألا ترى ان قام اجمع النحويون على ان اصله قوم وهذا ما سمع قط فيه ولا في نظيره فكذلك زيد اضربه كان اضربه وضع موضع مفرد مستند الى زيد على معنى الامر ولم ينطق به قط ويكون كقام وقال ايضا مصدر عصى لا يستعمل وان كان الاصل لانه اصل مرفوض . ٢٠

الاضافة ترد الاشياء الى اصولها

ولذلك اعربت اى مع وجود شبه الحرف فيها للزومها الاضافة فردتها ٢٠
دتها الى الاعراب الذى هو الاصل في الاسماء واذا اضيف مالا ينصرف رد الى اصله من الجبر .

الاضمار اسهل من التضمين

لأن التضمين زيادة بتغيير الوضع والاضمار زيادة بغير تغيير قاله بدر الدين ابن مالك في (تكملة شرح التسهيل) واستدل به على ان الحزم في نحو (قل لعبادي يقولوا التي هي احسن) باضمار ان لا يتضمن لفظ اطلب معنى الشرط .

الاضمار احسن من الاشتراك

وان ذلك كان قول البصريين ان النصب بعد حتى بأن مضمرة ارجح من قول الكوفيين أنه بجتي نفسها وأنها حرف نصب مع الفعل وحرف جر مع الاسم قال ابن أياز (٢) فان قيل يلزم على مذهب البصريين اضمار الناصب والاضمار خلاف الاصل ، قلنا الاضمار مجاز والمجاز اولى من الاشتراك .

الاضمار خلاف الاصل

ولذلك رد على قول من قال ان الاسم بعد لولا مرتفع بفعل لازم الاضمار فانه لا دليل على ذلك مع ان الاضمار خلاف الاصل وعلى من قال في قوله تعالى (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) ان يوم ليس منصوبا بمصروف بل بفعل دل الكلام عليه تقديره يلزمهم يوم يأتيهم او يهجم عليهم لأنه لا حاجة اليه مع ان الاضمار خلاف القياس .

الاعراب

فيه مباحث ، الاول في حقيقته قال ابن فلاح (في المفتي) اختلف في حقيقة الاعراب فذهب قوم الى ان الاعراب معنى وهو عبارة عن الاختلاف واحتجوا بوجهين .

٢٠ احدهما اضافة الحركات الى الاعراب والشيء لا يضاف الى

(١) اسمه الحسين بن بدر - بغية الوعاء للؤلؤ .

نفسه .

والثاني ، أن الحركات قد تكون في المبنى فلا تكون اعرابا وهذه الحركة عندهم بمنزلة قولهم ، معلقة حرب ، اى صالحة للحرب وكذا هذه الحركات صالحة للاختلاف في آخر الكلمة .

وذهب قوم الى ان الاعراب عبارة عن الحركات وهو الحق .
لوجهين .

احدهما ان الاختلاف امر لا يعقل الابد البعد التمدد فلو جعل الاختلاف اعرابا لكانت الكلمة في اول احوالها مبنية لعدم الاختلاف .

الثاني ، انه يقال انواع الاعراب رفع ونصب وجرو جزم ونوع الجنس مستلزم (١) الجنس ، والجواب عن الاضافة انها من باب اضافة الاعم الى الاخص للبين كقوانا كل الدراهم ، وعن الوجه الثاني انه لا يدل وجود الحركات في المبنى على انها حركات الاعراب لأن الحركة ان حدثت بعامل فهي للاعراب والافهى للبناء ولذلك خصصها البصريون بالقاب غير القاب الاعراب وقال غيره في الاعراب مذهبان .

احدهما ، انه لفظي وهو اختيار ابن مالك ونسبه الى المحققين ، وحده في (التسهيل) بقوله ما يجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة او حرف او سكون او حذف .

(والثاني ، انه معنوي والحركات انما هي دلائل عليه ، هو ظاهر قول سيبويه واختيار العلم وكثير من المتأخرين - (٢) وحدوده بقولهم تغيير او آخر الكلم لا اختلاف الهموم الداخلة عليها لفظا او تقديرا وجعله ابن اياز قول اكثر اهل العربية قال ويدل عليه وجوه ، منها انه يقال حركات الاعراب فلو كانت الحركة الاعراب لا تمتنع الاضافة اذا شئ لا يضاف الى نفسه .
ومنها ، ان الحركة والحرف يكونان في المبنى فلو كانت الحركة بعض الاعراب لم يكونا فيه .

(١) ي - يستلزم (٢) سقط من ي .

ومنها ، انه قد تحول الحركة في الوقت مع الحكم بالاعراب ، ومنها ان السكون قد يكون اعرابا .

ومنها ، تفسيرهم بالتغيير والاختلاف وكل واحد منها معنى ثم قال ولقائل ان يقول لادلالة في جميع ذلك .

• اما الاول بجوابه ان الحركة لما كانت تنقسم الى حركة اعراب وحركة بناء قبل حركات الاعراب وصحة الاضافة للتخصيص فالحركة عامة والاعراب خاص ولا شبهة في مقابلة العالم للخاص فسوغ الاضافة المغايرة وهي هنا موجودة .

واما الثاني ، بجوابه ان لم يقل ان مطلق الحركة يكون اعرابا بل ١٠ الحوادث بالعامل هو الاعراب ولا يوجد في المبني شيء من ذلك .
واما الثالث ، بجوابه ان الوقت عارض لا اعتبار به وانما الاعتبار بحال الوصل واصولهم تقتضي ذلك .

واما الرابع ، بجوابه ان الاعراب هو الحركة او حذفها ولهذا قال ابن الحاجب انه ما اختلف او اضر العرب به والاختلاف تارة يحصل بالحركة وتارة ١٥ بحذفها واذا لم يكن مرادهم ان الحركة وحدها الاعراب فكيف يرد عليهم النقض بالسكون .

واما الخامس ، بجوابه ان الاعراب انما يفسره بالتغيير والاختلاف من كان مذهبه انه معنوي ومن خالف ذلك فسه به غير ذلك وتفسير الخصم للشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة على مخالفه .

٢٠ وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجهول آخر الكلمة مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة او سكون او ما يقوم مقامهما وذلك المجهول قد يتغير بتغيير مدلوله وهو الاكثر كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيد غلام عمرو وقد يلزم لزوم مدلوله كرفع ، لا ينبغي لك ان تفعل ولعمرك ، وكنصب سبحان الله ورويدك

ورويك ، وبكر الكلاع وعريط من ذى الكلاع وأم عريط .

وبهذا الاعراب اللازم يعلم فساد قول من جعل الاعراب تغييرا

وقد اعتذر عن ذلك بوجهين احدهما ، ان ما لا يلزم (١) وجه واحد من وجوه

الاعراب فهو صالح للتغيير فيصدق عليه متغير وعلى الوجه الذى لازمه تغيير

والثانى ، ان الاعراب تجدد فى حال التركيب فهو تغيير باعتبار كونه منتقلا اليه

من السكون الذى كان قبل التركيب ، والجواب عن الاول ، ان الصالح

لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى حقيقة حتى يصير قائما به ، ألا ترى ان

رجلا صالح للبناء اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب اذا فك تركيبه

ومع ذلك لا ينسب اليها الا ما هو حاصل فى الحال من اعراب رجل وبناء

خمسة عشر فكذا لا ينسب تغيير الى ما لا تغيير له فى الحال .

والجواب عن الثانى ، ان المبني على حركة مسبوق بأصالة السكون

فهو متغير ايضا وحاله تغيير فلا يصلح ان يحد بالتغيير الاعراب لكونه غير مانع

من مشاركة البناء ولا يخلص من هذا القدح قولهم لتغير العالم فان زيادة

ذلك توجب زيادة فساد لأن ذلك يستلزم كون الحال المتعلل عنها حاصلة

لما مل تغير ثم خلقه عالم آخر حال التركيب وذلك باطل يبين اذا لم

قبل التركيب واذا لم يصبح ان يعبر عن الاعراب بالتغيير صبح التعبير عنه بالمجعول

آخر من حركة وغيرها على الوجه المذكور .

وقال بعضهم ، لو كانت الحركات وما يجرى مجراها اعرابا لم تضاف الى

الاعراب لأن الشئ لا يضاف الى نفسه وهذا قول صا در عن لا تأمل له لأن

اضافة احدا لاممين الى الآخر مع توافقها معنى او تقاربها واقعة فى كلامهم

بإجماع واكثر ذلك فيما يقدرا ولها بعضا او نوعا ، والثانى كلا او جنسا وكلا

التقديرين فى حركات الاعراب صالح فلم يلزم من استجماعه خلاف ما ذكرنا

اتهى .

المبحث الثاني

في وجه نقله من اللغة الى اصطلاح النحويين

- قال ابن فلاح في (المعنى) فيه خمسة اوجه ، احدها انه منقول من الاعراب الذي هو البيان ومنه قوله عليه الصلاة والسلام (والغييب يعرب عنها لسانها) اي يبين والمعنى على هذا ان الاعراب يبين معنى الكلمة كما يبين الانسان عما في نفسه ، الثاني ، انه مشتق من قولهم عربيت معدة التفصيل اذا فسدت واعربت اي اصلحتها والهزمة للسلب كما قول اشكيت الرجل اذا ازلت شكايته والمعنى على هذا ان الاعراب ازال عن الكلام التباس معانيه ، الثالث ، انه مشتق من ذلك والهزمة للتعدية لالسلب والمعنى على هذا ان الكلام كان فاسدا لالتباس المعاني فلما اعرب فسد بالتغيير الذي لحقه وظاهر التغيير فساد وان كان صلاحا في المعنى ، الرابع ، انه منقول من التعجب ومنه امرأة عروب اذا كانت متعجبة الى زوجها والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب يعجب الى سامع - الخامس ، انه منقول من اعرب الرجل اذا تكلم بالعربية لأن المتكلم بغير الاعراب غير متكلم بالعربية لان اللغة الفاسدة ليست من العربية انتهى ، والمعنى على هذا ان المتكلم بالاعراب موافق للغة العربية .

المبحث الثالث

في الاعراب والكلام ايها اسبق

- قال الزجاجي في (ايضاح علل النحو) فان قال قائل اخبروني عن الاعراب والكلام ايها اسبق ، قيل له ان للاشياء مراتب في التقديم والتأخير اما بالتفاضل او بالاستحقاق او بالطبع او على حسب ما يوجبه العقول فنقول ان الكلام سبيله ان يكون سابقا للاعراب لأننا قد نرى الكلام في حال غير معرب ولا يختل معناه ونرى الاعراب يدخل عليه ويخرج ومعناه في ذاته غير معدوم ، مثال ذلك ان الاسم نحو زيد ومجد وجعفر وما اشبه ذلك معربا كان او غير معرب لا يزول عنه معنى الاسمية وكذلك الفعل المضارع نحو يقوم ويذهب

ويذهب ويركب معربا كان او غير معرب لا يسقط عنه معنى الفعلية وانما يدخل الاعراب لمعان تتعدد (١) هذه الاشياء ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذى ليس بمعرب قريبا من معربه كثرة وذلك ان الافعال الماضية مبنية على الفتح وفعل الأمر الواحد اذا كان ينير اللام مبنى على الوقف نحو ، يا زيد اذهب واركب ، وحروف المعاني مبنية كلها وكثير من الاسماء بعد هذا مبنى ولم تسقط دلالتها على الامة ولا معانيها عما وضعت له فعلنا بذلك ان الاعراب عرض داخل في الكلام لمعنى يوجد ويدل عليه فالكلام اذا سبقه (٢) في الرتبة والاعراب تابع من توابعه .

فان قال فآخبرني عن الكلام المنطوق به الذى نعرفه الآن بيننا
أقولون ان العرب كانت نطقت به زما نا غير معرب ثم ادخلت عليه الاعراب ١٠
ام هكذا نطقت به في اول تبليل السهبا به ، قيل له بل هكذا نطقت به في اول وهلة ولم تنطق به زما نا غير معرب ثم اعربت ، فان قل ، من اين حكمت على سبق بعضه بعضا وجعلتم الاعراب الذى لا يعقل اكثر المعاني الاله ثانيا وقد علمت انها تكلمت به هكذا جملة ، قيل له ، قدم فذاك ان الاشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب فصحك لكل واحد منها بما يستحقه وان كانت لم توجد ١٥
الاجتمعة ، الأثرى اناقول ان العرض داخل في الاسود عرض الاسود والجسم اقدم من العرض بالطبع والاستحقاق وان العرض قد يجوز ان يتوهم زائلا عن الجسم والجسم باق فنقول ان الجسم الاسود قبل السواد ونحن لمز الجسم خاليا من السواد الذى هو فيه ولارأينا السواد قط عاريا عن الجسم بل لايجوز رؤيته لان المرتبات انما هي الاجسام الملونة ولا تدرك الالوان خالية من ٢٠
الاجسام ولا الاجسام غير ملونة ولم نرد بالاسود ههنا جسما اسود بمحضتنا بل ما شوهد كذلك من الاجسام ، وكذا القول في الابيض والاحمر وما اشبه ذلك ، ومنها اننا تعلم ان الذكر في المرتبة مقدم على الانثى ونحن لم نشاهد العالم خاليا من احدهما ثم حدث بعده الآخر الا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق

خلق الاني (١) في خلق آدم وحوى واما في غيرهما فكذلك ان علم بخبر صادق
والاخبار يتقدم كل واحد منها صاحبه فكذلك قوله في الكلام والاعراب
قول ان الاعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما يوجبه مرتبة كل
واحد منها في المعقول وان كان لم يوجد مفترقين ونظير ذلك انا نقول
ان الاسماء قبل الافعال لأن الافعال احداث الاسماء ولم توجد الاسماء زمانا
ينطق بها ثم نطق بالافعال بعدها بل نطق بهما معا ولكل حقه ومرتبته ، وقد
اجاز بعض الناس ان تكون العرب نطقت اولاً بالكلام غير معرب ثم رأت
اشتباه المعاني فاعربتته ثم قل معرباً فتكلم به .

المبحث الرابع

في ان الاعراب لم دخل في الكلام

١٠

قال الزجاجي في الكتاب المذكور ، فان قال قائل ، قد ذكرت ان
الاعراب داخل عقب الكلام فما الذي دعا اليه واحتيج اليه من اجله ،
فالجواب ، ان يقال ان الاسماء لما كانت تمتورها المعاني وتكون فاعلة ومفعولة
ومضافة ومضافا اليها ولم يكن في صورها وابنيها ادلة على هذه المعاني بل كانت
مشتركة جعلت حركات الاعراب فيها تنبيه عن هذه المعاني فقالوا ضرب زيد
صرا فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وينصب عمر وعلى ان الفعل واقع به
وقالوا ضرب زيد فدلوا بتغيير اول الفعل ورفع زيد على ان الفعل ما لم يسم
فاعله وان المفعول قد ناب عنه فدلوا بهذا غلام زيد فدلوا بخفض زيد
على اضافته للغلام اليه وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها
ليتسوا في كلامهم ويقدموا الفاعل اذا ارادوا ذلك او المفعول عند الحاجة
الى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني ، هذا قول جميع النحويين
الا با على قطريا فانه عاب عليهم هذا الاعتلال وقال لم يعرب الكلام للدلالة على
المعاني والفرق بين بعضها وبعض قد نجد في كلامهم اسما متفقة في الاعراب
مختلفة المعاني واسماء مختلفة الاعراب متفقة المعاني .

(١) كذا - في الاصل وفي ي - نحو وم ، ولعله سبق الذكر الاني .

- فما اتفق اعرابه واختلف معناه قولك، ان زيدا أخوك ولعل زيدا أخوك وكان زيدا أخوك اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قولك، ما زيد قائما وما زيد بقائم (ثم - ١) اختلف اعرابه واتفق معناه، ومثله ما رأيته منذ يومين ومنذ يومان ولا مال عندك ولا مال عندك وما في الدار احدا لازيدا وما في الدار احدا لازيدا، ومثله ان القوم كلهم ذاهبون وان القوم كلهم ذاهبون ومثله (ان الامر كله) وان الامر كله قد قرئ بالوجهين جميعا: ومثله ايس زيد بجهان ولا بخيلا ولا بخیل، ومثل هذا كثير جدا بما اتفق اعرابه واختلف معناه، وما اختلف اعرابه واتفق معناه قال فلوكان الاعراب انما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب ان يكون لكل معنى اعراب (٢) يدل عليه لا يزول الا بزواله، قال قطرب وانما اعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقوف فلو جعلوا وصله بالسكون ايضا لكان يلزمه الاسكان في الوقف والوصل فكانوا يبطنون عند الادراج فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلنا التحريك معا قبا للاسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم (٣) بنوا كلامهم على متحرك وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشويته ولا بين اربعة احرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطنون في كثرة الحروف المتحركة ويستجولون وتذهب الصلة من كلامهم فجعلوا الحركة عقيب الاسكان، قيل له فهلا لمواحركة واحدة لأنها محزنة لهم اذ (٤) كان انرض انما هو حركة تعقب سكونا، فقال، لو فعلوا ذلك لضيقوا على انفسهم فارادوا الاتساع في الحركات ولم يحظروا (٥) على المتكلم الكلام الابحركة واحدة هذا مذهب قطرب (٦) واحتجاجه، وقال الخاقوني له ردا عليه لو كان كما ذكرنا لجر افعال مرة ورفع اعرابه وجاز نصب المضاف

(١) من الاصل (٢) اصل - الاعراب (٣) اصل - ترى هم (٤) اصل - اذا (٥) اصل

يحظر وا (٦) اصل - قطربا

اليه لأن القصدي هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوتا يعتدل بها الكلام فأي حركة أتى بها المتكلم اجزأته فهو مخير في ذلك وفي هذا فساد للكلام ونروج عن اوضاع العرب وحكمة نظم في كلامهم ، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الاعراب واختلاف المعاني واختلاف الاعراب واتفاق المعاني في الاسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا إنما كان اصل دخول الاعراب في الاسماء التي تذكر بعد الافعال لأنه يذكر بعدها اسمان ، أحدهما ، فاعل والآخر مفعول ، وهما مختلفان فوجب افرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك وأما الحروف التي ذكرها فمحمولة على الافعال .

المبحث الخامس

في ان الاعراب أحركه ام حرف

١٠

قال الزجاجي باب القول في الاعراب أحركه ام حرف ، قد قلنا ان الاعراب دال على المعاني وانه حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه فهو عندنا حركة نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة في قولك رأيت جعفرا والكسرة في قولك مررت بجعفر هذا اصله ومن المجمع عليه ان الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الاعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب انبصريين .

وعند الكوفيين ان الاعراب يكون حركة وحرفا فإذا كان حرفا قام بنفسه وإذا كان حركة لم يوجد الا في حرف ثم قد يكون الاعراب سكوتا وحذفا وذلك الجزم في الافعال المضارعة وحرفا ، وهذا لما قد ذكرت لك ان اشياء قد يكون له اصل ثم يتسع ، فان قال قائل ، فإين يكون الاعراب سكوتا وحذفا وحرفا ، قيل له يكون سكوتا في الافعال المضارعة السالبة الالامات نحو لم يضرب ، ولم يذهب وحذفا في هذه الافعال إذا كانت معتلة الالامات نحو لم يقض ولم يفز ولم يخش ولكل شيء من هذا علة (١) .

(١) لم يذكر المعربات بالحروف - وهي الاسماء الخمسة والثني وجمع المذكر

فان قال قائل ، فهل يكون الاعراب حرفا عند سيبويه في شيء من الكلام .

- قلنا ، هذا الذي ذكرنا الاصل وعليه اكثر مدار كلام العرب ، وقد ذكرنا ان الشيء يكون له اصل يلزمه ونحو يطر د فيه ثم يعرض لبعضه علة تنفرجه عن جمهوريابه فلا يكون ذلك ناقضا للباب وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات كما يقال بالاطلاق الصلوة واجبة على البائنين من الرجال والنساء ثم تجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرز قطع فقد تجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا نظائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقة ما ذكرنا من انه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت الى جعل الاعراب حرفا وذلك في ثنية الافعال المضارعة وجمعها ١٠
- وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة امثلة من الفعل وهي يفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين يا هذه وعلامة الرفع في هذه الافعال الخمسة ثبات النون وحذفها علامة الجزم والنصب .
- فان قال قائل ، ما الذي اوجب تصيير الاعراب في هذه الافعال حرفا وهي النون .

- ١٥ قيل له ما قال سيبويه وهو انه قال الاعراب يدخل على آخر حرف حذف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الافعال النون ، فلوجعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع ونصبها في حال النصب وكان يلزم من ذلك ان تسكن في حال الجزم ولو اسكنت وجب سقوط الالف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين ٢٠
- وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤنث في حال تاخير الافعال بعد الاسماء ويسقط علم ذلك في تقديم الافعال على الاسماء في لغة من يشئ ويجمع الفعل مقدما فكان تغيير الفعل كأنه لواحد ويطلق المعنى فلما صارت علم الرفع وجب حذفها في الجزم لأن الجزم قديم حذف ما يجبت في الرفع ، فان كان في حال الرفع حرف

ساكن حذفت الجازم نحو لم يقض ولم يقز ولم يحش فجعلت النون محذوفة في الجزم
لسكونها كما حذفت الياء والواو والالف لسكونها وجعل النصب مضموما الى
الجزم فحذفت النون فيه ايضا فقليل لم يفعلا ولن يفعلا ولم يفعلوا ولن تفعلوا كما
ضم النصب في تثنية الاسماء وجمعها الى الجر لأن الجزم في الافعال نظير الجر في
الاسماء .

فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الافعال
متحركة وقد حكت عليها بالسكون وزعمت ان الجازم انما دخل على حرف
ساكن حذفت فلم تحذف النون وهي متحركة ولم زعمت انها ساكنة .
والجواب في ذلك ان يقال له ان النون في هذه الافعال مضارعة
للسكون كما ذكرنا لأنها ليست بحرف اعراب فلما اسكنت وقبلها ساكن حركت
لا لتقاء الساكنين وليست بالحركة فيها بلازمة استحقاقا لحكمها حكم الساكن
فلذلك حذفتها الجازم .

فان قال قائل فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون حروف
الاعراب .

فالجواب في ذلك ان الالف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان
والواو في يفعلون وتفعلون والهاء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه انما
هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرنا ولم يجوز ان يكون حروف الاعراب (١)
كذلك .

فان قال قائل ولم جاز ان يحى اعراب الفعل للمستقبل بعد الفاعل في
توكل الزيد ان يقومان والزيدون يقومون وما اشبه ذلك جاءت علامة رفع
الفعل بعد الفاعل وهي ثبات النون وهو بعد الفاعل يجوز ان يكون اعراب
شيء موجودا في غيره ويكون ذلك الشيء معربا .

قبل له ان الفعل لما كان لا يخلو من الفاعل ولا يستغنى عنه ضرورة
ثم اتصل به مضمرا صار كيعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة فجاز لذلك

وتوقع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت الجملة كلمة واحدة ، والدليل على ذلك اسكان لام القفل في قواك فعلت اسكنت اللام لئلا يتوالى في كلمة واحدة اربع متحركات .

المبحث السادس

- في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه
قال الزجاجي باب القول في الاعراب لم وقع في آخر الاسم دون اوله واوسطه .

قال بعض النحويين الاعراب يدخل في الاسم لعني فوجب ان يلفظ به بكالته ثم يوقى بالاعراب في آخره .

- وقال ابو بكر بن الخطيب ليس هذا القول بمرضى لأننا قد رأينا الاسماء يدخلها حروف المعاني اولا ووسطا فما دخلها اولا كقولك الرجل والغلام وما دخلها وسطا ياء التصغير في قواك ، فريخ وفليس .

- ولو كان الامر على ما ذهب اليه قائل هذا القول لوجب ان لا يدخل على اسم حرف معنى الابد كمال بناء قال واقول عندي فيه هو الذي عليه جملة النحويين ان الاسم يبنى على ابنية مختلفة .

- منها فَعَلَ وفَعِلَ وفَعِلَ وما اشبه ذلك من الابنية فلوجعل الاعراب وسطا لم يدر السامع أحركة اعراب ام حركة بناء فجعل الاعراب في آخر الاسم لأن الوقف يدرك فيسكن فيعلم انه اعراب فاذا كان وسطا لم يمكن ذلك فيه .

- وقال ابو اسحق الزجاج كان ابو العباس المبرد يقول لم يجعل الاعراب اولا لأن الاول تنزيمه الحركة ضرورة للابتداء لأنه لا يتبدأ الا بتحرك ولا يوقف الا على ساكن فلما كانت الحركة تنزيمه لم يدخل عليه حركة الاعراب لأن حركتين لا تجتمعان في حرف واحد فلما فات وقوعه اولا لم يمكن ان يجعل وسطا لأن اوسطا الاسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورابعة وخامسة

وسداسية وسباعية واساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل آخر ابعاد كمال الاسم
بينائه وحركاته .

وقال آخرون الاعراب انما دخل في الكلام دليلا على المعاني
فوجب ان يكون تابعا للاسماء لانه قد قام الدليل على انه ثان بعدها وهذا القول
قريب من الاول وكل هذه الاقوال مقنع في معناه .

اعطاء الاعيان حكم المصادر

واعطاء المصادر حكم الاعيان

قال ابن الشجري في اماليه - من مذاهب العرب للبانة اعطاء الاعيان
حكم المصادر واعطاء المصادر حكم الاعيان .

فمن ذلك قولهم اخطب ما يكون الامير قائما فاخطب انما هو الامير
وقد اضافوه الى ما المصدرية ولقطة افعل التي وضعوها للقاضلة معها اضيفت
اليه صارت بعضه ولما اضافوا اخطب الى ما وهي موصولة يكون صار اخطب
كونا فالتقدير اخطب كون الامير فهذا وصف المصدر بما يوصف به العين
والعنى راجع الى الامير فلذلك سدت الحال مسد خبر هذا المبتدأ اذا الحال لا تسد
مسد خبر المبتدأ الا اذا كان المبتدأ اسم حدث كقولك ضربني (١) زيدا جالسا
ولا تسد مسد خبر المبتدأ اذا كان اسم عين .

ومن اعطاء العين حكم المصادر حتى وصفوه بالمصدر او جرى خبر اعنه
قوله تعالى (وجاؤا على قميصه بدم كذب) اي مكذوب به وقوله (ان اصبح ماؤكم
غورا) اي غائرا وقوله (ثم ادعهم يا تهنيك سعيا) اي ساعيات فسعي مصدر وقع موقع
الحال كقولهم ، قتلتهم صبرا ، اي مصبورا والمعنى محبوبا .

ومن ذلك قوله تعالى (انه عمل غير صالح) اي ابئك عمل في احد
الاقوال وهو وجهها جعله العمل اقساء لكثرة وقوع العمل غير الصالح
منه كقولهم ، ما انت الانوم ، وما زيدا لا اكل وشرب ، وانما انت دخول
ونروج ، ومنه قول الخنساء .

فانما هي اقبال وادبار

فهذا كله من تنزيل الاعيان منزلة المصادور .

فاما تنزيل المصادور منزلة الاعيان فكقوله موت مائت ، وشيب

شائب ، وشعر شاعر ، انتهى .

الافعال نكرات

لانها موضوعة للغير وحقيقة الخبر ان يكون نكرة لانه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه الخطاب فائدة لأن حد الكلام ان يتبدى بالاسم الذي يعرفه الخطاب كما تعرفه انت ثم تأتي بالخبر الذي لا يلزمه يستفاده ذكر ذلك ابن عيش في (شرح المفصل) .

- ومن فروعه ان الاضافة الى الافعال لا تصح قال ابن عيش لأن ١٠
الاضافة ينبغي بها تعريف المضاف اليه (١) واخرجه من ايهام الى تخصيص على حسب خصوص المضاف اليه في نفسه والافعال لا تكون الانكرات ولا يكون شيء منها اخص من شيء فامتنعت الاضافة اليها لعدم جدواها لانهم قد اضافوا اسماء الزمان الى الافعال تنزيلا للفعل منزلة المصدر واخص الزمان بذلك من بين سائر الاسماء للملازمة بين الفعل وبينه وذلك لأن الزمان حركة الفلك ١٥
والفعل حركة الفاعل ولا قران الزمان بالحدث .

- وقال 'بوالقاسم الزجاجي' (٢) في كتاب (ايضاح اسرار النحو) اجمع النحويون كلهم من البصريين والكوفيين على ان الافعال نكرات قالوا والدليل على ذلك أنها لا تنفك من الفاعلين والفعل والفاعل جملة تقع بها الفائدة والجملة كلها نكرات لانها لو كانت معارف لم تقع بها فائدة فلما كانت الجملة ٢٠
مستفادة علم أنها نكرات فلذلك لم تضم (٣) وكذلك الافعال لما كانت مع الفاعلين جملا كانت نكرات ولم يجر اخمارها .

فان قيل فاذا كانت الافعال نكرات فهلا عرفت كما تعرف النكرات .

(١) كذا في الاصلين ولعله - المضاف (٢) اصل - الزجاج (٣) اصل - تضم .

فالجواب عند القرّيين ان تعريف الافعال محال لأنها لا تضاف كما
انها لا يضاف اليها ولا يدخلها الالف واللام لأنها جملة ودخول الالف واللام
على الجمل محال .

فان قيل لم لا يجوز اصافتها وان لم يضاف اليها .

قلنا لأن الفعل لا يترك من فاعل مظهر او مضمر والفعل والفاعل جملة .
بمثلة المبتدأ وخبره فكما لا يجوز اضافة الجمل كذلك لم يجوز اضافة الفعل انتهى .

الافعال كلها مذكرة

نص على ذلك الزجاجي في (الجمل) قال الشاويين في تعليقه لأن التانيث
الحقيقي والمجازي وعلامات التانيث واحكامه معدومة فيها قال ومنهم من قال
ان فيها مذكرة ومؤنثة بحسب مصادر ها فاذا كان الفعل يدل على مصدر مذكر
١٠ قيل فيه (مذكر - ١) بتذكير مصدره واذا كان الفعل يدل على مصدر مؤنث
قيل فيه مؤنث بتأنيث مصدره .

وقال ابن عصفوري (شرح الجمل) الدليل على ان الافعال كلها
مذكورة انها اذا خبر بها عن الاسماء فانما المقصود الاخبار بما تضمنته من الحدث
١٥ وهو المصدر والمصدر مذكر فدل ذلك على انها مذكرة اذا لفظ على حسب
ما يراد به من تذكير وتأنيث ألا ترى ان لفظ هند لما اريد به المؤنث كان
هو مؤنثا ولفظ زيد لما اريد به المذكر كان هو مذكرا .

اقتضاء الموضع لفظا

وهو معك الا انه ليس بصاحبك

ترجم على ذلك ابن جني في (الخصائص) واورد فيه فروعا ، منها ، قولهم
٢٠ لا رجل عندك فان لا هذه ناصبة لاسمها وهو مفتوح الا ان الفتحة فيه ليست
فتحة النصب التي تتقاضاها لا بل هي فتحة بناء وقعت موقع فتحة الاعراب
الذي عمل لاني المضاف قال واصنع من ذلك قولك لانهمة عشر لك فهذه الفتحة

التي في راء عشر فتحة بناء والتركيب في هذين اليمين وهي واقعة موقع فتحة البناء في قولك لارجل عندك وفتحة لام رجل واقعة موقع فتحة الاعراب في قولك لا غلام رجل عندك ويدل على ان فتحة خمسة عشر هي فتحة تركيب اليمين لا التي تحذفها الآن لأن خمسة عشر لا يغيرها العامل الاقوى اعني الفعل في نحو جاءك (١) خمسة عشر وابلار في مررت بخمسة عشر فاذا كان العامل الاقوى لا يؤثر فيها فالعامل الاضعف الذي هو (لا - ٢) اولى .

ومنها ، قولهم مررت بنلامي فليم تستحق جرة الاعراب بالباء والكسرة فيها ليست الموجهة بحرف الجر بل هي التي تصحب ياء المتكلم في الصحيح ويدل لذلك ثباتها في الرفع والنصب نحو هذا غلامي ورأيت غلامي وهذا يؤذن أنها ليست كسرة الاعراب وان كانت بلفظها .

ومنها ، قولك يسعى حيث يسلك فالضمة في حيث ضمة بناء واقعة موقع ضمة رفع التفاعل فاللفظ واحد والتقدير مختلف .

ومنها ، قولك جئتكم الآن فالفتحة فتحة بناء الآن وهي واقعة موقع فتحة نصب الطرف .

منها ، قولك كنت عندك في امس فالكسرة كسرة بناء وهي واقعة موقع كسرة الاعراب المتضمنها الجرو .

ومنها ، قوله

واني وقعت اليوم والامس قبله يابك حتى كادت الشمس تغرب

روى قوله والامس بالنصب على الاعراب لأنه لما عرفه باللام الظاهرة زال عنه تضمينها فاعرب وبالكسر على البناء المعهود فيه واللام فيه زائدة فانما يعرف الامس بلام اخرى مرادة غير هذه مقدرة وهذه الظاهرة ملغاة زائدة للتركيد .

قال ومثله ما يعرف بلام مرادة وفيه لام اخرى غيرها زائدة قولك

(١) اصل - جاء في (٢) اصل - اضعف الذي هو الاولى .

الآن هو معرف بلام مقدرة وهذه الظاهرة فيه زائدة كما ذكره ابو علي .

الالغاء

فيه فوائد ، الاولى قال في (الايضاح) حقيقته ترك المعنى مع التسليط نحو زيد قائم ظننت .

قال واما قول النحويين في نحو ان زيد اذا يكرمك ان اذا الغيت عنه العمل ففيه تجوز حيث سموه الالغاء لأن يكرمك في المثال خبر وما دخلت عليه اذن محذوف بحواب ان في نحو زيد ان قمت يقوم لأن ما يطلب جوابا لبدله منه لفظا او تقديرا فكيف يصح ان يقال النفي عنه وهو لم يدخل عليه ولا توجه حكمه عليه لكن النحويين تجوزوا في ذلك فسموه الغاء من حيث دخل على فعل قد يعمل فيه في موضع ما على وجه ما فلم يعمل فيه قال ويدل على هذا انك اذا قلت انا اكرمك اذا كيف يصح تسليط اذا على ما قبلها واما حذف جوابها لدلالة ما تقدم عليه انتهى .

الثانية ، قال ابو حيان لا ينكر معاني الغاء الالفاظ كما يتأول في الشيء ما لا يكون في اصله .

واما الغاء العمل فلا يكون الا فيما لا يكون اصله العمل وهو سماع في الافعال فاجرى في الحروف اذ (١) لم يبلغ منها الا ما كف .

الثالثة - نظير باب ظن وارى في الالغاء عند التأنو في التوسط دونه اذا فانها تلتى اذا تأخرت فلا تنصب بحال نحو اكرمك اذا وتلتى في التوسط في اكثر صورها وذلك اذا توسطت بين الشرط وجزائه نحو ان تزدني اذن اكرمك او بين القسم وجوابه نحو اذن والله لا اكرمك او بعد عاطف على ماله محل من الاعراب نحو ان تزدني ازرلك واذا احسن اليك فان كان العطف على ما لا محل له بان قدره في المثال على جملة الشرط جاز حيثئذ الالغاء رعايا لحرف العطف والأعمال لأن المعنى على استئناف ما بعد حرف العطف لكنه قليل والاكثر في لسان العرب التأوها وكذا اذا توسطت بين مبتدأ وخبر نحو ، زيد

إذا بكرمك ، جاز الالغاء والأعمال بقلة عند الكوفيين واختاره ابن مالك ومذهب البصريين انه يتحتم (١) الالغاء كما يتحتم في الصور السابقة .

ونظير آخر رأيت في (الناطريات) لابن جنى قال إذا كانت العين

حرف علة وله همزة حفظت نفسها في موضعها نحو قائم وقويم وكذا أن

- تقدمت نحو ، آدروادور (٢) ، فإن تأخرت لم تحفظ نفسها نحو شائك وشاك ولأنت ولأت وذلك إنما لما تأخرت ضعفت فلم تقو على حفظ نفسها .

الرابعة - قال ابن يعيش ، الالغاء ثلاثة أقسام الغاء في اللفظ والمعنى

والغاء في اللفظ دون المعنى والعكس فالاول - مثل لاقى لثلا يعلم اهل الكتاب

والثاني - نحو كان فيما كان احسن زيد (٣) والثالث - حروف الجر للزوائد

نحو (كفى بالله شهيدا) .

١٠

الامثال لا تغير

من ذلك قولهم في مثل (شراهم ذائب) فابتدوا بالفتحة وجرى مثلاً

فاحتمل والامثال تحتمل ولا تغير ، ومنته قولهم في المثل (شيء ما جاء بك) يقوله

الرجل لرجل جاءه ومحيطه غير معهود في ذلك الوقت .

- ومن ذلك قولهم في المثل في اكفائه (لقم الميت وفي يمه يوتي الحكم) ١٠

بتقديم الخبر ، وفيه ضمير يعود على المبتدأ المتأخر .

ومن ذلك قولهم ١١ اصبح ليل واطرق كرا) بحذف حرف النداء من

الفتحة لأنها امثال معروفة فجرت مجرى العلم في حذف حرف النداء منها

قال المبرد الامثال يستعجاز فيها ما لا يستعجاز في غيرها لكثرة الاستعمال لها .

- ومن ذلك قولهم (هذا ولا زعماتك) أي هذا هو الحق ولا اتوهم ٢٠

زعماتك ، قال ابن يعيش ولا يجوز ظهور هذا العامل الذي قبله اتوهم لأنه

جرى اتوهم مثلاً والامثال لا تغير ومن ظهور عامله ضرب من التخيير .

(مثله - ٤) قولهم (كليهما وتمرا) أي اعطني (واصراً ونفسه) أي

(١) اصل - متحتم (٢) ي - آزور ، وأزور (٣) ي - فيما كان حسن زيدا

دعه (واهلك والليل) اى بادرهم و(كل شئ ولا شتمة حر - ١) اى ايت كل شئ ولا تركب شتمة حر (١) -

قال ابن يعيش ولم تظهر الافعال فى هذه الاشياء كلها لأنها امثال ، وقال ابن السراج فى (الاصول) نعم وبئس وحبذا جعلت كالا مثال لا يبنى ان تستجيز فيها الا ما اجازوه .

وقال الزجاجى (فى الايضاح) وما القول فى اضافة ذى الى الفعل فى قولهم اذهب بذى تسلم فان هذه اللفظة جرت فى كلامهم كالمثل . قال الاممى تقول العرب (اذهب بذى تسلم) والمعنى اذهب واقه يسلمك واذهبوا بذى تسلمون والمعنى واقه يسلمكم واذا كانت هذه الكلمة جارية مجرى المثل فان الامثال تختمل ما لا يحتمل غيرها وتزال كثيرا عن القياس كذلك مجراها فى كلامهم واحتمل ذلك فيها لقلة دورها فى الكلام .

الايحباب

الايحباب اصل لغيره من النفى والنهى والاستفهام وغيرها تقول مثلاً قام زيد ثم تقول فى النفى ما قام زيد وفى الاستفهام أ قام زيد وفى النهى لا تقم وفى الأمر قم فنرى الايحباب يتركب من مسند ومسند اليه وغيره يحتاج الى دلالة فى التركيب على ذلك الغير وكلما كان فرعاً احتاج الى ما يدل به عليه كاحتاج التعريف الى علامة من ال ونحوها لأنه فرع التنكير والتأنيث الى علامة من تاء او الف لأنه فرع التذكير ، ذكره ابو حيان فى (شرح التسهيل) .

حرف الباء

باب الشرط مبناه على الاجتهاد

وباب الاضافة مبناه على التوضيح

ولهذا لما اريد دخول اذ وحيث فى باب الشرط لزمتهما ما لأنها

لا زمان للاضافة والاضافة توضيحية فلا يصلحان للشرط حيث يفتقدان شرطنا
ما اشكفهما عن الاضافة فيهما فيصلح دخولهما في الشرط حيث يفتقدان ذكره ابن
النحاس في التعليقة .

البذل

- قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس في التعليقة الفرق بين البذل والعوض .
ان العوض لا يحل محل العوض منه والبذل انما يكون محل البذل منه وقال
ابو حيان في تذكرته البذل لغة العوض ويفترقان في الاصطلاح والبذل احد
التواضع يجتمع مع البذل منه وبذل الحرف من غيره لا يجتمعان اصلا ولا يكون
الا في موضع البذل منه والعوض لا يكون في موضعه وربما اجتمع ضرورة
وربما استعملوا العوض مراداً للبذل في الاصطلاح انتهى .

١٠

وقال ابن فلاح في (المغني) في قول الشاعر .

ها قفائي في من قوياها

- فيه وجهان احدهما انه جمع بين العوض والمعوذ لضرورة الشعر
والثاني ان الميم بدل من الواو وليست بعوض والبذل يجتمع مع البذل منه
بدليل ، مردت باخيخ زيد ، والعوض لا يجتمع مع المعوض قال بديع اعم من
العوض قال وهذا ضعيف لأن الكلام في ابدال الحرف من الحرف كالف قام
وباء ميزان ولا يجتمع بين البذل والبذل منه في ذلك وقال في موضع آخر
قد يوجد في البذل فائدة لا توجد في البذل منه بدليل ان التاء في بنت واخت
بدل من لام الكلمة وتدل على التانيث .

- وقال ابن يعيش البذل على ضربين بدل هو اقامة حرف مقام حرف
غيره نحو تاء تخمة وتكاه وبدل هو قلب الحرف بنفسه الى لفظ غيره على انه (١)
احاطه اليه وهذا انما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والالف وفي
المعزة ايضا لمقارنتها اياها وكثرة تغيرها وذلك نحو ، قام ، اصله قوم فالالف
واو في الاصل ودؤسر اصله الياء ورأس وآدم اصل الالف المعزة وانما اينت

هزتها فاستحالت الفاعل قلب بدل وليس كل بدل قلبا .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في فرق بين العوض والبدل، جماع ما في هذا ان البدل اشبه بالبدل منه من العوض بالمعوض منه وانما يقع البدل في موضع البدل منه والعوض لا يلزم فيه ذلك ألا تراك تقول في الالف من قام انها بدل من الواو التي هي عين الفعل ولا تقول فيها انها عوض منها وكذلك يقال في واوجون ويا ميرانها بدل للتخفيف من همزة جؤن ومتر ولا تقول انها عوض منها وتقول في لام غازي وداعى انها بدل من الواو ولا تقول انها عوض منها وتقول في العوض ان التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ولا تقول انها بدل منها .

١٠ فان قلت ذلك فما اقله وهو تجوز في العبارة وتقول في ميم اللهم انها عوض من ياء في اوله ولا تقول بدل وتقول في تاء زنادقة انها عوض من ياء زنادقي ولا تقول بدل منها وفي ياء انبى انها عوض من واو انوق فيمن جعلها افع (١) ومن جعلها عينا مقدمة متغيرة الى الياء جعلها بدلا من الواو فالبديل اعم تصرفا من العوض فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا والعوض مأخوذ من لفظ عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مرور الليالي والايام ١٥ وتصرف احوالها فكلمنا مضى جزؤ منه خلقه جزؤ آخر يكون عوضا منه فالوقت الكائن الثاني غير الوقت الماضي الاول فلهذا كان العوض اشد مخالفة للعوض منه من البدل انتهى .

حرف التاء

التأليف

٢٠

قال الامام تقي الدين منصور بن فلاح في (المنفى) التأليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف وقال الامام بهاء الدين بن النحاس في (التعليقة) الفرق بين التأليف والتركيب انه لا بد في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة مع التركيب فالركب اعم من المؤلف وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) التأليف

الأشياء - ج - ١
 ٢٣ حرف التاء
 اخص من التركيب من الالفه وهى الملازمة اصله فى الاجسام واطلق على الالفاظ
 المتتالية تشبيها بها .

التابع لا يتقدم على المتبوع

ومن فروعه اذا قلت ما قام الا زيد الا عمرو وان رفعت الاول على
 القاعلية جازيها بعده الرفع على البدل بدل البدل او النصب على الاستثناء فتقول .
 ما قام الا زيد الا عمرو وان شئت الا عمرا وان ائت الاخير نصبت المتقدم
 على الاستثناء لأن التابع لا يتقدم على المتبوع .

التثنية ترد الاشياء الى اصولها

قال ابو الحسن الابدى فى (شرح الجزولية) يعترض على الجزولى
 فى اطلاقه بناء اساء الزمان المضافة الى الجمل بانه كان ينبغي ان يقول بشرط ان
 لا تكون مثنى لأن التثنية ترد الاشياء الى اصولها من الاعراب ولذلك لم يبين
 اثنا عشر واما قولهم بل زيد ان فانما جازلانه يشابه الاعراب ألا ترى انه يتبع
 على لفظه كالعرب انتهى .

ومن ذلك قول من قال ان الثنى من اساء الاشارة والموصولات
 معرب لأن التثنية ردتها الى اصولها من الاعراب .

وما ترده التثنية الى الاصل قولهم ابوان واخوان وحموان وقوان
 وفيان ويديان ودميان وذواتان وتثنية ذات وقلب الف المقصور الى
 الياء او الواو واتى هى الاصل نحو فيان وقوان وقلب الهمزة المبدلة من
 واو ، واوا .

التحريف

عقده ابن جنى فى (الخصائص) فصلا قال وقد جاء فى ثلاثة اضرب
 الاسم والفعل والحرف فالاسم يأتى تحريفه على ضربين مقيس ومسموع .
 الاول ماغيره النسب قياسا كقولك فى نمر نمرى وفى قاضى قاضوى

وفي حيفة حنى وفي عدى عدوى ونحو ذلك ، وكذلك التحقير وجمع التكسير
نحو رجيل ورجال .

والمسموع كثير كقولهم في نراسان نرمى وفي دستوا دستوانى
وفي الافق اتقى ، وتحريف الفعل كقولهم في ظلت ظلت وفي احسست احست ،
• وحكى ابن الاعرابى في ظننت ظننت وهذا كله لا يقاس لا يقال في شمنت شمنت
ولانى افضضت افضضت .

ومن تحريف الفعل ما جاء مقلوبا كقولهم في اضمحل اضمحل وفي
اكفهر اكهف وفي اطببت اطبت وكذا قولهم لم ابله ، وتحريف الحرف
قولهم لابل ولاين وقام زيد ثم عمرواى ثم عمرو وهو وان كان بدلا فانه
• ضرب من التحريف وقالوا فى سوف سووسف حرفوا الواو تارة والفاء
اخرى وخففوا دب وان وان وحذفوا ما من اما فى قوله .

سفته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعد ما

مذهب سيويه انه اراد واما من خريف .

التركيب

١٥ التركيب فيه مباحث ، الاول ، انه خلاف الاصل لأنه بعد الانفراد
ثم رد على من زعم ان الا واما للاستفتاح مركبتان من همزة الاستفهام
ولا وما النافية وعلى من زعم تركيب لن ولولا واذن ومنذومهما واما .
قال ابن يعيش وانما قلنا ان المفرد اصل لأنه الاول والمركب ثان
فاذا استقل المعنى فى الاسم المفرد ثم وقع موقع الجملة فالاسم المفرد هو الاصل
٢٠ والجملة فرع عليه .

قال ونظير ذلك فى الشريعة شهادة المراتين فرع على شهادة الرجل .
الثانى ، قال ابن يعيش وصاحب البسيط المركب من الاعلام هو
الذى يدل بعد النقل على حقيقة واحدة وقيل المقل كان يدل على اكثر من
ذلك وكان يدل بعض لفظه على بعض معناه وهو على ثلاثة اضرب - الجملى نحو
تأبط

تأبط شرا، وشاب قرناها ، وبرق نحره ، والاخافى - نحوذى النون ، وعبداه ، وامره القيس ، والمزجى - وهو اسنان ركب احدها مع الآخر حتى صار كالاسم الواحد نحو ، حضر موت ، وبعليك ، ومعد يكر ، وشبه بما فيه هاء التانيث ولذلك لا ينصرف ومن هذا النوع سبيويه ، ونفطويه ، وعمرويه ، الا انه مر كـ ب من اسم وصوت اعجمي فانحط عن درجة اسمعيل و ابراهيم فبنى على الكسر لذلك .

وقال السخاوى فى (شرح المفصل) اكثر ما يطلق النحاة المركب على بعليك ، وبابه .

الثالث ، قال ابن يعيش التركيب من الاسباب المانعة من الصرف من حيث كان التركيب فرعاً على الواحد وثانيه لأن البسيط قبل المركب وهو على وجهين .

١٠ احدها ان يكون من اسمين ويكون لكل واحد من الاسمين معنى فيكون حكمها حكم المعطوف احدها على الآخر فهذا يستحق البناء لتضمنته معنى حرف العطف وذلك نحو خمسة عشر ، وبابه ، ألا ترى ان مدلول كل واحد من الخمسة والعشرة مراد كما لو عطفت احدها على الآخر فقلت خمسة وعشرة فلما حذفت حرف العطف وتضمن الاسمان معناه بنيا .

١٥ واما القسم الثانى وهو الداخلى فى باب ما لا ينصرف فهو ان يكون الاسمان لشئ واحد ولا يدل كل واحد منهما على معنى ويكون موقع الثانى من الاول موقع هاء التانيث وما كان من هذا النوع فانه يجرى مجرى ما فيه هاء التانيث من انه لا ينصرف فى المعرفة نحو حضر موت ، والاسم الثانى من المصدر بمنزلة تاء التانيث مما دخلت عليه ألا ترى انك تفتح آخر الاول منها كما تفتح ما قبل تاء التانيث .

٢٠ الرابع ، قال ابن يعيش امر المركب فى الترخيم كما مر تاء التانيث فتقول فى بخت نصر اسم رجل يا بخت وفى حضر موت يا حضر وفى سبيويه يا سيب كما تقول فى مرجانة اسم امرأة يا مرجان فلا تريد على حذف التاء وفى المسمى

بخمسة عشر يا خمسة جعلوا الاسم الآخر بمنزلة الماء في نحو تمره اذ كان حكم الاسم (١) الآخر حكم الماء في كثير من كلامهم من ذلك التصغير فانه اذا كان جعل الاسمان اسما واحدا ولفظه التصغير فانه انما يصغر المصدر منها ثم يرقى بالاسم الثاني بعد تصغيره كما يصغر ما قبل الماء فتقول حضير موت وبعلبك وعير وبه كما تقول تمره .

ومن ذلك النسب (فانك تقول في النسب الى حضر موت حضري كما تقول في النسب - ٢) الى البصرة بصري والى مكة مكى فيقع النسب الى الصدر لا غير كما يكون كذلك فيما فيه الماء ، وما يؤيد عندك ما ذكرناه ان هاء التانيث لا تلحق باب الثلاثة بالاربعة ولا باب الاربعة بالخمسة كما ان الاسم الثاني لا يلحق الاسم الاول بشئ من الابنية .

وايضا فان الاسم الثاني اذا دخل على الاول وركب معه لم تغير بنية كما ان التاء كذلك اذا دخلت على الاسم المؤنث لم تغير بناؤه كتمر وتمره وقائم وقائمة فلما كان بينهما من التقارب (٣) ما ذكرناه حذفوا الآخر من المركب في الترقيم (٤) كما يحذفون فيه تاء التانيث .

الخامس ، قال ابن يعيش ركبنا مع اسمها وصارا شيئا واحدا تخمسة عشر فان قيل أليكون الحرف مع الاسم اسما واحدا قيل هذا موجود في كلامهم ألا ترى انك تقول قد علمت ان زيدا منطلق فان حرف وهو وما عمل فيه اسم واحد والمعنى علمت انطلاق زيد وكذلك ان الخفيفة مع الفعل المضارع اذا قلت اريد ان تقوم والمعنى اريد قيامك فكذلك لا والاسم المذكور بعدها بمنزلة اسم واحد ونظيره قولك يا ابن ام قلاصم الثاني في موضع خفض بالاضافة وجعلنا اسما واحدا كذلك لارجل في الدار فرجل في موضع نصب متون وجعل مع لا اسما واحدا وكذلك حذف منه التتوين وبني قال وتركيب الاسم مع الاسم اكثر من تركيب الحرف مع الاسم نحو خمسة عشر وبابه وهو

(١) اصل - الاسم (٢) من ي (٣) اصل - التفاوت (٤) بما مش الاصل - التركيب .

جاردى بيت بيت ، ونحوه قال واما جعل ثلاثة اشياء بمنزلة شئ واحد فهو اجفاف ولذلك لم يحكم بيتاء لاسيا ولم يحز تركيب الصفة مع اسم لا لأنه ليس من العدل جعل ثلاثة اشياء شيئا واحدا .

السادس ، قال ابو حيان قد يحدث بالتركيب معنى وحكم لم يكن قبله ألا ترى ان هل حرف استفهام تدخل على الجملة الاسمية والفعلية فاذا ركبت مع لا ثقيل • هلا صار المعنى على التحضيض ولم تدخل الاعلى الفعل ظاهرا او مضمرا وكذلك لو كانت لما كانت سيقع لوقوع غيره ولا يليها الا الفعل ظاهرا او مضمرا فاذا ركبت مع لا صارت حرف امتناع لوجود واختصت بالجملة الاسمية .

وقال الزمخشري ، الأمر كية من هزة الاستفهام ولا النافية وبعد • التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا ، وقال الشيخ اكل الدين في حاشية الكشف قد تركيب حروف المعاني فيستفاد منها معنى غير ما كان اولاً ، كهلا والاولولاولوما وإلا ، كذلك .

وقال ابن يعيش ، كأي مركبة اصلها اى زيد عليها كاف التشبيه وجعل كلمة واحدة وحصل من مجموعها معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما • في حال الافراد .

قال ولذلك فظائر من العربية ، وقال السخاوى فى (تنوير الدياجى) فان قيل ، ليس فى كأي معنى التشبيه ولا الاستفهام .

قيل ، لما ركبت أزيل عن الكاف معنى التشبيه وعن أى معناها

فان قيل ، فكيف قلبت وهى كلمتان •

قيل صيرت كلمة واحدة فقلبت قلب الكلمة الواحدة كما قالوا ، رعملى ، فى لعمري قال ولما دخل هذه الكلمة هذا التفسير صار التنوين بمنزلة النون التى فى اصل الكلمة وصارت بمنزلة لام فاعل فعلى هذا ترسم بالنون ويوقف عليها بالنون وهى قراءة الجماعة غير ابى عمرو .

قال ومثل ذلك تنز يلهم النون من لدن منزلة التنوين في ضارب
فلهذا نصبوا غدوة فكأشبهت النون بالتنوين كذلك شبه التنوين هنا بالنون
اتى .

وقال الشلوين في (شرح الجزولية) ذهب الخليل الى ان لن مركبة
من لأن وحديث مع التركيب معنى لم يكن قبله قال والخليل ان يقول ردا
على من قال الاصل عدم التركيب مأخذنا ، تقليل الاصول ما امكن لا تكثيرها
لذلك لم تقل في ، ضرب ويضرب ونضرب واخرب وتضرب واخرب
وضارب ومضروب وضروب ، انها اصول كلها بل جعلنا واحدا اصلا والباقي
فروع عليه .

وقال ايضا اذا مركبة من اذا تى هي ظرف لما مضى من الزمان
وما او احدث التركيب فيها ان قلها الى الحرفية والى ان صارت تعطى الزمان
المستقبل وذبحت دلالاتها على الزمان الذى كانت تدل عليه .
وقال ايضا قيل انهما اصلهما الذى بمعنى اكفف ضمت اليها ما قرىبا
فصارا كلمة واحدة وحديث فيها بالتركيب معنى لم يكن وهو معنى الشرط ولهذا
نظائر كثيرة فاذا ذكرت نظائر هذا القول كان اولى من قول الخليل ان
اصلها ما الشرطية ضمت اليها ما الزائدة .

وفى (شرح المفصل) لاندلسى اتفق البصريون والكوفيون على
تركيب هلم وانما اختلفوا في اركبت منه والذى حمل النحويين على القول
بالتركيب وان كان يجوز ان تكون كلمة برأسها انهم رأوا بنى تميم يصرفونها
تصرف الافعال فتكون فعلا ولا تكون فعلا الا اذا قيل انها مركبة
والتركيب عندهم ما لو ألف ألا ترى ان قولك اما تفعل افعل مركبة بدليل
قول الشاعر .

وان من خريف فلن يعد ما

قال سيبويه هي اما العاطفة حذف منها ، او بقيت ان تفككها يدل

على

- على تركيبها الا ان لغة ثل ان يقول لو كانت مركبة لوجب ان تنصرف في لغة
 اهل الحجاز ولم يكن لكونه اسم فعل معنى اذ لا يجوز ان يكون الفعل اسم فعل
 وثمة بنى تميم على هذا تكون القوية وان حكم بانه اسم يتبنى ان تضعف اللنة
 التميمية فكان الاولى ان تجعل في لغة اهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بنى تميم
 فعلا الا ان لقائل ان يقول المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند
 التفصيل وباتركيب يحدث له معنى آخر وحكم آخر فلا بد ان تكون لهم في
 الاصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل جميعا اسم فعل فجعلت له احكام
 الاسماء والامعال وبقي حكم اتصال الضائر على لغة بنى تميم على اصله .

قال في الحواشي تركب اسماء من الكلمات كما تركب من الحروف

- فتكثر فوائدها عند التركيب انتهى .

- ١٠ . السابع ، قال ابن يعيش التركيب على ضربين تركيب من جهة اللفظ
 فقط وتركيب من جهة اللفظ والمعنى .

- قالا اول ، نحو احد عشر وبابه ، وحيص بحص ، ولقيته كفة كفة ، فهذا
 يجب فيه بناء الاسمين معا لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف وهو الواو
 العاطفة اذ الاصل احد وعشرة محذفت الواو من اللفظ والمعنى على ارادتها .
 والثاني ، نحو حضرموت ، ومعد يكر ب ، وقالى قلا ، وسائر الاعلام
 المركبة فهذا اصله الواو ايضا حذفت من اللفظ ولم ترد من جهة المعنى بل مزج
 الاسمان وصارا اسما واحدا بازاء حقيقة ولم ينرد الاسم الثاني شئ من
 معناه فكان كالمجرد غير المركب فبنى الاول لأنه كالمصدر من محجز الكلمة
 وجزء الكلمة لا يعرب واعرب الثاني لأنه لم يتضمن معنى الحرف اذ لم يكن
 المعنى على ارادته .

الثامن ، قال ابو الحسين بن ابي الريح في (شرح الايضاح)

- التركيب لا يكون في الاصل ولا في المصادر ولا في الاسماء الجارية على الافعال .
 قال ومن ثم كا . قول من ذهب الى ان حبذا فعل ماض وما بعده

فاعل به غلطاً واما قول العرب، لا تحبذه، فانما معناه لا تقبل له حبذا كما تقول
بسم الله اولاً تبسمل قال ولذا اذا ركبت إن مع ما لا تعمل لأنها زال عنها شبه
الفعل بالتركيب والفعل لا يتركب.

وقال غيره لم يثبت تركيب فعل واسم في غير حبذا.

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) التركيب في الاسماء اكثر من
التركيب في الافعال بل لا يحفظ التركيب في الافعال الا في علم في لغة الحائض الضمائر.
التاسع، قال ابن الخباز انما لم ينو اثني عشر لأنه لا نظير له اذ ليس
لهم مركب صدره مثني.

العاشر، من تذكرة الشيخ تاج الدين بن أم مكتوم من كتاب
١ (المستوفى) في النحول قاضي القضاة كمال الدين ابى سعد علي بن مسعود بن
محمود بن الحكم انفرخان قولهم تقطويه، وسيبويه الاول من جزءي المركب
هو الاصل في التسمية وكان قبل التركيب معرباً والثاني حكاية صوت حقه
ان يكون مبنيًا وان افرد وهنأ اصل لا يسمع اهما له وهو ان تعلم ان نحو هذا
من الاعلام انما ورد عليه البناء بسبب الاستعمال العجمي وذلك ان العجم كانوا
وجدوا القلي قطع وسيب اصليين دعوا بهما الا ان لهم في لغتهم ان يضيفوا الى
١٥ مثل هذه الاسماء في النداء وغيره واواسا كنة قبلها ضمة نحو تقطو وسيبو وقد سمعت
العرب به ولم يجدوا مثل هذا في كلامهم فحولوا هذا الصوت وبه اذ هو
ما يعرفونه وقد يخرج به الاسم عن ان يكون آخره واوا قبلها ضمة ثم بنوا
الاسمين اسماً واحداً.

الحادي عشر، قال ابن ابى الربيع، تركيب التاء مع المفعول
خارج عن القياس فيجب ان يقتصر على موضعه ولا يدعى في غير ما سمع فيه
والوارد فيه باب لارجل قطع.

الثاني عشر، قال في (المستوفى) ومن الحروف ما هو مركب نحو
لولا، ذهب اصحابنا الى ان الاسم بعده لا يرتفع الا بالابتداء وقالوا ان الحكم قد تغير
بالتركيب

- بالتركيب لأن لو، لا يليها الا الفعل ولولا هذه في نحو، لولا النيث هلكت الماشية لا يليها الا الاسم فهذا وجه له من القطاعة ما ترى - وانت اذا استأقت النظر وقضت يدك من طاعة العصبية وأيقنت ان الحق لا يعرف بالرجال يوشك ان يلوح لك فيه وجه آخر وذلك ان تكون لا بعد لودلت على الفعل المنفى بها لحذف تحريا للايجاز ولزم الحذف لزوم الدلالة ولكثرة الاستعمال والتقدير .
- لوم يحصل النيث هلكت الماشية؛ فعلى هذا يرتفع الاسم بعد لولا هذه ارتفاعا عن فعل مقدر كما في قوله تعالى (اذا الساء انشقت) فيكون حكم لوبا قيا على ما كان عليه قبل ود الا على امتناع الشيء لا متناع غيره اذا لمعنى لواقطع النيث هلكت الماشية وقولنا لم يحصل قريب المعنى من قولنا اقطع وانتهى وما يقرب هذا الحذف حذفهم الفعل بعد لولا التى للتخصيص في نحو قوله (لولا الكى المقنعا) .
١٠. أليس قد اجمعوا على ان التقدير لولا تعدون فكذلك ثم تاتى .

التصغير يراد الاشياء الى اصولها

ولذلك تظهر التاء في المؤنث الخالى منها اذا صغر كقولك في قدر

قديرة وفي قوس قويسة وفي هند هنيذة .

التضمين

١٥

- قال الزمخشري من شأنهم انهم يضمون الفعل معنى فعل آخر فيجرونه مجراه ويستعملونه استعماله مع ارادة معنى التضمن قال والفرس في التضمين اعطاء مجموع معنيين وذلك اقوى من اعطاء معنى ، ألا ترى كيف رجع معنى (ولانعد عيناك عنهم) الى قولك ولا تفتحهم عيناك مجاوزين الى غيرهم (ولاناكلوا اموالهم الى اموالكم) اى ولا تضموها اليها آكلين انتهى .

٢٠

قال الشيخ سعد الدين التتازانى في حاشية الكشف فان قيل ، الفعل المذكور ان كان مستعملا في معناه الحقيقى فلا دلالة على الفعل الآخر وان كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة على معناه الحقيقى وان كان فيهما جميعا لزم الجمع بين الحقيقة واليجاز .

قلنا هو في معناه الحقيقي مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية فمضى يقلب كفيه على كذا نادما على كذا ولا بد من اعتبار الحال والالكان مجازا محضالا تضمنينا وكذا قوله (يؤمنون بالنبي) تقديره معترفين (١) بالنبي انتهى .

وقال ابن يعيش ، الظرف متصّب على تقدير في وليس متضمنا معناها حتى يجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو من وكم في الاستفهام وانما في محذوفة من اللفظ لضرب من التخفيف هي في حكم المنطوق به ألا ترى انه يجوز ظهور في معه نحو قمت اليوم وقت في اليوم ولا يجوز ظهور الهمزة مع من وكم في الاستفهام فلا يقال أمن ولا أكّم وذلك من قبل أن من وكم لما تضمنتا معنى الهمزة صارا كالمشتملين عليها فظهور الهمزة حيثئذ كالتكرار وليس كذلك الظرف فان الظرفية مفهومة من تقدير في ولذلك يصح ظهورها فاعرف الفرق بين المتضمن للحرف وغير المتضمن مما ذكرته انتهى .

وقال ابن أياز ، معنى تضمن الاسم معنى الحرف معه ان يؤدي ما يؤديه الحرف من المعنى ويصاغ عليه صياغة لا يظهر ذلك الحرف معه ، قال ابن النحاس في (التعليق) الفرق بين المتضمن معنى الحرف وغير المتضمن ان المتضمن معنى الحرف لا يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان وغير المتضمن يجوز اظهار الحرف معه في ذلك المكان كما اذا قلنا في الظرف انه يراد فيه معنى في فانا لا نريد به ان الظرف متضمن معنى في كيف ولو كان كذلك لبنى وانما نعى به ان قوة الكلام قوة كلام آخر فيه في ظاهره وكذلك يجوز اظهار في مع الظرف فنقول في نرجت يوم الجمعة نرجت في يوم الجمعة ولا نقول في اين وكيف مثلا هل اين والا اين ولا هل كيف ولا كيف .

وقال ابن جني في (الخصائص) اعلم ان الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر وكان احدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر فان العرب قد تنوعت فتوقع احد الحرفين موقع صاحبه ايذا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جئنا به بالحرف

المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى (احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) وانت لا تقول رفثت الى المرأة وانما تقول رفثت بها او معها لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الانقضاء وكنت تعدى افضيت بالي كقولك افضيت الى المرأة جمثت بالي مع الرفث ايذانا واشعارا أنه بمعناه كما صححوا عور وحول لما كان في معنى اعور واحول وكما جاؤا بالمصدر فاجروه على غير فعله لما كان في معناه نحو قوله .

وان شغمت تعاودنا عوادا

لما كان التعاودان يعاود بعضهم بعضا وعليه جاء قوله (وليس بان تتبعه اتباعا) ومنه قول الله تعالى (وتبتل اليه تبتيلا) واصنع من هذا قول الهذلي

- ١٠ ما ان يمس الارض الا منكب منه وحرف الساق طلى المحمل
فهذا على فعل ليس من لفظ هذا الفعل الظاهر الاترى ان معناه طوى
طلى المحمل لحمل المصدر على فعل دل اول الكلام عليه وكذلك قوله تعالى
(من أنصاري الى الله) اي مع الله وانت لا تقول سرت الى زيد اي معه اي لما كان
معناه من ينضاف في نصرتي الى الله جاز لذلك ان تأتي هنا بالي وكذلك قوله تعالى
(هل لك الى ان تركي) وانت انما تقول هل لك من كذا الكنه لما كان هذا دعاء
١٠ منه صلى الله عليه وآله وسلم له صار تقديره ادعوك وارشدك الى ان تركي وعليه قول
الفرزدق (قد قتل الله زيدا عني) لما كان معناه صرغه عداه بعن ووجدت في اللغة
من هذا القن شيئا كثير الا يكاد يحاط به ولعله لو جمع اكثره لاجمعه بلقاء كتابا
خفوا وقد عرفت طريقه فاذا مر بك شيء منه تقبله وأنس به فانه فصل من العربية
لطيف حسن انتهى

٢٠

وقال ابن هشام في (تذكرته) زعم قوم من المتأخرين منهم خطاب
الماردني انه يجوز تضمين الفعل المتعدى لواحد معنى صبر ويكون من باب
ظن فاجاز، وحفرت وسط الدار بئرا، اي صبرت قال وليس بئرا تمييزا اذ لا يصلح
لمن وكذا اجاز، بنيت الدار مسجدا، وقطعت الثوب قميصا، وقطعت الجلد نعلا،
وصبغت الثوب ابيض، وجعل من ذلك قول ابى الطيب .

قضت وقد صبح الحياء يا ضها لوني كما صبح العجين المسجد
لأن المعنى صبر الحياء بياضها لوني أي مثل لوني قال والحق ان التضمين
لا يتقاس وقال ابن هشام في (المعنى) قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه
ويسمى ذلك تضمينا وفائده ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ثم ذكر لذلك عدة
أمثلة منها قوله تعالى (وما تفعلوا من خير فلن ننكره) ضمن معنى تحرموه فعدى
الى اثنين لالى واحد (ولا تفرءوا عقدة النكاح) ضمن معنى تنووه فعدى بنفسه
لا بعل (لا يسمعون الى اللأ الأعلى) ضمن معنى يصنعون فعدى بالى واصله ان يتعدى
بنفسه (سمع الله لمن حمده) ضمن معنى استجاب فعدى باللام (والله يعلم المفسد من
المصلح) ضمن معنى يميز فجئى بمن وذكر ابن هشام في موضع آخر من (المعنى)
ان التضمين لا يتقاس وكذا ذكر ابو حيان .

قاعدة

قال ابن الحاجب في اماليه الفرق بين التضمين وبين التقدير في قولنا
بنى ابن لتضمنه معنى حرف الاستفهام وضربته تأديبا منصوب بتقدير اللام و غلام
زيد مجرور بتقدير اللام و خرجت يوم الجمعة منصوب بتقدير في ان التضمن
يراد به انه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح اظهاره معه والتقدير ان يكون على
وجه يصح اظهاره معه سواء اتفق الاعراب ام اختلف فانه قد يختلف في مثل
قولك ضربته يوم الجمعة وضربته في يوم الجمعة وقد لا يختلف في مثل قولك
والله لافعلن والله افعلن والفرق بينهما أنه اذا لم يختلف الاعراب كان مرادا
وجوده وكان حكمه حكم الوجود واذا اختلف الاعراب كان المقدر غير مراد
وجوده فيصل الفعل الى متعلقه بنفسه انتهى .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاسماء المتضمنة للحرف على
ثلاثة اضرب ضرب لا يجوز اظهار الحرف معه نحو من و كم فينبى لا محالة
و ضرب يكون الحرف المتضمن مرادا كما انطوق به لكن عدل عن النطق
به الى النطق بدونه فكانه ملقوظ به ولو كان ملقوظا به لنبى الاسم فكذلك

الاشياء - ج - ١ - ١٠٠ / حرف الاء

إذا عدل عن النطق به ، وضرب وهو الاضافة والظرف ان شئت اظهرت الحرف وان شئت لم تظهر فلما جاز اظهاره لم يبين وهذا ضابط في كل ما ينوب عن الحرف من الاسماء ما يبنى منها وما لا يبنى فانهم اتفقوا .

قاعدة

- كل ما تضمن ما ليس له في الاصل منع شيئاً مما له في الاصل ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه مثاله نعم وبئس اثماً منعاً التصرف لان لفظهما مضومعناهما إنشاء المدح والذم في الحال فلما تضمن ما ليس لها في الاصل وهو الدلالة على الحال منعاً التصرف لذلك قال وكذلك فعل التعجب تضمن ما ليس له في الاصل وهو زيادة الوصف والدلالة على بقاء الوصف الى الحال فتح التصرف لذلك .

١٠

59398

قاعدة

- المتضمن معنى شيء لا يلزم ان يجري مجراه في كل شيء ومن ثم جاز دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط نحو الذي يأتيني فله درهم وكل رجل يأتيني فله درهم وامتنع في الاختيار جزمه عند البصريين ولم يميزوا الذي يأتيني أحسن اليه او كل من يأتيني أحسن اليه بالجزم الا في الضرورة .
واجاز الكوفيون جزمه في الكلام تشبيهاً بجواب الشرط ووافقهم ابن مالك قال ابو حيان لم يسمع من كلام العرب الجزم في ذلك الا في الشعر .

١١

قاعدة

- قال ابن القواس في شرح (الدرة) امس مبنياً لتضمنه معنى لام التعريف فانه معرفة بدليل امس الدابر وليس يعلم ولا مبهم ولا مضاف ولا مضمر ولا بلام ظاهرة فتعين تقديرها والفرق بين المعدول والمتضمن ان المعدول يجوز اظهار اللام معه والمتضمن لا وقولنا الامس اللام دخلت بعد تنكيره واعرابه كما يعرب اذا اضيف او صغر او ثنى او جمع وقيل زائدة كالتي في النسر ، انتهى .

٢٠

وفي (البسيط) في علة بناء امس اقوال قول الجمهور انه بنى لتضمته لام التعريف لوجهين .

احدهما ، انه معرفة في المعنى لدلالته على وقت مخصوص وليس هو احد المعارف فدل ذلك على تضمته لام التعريف .

والثاني ، انه يوصف بما فيه اللام كقولهم لقيته امس الاحداث وامس الدابر ولولا انه معرفة بتقدير اللام لما وصف بالمعرفة لانه ليس احد المعارف وهذا مما قصت معرفته قبل تكررته والفرق بين العدل والتضمن ان المعدول عن اللام يجوز اظهارها معه فلذلك اعرب والمتضمن لما لا يجوز اظهارها معه كاسماء الاستفهام والشرط التضمنة لمعنى الحرف فلذلك بنى في التضمن ، انتهى .
وقال ابن الدهان في (الفرة) الفرق بين العدل والتضمن ان العدل هو ان تريد لفظا فتعدل عنه الى غيره كعمر من عامر ومهر من السحر ، والتضمن ان تحمل اللفظ معنى غير الذي يستحقه بغير آلة ظاهرة .

التعادل

فيه فروع ، منها ، قال الشلوين لما كان الاسم اخف من الفعل
١٥ تصرف بحركات الاعراب فيه وزيادة التنوين فان الخفيف يزداد فيه ليثقل ويعادل الثقيل ويتصرف فيه بوجه لا يتصرف به فيما يثقل عليهم فلما كان وضع الاسماء عندهم على انها خفاف تصرف فيها بزيادة حركات الاعراب والتنوين ولما كان الجرم حذفا والحذف تخفيف والتخفيف لا يليق بالخفيف انما يليق بالثقل فلذلك جزممت الافعال ولم تجزم الاسماء .

٢٠ ومنها ، قال ابن النحاس في التعليقة انما رفع الفاعل ونصب المفعول لقلة الفاعل لكونه لا يكون الا لفظا واحدا وكثرة المفعول لكونه متعدد اوالرفع اثقل من النصب فاعطى الثقيل للواحد والنصب لل متعدد ليعتاد لا .

ومنها قال ابن فلاح في (المغنى) انما كسرت نون الثنية وفتحت نون الجمع لان الثنية اخف من الجمع والكسرة اثقل من الفتحة فخص الاخف بالاثقل

بالاقل والاثقل بالاخف للتعادل ، قال وانما فتح ما قبل ياء الثنية وكسر ما قبل ياء الجمع لان نون الثنية مكسورة ونون الجمع مفتوحة ففتح ما قبل ياء الثنية وكسر ما قبل ياء الجمع طلبا للتعادل ليقع الياء بين مكسور ومفتوح وبين مفتوح ومكسور ولان الثنية اكثر نخفت بالفتح لكثرتها وخص الجمع بالكسر لقلته طلبا للتعادل الكثرة مع الخفيف والقلة مع الثقيل .

ومنها ، قال بعضهم ان الاء انما لحقت عدد المذكر وسقطت من عدد المؤنث لان المؤنث ثقيل فناسبه حذفها للتخفيف والمذكر خفيف فناسبه دخولها ليعتد لاحكامه في (البسيط) .

ومنها ، قال السخاوي باب فعيلة يحذف منه الياء والياء في النسب

نحو حنيئة وحني وباب فليل لا يحذف منه الياء نحو تميم وتميم لان المؤنث ١٠ ثقيل فناسب الحذف منه تخفيفا بخلاف المذكر .

ومنها ، قال ابن فلاح في (المغنى) انما خص الضم بمضارع الرباعي والفتح بمضارع الثلاثي لأن الرباعي اقل والضم اقل فجعل الاقل للاقل والاخف للاكثر طلبا للتعادل .

ومنها ، قالوا انما زيد في التصغير الياء دون غيرها من الحروف لأن ١٥ الدليل كان يقتضى ان يكون المزيد احد حروف المد لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم فكتبوا عن الواو لثقلها وعن الالف لأن التكسير قد استبد بها في نحو مساجد ودرهم فتعينت الياء وخص الجمع بالالف لأنها اخف من الياء والجمع اقل من المصغر تعادلا .

ومنها ، قيل انما اختصت تاء التأنيث الساكنة بالفعل والمتحركة بالاسم ٢٠ لثقل الفعل وخفة الاسم والسكون اخف من الحركة فاعطى الاخف للاقل والاثقل للاخف تعادلا بينهما .

تعارض الاصل والغالب

فيه فروع - الاول ، اختلف في رجم هل يصرف لأنه ليس له فعل

اولا لأنه ليس له فعلاية على قولين .

احدها ، نعم لأن الاصل في الاشياء الصرف ولم يتحقق شرط المنع وهو وجود فعل .

والثاني ، لا قال في (البسيط) وعليه الاكثرون لأن الغالب في باب فعلان عدم الصرف فالمحل عليه اولى من الحمل على الاقل - الثاني ، قال في (البسيط) لو سمي بفعل مما لم يثبت كفيه استعماله ففيه ثلاثة اقوال .
احدها ، الاولى منع صرفه حملاله على الاكثر .

والثاني ، صرفه نظرا الى الاصل لأن تقدير العدل على خلاف القياس .
والثالث ، ان كان مشتقا من فعل منع من الصرف حملا على الاكثر .
١٠ والا صرف وهو غوى كلام سيويو .

التعويض

ترجم عليه ابن جني في الخصائص (باب زيادة حرف عوضا من آخر محذوف) وقال اعلم ان الحرف الذي يحذف فيجاء بآخر اذا عوضا منه على ضربين - احدها ، اصلي ، والآخر ، زائد ، فالاول ، على ثلاثة اضرب فاه
١٥ وهين ولام فاما ما حذفت فاؤه وجبى بزا ئد عوضا منها قباب فعلة في المصدر نحو عدة وزنة وشية وجهة والاصل وعدة ووزنة وشية ووجهة حذفت الفاء لما ذكر في تصريح ذلك وجعلت التاء بدلا من الفاء ويدل على ان اصله ذلك قوله تعالى (ولكل وجهة) ، وانشد ابو زيد .

الم تر أني ولكل شيء اذا لم توت وجهته تعادى

اطعت الأمرى بصرم ليلى ولم اسمع بها قول الاعادى ٢٠

وقد حذفت الفاء في أناس وجعلت الف فعال بدلا منها قليل ناس ووزنها عال كما ان وزن عدة علة وحذفت الفاء وجعلت تاء افتعل عوضا منها وذلك قولهم تقي يتقى والاصل اتقى يتقى فحذفت الفاء فصارت تقي ووزنه تمل ويتقى يتمل ، قال اوس .

تفأك بكعب واحد وتلذه يدأك اذا ماهزبا لكف يعسل

(وقال)

جلاها الصيقلون فاخلصوها خفا فاكلها يتقى باثر
وانشد ابو الحسن .

- تقى الله قينا والكتاب الذى تملو
ومنه ، قولهم ايضا تجه تجهه والاصل اتجه يتجه ووزن تجه تهل
كتفى سواء انشد ، ابوزيد .

- نصرت له القبيلة اذ تجهتها وما ضاقت بشدته ذراعى
فاما ما رواه ابوزيد من قولهم تجه تجهه فهذا من لفظ آخر وفاؤه
تاه واما قولهم اتخذت فليست تاؤه بدلا من شيء بل هي تاء اصلية بمنزلة اتبعت
١٠ من تبع يدل على ذلك ما انشده الاصمعي من قوله .

- وقد اتخذت رجلى الى جنب غرزا نسيفا كاخوص القطة المطرق
وعليه قول الله تعالى (لوشئت لتخذت عليه اجرا) وذهب ابواصحاق
الى ان اتخذت كاتيت واتزنت وان الحمزة اجريت في ذلك مجرى الواو
وهذا ضعيف انما جاء منه شيء شاذ وانشد ابن الاعرابي .
١٥

في دارة تقسم الازواد بينهم كائما اهل منها الذى اتها

- وروى لنا ابو على عن ابى الحسن على بن سليمان متمن وانشد (مبيض
اتمن) والذى يقطع على ابى اصمحق قول الله تعالى (لتخذت عليه اجرا) فكأن اتجه
ليس من لفظ الوجه كذلك ليس تخذ من لفظ الأخذ وعذر من قال اتمن وتهل
من الادل ان لفظ هذا اذا لم يدغم يصير الى صورة ما اصله حرف لين وكذلك
٢٠ قولهم في اتعمل من الأكل يتكل ومن الازرة ايتزر فاشبه حيثنذا يتعد في
لغة من لم يدل الفاء تاء فقال اتهل وأتمن لقول غيره ايتهل وايتمن واجود
اللغتين اقرار الحمزة قال الاعشى .

ايايتت اما تفك تأكل

وكذلك ايتروا ترو فاما اتكلت عليه فن الواو على الباب كقولهم
الوكالة والوكيل وتحذفت الفاء همزة وجعلت الف فعال بدلًا منها وذلك قولهم
لا. ابن عمك لا افضل في حسب

في احد قولي سيبويه واما ما حذفت عينه وزيد هناك حرف عوضا
منها فايثق في احد قولي سيبويه وذلك ان اصلها اتوق فاحذف قوله فيها ان الواو هي
عين حذفت وعوضت منها ياء فصارت ايتق ومثالها على هذا القول ايتل والآخر
ان العين قد مت على الفاء وابدلت ياء فصارت ايتق ومثالها على هذا افضل وقد
حذفت العين حرف علة وجعلت الف فاعل عوضا منها وذلك (١) رجل خاف
ورجل مال وهاع لاع فيجوز ان يكون هذا فعلا كغرق فهو فرق وبطر
فهر بطر ويجوز ان يكون فاعلا حذفت عينه وصارت ألقه عوضا منها كقوله
(لا تبه الا شاء والعبري) وما حذفت عينه وصار الزائد عوضا منها قولهم
سيد وميت وهين ولين قال الشاعر.

هينون لينون ايسار ذو ويسر سواس مكرمة بناء ايسار

فاعلها فيعمل سيد وميت وهين ولين حذفت عينها وجعلت ياء
فيعمل عوضا منها وكذلك باب قيدودة وصيرورة وكيثونة واصلها فيعلولة
حذفت عينها وصارت ياء فيعلولة عوضا منها .

فان قلت فهلا كانت لام فيعلولة الزائدة عوضا منها .

فيل قد صح في فعل من نحو سيد وبابه ان الياء الزائدة عوض من
العين وكذلك الالف الزائدة في خاف وهاع لاع عوض من العين وجوز سيبويه
٢. ايضا ذلك في ايتق فكذلك ايضا ينبغي ان يحمل فيعلولة على ذلك وايضا فان الياء
اشبه بالواو من الحرف الصحيح في باب قيدودة وكيثونة وايضا قد جعلت
ياء التضميل عوضا من عين الفعال وذلك قولهم قطعته تقطيعا وكسرتة تكسيرا
الآتري ان الاصل قطاع وكسار بدلالة قول الله تعالى (كذبوا بايا تنا كذا) .
وحكي القراء قال سألني اعرابي فقال، أخلق احب اليك أم قصار، فكما

ان الياء زائدة في التضعيل عوض من العين فكذلك ينبغي ان تكون الياء في قيدودة عوضا من العين لا الدال .

فان قلت ، فان اللام اشبه بالعين من الزائد فهلا كانت لام القيدودة عوضا من عينها .

نيل ان الحرف الاصل القوي اذا حذف لحق بالمعتل الضعيف فساغ .
لذلك ان ينوب عنه الزائد الضعيف .

وايضا قد رأيت كيف كانت ياء التضعيل الزائدة عوضا من عينه وكذلك الف فاعل كيف كانت عوضا من عينه في خاف وهاع لاع ونحوه وايضا فان عين قيدودة وبابها وان كانت اصلا فانها على الاحوال كلها حرف علة ما دامت موجودة ملفوظا بها فكيف بها اذا حذفت فانها حيثئذ توغل في ١٠ الاعتلال والضعف ولولم يعلم تمكن هذه الحروف في الضعف لا بتسميتهم اياها حروف العلة لكان كافيا وذلك انها في اقوى احوالها ضعيفة ، الا ترى ان هذين الحرفين اذا قويا بالحركة فانك مع ذلك مؤنس منهما ضعفا وذلك ان تحملها بالحركة اشق منه في غيرهما ولم يكونا كذلك الا ان مبنى امرهما على خلاف القوة يؤكد ذلك عندك ان اذهب الثلاث في الضعف والاعتلال ١٥ الالف ولما كانت كذلك لم يمكن تحريكها البتة فهذا اقوى دليل على ان الحركة انما تحملها وتسوغ فيه من الحروف الاقوى لا الاضعف وكذلك ما تجد اخف الحركات الثلاث وهي الفتحة مستثقلة فيها حتى يمنع لذلك وتسروح الى اسكانها نحو قوله .

وقوله كان ايديهن بالقاع القرق -

٢٠

ونحو ذلك وقوله

وان يعرين ان كسى الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاى

نعم واذا كان الحرف لا يتعامل بنفسه حتى يدعو الى اختراجه وحذفه كان بان يضا عف عن تحمل الحركة الزائدة عليه فيه اخرى واحجى وذلك نحو

(قد لا الله تعالى) والليل اذا يسر (وذلك ما كنا نبغ) والكبير المتعال) وقوله

قرقر والواد بالشاهق

أقول الاسود بن يعفر قال قلت انراهم طريق الاهم

يريد اولاهم (ويمح الله الباطل و - سندع الزبانية) كتبت في المصحف
بلاوا والوقف عليها كذلك وقد حذف الالف في نحو ذلك قال رؤية . وصاني
السجاج فيما وصني يريد فيها وصاني ، وذهب ابو عثمان في قول الله تعالى (يا ابت)
انه اراد ابتاه وحذف الالف ومن اميات الكتاب قول لبيد

رهط من قوم ورهط ابن المل

يريد المل وحكي ابو عبيد وابو الحسن و قطرب وغيرهم رأيت
فرخ ونحو ذلك فاذا كانت هذه الحروف تتساقط وتبقى عن حفظ انفسها وتحمل
خواصها وعوائف ذواتها فكيف بها اذا اجتمعت احتمال الحركات الثقات
على مقصور صورتها نعم وقد اعرب بهذه الحروف انفسها كما يعرب بالحركات
التي هي امسأها وذلك في باب ابوك واخوك والزيدان والزيدون
والزيد بن وابريت هذه الحروف مجرى الحركات في زيد ، وزيدا ، وزيد
ومعلوم ان الحركات لا تتحمل لضعفها الحركات فاقرب احكام هذه
الحروف ان لم تتمتع من احتمالها الحركات اذا حتملتها جفت عنها وتكادتها
ويؤكد عندك ضعف هذه الاحرف الثلاثة انك اذا وجدت اقواهن وهما
الواو والياء مفتوحا ما قبلها فانها كانها تابعا لما هو منها لا ترى الى نحو
ما جاء عنهم من نحو نوبة ونوب وجوبة وجوب ودولة ودول فجاء فعله
٢٠ على فعل يريك أنها كانوا انما جاءت عندهم من فعله وكانت دولة دولة
وجوبة جوبة ونوبة نوبة وانما ذلك لأن الواو وما سبيله ان يأتي للضمة تابعا
وكذلك ما جاء من فعله ناعيته ياء على فعل نحو ، صيغة وصيغ وخيمة وخيم وعيبة
وعيب ، كأنه انما جاء على ان واحده فعله نحو ، صيغة وخيمة وعيبة ، أفلا تراها
مفتوحا ما قبلها مجريين مجراها مكسورا ومضموما ما قبلها فهل هذا الا لان

الصيغة مقتضية لسياغ الاعتلال فيها .

- فان قلت ، ما انكرت ان لا يكون ما جاء من نحو فعلة على فعل نحو .
 نوب وجوب ودول لما ذكرته من تصور الغضة في القاء ولا يكون ما جاء
 من فعلة على فعل نحو صبيغ وخيم وعيب لما ذكرته من تصور الكسرة في القاء .
 بل لأن ذلك ضرب من التكسير وكيوه فيما عينه معتلة كما ركيوه فيما عينه صحيحة .
 نحو لأمة ولؤم وعوضة وعوض وقرية وقرى وبروة وبرى فيما ذكره ابو على
 وزروة ونزى فيما ذكره ابو العباس وحلقة وحلق وفلكة وفلك - قيل كيف
 تصرفت الحال فلا اعتراض شك في ان الياء والواو اوين وقتا وكيف تصرفتا
 معتدتان حرفي علة ومن احكام الاعتلال ان يتبعا ما هو منها هذا ثم اتارا بينهما
 قد كسروا فعلة عما هما عينا على فعل وفعل نحو ، جوب ونوب وصبيغ وخيم ، بغاء .
 تكسيرا عما تكسيرا ما واحده مضموم القاء ومكسورها فتحن الآن بين امرين
 اما ان تراثح لذلك وتغله واما ان تهالك فيه وتقبله غفل الحال سا ذجا (وفيه
 ضمير يعود على المتأخر وذلك سا ذجا - ١) من الاعتلال .

فان يقال ، ان ذلك لما ذكرناه من اقتضاء الصورة فيهما ان يكونا في

- الحكم تابعين لما قبلها اولى من ان نقض الباب فيه ونعطى اليد عنوة به من ١٥
 غير نظره ولا اشتغال من الصنعة اليه الا ترى الى قوله وليس شيء مما يضطرون
 اليه الا وهم يحاولون به وجها فاذا لم يخل مع الضرورة من وجه من القياس
 يحاول فهم بذلك مع القسحة وفي حال السعة اولى بان يحاولوه واحجى بان
 يناهذوه فيتملوا به ولا يهملوه فاذا ثبت ذلك في باب ما عينه ياء او واو جعلته
 الاصل في ذلك وجعلت ما عينه صحيحة فرعالة ومحو لا عليه نحو ، حلق وفلك ٢٠
 وعرض ولؤم وقرى وبرى كما انهم لما اعرىوا بالواو والياء والالف في
 الزيدون والزيدين والزيدان تجا وزوا بذلك الى ان اعرىوا بما ليس من
 حروف اللين وهو النون في قومان وتعددين وتذهبون فهذا جنس من
 تدريج القلة .

واما ما حذفت لامه وصار الزائد عوضا منها فكثير ، منه باب ستة ومئة وثقة ورتة وعضة وضعة فهذا ونحوه مما حذفت لامه وعوض منها تاء التانيث ألا تراها كيف تما قلب اللام في نحو ، برة وبرى وثبة وثبي .

وحكى ابو الحسن عنهم رأيت ميثا يوزن معيا فلما حذفوا قالوا مئة . فاما بنت واخت فالهاء عندنا بدل من لامى الفعل وليست عوضا .

واما ما حذف لالتقاء الساكتين من هذا النحو فليس الساكن الثاني عندنا بدلا ولا عوضا لأنه ليس لازما وذلك نحو هذه عصا ورسى وكسبت معل فليس التثوين في الوصل ولا الالف التى هى بدل منه في الوقف نحو رأيت عصا ورسى عند الجماعة وهذه عصا ومررت بعصا عند ابى عثمان والقرء بدلا من لام الفعل ولا عوضا ألا تراهم غير لازم اذ كان التثوين يزيله الوقف والالف التى هى بدل منه يزيلها الوصل وليست كذلك تاء مئة وعضة وسنة وثقة وشقة لأنها ثابتة في الوصل ومبدلة هاء في الوقف .

فاما الحذف فلا حذف وكذلك ما لحقه علم بالجمع نحو التماضون والفاضين والاعلون والاعلين فعلم الجمع ليس عوضا ولا بدلا لأنه ليس لازما ١٥ ، فاما قولهم هذان وهاتان والذان واللتان والذين فلو قال تأمل ان علم التثنية والجمع فيها عوض من الألف والياء من حيث كانت هذه اسماء صيغت للتثنية والجمع لا على حد رجلان وفرسان وقاثمون وقاعدون ولكن على قولك هما وهم ومن لكان مذهبا ألا ترى ان هذين من هذا ليس على رحلين من رجل ولو كان كذلك لوجب ان تنكره البتة كما تنكر الاء لعلام نحو زيد ان ٢٠ وزيد بن وزيد بن والامر في هذه الاسماء بخلاف ذلك ألا تراها تجري مشاة ومجموعة او صافا على المعارف كما تجري عليها مفردة وذلك قولك مررت بالزيد بن هذين وجاء في اخواك اللذان في الدار وكذلك قد توصف هى ايضا بالمعارف نحو قولك ، جاء في ذاك الغلامان ورأيت اللذين في الدار الظرفيين ، وكذلك ايضا عدها في التثنية والجمع تعمل من نصب الحال ما كانت

ما كانت تحمله مفردة وذلك نحو قولك ، هاذا ان قائمين الزيدان وهؤلاء منطقين اخوتك .

وقريب من هاذا ان والاذان ، قولهم هيهات مصروفة وغير مصروفة وذلك انها جمع هيهات وهيات عندنا رباعية مكسورة تاء ، حاولاها الاولى هاء وعينها واولاها التانية ياء فهي لذلك من باب صبيعية وعكسها باب يليل . ويهياه ، قال ذو الرمة .

تلقم يهياه يياه وقد مضى (١) من الليل جوز واسيطرت كواكبه وقال كثير .

وكيف ينال الحاجبية آلف يليل عساه وقد جاوزت رقدا (٢)

فهيات من مضاعف الياء بمنزلة المرمرة والقرقرة وكان قياسها اذا جمعت ان تقلب اللام ياء فيقال هويات كشوشيات وضوضيات الا أنهم حذفوا اللام لأنها في أحراس غير متمكن ليخالف آخرها آخر الاسماء المتمكنة نحو رحيان . ولوليان فلي هذه قد يمكن ان يقال ان الالف والتاء في هيات عوض من لام الفعل في هيات لأن هذا ينبغي ان يكون اسما صيغ للجمع بمنزلة الذين وهؤلاء .

١٥ فان قيل وكيف ذاك وقد يجوز تنكيره في قولهم هيات هيات وهؤلاء والذين لا يمكن تنكيره قد صار اذا هيات بمنزلة فصاع وجفان .

فيل ليس التنكير في هذا الاسم المبني على حده في غيره . من العرب ألا ترى انه لو كان هيات (٣) من هيات بمنزلة ارطيات من ارطاة وسعليات من سعلاة لما كانت الا نكرة كما ان سعليات وارطيات لا يكونان الا نكرتين . ٢٠

(١) كذا - وفي التاج - قال ابن بري والذي في شعره في رواية ابى العباس الاحول - وقد بدا - وما في الاصل - برأوية ابى على تلوم يهياه اليها وقد مضى - الخ (٢) كذا - وفي معجم البلدان وقد جاوزت نغلا ، ويليل قرية قرب وادي الصمراء من اعمال المدينة - (٣) كذا - ولعله - هيهيات - فان اصل هيات هيهيات .

فان قيل ولم لا تكون سعليات معرفة اذا جعلتها علما لرجل او امرأة
سميتها بسعليات وارطيات وكذلك انت في هيئات اذا عرقتها قد جعلتها علما
معنى البعد كما ان غاق في من لم ينون قد جعل علما لمعنى القراق ومن نون فقال
غاق غاق وهياه هياه وهيئات هيئات فكأنه قال بعدا بعدا فجعل التنوين علما
لهذا المعنى كما جعل حذنه علما لذلك .

قيل اما على التحصيل فلا يصح هناك حقيقة معنى العلمية وكيف يصح
ذلك وانما هذه اسماء سمى بها الفعل في الخبر نحو شتان وسرعان واف واأاوه
واذا كانت اسماء للافعال والافعال اتعدت في التنكير وابعده عن التعريف
علت انه تعليق لفظ متأول فيه التعريف على معنى لا يضا مه الا التنكير فلهذا قلنا
ان تعريف باب هيئات لا يعتد تعريفه وكذلك غاق وان لم يكن اسم فعل فانه
على سمته ألا تراه صوتا بمنزلة حاء وعاء وهاء وتعرف الاصوات من جنس
تعرف الاسماء المسماة بها .

فان قيل ، ألا تعلم ان معك من الاسماء ما يكون فائدة معرفته كفاائدة
نكرته اليته وذلك قولهم غدوة هي في معنى (١) غداة الا ان غدوة معرفة وغداة
نكرة وكذلك اسد واسامة وتعلب وتعاله وذئب وذؤابة وابوجعدة
وابومعة قد تجد هذا التعريف المساوي (٢) لمعنى التنكير فاشيا في غير ما ذكرته
ثم لم يمنع ذلك أسامة وتعاله واباجعدة (٣) وابامعة ونحو ذلك ان يعد
في الاعلام وان لم يخص الواحد من جنسه فلذلك لم لا يكون هيئات
كما ذكرنا .

قيل هذه الاعلام وان كانت معنياتها نكرات قد يمكن في كل واحد
منها ان يكون معرفة صحيحة كقولك فرقت ذلك الاسد الذي فرقته وتباركت
بالثعلب الذي تباركت به وخسأت الذئب الذي خسأت ما الفعل فاما
لا يمكن تعريفه على وجه فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة

(١) عبارة ابن جنى في المبهج علم على معنى عداة - (٢) اصل - المساوق

(٣) اصل - ويجاوة . ولا تعريفا

وايضا فان هذه الاصوات عندنا في حكم الحروف فالفعل اذا اقرب اليها ومعترض بين الاسماء وبينها ، ألا ترى ان البناء الذي سرى في باب صهوه وحيهلا ورويد وايه واياها وهلم ونحو ذلك من باب زال ودراك ونظار^١ ومناع انما اتاها من قبل تضمن هذه الاشياء معنى لام الامر لأن اصل صه اسم له وهو اسكت والاصل لتسكت كقراءة النبي عليه السلام (فذلك فلتفرحوا) .

- وكذلك مه هو اسم اكفف والاصل لتكفف وكذلك زال هو اسم
ازل واصله لتزل فلما كان معنى اللام عابرا في هذا النسق وساريا في ايجابه
ومقصودا (١) في جميع جهاته دخله البناء من حيث تضمن هذا المعنى كما دخل
١٠ اين وكيف لتضمنهما معنى حرف الاستفهام وامس لتضمنته معنى حرف
التعريف ومن لتضمنته معنى حرف الشرط وسوى ذلك ما اف وهيئات
وبابهما عما هو اسم للفعل في الخبر فحول في ذلك على افعال الامر وكان الموضوع
في ذلك انما هو لوصفه ورويد ونحو ذلك ثم حمل عليه باب اف وشتان
ووشكان من حيث كان اسما سمي به الفعل واذا جاز لا حمد وهو اسم علم ان
يشبه بأركب وهو فعل نكرة كان ان يشبه اسم سمي به الفعل في الخبر باسم سمي
به الفعل في الامر اولى ، ألا ترى ان كل واحد منهما اسم وان المسمى به ايضا
فعل ومع ذلك فقد تجدد لفظ الامر في معنى الخبر نحو قول الله تعالى (اسمع
٢٠ بهم وابصر) وقوله (قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا) اي فليمدد
ووقع ايضا لفظ الخبر في معنى الامر نحو قوله تعالى (لاتنصار والدة بولدها) وقولهم
(هذا اللال) معناه انظر اليه ونظائره كثيرة فلما كان اف كصه في كونه اسما للفعل
كما ان صه كذا ولم يكن بينهما الا ان هذا اسم لفعل ما موبه وهذا اسم لفعل
مخبر به وكان كل واحد من لفظ الخبر والامر قد يقع موقع صاحبه صار كأن كل

واحد منهما هو صاحبه فكان لا خلاف هناك في لفظ ولا معنى وما كان على بعض هذه القربي والشبكة الحلق يحكم ما حمل عليه فكيف بما ثبتت فيه ووقت علمه واعلمت به فاعرف ذلك .

ومما حذف لاه وجعل الزائد عوضا منها، فرزدق وفرزيد وسفرجل .
وسفيرج وهو باب واسع فهذا طرف من القول على ما زيد من الحروف عوضا من حرف اصلي محذوف .

واما الحرف الزائد عوضا من حرف زائد فكثير ، منه الاء في فرازة وزادة وجما جمة الخقت عوضا من ياء المد في فرازين وزاديق وجما جيح .

ومن ذلك ما لحقته ياء المد عوضا من حرف زائد محذوف منه نحو قولهم في تكسير مد حرج وتخديره دحيرج ودحاريج فالياء عوضا من ميم وكذلك جفافيل وجفافيل الاء عوضا من نونه وكذلك مناسيل ومفيسيل الاء عوضا من يائه وكذلك زعافير الاء عوضا من الفه ونونه وكذلك الهاء في تفعلة في المصادر عوضا من ياء تفعيل او الف فعال وذلك نحو سليته تسلية ورييته ترية الهاء بدل من ياء تفعيل في تسلي وتربى او الف سلاء ورباء ، انشد ابو زيد .

بانت تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صبيبا

ومن ذلك تاء الفعل في الرباعي نحو الهملجة والسرهقة كأنها عوض من الف لعل نحو الهملاج والسر هاف قال العجاج (سرهفته ما شئت من ٢٠ سرهاف) وكذلك ما لحق بالرباعي من نحو الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة كأنها عوض من الف حيقال وبيطار وجهوار وسلقاء ومن ذلك قول النطلي متى كئنا لأمك مقتونيا

والو احد مقتوى وهو منسوب الى مقتى وهو مفعول من اقتوى وهو الخدمة قال .

انى امرأ من بنى خزيمه لا احسن تنو الملوك والخفدا

- فكان قياسه اذا جمع ان يقال مقتويون ومقتويين كما انه اذا جمع
بصرى وكوفى قيل بصريون وكوفيون ونحو ذلك الا انه جعل علم الجمع معايبا
لياء الاضافة فصحت اللام لنية الاضافة كما يصح معها ولولا ذلك لوجب حذفها
لالتقاء الساكنين وان يقال مقتون ومقتين كما يقال هم الاعلون وهم المصطفون •
فقد ترى الى تعويض علم الجمع من يأتى الاضافة والجمع زائدا، وقال سيبويه في
ميم فاعلته مفاعلة انها عوض من الف فاعلته ومنع ذلك المبرد فقال ألف فاعلته
موجودة في المفاعلة فكيف يعوض من حرف هو موجود غير معدوم. قال ابن
جنى ، وقد ذكرنا ما في هذا ووجه سقوطه عن سيبويه في موضع غير هذا يعنى
في (كتاب التماقب) وفيه ان ابى على رد قول المبرد في الجزء الستين من ١٠
(التذكرة) وحاصله ان تلك الالف ذهبت وهذه غيرها وهى زيادة خلقت
المصدر كما تلحق المصادر واصناف زيادتها بين الف الافعال وياه التفعيل قال لكن
الالف في المفاعل بغير هاء هى الف فاعلته لامحالة وذلك نحو قاتلته مقاتلا وضاربه
مضاربا قال الشاعر •

- أقاتل حتى لا ارى لى مقاتلا وانجو اذا غم الجبان من الكرب ١٠
فاما اقامت إقامة وارادت إرادة ونحو ذلك فان الماء فيها على مذهب
الخليل وسيبويه عوض من الف افعال الزائدة وهى في قول ابى الحسن
عوض من عين افعال على مذهبها في باب مفعول من نحو ، مبيع ومقول
والخلاف في ذلك قد عرف واحيط بحال المذهبيين فيه فتركناه لذلك ومن ذلك
الالف في يمان وتهام وشأم هى عوض من احدى يأتى الاضافة في يبنى وتهاى ٢٠
وشأمى وكذلك الف ثمان قلت لابي على لم زعمتها للنسب فقال لأنها ليست بجمع
سكسر فتكون كصحار قلت له نعم ولو لم تكن للنسب لزم متا الماء البتة نحو
باقية وكرامية وسماوية فقال نعم هو كذلك ومن ذلك ياء التفعيل بدل من اتم
لفعال كما ان التاء في اوله عوض من احدى عينيه وقد وقع هذا التعاض في

الحروف المنصّلة عن الكلم غير المنصوغة فيها المزوجة باقس صيغها وذلك نحو قول الراجز على مذهب الخليل .

ابن الكرم وايك يتمثل ان لم يجد يوما على من يحكل
اي من يحكل عليه لحذف عليه هذه وزاد على مقدمة ألا ترى انه
يتمثل ان لم يجد من يحكل عليه ويدع ذكر قول غيره هنا ، وكذلك قول
الآخر .

اولى فاولى بامرئ القيس بعد ما خصفن آثار المطى الحوافر
اي خصفن بالحوافر آثار المطى يعنى آثار اخفاه لحذف الياء من
الحوافر وزاد اخرى عوضا منها في آثار المطى هذا على قول من لم يعتقد القلب
وهو أمثل فما وجدت مندوحة عن القلب لم يرتكبه ، وقياس هذا الحذف
والتعويض قولك بأيهم تضرب امرؤه اي ايهم تضرب امرؤه وهو كثير انتهى
ما اورده ابن جني في هذا الباب ، وبقي ثبات نوردها من زيادة عليه .
منها ، قال ابن خالويه من العرب من اذا حذف عوض ، من ذلك
تشديد الميم في التميم في بعض القلعات عوضا من لامه المحذوفة فان اصله في
١٠ اوفوا نشد الاسمى (يا ليتها قد نرجعت من فقه) .

وتشديد اب وأخ عوضا من لا ميمهما فان اصلهما ابو واخو قال في
الجمهرة ذكر ابن الكلبي ان بعض العرب يقولون أخ وأخوة وقال ابن مالك
في (شرح التسهيل) ذكر الازهرى ان تشديد خاء أخ وباء اب لغة قال
وكذا تشديدون هن قال صحيح .

٢. ألايت شعري هل ابين ليلة وهنى جاذبين لزمتمى هن (١)
وتشديد ميم دم عوضا من لامه المحذوفة فان اصله دمي قال (والدم
يجرى بينهم كالجدول) وقال .

اهلن دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بنيفك اصرارا على الحسد
فقد شقيت شقاء لا اعتزاء له وسعد مرديك موفور على الابد

وذهب جماعة الى ان تشديد النون في هذا ان عوض من ألف اذا المحذوفة، وتقوم الى ان النون في المتنى والجمع عوض من حركة المفرد، وآخرون الى انها عوض من تنوينه، وآخرون الى انها عوض منهما معا ومن هذا الباب تعويض هاء التانيث من، الف التانيث .

- الخامسة ، تقول في جمع حبتلى وعفرفى حباط وعفارف اذا عوضت
من الالف فان شئت تعوض الياء تقول حباطيط وعفارفان وان شئت تعوض
الياء فتقول حباطلة وعفارنة .

قال ابو حيان ، لكن باب تعويض الياء واسع جدا لانه يجوز دخولها
في كل ما حذف منه شئ غير باب لغزى ، واما تعويض الهاء فتقصور على ما ذكر
واكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء السبب المحذوفة كاشعثى واشاعثة وازرقى
وازارقة ومهلبى ومهالبة .

ومن تعويض الهاء عن الف التانيث قولهم في تصغير لغزى لغزة
وفي تصغير حبارى حيرة .

- ومن هذا الباب تعويض التنوين من المضاف اليه في اى واذا ومن
حرف العلة المحذوفة في نحو جوار وغواش وايم وقاص وداع .
قال ابن النحاس في (التعليقة) واختلف في تنوين كل وبعض قليل
عن المضاف اليه كاذ .

قال الرمشمى والاولى ان يقال ليس بعوض عن المحذوف وانما
هو التنوين الذى كان يستحقه الاسم قبل الاضافة والاضافة كانت مانعة من
ادخال التنوين عليه فلما زال المانع وهو الاضافة رجع الى ما كان عليه من
دخول التنوين عليه انتهى .

قاعدة

قال ابو حيان ، فديكون التعويض مكان المعوض كما قالوا ، يا ابت قالنا
عوض من ياء المتكلم وقد يكون العوض في الآخر من محذوف كان في الاول

كعدة وزنة وعكسه كاسم وأست لما حذفوا من آخره لام الكلمة عوضوا في اوله همزة الوصل .

وقد يكون التعويض من حرف ليس اولاً ولا آخراً فيعوض منه حرف آخر نحو ناددة في ناديق .

• وقال ابو البقاء في (التبيين) عرّفنا من طريقة العرب انهم اذا حذفوا من الاول عوضوا اخيراً مثل عدة وزنة واذا حذفوا من الآخر عوضوا في الاول مثل أبين وقد عوضوا في الاسم همزة الوصل في اوله فكان (أ) المحذوف من آخره .

قال، والعوض محالف للبدل فبدل الشيء يكون في موضع والعوض يكون في غير موضع المعوض عنه .

قال، فإن قيل التعويض في موضع لا يوثق بأن المعوض عنه في غيره لان القصد منه تكميل الكلمة فإين كملت حصل غرض التعويض، ألا ترى ان همزة الوصل في اضرب وبابه عوض من حركة اول الكلمة وقد وقعت في موضع الحركة .

• بالجواب ان التعويض على ما ذكرنا يغلب على الظن ان موضعه محالف لموضع المعوض منه لما ذكرنا من الوجهين، قولهم الغرض تكميل الكلمة ليس كذلك وإنما الغرض العدول عن اصل الى ما هو اخف منه والخفة تحصل بمخالفة الموضع ما تعويضه في موضع محذوف لا يحصل منه خفة لان الحرف قد يتقل بموضعه فاذا ازيل عنه حصل التخفيف .

• وفي (شرح التسهيل) لا يي حيان اختلف في باب قضاة ورماة فالذى عليه الجمهور ان وزنه فعلة وانه من الاوزان التي انفرد بها المعتل الذي هو على وزن فاعل لذكر عاقل .

وقال بعضهم وزنه فعلة ككامل وكلة وان هذه الضمة للفرق بين المعتل الآخر والصحيح .

وقال القراء وزنه فعل بتضعيف العين كتازل وئزل والماء فيه اعنى
فى غزاة ورماة عوض عما ذهب من التضعيف كالماء فى اقامة واستقامة عوض
عما حذف .

قال ابو حيان وقد نظم هذا الخلاف احمد بن منصور الشكرى فى
ارجوزته فى النحو وهى ارجوزة قديمة عدتها ثلاثة آلاف بيت الاتسعين .
بيتا احتوت على نظم سهل وعلم جم قال .

والوزن فى الغزاة والرماة	فى الاصل عند حملة الرواة
فعله ليس لها نظير	فى سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فعلة	كما تقول فى الصحيح الجملة
نقص فى ذلك حرف اقاء	بالضم فى ذى الواو اذى الياه
وخالف القراء ما انبأت	وحجهم بقولهم سراة
وعنده وزن غزاة فعل	كما تقول قازل وئزل
فالماء من ساطعها معتاضه	وانما تعرف بالرياضه
كالاصل فى اقامة اقوام	بالاعتياض اطرد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل	غزى وعنى ليس بالمجهول

وقال الزمخشري فى (الاحابى) معنى العوض ان يقع فى الكلمة
انقاص فيتدارك بزيادة شىء ليس فى اخواتها كما انتقص التنوين والجمع السالم
يقطع الحركة والتنوين عنهما تدارك ذلك بزيادة التنوين (١) والفرق بين العوض
وبالبدل ان البدل يقع حيث يقع المبدل منه والعوض لايراعى فيه ذلك الا ترى
ان العوض فى اللهم فى آخر الاسم والمعوض منه فى اوله .

وقد ألف ابن جنى (كتاب التعاقب) فى اقسام البدل والمبدل منه
والعوض والمعوض منه وقال فى اوله اعلم ان كل واحد من ضربى التعاقب
وهما البدل والعوض قد يقع فى الاستعمال . ووضع صاحبه وربما امتاز احدهما

بالموضع دون رسيه (١) والا ان البذل اعلم استعمالا من العوض، وذلك انا نقول ان الف قام بدل من الواو في قوم ولا نقول انها عوض منها ونقول ان الميم في آتوا لهم بدل من ياء في اوله كما نقول انها عوض منها وان ياء ايتى بدل من عينها كما نقول انها عوض منها، ولا ترى الى سعة البذل وضيق العوض وكذلك جميع ما استقرته تجد البذل فيه شائعا والعوض ضيقا فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا كذا وضع هذين اللغتين اهل هذا العلم فاستعملوه في عباراتهم واجروا عليه عاداتهم وهذا الذي رأوه في هذا هو القياس وذلك ان تصرف ع، وض، في كلام العرب ابن وقت انما هو لأن يأتي مستقبل ثان مخالفا لمنقضى ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضا لانه موضوع على ان ينقضى الجزء منه ويخلفه جزء آخر من بعده ومعلوم ان ما يمضي من الدهر فان لا يعاد وماد لا يرجع وما ورد في فوت العوض منه قوله .

عاضها الله غلاما بعدما ثابت الاصداع والضرس نقد

اي عوضها الله الولد مما اخذه منها من سواد الشعر وصحة اقم فهذه حال تصرف ع، وض، وليس كذلك تصرف ب، دل، لان البذل من الشيء قد يكون والشئان جميعا موجودان، لا ترى الى قول النحويين في مررت باخيك زيد ان زيدا بدل من اخيك وان كانا جميعا موجودين فاما من قال ان زيدا مترجم عن الاخ فانه لا يابى ايضا ان يقول بدل منه وانما أثر لفظ الترجمة هنا وان كان يستند صحة لفظ البذل فيه كالمعاطف يختارها احد الفريقين ويجوز مع ذلك ما اجاز الفريق الآخر كالجر والخفض والصفة والنعت والظرف والمحل والتمييز والتفسير وغير ذلك .

وما ينبغي ان تعرف فرقا بين البذل والعوض ان من حكم البذل ان يكون في موضع البذل منه والعوض ليس بابه ان يكون في موضع المعاض منه ألا ترى ان ياء ميزان بدل من الواو التي هي فاؤها وهي مع ذلك واقعة موقعها وكذلك واو مسر بدل من الياء التي هي فاؤها وهي في مكانها،

- وبدال وذا الاولى بدل من تاء وتد وهي في مكانها والالف في، رأيت زيدا بدل من تنوينه وهي في مكانه وليس احد يقول ان ياء ميزان عوض من واوه ولا الف قام عوض من واوه ولا الف رأيت زيدا عوض من تنوينه في الوصل وسبب ذلك ما قد متاه من ان، ع وض، انما هي لعدم الاول وتعويض الثاني منه وليس كذلك الالف في قام وباع لأنها فيهما •
- كأنها الواو والياء ومتى نطقت بواحد من هذه الحروف الثلاثة فكأنك نطقت بالآخر وكذلك الالف التي هي بدل من التنوين ومن نون التوكيد في اضربا جارية عندهم مجرى ما هي بدل منه حتى انهم اذا نطقوا بالالف فكأنهم قد نطقوا بالنون فالالف اذا كأنها هي النون وعلى هذا ساق سيبويه حروف البديل الاحد عشر لأن كل واحد منها وقع موقع المبدل منه لا متقد ما عليه ١٠
- ولامتر اخيا عنه ولم يسم شيئا من ذلك عوضا وليس كذلك هاء زائدة لأنها عوض من ياء زائدة في قول لها عوض لأنها لم تقع موقع ما هي عوض منه وكذلك هاء التفعلة نحو التقدمة والتجربة وتاء التفعيل عوض من عين فعال فتاء تكذيب عوض من احدى عيني كذاب لأنها ليست في، وضعها ولكن ياء التفعيل بدل من الف فعال لأنها في موضعها ولأن الياء ايضا قريبة الشبه بالالف كأنها هي والبديل اشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه انتهى . ١٥

قاعدة

- العوض والمعوض منه لا يجتمعان ومن ثم رد ابو حيان قول شيخه ابن عصفور والآمدى، انه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام واحذفه وحذف الجوب معا لا بشرط تعويض لا، من المحذوف نحو اضرب زيدا ان ٢٠
- اساء والافلا، فقال ليس بشيء بل لاثابة وليست عوضا من الفعل لانه يجوز الجمع بينهما تقول اضرب زيدا ان اساء وان لا يسيء فلا تضربه ولو كان تعويضا لما جاز الجمع بينهما ورد ايضا قول ابي موسى الجزولي أن ما اللاحقة لاي الشرطية عوض من المضاف اليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى فقال لو كانت عوضا

لم تجتمع مع الاضافة في قوله تعالى (ايما الاجلين) لأنه لا يجتمع العوض والمعوّض منه بل الصواب أنها زائدة لمجرد التوكيد ولذلك لم تلزم ولو كانت عوضاً للزمت .

وللقاعدة فروع .

• احدها ، قولهم اللهم الميم فيه عوض من حرف النداء ولذا لا يجتمع بينهما .
الثاني ، قولهم في النداء يا ابت ويا امت التاء فيها عوض من ياء
الاضافة ولذا لا يجتمع بينهما .

• الثالث ، قولهم يمانى وشامى وتهاى الالف فيه عوض من احدى يائى
النسب ولذا لا يجتمع بينهما .

١٠ الرابع ، قولهم عدة وزنة ونحو ذلك الهاء فيه عوض من الواو المحذوفة
التي هي فاء الكلمة والاصل وعد ووزن ولذلك لا يجتمعان .

الخامس ، قولهم زنادقة الهاء فيه عوض من الياء في زناديق ولذلك
لا يجتمعان ومثله دجاجة وجبارة وما اشبه ذلك .

السادس ، قال ابو حيان يختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحقى
١٥ شين (١) عند بعض العرب وسين (٢) عند بعضهم في الوقف وذلك عوض من
الهاء فلذلك لا يجتمعان .

السابع ، قال ابو حيان قد ثابت الالف عن هاء السكت في الوقف في
بعض المواضع وذلك في حيل وإن قالوا حيلة وحيل وحيلة والهاء الاصل
والالف كأنها عوض عنها واما ان فسمع فيه إنه بالهاء ووقف عليه ايضا بالالف
٢٠ فقالوا إنا وليست الألف من الضمير خلافاً للكوقيين اذ لو كانت منه لقلت في
الوقف عليه إناه كما قلت في الوقف على هذا هذه .

الثامن ، باب جوار وغواش يقال فيه حالة النصب رأيت جوارى بمنع
الصرف بلا خلاف لخفة الفتحة على الياء وفي حالة الرفع والجرح تحذف ياءؤه

(١) ويقال لهذه اللفظة الكشكشة - ح (٢) يقال لها لغة الكسكسة - ح .

ويلحقه التنوين والاصح انه عوض من الاء ولذا لا يجتمعان .

قال في (البسيط) وهذه المسئلة مما يما فيها ويقال ، اى اسم اذا تم لفظه قصص حكمة واذا قصص لفظه تم حكمة ، وتقصان لفظه بحذف يائه واتمام حكمة بلحوق التنوين به .

- التاسع ، قال الكوفيون لولا في قولك لولا زيد لا كرمك اصلها ٥
لو والقيل والتقدير لو لم يمتنى زيد من اكرامك لا . كرمك الا انهم حذفوا
الفعل تخفيفا وزادوا الاعوضا نصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولك
اما انت منطلقا فحذفوا الفعل وزادوا اما عوضا من الفعل .
قالوا والذي يدل على انها عوض انهم لا يجمعون بينها وبين الفعل
للايجمع بين العوض والمعوض منه .

١٠

العاشر ، قال ابو حيان في (شرح التسهيل) لا يجوز ان يجمع بين
إذا انفجائية والفاء الرابطة للجواب بحوان تقم فاذا زيد قائم لأنها عوض
منها فلا يجتمعان .

- الحادي عشر ، قال في (البسيط) تصحب اللام اسم الاشارة فيقال
ذلك وهي عوض من حرف التنبيه للدلالة على تحقق المشار اليه ولذلك لا يجوز ٥
الجمع بينها فيقال هذا لك للايجمع بين العوض والمعوض بخلاف الكاف فانه
يجوز الجمع بينهما لعدم العوض .

- الثاني عشر ، قال الزمخشري في (الاحاقبي) نحو قولهم سنون
وقلون وارضون وحرون جمع حرة جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا من
المحذوف فيها من لام او حرف تأنيث .

٢٠

وقال في (البسيط) ستة حذف لامها وجعل جمعها بالواو والنون
عوضا من عود لامها فيقال سنون فاذا جمعت على سنوات عادت اللام لانه
قياس جمعها وليس عوضا واما قلة فتجمع على قلون وقلات ولا تعود لامها في
الجمعين لان علامتها كالعوض من لامها بخلاف جمعها على قلى وكذا هنة

تجميع على هنوات ولا تعود اللام لأن الالف والتاء صادرا كالعوض وكذا
فئة ومئات وشية وشيات ورتة ورتون ورتات ومئة ومئون ومئات ونحو
ذلك .

وقال ابن فلاح (في المغنى) سمعت الفاظ مجموعة جمع التصحيح جبرها
لما دخلها من الوهن بحذف لام التاء تأنيث او ادغام قالوا سنة وسنون وقلة
وقلون وبرة وبرون وثبة وثيون وكرة وكرون ورتة ورتون ومئة ومئون
وارض وارضون وحررة وحرون، وهذا يتوقف على السماع لا مجال للقياس فيه،
وقد غير وابنية بعضه اشعار ابدع اصابته في هذا الجمع فكسروا اول سنين
وكسروا وضوا اول ثين وكرين، وقيل ان جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث
بل لأنها عندهم جارية مجرى من يعقل وقد كثرت التعويض من محذوف اللام
لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من ستخها ولم يوجد التعويض في محذوف
التاء الا في ارض ليكون لرائد في قوة الاصل في المراعاة والطلب انتهى .

الثالث عشر، الاسماء الستة حذفت لاماتها في حال افرادها وجعل
اعرابها بالحروف كالعوض من لاماتها، ذكره ابن يعيش في (شرح المفصل)
الرابع عشر، قال ابن يعيش الناصب للمنادى فعل مضمر تقديره
انا دى زيدا او ادعو ونحو ذلك ولا يجوز اظهار ذلك ولا التلغظ به لأن
يا قد نابت عنه

الخامس عشر، قال ابن يعيش قال الخليل اللام في المستغاث بدل
من الزيادة اللاحقة في الندبة آخر الاسم من نحو يا زيدا، ولذلك يتعاقبان
٢. فلا تدخل اللام مع الف الندبة ويجراهما واحد لأنك لا تدعو واحدا منها ليستجيب
في الحال كما في النداء .

السادس عشر، قال ابن يعيش هاء التنبيه في يا أيها الرجل زيدت
لازمة عوضا عما حذفت منها والذي حذفت منها الاضافة في قولك اي الرجلين
والصلة التي في نظيرها وهي من، ألا ترى انك اذا ناديت من قلت، يا من ابوه
قائم (١٦)

السابع عشر، قال ابن يعيش الناس اصله أناس حذفوا الهمزة وصارت الالف واللام في الناس عوضا منها ولذلك لا يجتمعان كما قوله ،

(إن الناي يطلعن على الآناس الامنيا) فمردود لا يعرف قائله

- الثامن عشر، قال ابن يعيش لا يجوز اظهار الفعل في التحذير اذا كرر الاسم نحو، الاسد الاسد، لان احد الاسمين كالعوض من الفعل فلم يجمع بينهما .

التاسع عشر، قال ابن يعيش قولهم عذيرك من فلان مصدر بمعنى العذور ومنصوبا بفعل مقدر كأنه قال هات عذيرك او احضره ، وضع موضع الفعل نصارا كالعوض من اللفظ به فلذلك لا يجوز اظهار الفعل لانه اقيم مقام الفعل .

١٠

العشرون ، قال ابن يعيش الحذف في المضاف اليه بالحرف المقدر الذي هو اللام او من وحسن حذفه لتيا به المضاف عنه وصيرورته عوضا عنه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ، قال ونظير ذلك واوردب الحذف في الحقيقة ليس بها بل برب المقدرة لان الواو حرف عطف وحرف العطف لا يخفض وانما هي ثابتة في اللفظ عن رب .

١٠

الحادي والعشرون ، قال ابن يعيش اذا قلت رأيت القوم اجمعين كان في تقدير رأيت القوم جميعهم وكان يجب ان تقول جاء القوم كلهم اجمعهم اكتبهم ابصمهم ، فحذفوا المضاف اليه وعوضوا من ذلك الجمع بالواو والنون فصارت الكلمة بذلك الجمع يراد بها المضاف والمضاف اليه ولهذا لم يجز ان على ذكره وصار ذلك بكمعهم ارضا على ارضين عوضا من تاء التانيث .

٢٠

فان قيل تاء التانيث تنزل من الاسم منزلة جزء منه ولذلك كانت حروف الاعراب منه قالوا قائمة وقاعدة عوضوا منها كما عوضوا عما حذف من نفس الكلمة نحو ، مائة ومئتين وقلة وقليل وثبة وثبين ، والمضاف اليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الاعراب ما قبلها .

فالحواب ان المضاف اليه ايضا ينزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم ولذلك لا يفصل بينها واذا صغرت نحو عباده وامرى القيس انما يصغر الاسم المضاف دون المضاف اليه كما تفعل ذلك في علم التأنيث نحو طليحة وحميراء يصغر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلها تنزل المضاف اليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة بازان يعوض منه اذا حذف واريد معناه .

الثاني والعشرون، قال ابن هشام في (الغنى) لا يجوز حذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان .
وقال ابن القواس في (شرح الدرة) كان من حيث انها فعل لها مصدر في الاصل الا انه لا يستعمل مع خبرها لان الخبر عوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض منه .

الثالث والعشرون، قال السخاوي في (تنوير الدياجي في تفسير الاحايي) ما في قولك اما انت منطلقا انطلقت عوض من كان اذا اصل لأن كنت منطلقا ولهذا لا يجوز اظهار الفعل معها عند سبويه وان جعلت ما توكلدا لم يمتنع اظهار الفعل وهو قول المبرد .

الرابع والعشرون، ما في قولهم اما زيد فمنطلق جعلت عوضا عن مهمالين (١) من شيء ، ولهذا لا يذكّر الفعل بعدها ذكره السخاوي
الخامس والعشرون ، ما في قولهم افعل هذا إما لا، عوض من جملة اذا الاصل ان كنت لا تفعل غيره حذفت الجملة وصارت ما عوضا منها فلا يجمع بينها ذكره السخاوي .

السادس والعشرون ، قد وسوف والسين وحرف النفي جعلت عوضا ماسقط من أن المفتوحة المخففة اذا دخلت على الفعل فاذا عاد الساقط زال العوض ذكره الزمخشري في (الاحايي) .

السابع والعشرون ، قولهم ، زرنى ازرك ، حقيقته ، زرنى فانك ان زرنى ازرك ، فحذفت جملة الشرط وجعل الأمر عوضا منها ذكره ابن جني في

قال ومثل ذلك أيضا الفعل المجزوم في جواب انتهى والاستفهام والتمنى والدعاء والعرض وجميع ذلك الجمل الظاهرة فيه اعواض من الجمل المحذوفة المقدرة وتقدير الشرط نحو لا تشتمه يكن خيرا لك ، ابن يترك ازده اى ان اعرفه ازده ، ليت لى ما لا تصدق به ، اللهم اوزقنى بعيرا احب عليه ، الاتنزل . عندنا تصب خيرا ، فكل ذلك محذوفة منه جملة الشرط معوضا منها الجمل المذكورة .

الثامن والعشرون ، توهم انت ظالم ان فعلت تقديره ان فعلت ظلمت حذف جواب الشرط وجعلت الجملة المتقدمة فيه (١) عوضا من المحذوف ولا يجوز جعل الجملة المذكورة هي الجواب لأن جواب الشرط لا يتقدم ذكره ابن جنى .

الثاسع والعشرون ، ما فى حيثما واذا ما جئى بها عوضا من ايضا فتها الى الجملة ذكره ابن جنى .

الثلاثون ، الجملة التى هي جواب القسم جعلت عوضا من خبر المبتدأ فى نحو لمعرك لا فعلى وايمان افعلا فعلى فوجب حذفه ولم يحذف (٢) ، ذكره ابن جنى . الحادى والثلاثون ، جواب لولا فى قولك لولا زيد لقمتم جعل عوضا من خبر المبتدأ او معا قبله فوجب حذفه ، ذكره ابن جنى .

الثانى والثلاثون ، فو لك ليت شعرى هل قام زيد فهل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعرى لأنه مصدر شعرت وشعرت فعل متعد فصدره متعد مثله وهذه الجملة ثابت عن خبر ليت وصارت عوضا منه فلا تظهر فى هذا الوضع . اكتفاء بها ، ذكره ابن جنى .

الثالث والثلاثون ، يد وغد اصلهما يندى وغد وبسكون العين حذفتم اللام وعوض منها حركة العين ، ذكره ابن جنى .

الرابع والثلاثون ، قال ابن هشام فى المغنى لكون الباء والهمزة

(١) اصل - منه (٢) كذا - فى الاصلين . ولعله سقط ذكره -

مما قبتين لم يجز اقلت يزيد وكذا قال الحريري في (درة القواص) الجمع بينهما
ممتنع كما لا يجمع بين حرفي الاستفهام .

الخامس والثلاثون، والسادس والثلاثون، قال ابن جنى في (سر
الصناعة) اما قولهم لا اله الا الله فان هاء صارت عندهم عوضا من الواو، ألا تراها
لا تجتمع معها كما صارت همزة الاستفهام في آله انك لتأثم عوضا من الواو وقال
الشلوين في (شرح الجزولية) اما آله بالمد فعل ان همزة الاستفهام صارت
عوضا من حرف القسم ودليل كونها عوضا انه لا يجمع بينها وبين حرف القسم
لا تقول أو الله لا تعلى .

السادس والثلاثون، قال الاندلسي في (شرح المفصل) يقال ان واو
القسم عوض من الفعل بخلاف الباء فانها ليست عوضا منه ومن ثم جاز اقسمت
الله ولم يجز اقسمت والله .

الثامن والثلاثون، قال ابن أياز لا يجوز اظهار أن الناصبة بعد حتى لان
حتى جعلت عوضا منها فلا يجوز اظهارها لثلاث يكون جميعا بين العوض والمعوض
منه .

التاسع والثلاثون قال ابن عصفور في (شرح الجمل) المنصوب
على اضماع فعل تارة يجعل عوضا من الفعل المحذوف وتارة لا فان لم يجعل عوضا
منه جاز اضماعه واظهاره كقولك لمن تأهب للحج مكة اى تريد ولن سددها
القرطاس اى اصبت وان شئت اظهرته وان جعل عوضا منه لم يجز اظهاره لثلاث
يجمع بين العوض والمعوض منه الا ان جعل الاسم المنصوب عوضا من الفعل
المحذوف لا يطرد وانما جاء ذلك في مواضع تحفظ ولا يقاس عليها .

فمن ذلك قولهم مرحبا واهلا وسهلا وسعة ورحبا فانما جعلت العرب
هذه الاسماء عوضا من الافعال لكثرة الاستعمال .

ومن ذلك هنيئا مريئا وكرامة ومسرة ونعمة عيش وسقيا ورعييا
وصحفا وبعدا وتسا ونكسا وبهرا، وههنا شبه ذلك من المصادر التي استعملت في
الدعاء

الدعاء للإنسان أو عليه أو هي حاكية لذلك كلها منصوبة بانتماء فعل لا يظهر لانها صارت عوضا من الفعل الناصب لها ، انتهى .

الاربعون ، قال ابن الدعان في (الفرة) قال قوم انما امتنع دخول الجرفي
الفعل لان الجرم في الفعل عوض من الجرفي الاسم فيستحيل الجمع بين العوض
والمعوض منه .

الحادي والاربعون ، قال ابن الصائغ في (تذكرة) قلت من مجموع
بخط علي بن عبد الصمد بن محمد بن الرماح قال الفرق بين حسن وجهه وعبد
بطنه واحد امه حيث يعد (١) الاول لان فيه جمعا بين العوض والمعوض منه اذ
اثبات الهاء في وجهه يقتضي ان يكون الوجه فاعلا بلا صفة دون الثاني لانه
لا يصح رفع البطن بعيد والام بواحد ثم ينقل . كما في حسن نحو حسن ابوه ثم
حسن الاب .

الثاني والاربعون ، قال ابن القواس في (شرح الدرة) قد عوضوا
عن الواو في القسم ثلاثة احرف هاء انتبيه والفاء الاستفهام وقطع همزة الوصل
بغير وائها لنيابتها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الاحرف وبينها .

تنبیه

قال السخاوي في (تنوير الدياجي) ابدلوا من ياء الاضافة تاء في نحو
يا ابتويا امت وابدلوا منها الفا فقالوا يا اباويا اما فلها بدل لان التاء والانتف
ثم جمعوا بينهما فقالوا يا ابتويا امتا ولم يعدوا ذلك جمعا بين العوض والمعوض عنه
لان جمع بين العوضين وكذا ذكر ابن النحاس في (التعليق) وقال لا يكره
الجمع بين العوضين كما يكره الجمع بين العوض والمعوض منه .

تنبیه

قال ابن جني في (كتاب التعاقب) لا يجمع بين ان يبدل من الحرف
ويعوض منه هذا لم يأت في شيء من كلامهم .

تقديم

قال ابوحيان قال بعض اصحابنا في قول النحاة ان التاء في فوازنة عوض من الياء نظر اذ يمكن ان تكون للجمع كما استقرت في غير هذا الموضع وامكن انهم لم يجمعوا بينها وبين التاء لان الاسم يطول بهما وهما غير واجبين في الكلمة وعند ما رأى النحاة انها تعاقبها اعتقدوا فيها انها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب وجعلوا انهم وضعوها على معنى المعاوضة والمعاوضة ليس معنى تعتبره العرب بحيث تجعل الهاء له بالتصديق هذه عبارة تكون من النحوى عند رؤية التعاقب في كلامهم وان كان سيويوه قد جرى على مثل هذه الطريقة في الاعراض الا انه لا يقدح فيه معنى بل انما ينبغي ان ينسب الى العرب المعاوضة اذا كان للتعويض فائدة وائى فائدة في اسقاط حرف وزيادة آخر انتهى .

قلت هذا السؤال قد تعرض له ابن جنى واجاب عنه فقال في (كتاب التعاقب) فان قلت فلعل الهاء في زقاقة وججاججة لتأنيث الجمع كهاء ملائكة وصياغة فلا تكون عوضا، قلنا لم تأت الهاء لتأنيث الجمع في مثال مفاعيل انما جاءت في مثال مفاعلة نحو ملائكة انتهى .

قاعدة

١٥

ما كان عوضا لا يحذف فلا تحذف ما في أما انت منطلقا اطلقت ولا كلمة لامن قولهم افعل هذا امالا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة فاما قوله تعالى (واقام الصلوة) فما يجب الوقوف عنده ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر احرف النداء عوضا من ادعو او اتادى لاجازتهم حذفها . وقال الآمدي (في شرح الجزولية) ان قال قائل لم جاز دخول ياعلى هذا ولا تدخل على الالف واللام فاجواب ما قال المازني، ان اصل هذا ان تشير به الى واحد حاضر فلما دعوته نزعته منه الاشارة التي كانت فيه والزمته اشارة النداء فصارت اعوضا من نزع الاشارة ومن اجل ذلك لا يقال هذا اتبل لان ياقده صارت عوضا

التغليب

- قال ابن هشام في (المفتى) القاعدة الرابعة انهم يغلّبون على الشيء ما
لغيره لتناسب بينهما واختلاط فلماذا قالوا الابوين في الاب والام وفي الاب والخالنة
والمشرقين والمغربين والخالقين في المشرق والمغرب وانما الخالق المغرب سمى
خالقاً مجازاً وانما هو مخفوق فيه والتمرين في الشمس والقمر والعمرين في
ابي بكر وعمر والعجاجين في رؤبة والعجاج والمروتين في الصفا والمروة
ولا جل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو (فمنهم من يمشي على بطنه)
الآية واسم الخاططين على القائين في محو قوله تعالى (اعبدوا ربكم الذي خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم تتقون) لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين
على المؤنث حتى عدت منهم في (وكانت من القائين) والملائكة على ابليس
حتى استثنى منهم في (فسجدوا الا ابليس) .
- ومن التغليب (اولتعودن في ملتنا) فان تعبياً عليه السلام لم يكن في
ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه وقوله (يذكركم فيه) فان الخطاب فيه شامل
للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعقلاء على القائين والانعام قالوا ، ويغلب
المؤنث على المذكر في مستثنين .
- احداهما ضبعان في كنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا
ضبعانان .

والثانية التاريخ فانهم ارخوا باليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي

٢٠

وجماعه .

قال ابن هشام وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيان فيجرى
حكم احدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ احدهما
وانما ادخلت العرب باليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قرية والقمر اتما يطلع
ليلاً ، وقال ابن فلاح في (مقنيه) العرب تغلب الاقرب على الابعد بدليل تغليب

المتكلم على المخاطب وها على النائب في الأسماء نحوانا وانت قننا وانت وزيد قننا
واستدل بذلك على أن المضارع حقيقة في الحال مجازي في الاستقبال لأن الحال
أقرب والعرب تطلب الأقرب على الأبعد .

التغيير يأنس بالتغيير

• فن ذلك قال أبو حيان ، باب النسب بنى على ثلاث تغييرات . لفظي
وهو كمر ما قبل الياء وانتقال الأعراب إليها . ومعنوي وهو صيرورته اسما لما
لم يكن له ، ألا ترى أن عليا مثلا ينطلق على رجل اسمه على فإذا نسب إليه صار ينطلق
على رجل ينسب إلى على .

وحنكي ، وهو رفته لما بعده على الفاعلية كالصفة المشتقة نحو مررت
بـ رجل قرشي أبوه كأنك قلت منتسب إلى قرشي أبوه ويطرد ذلك فيه وإن
لم يكن مشتقا وإن لم يرفع الظاهر رفع الضمير مستكنا فيه كما يرفع اسم الفاعل
المشتق فهذه ثلاث تغييرات ، ولما كانت في هذه التغييرات كثرة فيه التغيير
والخروج عن القياس إذا التغيير يأنس بالتغيير .

• وقال غيره النسب يغير الاسم تغييرات . منها أنه ينقله من التعريف
إلى التذكير تقول في تميم تميمي والأضافة في غير هذا الباب حكما في الأكثر أن
تعرف .

ومنها أنه ينقله من الجهود إلى الاشتقاق والألا مجاز وصف المؤنث
به ولحافه التاء ولما عمل الرفع فيما بعده من ظاهر أو ضمير .

• ومن ذلك قال ابن يعيش ، إنما اختصت الإعلام بالحكاية دون سائر
المعارف لكثرة دورها وسعة استعمالها في باب الأخبارات والعلامات ونحوها
ولأن الحكاية ضرب من التغيير إذا كان فيه عدول عن مقتضى عمل العالم
والإعلام مخصوصة بالتغيير ، ألا ترى أنهم قالوا حبة ومحجب ومكره ، وشاع فيها
الترخيم دون غيرها من الأسماء لأنها في أصلها مغيرة بنقلها إلى العلمية والتغيير
يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال السخاوى فى (تنوير الديابى) دخلت تاء التانيث فى
ام واب فى حال النداء عوضا من ياء الاضافة نحو، يا امث ويا ابث، والاصل
يا اى ويا ابى والدليل على انها تاء التانيث قولهم فى الوقف يا به ويا امه وانما
اختص ذلك بالنداء لأنه من باب تغيير.

- ومن ذلك قال ابن يعشى يجوز ترخيم ما فيه تاء التانيث وان لم يكن
علما نحو، يائب وياعض، فى ثبة وعضة لأنها تبدل هاء فى الوقف ابد الامطردا
فساغ حذفها لأن التغيير اللازم لها من قلها من التاء الى الهاء يسهل تغييرها
بالحذف لأن التغيير يأنس بالتغيير.

- ومن ذلك قال ابن النحاس فى (التعليقة) لا يرخم المتعجب منه لأنها
لا يرخم الا ما حدث فيه النداء البناء وليس يندوب لأنه لا تطرق اليه التغيير بالبناء .
- ١٠ جاز ان يطرق اليه تغيير آخر بالترخيم لأن التغيير يأنس بالتغيير .

ومن ذلك قال ابن فلاح فى (المغنى) انما اتبعت حركة المئادى لحركة
الصفة اذا كانت ابتائين عليهن لكثرة تغيير الاعلام بالنقل. والتغيير يأنس بالتغيير.

- ومن ذلك قال السخاوى، باب فعلة اذا نسب اليه يحذف منه التاء ثم
الهاء فيقال فى حنيفة حنى لأن ياء النسبة لا تسلط على حذف التاء تسلطت
- ١٠ على حذف الزائد الآخر، والتغيير يأنس بالتغيير، بخلاف باب فعيل فلا يحذف
منه الياء نحو تميم وتميمى لفقد العلة المذكورة وكذا قال ابن النحاس لا تطرق
اليه التغيير بحذف تاء التانيث جاز ان يطرق اليه تغيير آخر لأن التغيير
يأنس بالتغيير .

- ٢٠ وقال ابن فلاح فى (المغنى) انما اختص العلم بالترخيم لوجهين .

احدهما ان الاعلام منقولة فى الاغلب عن وضعها الاول الى وضع ثان
والنقل تغيير والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير، كما قلنا فى حذف الياء فى
النسب الى حنيفة تبع الحذف التاء دون حذفها من حنيف، والثانى ان النداء اثر
فيها التغيير بالبناء، والتغيير يأنس بالتغيير.

ومن ذلك قال ابن عصفور في (شرح الجمل) والذي نرجع عن نظائره أى من الموصولات وذلك ان كل موصول اذا وصل بالابتداء والخبر ولم يكن في الصلة طول وكان الابتداء مضمر الم يجوز حذف الابتداء وابقاء الخبر الا في ضرورة شعر ويجوز حذف الابتداء في اى (١) فصيح الكلام نحو، يسجبنى ايهم هو قائم ، وان شئت قلت ايهم قائم قلبا غيروها بالخروج عن نظائرها غيروها ايضا بالبناء لأن التغير يأنس بالتغير .

التقاص

منه حمل الجر على النصب في باب ما لا ينصرف كما حمل النصب على الجر في باب جمع المؤنث السالم وفي التثنية والجمع المذكور السالم طلبا للتقاص ذكره ١٠ في (البيسط) .

وقال ابن عييش في (شرح المفصل) ابدلت الهمزة من الهاء في ماء وشاء والاصل موه وشوه وفي آيات والاصل هيأت وكان ذلك لضرب من التقاص لكثرة ابدال الهاء من الهمزة قالوا هن فعلت والمراد ان وهبت الثوب في ابرته .

وقال ابن فلاح في (المغنى) قلبت الهمزة في نحو صحراء وعشراء ونفساء ١٥ واوا في الجمع بالألف والتاء فيقال صحراوات وعشراوات ونفساوات لأن الواو قد تبدل همزة فابدلت الهمزة واوا طلبا للتقاص .

تقارض اللفظين

هو مريب من الباب الذي قبله وقد ذكر ابن هشام هذه القاعدة في ٢. المغنى فقال القاعدة الحادية عشرة من ملح كلامهم تقارض اللفظين ولذلك امثلة

احدها ، اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها واعطاء الاحكم غير في الوصف بها .

(١) ي ، في اى شئ صحيح فصيح كذا - ولعله - في اى ، في فصيح . الثاني

الثاني اعطاء أن المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله .

ان قرآن على اسماء ويحكما منى السلام وان لا تشعر احدا

وامال ما حملا على أن نحو (كاتكونوا يولى عليكم) ذكره ابن الحاجب .

الثالث ، اعطاء إن الشرطية حكم لوفى الاهمال (نحو ما لا تراه فانه يراك)

واعطاء لو حكم إن في الجزم نحو (لو يشأ طار بها ذومبيعة) ذكره ابن الشجرى .

الرابع ، اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله (وذا تصبك خصامة

فتحمل) واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة رضى الله عنها (وإنه متى يقوم

مقامك لا يسمع الناس) .

الخامس ، اعطاء لم حكم لن في عمل النصب قرئ (ألم نشرح)

وفي اعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله .

١٠ ان يضرب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه

السادس ، اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال واعطاء ليس حكم

ءا في الاهمال عندا تنقاض النفي بالا كقولهم (ليس الطيب الا السك) .

السابع ، اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله (يا ابتاعك او عساكا)

واعطاء لعل حكم عسى في اقران خبرها بأن .

١٠ الثامن ، اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه كقولهم ، خرق

الثوب المسار ، وتوله (او بلغت سوا آتهم هجر) .

التاسع ، اعطاء الحسن الوجه حكم الضارب الرجل في النصب

واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر .

٢٠ العاشر ، اعطاء اقل في التعجب حكم اقل التفضيل في جواز التصغير

واعطاء اقل التفضيل حكم اقل في التعجب في انه لا يرفع الظاهر .

قال ولو ذكرت احرف الجر ودخول بعضها على بعض في مناهج

من ذلك امثلة كثيرة ، وذكر محمد بن سعود بن الزكي في كتابه (البديع)

ان الذى وأن المصدرية يتقاربان فتضع الذى مصدرية كقوله .

أقترح اكباد المحبين كالذى أرى كبدى من حب مية تفرح
وتقع أن بمعنى الذى كقولهم (زيد اعقل من ان يكذب) .

اى من الذى يكذب قال ابن هشام قأ ما وقوع الذى مصدرية فقال
به يونس والقراء والقارسى وارضاء ابن خروف وابن مالك ، وجعلوا منه
• ذلك الذى يشرقه به عباده (وخضتم كالذى خاضوا) واما عكسه فلم اعرف
قأ تلايه والذى جرى عليه اشكال هذا الكلام بأن ظاهره تفضيل زيد فى
العقل على الكذب وهذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب مشهورة الاستعمال
وقل من يجنبه لأشكالها .

قال وظهر لى توجيهان احدهما ان يكون فى الكلام تأويل على
١٠ تأويل فيؤل ان والفعل بالمصدر ويؤل المصدر بالوصف فيؤل الى المعنى الذى
اراده ولكن بوجه يقبله العلماء ألا ترى انه قيل فى قوله تعالى (وما كان هذا
القرآن أن يقرئ) ان التقدير ما كان اقراء ومعنى هذا ما كان مقرئ .

الثانى ، ان اعقل ضمن معنى ابعده فعنى المثال زيد ابعده من الكذب
لعقله من غيره فن المذكورة ليست الحارة للفضول بل متعلقة بالفعل لما تضمنته
١٥ من معنى البعد لالما فيه من المعنى الوصفى والمفضل عليه متروك ابداء مع افضل
هذا لقصد التعميم وفى (شرح الدرة) لابن القواس شبهت ليس بلا حملت
عليها فى العطف كما حملت لاعليها فى العمل قال بعضهم فى قوله تعالى (وان كلاما
ليوفينهم) نرج المازنى الآية على ان ان وان كانت مشددة فهى النافية بمعنى
ما حملت كما ان ان المشددة لا تتخفف وهذا من التعارض .

فائدة

٢٠

قال الزحشرى (فى الفصل) واعلم ان الاوغير يتعارضان ما لكل
واحد منهما . قال ابن يعيش معنى التقارض ان كل واحد منهما يستعير من
الآخر حكما هو اخص به فاصل غير ان يكون وصفا والاستثناء فيه عارض
معار من الا .

التقدير

فيه مباحث الاول قال ابن هشام إلتباس ان يقدر الشيء في مكانه
الاصل ثلاثا يخالف الاصل من وجهي الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب
ان يقدر المفسر في نحو زيد اربا يته مقدما عليه .

- وجوز البانيون تقديره مؤخر عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص .
حيث لا وليس كما توهموا وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضا
امر معنوي لذلك .

- فالاول نحو ايهما رأيت اذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله نحو (وأما ثمود
فهديتاهم) فيمن نصب اذ لا يلى أما فعل وكذا قد منى في نحو في الدار زيد
ان متعلق الظرف يقدر مؤخر عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر .
عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل آخر وهو انه عامل
في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المفعول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا
فيجب ان تأخير لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان
خلفك زيد اوجب تأخير المتعلق فعلا كانت او اسما لأن مرفوع ان لا يسبق
منصوبا واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لأن خبر
كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية ، والثاني
نحو (١) متعلق بالبسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخر عنها لأن قرئنا
كانت تقول باسم اللات والعزى فعمل كذا ، فيؤخرون افعالهم عن ذكر ما
اتخذوه معبودا فتضخيا لشأنه بالتقديم فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم
الله تعالى فانه الحقيقي بذلك .

٢٠

الثاني يبنى تقليل المقدر ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير
الاخفش ضربى زيد اقاما ضربه قائما اولى من تقدير باقى البصريين حاصل اذ
كان او اذا كان قائما لانه قدرا اثنين وقدر واحد وخمسة ولان التقدير من اللفظ
اولى وكان تقديره في انت متى فرسخان بعدك متى فرسخان اولى من تقدير القارمى

انت متى ذومسافة فرضين لانه قدر مضاعفا لا يحتاج معه الى تقدير شيء آخر
يتعلق به النظر والفارسي قدر شيئين يحتاج معها الى تقدير ثالث وضعف
قول بعضهم في (وأمر بوا في قلوبهم العجل) ان التقدير حسب عبادة العجل والاولى
تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن واقفه في (واللآئي يئسن) الآية ان
الاصل (واللآئي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر) والاولى ان يكون الاصل واللآئي
لم يحضن كذلك قليلا للحذف .

الثالث اذا استدعى الكلام تقدير اسماء متضايقة او موصوف وصفة
مضافة او جار ومجرور ومضمر عا تد على ما يحتاج الى الرابط فلا يقدر ان ذلك
حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالاول نحو (كالذي ينشئ عليه) اي كدور ان
عين الذي والثاني نحو (اذا قاما تنضوع المسك، نهما، نسيم الصبا) اي تنضوعا مثل
١٠ تنضوع نسيم الصبا - والثالث كقوله تعالى (واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا) اي لا تجزي فيه ثم حذف في فصار لا يجزيه ثم حذف الضمير منصوبا
لأنه مضافا له الاخفش .

الرابع ، ببسني ان يقدر المقدر من لفظ المذكور مهما امكن فيقدر في
١٥ ضرب زيدا قائما ضربه قائما فانه من لفظ المبتدأ دون اذ كان او اذا كان ويقدر
أضرب دون اهن في زيدا اضربه فان منع من تقدير المذكور مانع معنوي
او صناعي قدر ما لا مانع له فالاول نحو زيدا أضرب اخاه يقدر فيه اهن دون
أضرب .

فان قلت زيدا اهن اخاه قدرت اهن والثاني نحو زيدا امر به يقدر
١٠ فيه جاوز دون امره لأنه لا يتعدى بنفسه نعم ان كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه
وتارة بحرف الجر نحو نصيح في قولك زيدا نصحت له جاز ان تقدر نصحت
زيدا بل هو اولى من تقدير غير المقحوظ به .

وما لا يقدر فيه مثل المذكور لان صناعي قوله (يا ايها المأخ دلولي دونكا)
اذا مدر دلولي منصوبا فالمقدر خذ ، لا دونك وقوله (واضرب منا باسيوف
القوانسا

القوانسا (الناصب فيه للقوانس فعل محذوف لاسم تفضيل محذوف لانا فروتا بالتقدير من اعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول فكيف يعمل فيه المقدّر وتو لك هذا معطى زيدا اس درهما التقديرا عطاء ولا يقدر اسم فاعل لأنك انما فررت بالتقدير من اعمال اسم الفاعل الملاءى المجرد من أل .

- الخامس ، قد يكون اللفظ على تقدير وذلك المقدّر على تقدير آخر نحو .
(وما كان هذا القرآن أن يفترى) فان يفترى مؤل بالاتراء والاتراء مؤل بمفترى (ثم يعودون لما قالوا) قيل ما قالوا بمعنى القول والقول بتأويل القول وقال ابوالبقاء في (حتى تنفقوا عما تحبون) يجوز عند ابى على كون ما مصدرية والمصدر في تأويل اسم المفعول .

- السادس قال ابوالبقاء في (التبيين) ليس كل مقدر عليه دليل من اللفظ .
بدليل المقصور فان الاعراب فيه مقدر وليس له لفظ يدل عليه وكذلك الاسماء الستة عند سيبويه الاعراب مقدر في حروف المد منها وان لم يكن في اللفظ ما يدل عليه .

التقديم والتأخير

- قال ابن السراج في الاصول الاشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر .
١- الصلة على الموصول - ٢- والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى الاما جاء منه على شريطة التفسير - ٣- والصفة وما اتصل بها على الموصوف وجميع توابع الاسماء - ٤- والمضاف اليه وما اتصل به على المضاف - ٥- وما عمل فيه حرف او اتصل به لا يقدم على الحرف وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مفعولها على منصوبها - ٦- والفاعل لا يقدم على الفعل - ٧- والافعال التي لا تنصرف لا يقدم عليها ما بعدها - ٨- والصفات المشبهة باسماء الفاعلين والصفات التي لا تشبه اسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه - ٩- والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها - ١٠- وما عمل فيه معنى الفعل فلا يقدم المنصوب عليه - ١١- ولا يقدم التمييز وما بعد ال - ١٢- وحروف

الاستثناء لا تعمل فيما قبلها - ١٣ - ولا يقدم مرفوعه على منصوبه ، ولا يفرق بين العا مل والعمول فيه بشئ لم يعمل فيه العا مل الا الاعتراضات .
واما ما يجوز تقديمه فكل شئ عمل فيه فعل يتصرف وكانت خبر المبتدأ سوى ما استثنى ، انتهى كلام ابن السراج .

٥ تقوية الأضعف واضعاف الاقوى

قال ابن جنى فى (النماطريات) العرب تضعف الاقوى وتقوى الاضعف تصر فاء وتلبا .

فمن تقوية الاضعف الوصف بالاسم نحو ، صردت بقاع عمر فبح كله ، وبصحيفة طين خاتمها ، وهو كثير وذلك ان معنى الوصف فى الاسم حكم زائد على شرط الاسمية الا ترى كل وصف اسما او واقعا موقع الاسم وليس كل اسم وصفا فالوصفية معنى زائد على الاسمية .

ومن تقوية الاسماء اعما لها عمل الفعل وذلك ان العمل معنى قوى زائد على شرط الاسمية .

ومن اضعاف الاقوى منع فعل التحجب التصرف او تقديم مفعوله عليه وكذلك نعم وبئس وعسى ومنه ، والد ، وصاحب وعبد ، اصلها الوصف ثم منعتهم وكذلك (قد درك) اصله المصدر ثم منع المصدرية وكذلك ما لا يتصرف اصله الانصراف ومبنى الاسماء اصله الاعراب والموجود من هذين الضربين كثير الا ان هذا وجه حدسها ، انتهى .

تكثر الحروف يدل على تكثير المعنى

٢٠ عقده ابن جنى بابا فى (الخصائص) وترجم عليه ، باب فى قوة اللفظ لقوة المعنى .

قال هذا فصل من العربية حسن منه قولهم خشن ، واخشوشن فعنى خشن دون معنى اخشوشن لما فيه من تكرير العين وزداية الواو وكذا قولهم

اعشب المكان، فاذا ارادوا كثرة الشعب فيه قالوا اعشوشب ومثله حلاوا حلولى
 وخلقوا خلوقا وغدنا وغدودنا، ومنه باب فعل واتعمل نحو قدر واقتدر فاقدر
 اقوى معنى من قدر كذا قال ابو العباس وهو محض القياس وقال تعالى (أخذ
 عزيز مقتدر) فقتدر هنا اوثق من قادر حيث كان الوضع لتفخيم الامر وشدة
 الأخذ وعليه قوله تعالى (لما ما كسبت وعليها ما اكتسبت) لان كسب الحسنة
 بالإضافة الى كسب السيئة أمر يسير، ومثله قول الشاعر .

إننا اقتسمنا خطيتنا بيننا فحملت برة واحتملت بخار

عبر عن البر بالجل وعن الفجرة بالاحتمال، ومن ذلك قولهم رجل
 جميل ووضي فاذا ارادوا البالغة قالوا بجال ووضاء وكذلك حسن وحسان
 ومنه باب تضعيف العين نحو قطع وكسر وكسر وقام الفرس وقومت
 الخيل ومات البعير وموت الأبل ومنه باب فعال في النسب كاليزاز والطار
 والقصاب انما هو لكثرة تعاطى هذه الاشياء وكذلك النسب لهذا الطائر كأنه
 قيل له ذلك لكثرة نسمه بجناحه والخضاري للطار ايضا كأنه قيل له ذلك لقوة
 خضرته والحواري لقوة حوره وهو بياضه والخطاف لكثرة اختطافه والسكين
 لكثرة تسكين الذبائح .

قال، ونحو ذلك من تكثير اللفظ لتكثير المعنى المعدول عن معتاد حاله
 وذلك فعال في معنى فعيل نحو طوال فهو ابلغ من معنى طويل وعراض ابلغ
 معنى من عريض وكذا خفاف من خفيف وقلال من قليل وسراع من
 سريع ففعال وان كانت اخت فعيل في باب الصفة فان فعلا اخصر بالباب من
 فعال لانه اشد اعتيادا منه تقول جميل ولا تقول جمال وبطي ولا تقول
 بطاء وشديد ولا تقول شداد (١) عريض ولا تقول عراض فلما كانت فعيل هي
 الباب الطرد واريدت المبالغة عدلت الى فعال فصارعت فعال بذلك فعلا والمعنى
 الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن اصله، اما فعال فبالزيادة واما فعال
 الخفيف فبالانحراف عن فعيل، وبعد فادا كانت الالفاظ ادلة على المعاني ثم زيد

فيها شيء أوجبت القسمة به زيادة المعنى له وكذلك ان انحرف به عن سمتة وهدية كان ذلك دليلا على حادث متجدد له .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) ذ ا اشارة للقريب فاذا ارادوا الاشارة الى متبع متباعد زادوا كاف الخطاب فقالوا ذاك فان زاد بعد المشار اليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذلك واستفيد باجتماعها زيادة في التباعد لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى .

تقديم

نخرج عن هذه القاعدة باب التصغير فانه زادت فيه الحروف وقل المعنى ولهذا قال إعلم السخاوي .

واسماء اذا ما صغروها تزيد حروفها شططا وتعلو
وعادتهم اذا زادوا حروفا يزيد لاجلها المعنى ويعلو

يشير الى منير بان تصغير مغرب وانيسان تصغير انسان وعشيان تصغير عشاء وعشيشية تصغير عشية .

تلافي اللغة

عقد له ابن جنى بابا في (الخصائص) قال هذا موضع لم اسمع لاحد فيه شيئا الا لابي علي وذلك أنه كان يقول في باب اجمع وجمعاء وما يتبع ذلك من أكتع وكتعاء وبقيته إن هذا اتفاق وتوارد وقع في اللغة على غير ما كان في وزنه منها قال لان باب أفعل وفعلاء انما هو للصفات وجميعها يجيء على هذا الوضع نكرات نحو احمر وحمراء واصفر وصفراء وانحرق ونحرقاء فاما اجمع وجمعاء فاسم من معرفة وانما ذلك اتفاق وقع بين هذه الكلم المؤكدها .
قل ، ومثله ليلة طلقة وليال طوالق قال وليس طوالق تكسير طلقة لان فعلة لا يكسر على فواعل وانما طوالق جمع طالقة وقعت موقع جمع طلقة وهذا الذي قلناه وجه صحيح وابن منته عندي واضح .

- توهم في العلم ، سلمان وسلمى ، فليس سلمان اذا من سلمى كسكران
 من سكرى لان باب سكران وسكرى الصفة وليس سلمان ولا سلمى بصفتين
 ولا نكرتين وانما سلمان من سلمى كقحطان من ليل غير أنهما لما كانا من لفظ
 واحد تلاقيا في عرض اللغة من غير قصد لجمعهما وكذلك أيهم للجمل الهاجج
 ويهماء للفلاة ليسا كادهم ودهاء لأنها لو كانا كذلك لوجب ان يأتي فيهما هم
 كدهم ولم يسمع فعلم بذلك ان هذا تلاق من اللغة وان أيهم لامؤنث له ويهماء
 لا مذكر لها .

ومن التلاق توهم ، في العلم اسلم وسلمى ومثله شتان وشقى كل
 ذلك توارد وتلاق وقع في اثناء هذه اللغة من غير قصده ولا مراسله بين
 بعضه وبعض .

١٠

التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد

اشار ابن جنى الى دعوى الاتفاق على هذه القاعدة وترجم عليها . باب
 احتمال اللفظ الثقيل لضرورة التمثيل .

- قال وذلك كقولهم وزن حبنطى فعنل فيظهرون النون الساكنة
 قبل اللام وهذا شيء ليس موجودا في شيء من كلامهم ألا ترى ان سيويه
 قال ليس في الكلام مثل قروعتل ، ويقولون في تمثيل عرند فعنل وجحنفل
 فعنل وعر نقصان فعنلان وهو كالاول ولا بد في هذا ونحوه من الاظهار
 ولا يجوز ادغام النون في اللام في هذه الاماكن لانه لو فعل ذلك لقصد الغرض
 وبطل المراد المعتمد ، ألا ترى انك لو ادعيت وقلت وزن عرند فعنل لم يكن
 فرق بينه وبين قد وعنل وصمل ولو قلت وزن جحنفل فعنلا لتبس بباب سفر جل
 وفردق وبباب عديس وهملع ولو قلت في حبنطى فعنل لا لتبس بباب صله خدى
 وجلبى .

٢٠

وقال وبهذا يعلم ان التمثيل للصناعة ليس ببناء معتمد ألا ترى لو قيل
 لك ابن من دخل مثل جحنفل لم تجزه لأنك كنت تصيره الى دخول فتنظر

النون ما كتبه قبل اللام وهذا غير موجود فدل انك في التمثيل لست بيا
ولا جاعل ما يمثله من جملة كلام العرب كما تجعله منها اذا بنيت غير يمثلي ولو
كانت عادة هذه الصناعة ان يمثلي فيها من الدخول كما مثل من الفعل بلجاز ان
قول وزن جعتل من دخل دخنال كما قلت في التمثيل وزن جعتل من
الفعل فعنل فاعرف ذلك فرابين الموضوعين .

حرف التاء

القل والخفة

يعرفان من طريق المعنى لا من طريق اللفظ ذكر هذه القاعدة ابو البقاء
في (التبيين) قال فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولو ازمه والثقل
ما كثر ذلك فيه فخفة الاسم انه يدل على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقق
معناه كلفظة رجل فان معناها ومساها الذكر من بني آدم والفرس هو الحيوان
الصهال ولا يكثرن بذلك زمان ولا غيره ومعنى ثقل الفعل ان مدلولاته
ولو ازمه كثير فمدلولاته الحدوث والزمان ولو ازمه الفاعل والمفعول والتصرف
 وغير ذلك .

ثبوت الحدث

١٥

في اسم الفاعل اقوى من ثبوته في الفعل

ذكره ابن الصائغ في (تذكرته) قال فثنا زيد وهو مفسد متقاربان
بخلاف عثا وقد افسد ولهذا جعل الزمخشري مفسدين من قوله تعالى (ولا تعثوا
في الارض مفسدين) ، حالا مؤكدة .

حرف الجيم

٢٠

الجلل نكرات

قال ابن يعيش ، ألا ترى انها تجري اوصافا على النكرات قال ولولا ان الجمل
نكرات لم يكن الخطاب فيها فائدة لان ما يعرف لا يستغاد فلها كانت تجري اوصافا
على

على التكرات لتتكرر اذ ادوا ان يكون في المعارف مثل ذلك فلم يمكن ان يقال
 مررت بزيد قام ابوه وانت تريد التمت لزيد لانه قد ثبت ان الجمل تكرات
 والتكرة لا تكون وصفا للعرفة ولم يمكن ادخال لام المعرفة على الجملة لان هذه
 اللام من خواص الاسماء والجملة لا تختص بالاسماء بل تكون جملة اسمية وفعلية بغاذا
 حيثئذ بالذى متوصلين بها الى وصف المعارف بالجمل بفعلوا الجملة التي كانت صفة
 للتكرة صلة للذى هو الصفة في اللفظ والنقض الجملة كما جاء باى متوصلين بها
 الى نداء ما فيه الالف واللام فقالوا يا أيها الرجل والمقصود نداء الرجل أوى
 وصلة وكما جاء ابذى التي بمعنى صاحب متوصلين بها الى وصف الاسماء بالاجناس
 الا ان لفظ الذى قبل دخول الالف واللام لم يكن على لفظ اوصاف المعارف
 فرادوا في اولها الالف واللام ليحصل لهم بذلك لفظ المعرفة الذى قصدوه .
 فيتطابق اللفظ والمعنى .

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام في تذكرته ، بنى ابن عصفور على ان
 اضافة افضل لاقيده تعريفا انه لا بد من حذف في قوله تعالى (ان اول بيت وضع
 للناس للذى ببكة مباركا) والتقدير هو الذى ببكة فالخبر جملة اسمية لامفرد
 معرفة والجمل تكرات كما قال الزجاج في (ان هذا ان لسحران) ان التقدير
 لها سحران .

وقال صاحب (البسيط) انما اختصت التكرة بالوصف بالجملة لوجهين
 احدهما ، أنها تطابقها في التكرير بدليل وضعها على التكرير الذى لا يقبل التعريف
 والثاني ، ان فائدة الجمل في احكامها وهي تكرات ولو فرض تعريف الحكم
 في بعض الصور لكان تكرة في المعنى لاستحالة الحكم بالعلوم على المعلوم وانما
 يحكم على المعلوم بما يجمله السامع فيحصل بذلك فائدة واذا كان الحكم تكرة وهو
 مقصود الجملة كان مطابقا لموصوفه في التكرير .

الجوار

عقد له ابن جني بابا في (الخصاص) وخلصه ابن هشام في (المعنى)

زيادة وتقص قال (التاعدة الثانية) ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوزه كقول بعضهم (هذا حجر ضيب تحرب) بالجر وقوله (كبير أناس في مجاد مزمل) .

قال ابن هشام وقيل في (وارجاكم) بالخفض انه عطف على ايديكم .
 لا على رؤسكم اذ الارجل مفسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في التثنية قليلا وفي التوكيد نادرا كقوله (يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم) ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور ، قال ومن ذلك قولهم ، هنا فى ومرأى ، والا صل امرأى وقولهم ، هورجس نجس ، بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح النون وكسر الجيم .

قال ابن هشام كذا قالوا وانما يتم هذا ان لو كانوا لا يقولون هنا نجس بفتحة فكسرة وحيثذا فيكون عمل الاستشهاد انما هو الاتزام للتناصب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال فعل بكسرة فسكون في كل فعل بفتحة فكسرة نحو كتف ولبن ونبي وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وقرأ بعضهم (سلا سلا واغلا) بصرف سلاسل وفي الحديث (ارجن ما زورت غير ما جورات) والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وقرأ ابو حيوة يؤقنون بالهمزة وقال جرير .

(لخب (١) المؤقدان الى مؤسى) بهزة المؤقدان ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضممة حكم الواو المضمومة فهزمت كما قيل في وجوه أجوه وفي وقتت أقتت ، ومن ذلك قولهم في صوم صيم وفي جوع جيع حلا على قولهم في عصو عصي لان العين لما جاورت اللام حملت على حكمها في القلب .

وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك (قد يؤخذ الجار بجرم الجار) قال ابن جنى ، وعليه ايضا اجازوا النقل لحركة الاعراب الى ما قبلها في الوقف نحو هذا بكر ومررت بيكر الا تراها لما جاورت اللام بكونها في

العين صارت لذلك كأنها في اللام لم تفارقها وكذلك ايضا قولهم شابة ودابة صار فضل الاعتماد بالذ في الالف كأنه تحريك الحرف الاول المدغم حتى كأنه لذلك لم يجمع بين ساكنين فهذا نحو من الحكم على جوار الحركة للحرف .

قال ومن الجوار استقياح الخليل العقق مع الحق المخترق وذلك ان هذه الحركات قبل الروى المقيد لما جاوزه وكان الروى في اكثر الامر .
وغالب العرف مطلقا لا مقيدا صارت الحركة قبله كأنها فيه وكاد يلحق ذلك بفتح الاقوى وقال ابن جنى في قوله .

في أى يومى من الموت افرأ يوم لم يقدر أم يوم قدر

الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاوزت الهمزة المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكني الجوار لتحرك مجرى المتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء الجوار حكم مجاوره ابدلوا الهمزة المتحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحه معنى (١) ولزم حيثئذ فتح ما قبلها اذ لا تقع الالف الا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المرأة والكأه بالالف وعليه نرجع ابو على قوله .
(كأن لم ترى قبل اسير ايمانها) اصله تراء بهزمة بعدها الف .

قال سراقه (أرى عيني ما لم تراه) ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت ١٥
الهمزة الفا لما ذكرنا .

وقال ابن يعيش اختار البصريون في باب التنازع احوال الثاني لأنه اقرب الى المعمول فروعى فيه جانب القرب وحرمة المجاورة .

قال وما يبدل على دعا يثم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا
جحر ضب خرب وماء شن باد، فاتبعوا الاوصاف اعراب ما قبلها وان لم يكن ٢٠
المعنى عليه، ألا ترى ان الضب لا يوصف بالخراب والشن لا يوصف بالبرودة وانماها من وصف البحر والماء .

قال ومن الدليل على مراعاة القرب والمجاورة قولهم خشنت بصره
وبصر زيد فجازوا في المعطوف وجهين اجودها الخفض فاختروا الخفض

هنا حملا على الباء وان كانت زائدة في حكم الساقط للقرب والمجاورة فكان
اعمال الثاني في ما نحن بصدد اولى للقرب والمجاورة والمعنى فيهما واحد وقال
ابوالبقاء في (التبيين) المجاورة توجب كثيرا من احكام الاول للثاني والثاني
للاول، الا ترى الى قولهم الشمس طلعت وانه لا يجوز فيه حذف التاء لما جاور
الضمير الفعل وكذلك قامت هند لا يجوز فيه حذف التاء فلو فصلت بينهما جاز
حذفها وما كان ذلك الا لاجل المجاورة وقال في موضع آخر قد اجرت العرب
كثيرا من احكام المجاور على المجاور له حتى في اشياء يخالف فيها الثاني الاول
في المعنى كقولهم جرح ضرب عرب وكقولهم (انى لآتيه بالنداء والعشايا) .
والنداء لا يجمع على غدايا ولكن جاز من أجل العشايا وهو كثير وقال في
موضع آخر ذهب الكوفيون الى ان جواب الشرط جزم لمجاورته المجزوم
وللمجاورة أثر، الا ترى ان كلاما جاورت المنصوب والمجرور حملت على
ما قبلها ولا سبب الا لجوار وما حمل على ما قبله بسبب الجوار كثير جدا ثم
قل وكل موضع حمل فيه على الجوار فهو خلاف الاصل اجماعا للحاجة .

حرف الحاء

الحركة فيها فوائد

١٥

الاولى، اختلف الناس في الحركة هل تحدث بعد الحرف او معه او قبله
على ثلاثة مذاهب .

قال ابن جني والاول هو مذهب سيوييه قال الفارسي، وسبب هذا
الاختلاف لطف الامر (١) ونموض الحال .

قال، ويشهد للقول بانها تحدث بعده وفساد القول بانها قبله وجودنا
ياها فاصلة بين المثليين ما نعمة من ادغام الاول في الآخر، نحو الملل والضفف
والمشش؛ كما تفصل الالف بعدها بينها نحو الملل والضفاف والمشاش فلو كانت
الحركة في الرتبة قبل لحرف لما حجزت عن الادغام ونحو من ذلك قولهم

٢٠

ميزان وميعة قلب الواو ياء يدل على ان الكسرة لم تحدث قبل الميم لأنها لو كانت حادثة قبلها لم تل الواو والواو انما قلب ياء للكسرة التي تجاورها من قبلها فاذا كان بينهما وبينها حرف حاجز لم قلب لأنها لم تلها وايضا لو كانت الحركة قبل حرفها لبطل الادغام في الكلام لأن حركة الثاني كانت تكون قبله حاجزة بين المثليين .

- وقال ويفسد كونها حادثة مع الحرف أنا لو امرنا مذكر من الطي ثم اتبعناه امر آخر له من الوجل من غير حرف عطف قلنا اطويجى والاصل فيه اطويجى قلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فلو لا ان كسرة واو اطويى الرتبة بعدها لما قلبت واو وجل وذلك ان الكسرة انما قلب الواو لمخالفتها إياها في جنس الصوت فتجذبها الى ما هي بعضه ومن جنسه وهي الياء وكما ان هناك كسرة في الواو فهناك ايضا الواو وهي ونق الواو الثانية لفظا وحسا وليست الكسرة على قول المخالف أدنى الى الواو الثانية من الواو الاولى لأنه يروم ان يثبتا جميعا في زمان واحد ومعلوم ان الحرف أوفى صوتا وأقوى حرسا من الحركة فاذا لم يقل لك أنها اقوى من الكسرة التي فيها فلا اقل من ان تكون في القوة والصوت مثلها واذا كان كذلك لزم ان لا تنقلب الواو الثانية للكسرة قبلها لأن بازاء الكسرة المخالفة للواو الثانية الواو الاولى الموافقة للفظ الثانية فاذا تأدى الامر بالمعادلة الى هنا تراغمت (١) الواو والكسرة احكامهما فكان لا كسرة قبلها ولا واو واذا كان كذلك لم تجد امر انقلب له الواو الثانية ياء فكان يجب على هذا ان تخرج الواو الثانية من اطويجى صحيحة غير معلة تراغم (٢) ما قبلها من الواو والكسرة احكامهما وتكافيهما فيا ذكرنا فدل قلب الواو الثانية ياء حتى صارت اطويجى على ان الكسرة أدنى اليها من الواو قبلها واذا كانت أدنى اليها كانت بعد الواو المحركة بها لا محالة .
- قال الفارسي ويقوى قول من قال انها تحدث مع الحرف ان النون

الساکنة مخرجها مع حروف القم من الألف والمتحركة مخرجها من القم فلو كانت حركة الحرف تحدث من بعده لوجب ان تكون النون المتحركة ايضا من الألف وذلك ان الحركة انما تحدث بعدها فكان ينبغي ان لا تنفى عنها شيئا لسبقها هي لحركتها .

قال ابن جنى كذا قال الفارسي قال ورأيت معنيا بهذا الدليل وهو عندي ساقط عن سبويه وغير لازم له لانه لا ينكر ان يؤثر الشيء فيما قبله من قبل وجوده لانه قد علم ان سيرد فيما بعده وذلك كثير فنه ان النون الساكنة اذا وقعت بعدها الباء قلبت النون مباء في اللفظ وذلك نحو عبر وشمباء في عبر وشنباء فكما لا يشك في ان الباء في ذلك بعد النون وقد قلبت النون قبلها فكذلك لا ينكر ان تكون حركة النون الحادثة بعدها تريلها عن الألف بل اذا كانت الباء ابعد عن النون قبلها من حركة النون فيها وقد اثرت على بعدها ما أثرته كانت حركة النون التي هي أقرب اليها واشد التباسا بها اولى بان تجتذبا وتقلها من الألف الى القم ، وما غير متقدما لتوقع ما يرد من بعده ضمهم هزة الوصل لتوقع الضمة بعدها نحو أدخل . أستصغر ، استخرج ، قال ابن جنى وما يقوى عندي قول من قال ان الحركة تحدث قبل الحرف اجماع النحويين على قولهم ان الواو في نحو يعد ويزن انما حذف لوقوعها بين ياء وكسرة يعنون في يوعد ويوزن لوخرج على اصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها ألا ترى انه لو كانت الحركة بعد الحرف كانت الواو في يوعد بين فتحة وعين وفي يوزن بين فتحة وزاء فقولهم بين ياء وكسرة يدل على ان الواو في نحو يوعد عندهم بين الباء التي هي أدنى اليها من فتحة وكسرة العين التي هي أدنى اليها من العين بعدها ، قال وهذا وان كان من الموضوع على ما تراه فانه لا يلزم من موضعين .

احدهما ، انه لا يجب ان يكون دلالة على اعتقاد القوم في هذا ما نسبه السائل الى انهم يريدوه و يعتقدوه ، ألا ترى ان من يقول ان الحركة تحدث بعد الحرف

الحرف ومن يقول انها معه قد اطلقوا جميعا هذا القول الذى هو قولهم ان الواو حذفت من يمد ونحوه لو توقعها بين ياء وكسرة فلو كانوا يريدون ما عنزوه اليهم وحملته عليهم لكانوا متناقضين وهذا امر لا يظن بهم .

والآثر، ان اكثر ما فى هذا ان يكون القوم ارادوه وهذا لا يصلح

- دليلا على موضع الخلاف لأن هذا موضع انما يتحكم فيه الى النفس والحس .
ولا يرجع فيه الى اجماع لأن اجماع النحويين فى هذا ونحوه لا يكون حجة لأن كلامهم انما يرجع فيه الى التأمل والطبع لا الى التبعية والشرع وهذا كله يشهد بصحة مذهب سيبويه فى ان الحركة حادثة بعد حرفها المتحرك بها .

قال وقد كنا قلنا فيه قديما تولا آخر مستقيما وهو ان الحركة قد ثبت

- أنها بعض حرف فالفتحة بعض الالف والكسرة بعض الياء والضمة بعض
الواو فكما ان الحرف لا يجامع حرفا آخر فى وقت واحد فينشأان معا فى وقت
واحد فكذا بعض الحرف لا يجوز ان ينشأ مع حرف آخر فى وقت واحد لأن
حكم البعض فى هذا جار مجرى حكم الكل ولا يجوز ان تتصور ان حرفا
من الحروف حدث بعضه مضافا لحرف وبقية من بعده فى غير ذلك الحرف
لا فى زمان واحد ولا فى زمانين فهذا يفسد قول من قال ان الحركة تحدث
مع حرفها المتحرك بها وقيله ايضا، ألا ترى ان الحرف الناشئ عن الحركة
لو ظهر لم يظهر الا بعد الحرف المتحرك بتلك الحركة والا فلو كانت قبله لكانت
الالف فى نحو ضارب ليست تابعة للفتحة لاعتراض الضاد بينهما والحس
يمنعك ويحظر عليك ان تنسب اليه قبوله اعتراض معترض بين الفتحة
والالف التابعة لها فى نحو ضارب وتاقم وكذلك القول فى الكسرة والياء
والضمة والواو اذا تبعتهما وهذا تناء فى اليهان والبروز الى حكم
العيان، انتهى .

وقد جزم اكثر النحاة بالقول الذى صار اليه سيبويه فقال ابن
الخباز فى (شرح الدرة) بعد ان تكلم على اعراب الاسم المنصرف وههنا

ترتيب وهو ان حرف الاعراب قبل الحركة والتنوين بعد الحركة لكن خالفه ابو البقاء العكبري فقال في (اللباب) الحركة مع الحرف لاقبله ولا بعده وقال قوم منهم ابن جنى هي بعده والدليل على الاول من وجهين .

احدهما ، ان الحرف يوصف بالحركة فكانت معه كالماء والجهر . والثدة ونحو ذلك وانما كانت كذلك لأن صفة الشيء كالعرض والصفة العرضية لا تتقدم الموصوف ولا تأخر عنه اذ في ذلك قيامها بنفسها .

والثاني ، ان الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الالف اذا حركتها همزة ولم تخرج النون من طرف اللسان اذا حركتها بل كنت تخرجها من الخيشوم وفي العدول عن ذلك دليل على ان الحركة معها ، واحتج من قال ١٠ هي بعد الحرف من وجهين .

احدهما ، انك لما تدغم الحرف المتحرك فيا بعده نحو طلل دل على ان بينها حازرا وليس الا الحركة . والثاني ، انك اذا اتبعت الحركة نشأ منها حرف والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه .

والجواب عن الاول ان الادغام امتنع لتحصل الاول لتحركه لا لخالصه ١٥ بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب نحو عوض وعن الثاني من وجهين .

احدهما ، ان حدوث الحرف عن الحركة كان لأنها تجانس الحرف الحادث فهي شرط لحدوثه وليست بعضائه ولهذا اذا حذفت الحرف بقيت الحركة بحالها ولو كان الحادث تما ما للحركة لم تبق الحركة ومن سمي الحركة ٢٠ بعض حرف او حرف صغيرا فقد تجوز ولهذا لا يصح ان ينطق بالحركة وحدها .

والثاني ، لو قدرنا ان الحركة بعض الحرف الحادث لم يمتنع ان تقارن الحرف الاول كما انه ينطق بالحرف المشدد حرفا واحدا وان كانا حرفين في التحقيق إلا أن الاول لما ضعف عن الثاني يمكن ان يصاحبه والحركة اضعف من الحرف الساكن فلم يمتنع ان يصاحب الحرف الحرف ، انتهى .

الفائدة الثامنة

• قال أبو البقاء ويعلق بهذا الاختلاف مسألة أخرى وهي ان الحرف غير مجتمع من الحركات عند المحققين لوجهين ، احدهما . ان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا معنى لقول من قال انه مجتمع من حركتين لأن الحركة اذا اشبتت نشأ الحرف المجانس لها وجهين .
• احدهما ، ما سبق من ان الحركة ليست بمعنى الحرف .

والثاني ، انك اذا اشبتت الحركة نشأ منها حرف تام وتبقى الحركة قبله يكملها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف انتهى ، وكأنه يشير بذلك الى مخالفة ابن جني ايضا فانه عقد لذلك بابا في (الخصائص) قال فيه الحركة حرف صغير ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمى الضمة الواو والصغيرة ١٠ والكسرة الياء الصغيرة والفتحة الألف الصغيرة ويؤكد ذلك عندك أنك متى اشبتت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها كما قال الشاعر .
في الدراهم تنقاد الصياريف

وقوله

وانني حينما يسرى الهوى بصرى من حيث ما سلكوا أدنوا فانظور ١٥
يريد فانظر ، وقول ابن هرمة يرى ابنه .

فانت من القوائيل حين ترى ومن ذم الرجال بمنزاح
يريد بمنزح وهو مفتعل من التزويج ولكون الحركات ابعاض
الحروف ابريت الحروف مجراها في الاعراب بها في الابواب المعروفة من
الاسماء الستة والثنية والجمع على احدها والافعال الخمسة وتضارعت الحروف ٢٠
والحركات في الحذف للتخفيف فحذفت الحركة في قوله (ومن يتق الله فان الله معه) وقوله (وقد بدا هنك من المثر) وقوله (فاليوم أشرب غير مستحقب)
وحذف الحرف في قوله (فالحقت انراهم طريق ألأهم) يريد اولاهم وقوله (وصاني المعجاج فيما وصني) . يريد فيما وصاني قال ومن مضارعة الحرف

هحركة ان الاحرف الثلاثة الالف والياء والواو اذا اشبعن ومطلن ادين الى حرف آخر غير هن الا انه شبيه بين وهو الهزة فانك اذا مطلت الالف ادتلك الى الهزة فقلت، أأ، وكذلك الياء في قولك إئى والواو في قولك أؤ، فهذا (كالحركة الى الهزة فقلت ١١٢ - وكذلك التاني في قولك أو والواو في قولك أو، فهذا ١ -) كالحركة ادتلك الى صورة اخرى غير صورتها وهى الف والياء والواو في متزاح والسياريق وانظور وهذا غريب فى موضعه .

ومن ذلك ان تاء التانيث فى الواحد لا يكون ما قبلها الامفتوحا نحو حمزة وطلحة وقائمة ولا يكون ساكنا فان كانت الالف وحدها من بين سائر الحروف جازت نحو قطاة وحصاة وارطاة وحينطاة ألا ترى الى مساواتهم بين الفتحة والالف حتى كأنها هى هى .

وقال وهذا احد ما يدل على ان اضعف الاحرف الثلاثة الالف دون اختيها لأنها قد خصت هنا بمساواة الحركة دونها ومن ذلك انهم قد بينوا الحرف بالهاء كما بينوا الحركة بها وذلك نحو قولهم وازيداه واغلامهاه واغلامهوه واغلاميهه والاقطاع ظهرهيه فهذا نحو قولهم اعطيتكه ومررت بكه واعزه ولا تدعه والهاء فى الجميع لبيان الحركة لاصحير، ومن ذلك ان اقدم الثلاثة فى المد لا يسوغ تحريكه وهو الالف بغرت لذلك مجرى الحركة ألا ترى ان الحركة لا يمكن تحريكها فهذا وجه ايضا من المضاربة فيها .

واما شبه الحركة بالحرف ففى نحو تسهيتك امرأة بهند وبجل فلك فيها مذهب ان الصرف وتركه فان تحرك الاوسط ثقل الاسم فيتعين منع الصرف نحو قدم اسم امرأة بغرت الحركة مجرى الحرف فى منع الصرف كسماد وبحوه ومن ذلك انك اذا اضفت اى نسبت الرباعى المقصورا جزت اقرار الله وقلها انما فتقول فى حبل حبل وان شئت حبلوى وفى الخراسى تحذف الفه اليتة كجبارى ومصطفى فى جبارى ومصطفى وكذلك ان تحرك التانى من الرباعى تحذف الفه ابنة كقولك فى حمزى حمزى وفى بشكى بشكى ووجب الحركة الحذف كما

اوجبه الحرف اژائد على الاربعة .

ومن مشابهة الحركة للحرف انك تفصل بها ولا تصل الى الادغام معها كما تفصل بالحرف ولا تصل اليه معه وذلك نحو وتد ونظر (١) لحجرت الحركة بين متقاربين كما يحجز الحرف بينها نحو ثمليل و(٢) جيرير .

- ومنها انهم قد اجروا الحروف المتحرك مجرى الحرف المشدد وذلك انه اذا وقع رويافى الشعر المقيد سكن كما ان الحرف المشدد اذا وقع رويافيه خفف، والمتحرك كقوله .

وقاتم الاعماق خاوى المحترق

فاسكن انقاف وهى مجرورة والمشدد كقوله .

- ١٠ اصحوت اليوم أم سأتك هـ
لحذف احدى الرائين كما حذف الحركة من قاف المحترق .
قال وهذا ان شئت قلبته فقلت ان الحرف اجرى فيه مجرى الحركة وجعلت الموضع فى الحذف للحركة ثم لحق بها فيه الحرف .
قال وهو عندى اقيس ومن ذلك استكراههم اختلاف التوجيه ان يجتمع مع الحركة غيرها من اختياها نحو الجمع بين المحترق وبين العقق والحق ١٥
فكراهيتهم هذا نحو من امتناعهم من الجمع بين الالف مع الياء او الواو ودفين قال .

- ومن ذلك عندى ان حرفى العلة الياء والواو قد صحا فى بعض المواضع للحركة بعدها كما يصحان لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها وذلك نحو القود والحوكة والخونة والقيس، والصيد وحول وروع (وان بيوتنا عورة) فيمن ٢٠
قرأ كذلك بغرت الياء والواو هنا فى الصحة لوقوع الحركة بعدها مجراها فيها لوقوع حرف اللين ساكنا بعدها نحو القواد والحواكة والخوانة والقياب والصياد وحويل ورويع وان بيوتنا عورة وكذلك ما صح من نحو قولهم هيؤ الرجل من الحياة هوجار مجرى صفة هيؤ لوقيل فاعرف ذلك فانه لطيف

الفائدة الثانية

قال ابن جنى باب كية الحركات اما ما فى ايدي الناس فى ظاهر الامر ثلاث وهى الضمة والكسرة والفتحة وعصو لها على الحقيقة ست . وذلك ان بين كل حركتين حركة فالتى بين الفتحة والكسرة هى الفتحة قبل الالف المالة نحو فتحة عين عالم وكاتب كما ان الالف التى بعدها بين الالف والياء والتى بين الفتحة والضمة هى التى قبل الف التثنية نحو فتحة لام الصلوة والزكوة وكذلك قام وعاد والتى بين الكسرة والضمة ككسرة ف قبل وسين سير فهذه الكسرة المشمة ضما ومتلها الضمة المشمة كسرة ككنحو قاف التثنية وضمة عين مذعور وابن بور فهذه ضمة اشربت كسرة كما انها فى قيل وسير كسرة اشربت ضما فهما لذلك كالصوت الواحد لكن ليس فى كلاهم ضمة مشربة فتحة ولا كسرة مشربة فتحة .

ويدل على ان هذه الحركات معتدات اعتداد سيويه بالالف الالمالة والفتحة التثنية حرفين غير الالف المفتوح ما قبلها .
وقال صاحب البسيط جملة الحركات المتنوعة اربع عشرة حركة ثلاث الاعراب وثلاث البناء وثلاث متوسطة بين حركتين .

احدها ، بين الضمة والفتحة وهى الحركة التى قبل الالف المفتحة فى قراءة ورش نحو الصلوة والزكوة والحياة .
والثانية ، بين الكسرة والضمة وهى حركة الاشياء فى نحو قيل ونحو قيل .
الثالثة ، على قراءة الكسائي .

والرابعة ، بين الفتحة والكسرة وهى الحركة قبل الالف المالة نحو روى والعاشرة ، حركة اعراب تشبه حركة البناء وهى فتحة مالا ينصرف فى جال الجر على مذهب من جعلها حركة اعراب

والحادية عشر ، حركة بناء تشبه حركة الاعراب وهى ضمة المنادى

وفتحة المبنى (١) مع لاعلى مذهب من جعلها حركة بناء .

الثانية عشر ، حركة الاتباع .

الثالثة عشر ، حركة التقاء الساكنين .

الرابعة عشر ، حركة ما قبل ياء المتكلم على مذهب من جعله معرباً

فانه جرى بها التصحح الياء وليست حركة اعراب ولا حركة بناء .

قال وانما لقبت الحركة بهذا اللقب لانها تطلق الحروف بعد سكونها
فكل حركة تطلق الحرف نحو اصلها من حروف اللين فاشبهت بذلك انطلاق
المتحرك بعد سكونه وقال المهلبى في (نظم الفرائد) .

عددة جملة الحركات ستا وستا بعدها ثم اثنتين

١٠ فاعراب ثلاث اوبناء ثلاث او ثلاث بين بين

ومشهران والاتباع حاد وانحرى للتقاء الساكنين

وواحدة مذبذبة تردت لدى اخواتها في حيرتين

وقال بعضهم الحركات سبع حركة اعراب ، وحركة بناء ، وحركة

حكاية ، وحركة اتباع ، وحركة نقل ، وحركة تخلص من سكونين ، وحركة

المضاف الى ياء المتكلم .

١٠

الفائدة الرابعة

قال الشريف الجرجاني في حاشية الكشف ، الحركة الاعرابية مع

كونها طارئة اقوى من البنائية الدائمة لان الاعرابية علم لعان معنوية يتميز

بعضها عن بعض فالاخلال بها يقضى الى التباس المعاني وفوات ما هو الغرض

٢٠ الاصل من وضع الالفاظ وهيئاتها اعني الالبانة عما في الضمير .

الفائدة الخامسة

يقال في حركات الاعراب ، رفع ونصب وجر او خفض وجزم

وفي حركات البناء ضم وفتح وكسر ووقف .

قال بعض شراح الجمل ، والسبب في ذلك ان الاعراب جعلت القابض

مشقة من القاب عوامله فالرفع مشتق من رافع والنصب من فاصب والجر
او الخفض من جار وخافض والجرم من جازم .

قال وهذا الاشتقاق من باب ما اشتق فيه المصدر من الاسم نحو
العمومة والخوذة لانها مشتقان من العم والحال فلما صار الرفع والنصب
والجر والجرم اقبا الاعراب ولم يكن للبناء عامل يحدده يشتق له منه اقباب
جعلت اقبابه الضم والفتح والكسر والوقف .

وقال ابو البقاء العكبري في (الباب) انما خصوا الاعراب بذلك لان
الرفع ضمة مخصوصة والنصب فتحة مخصوصة وكذلك الجر والجرم وحركة
البناء حركة مطلقة والواحد المخصوص من الجنس لا يسمى باسم الجنس
١٠ كالواحد من آدميين اذا اردت تعريفه فليت (١) عليه علما كز يدومر وولاتسميه
رجلا لا شراك الجنس في ذلك فضمة الاعراب كالشخص المخصوص وضمة
البناء كالواحد المطلق .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليقة على المقرب) اختلف
النحاة هل يطلق احدهما على الآخر فيقال مثلا للمعرب مضوم وللمبني مرفوع
١٥ أم لا على ثلاثة مذاهب ، فمنهم من قال لا يجوز اطلاق واحد منهما على الآخر لان
المراد الفرق وذلك يعده ، ومنهم من قال يجوز مجازا والمجاز لا بداه من
قرينة وتلك القرينة تبينه ، ومنهم من قال يجوز اطلاق اسماء البناء على الاعراب
ولا يتعكس .

الفائدة السادسة

قال ابو البقاء العكبري في (الباب) اختلفوا في حركات الاعراب
هل هي اصل لحركات البناء ام بالعكس ام كل واحد منهما اصل في موضعه
فذهب قوم الى الاول وعلمته ان حركات الاعراب دوال على معان حادثة بعلة
بخلاف حركات البناء وما ثبت بعلة اصل لشيء ، وذهب قوم الى الثاني وعلمته
أن حركات البناء لازمة وحركات الاعراب متحركة واللازم اصل للترزول

اذا كان اقوى منه، وهذا ضعيف لان تنقل حركات الاعراب لمعنى ولزوم حركات البناء تغير معنى، وذهب قوم الى الثالث لان العرب تكلمت بالاعراب والبناء في اول وضع الكلام وكل منهما له علة غير علة الآخر ولا معنى لبناء احدهما على الآخر.

- وعبر في (التبيين) عن هذا الخلاف بقوله اختلفوا في حركات الاعراب هل هي سابقة على حركات البناء او بالعكس او هما متطابقتان من غير ترتيب دل والا قوى هو الاول.

الفائدة السابعة

أثقل الحركات الضمة ثم الكسرة ثم الفتحة

- ١٠ قال رجل للخليل لا اجد بين الحركات فرقا فقال له الخليل ما اقل من يميز أفعاله أخبرني بأخف الافعال عليك فقال لا أدري قال أخف الافعال عليك السمع لانك لا تحتاج فيه الى استعمال جارحة انما تسمعه من الصوت وانت تتكلف في انراج الضمة الى تحريك الشفتين مع انراج الصوت وفي تحريك الفتحة الى تحريك وسط الفم مع انراج الصوت فاعمل فيه عضوان أثقل مما عمل فيه عضوا واحد هكذا قلله الزجاني في (كتاب الايضاح) في اسرار النحو.

وقال ابن جني، أدري الدليل على خفة الفتحة أنهم يفرون اليها من الضمة كما يفرون من السكون.

- إذا علمت ذلك فتفرع عليه فروع احدها، اختصاص الرفع بما اختص به والنصب (والكسر) (١) بما اختص به وذلك ان المرفوعات قليلة بالنسبة الى المنصوبات اذ هي الفاعل والمبتدأ والخبر وما ألحق بها من نائب الفاعل واسم كان وخبر ان بخلاف المنصوبات فانها اكثر من عشرة فيجعل الاثقل الاقل لقلة دورانه والاخف للاكثر لسهولة ويعدل الكلام بتخفيف ما يكثر وتثقل ما يقل.
- وايضاً فالرفوع لا يتعدد منه سوى الخبر على خلاف والفرع الواحد

من المنصوبات يتعدد كالمفعول به والظرف والحال والمستثنى، قال الزجاجي
الفصل ليس له الارتفاع واحد وينصب عشرة اشياء ولما كانت المجرورات
اكثر من الارتفاعات وأقل من المنصوبات اعطيت الحركة الوسطى في الثقل
والخفة .

الفرع الثاني ، اختصاص الضم بما ينبنى عليه (والفتح والكسر بما ينبنى
عليه - ١) لما ذكر ايضا فان المبنى على الفتح اكثر من المبنى على الكسر ومنه
ما كان بجوارياء نحو أين وكيف فزاد بعدا عن الكسرة طلبا للخفة اذ هو مع
الياء اثقل منه وحده ، والبنى على الضم اقل من المبنى على الكسر اذ لم يبن عليه
الاحيى والظروف الستة وغير وأى في بعض احوالها والمنادى وبعض الضمائر .
الثالث ، اختصاص نون التثنية بالكسر ونون الجمع بالفتح لثقل الجمع
فاعطى الأخف واعطيت التثنية لخفتها الكسر ليعتادلا .

الرابع ، قلة وجود الضم في جنس الفعل فلم يوجد فيه الا عرابا في بعض
الاحوال وذلك لانه اثقل من الاسماء فتجى في الغالب عن الضم لتلايكثر الثقل .
الخامس ، امتناع الجر والكسر في الافعال جملة فزاد من الثقل ايضا
وفي (البسيط) لاختلاف ان الفتح اخف عندهم من الكسر والألف اخف من
الياء وفيه الفتحة اقرب الى الكسرة من الضمة ونذا حمل الجر على النصب في
في ما لا ينصرف والنصب على الجر في جمع المؤنث السالم حملا على القرب

وقال السخاوى ، في (شرح المفصل) قال الخليل اول الحركات
الضمة لأنها من الشفة واول ما يقع في الكلام افاعل فكان حق الكلام اذا
حمل على المشاكلة ان يقيم اول الحركات لاول الاشياء وقال ابن الدهان في
(النرة) الضمة والكسرة مستقلتان مباينتان للسكون والفتحة قوية من
السكون بدلالة ان العرب قرأ الى الفتحة كما قرأ الى السكون من الضمة
والكسرة وذلك انهم يقولون في غرفة غرفات وفي كسرة كسرات بالاتباع
ثم انهم يستقلون ذلك فيقولون كسرات وغرفات بالسكون وبعضهم يقول

غرفات وكسرات بالفتح فيعرف ان بين الفتحة والسكون مناسبة ولا يقولون ذلك في ضرب (١) وانما يقولون ضربات بالفتح لا غير ، وايضا فان العرب تخفف الكسرة في فخذ والضممة في عضد ولا تخفف الفتحة في حمل فاما القدر والقدر فلثان وكذلك الدرك والدرك .

- وما يدل على مناسبة الفتحة السكون ان الواحد اذا اعتلت عينه
 بالسكون اعتل في الجمع بالقلب الى الياء على شرائط تقول ثوب وثياب
 وسوط وسياط ولم يقولوا اثواب كما قالوا اطوال لان الواو في طويل
 متحركة وقالوا في جواد جياذ فقلبوا في الجمع لانها في الواحد مفتوحة والفتح
 يقارب السكون ، انتهى .

الفائدة الثامنة

١٠

قال ابن جني ، باب في مطل الحركات ومطل الحروف

اما الاول فينشأ عن الحركة حرف من جنسها فينشأ بعد الفتحة ألف
 وبعد الكسرة ياء وبعد الضمة واو وقد تقدمت امثله في الفائدة الثانية قال
 ومن مطل الفتحة قول عنزة (ينياع من ذفرى غصوب جمرة) وقال ابو علي
 اراد ينيع فاشبع الفتحة فانشأ عنها الفا .

١٠

وقال الاصمعي يقال انباع الشجاع ينياع انبياعا اذا انخرط من بين
 الصفيين ما ضيا وأنشد فيه .

يطرق (٢) حلبا وأناة معا ثم ينياع انبياع الشجاع

فهذا انقل ينقل انقلالا والالف فيه عين وينبغي ان يكون عينه واوا

- لأنها اقرب معنى من الياء هنا نعم وقد يمكن عندي ان تكون هذه لثة تولدت
 وذلك انه لما جمع ينياع اشبه في القبط ينقل فجاؤا منه باض ومصدر كما ذهب
 ابوبكر اليه فيما حكاه ابو زيد من قولهم ضفن الرجل يظفن اذا جاء صيفا مع
 الضيف وذلك انه لما سمعهم يقولون ضيفن وكانت يعمل في الكلام اكثر من فعلن
 توجه فيعلا فاشتق الفعل منه بعد ان سبق الى وهمه هذا فيه فقال ضفن يظفن

٢٠

فلوسئلت عن مثال ضغن يضغن على هذا القول قلت قلن يقلن لان العين قد حذفت قال ومن مطلق الفتحة عندنا قول الهذلي .

بينما تمنقه (١) الكفاة وروعه يوما اتبع له جرى سلفه

اي بين اوقات تمنقه (١) فاشيع الفتحة فانشأ عنها الفا . وحدثنا ابو علي ان احمد بن يحيى حكى (خذه من حيث وليس) قال وهو اشباع ليس وحكى القراء عنهم ، أكلت لها شاة ، اداد لحم شاة فمطل الفتحة فانشأ عنها الفا . ومن اشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف والمطافيل والجلا عيد والاصل جلا عد جمع جلعده وهو الشديد فاما ياء مطايقي ومطايقي فعوض من النون المحذوفة وايسر مطلا . ومن مطلق الضمة قوله .

١. بمكورة جم المظالم عطبول كأن في أنسابها القر قول

والا الثاني فالحروف المطولة هي الحروف الثلاثة المصوتة الالف والياء والواو وهي من حيث وقعت فيها امتداد واين الا ان الاماكن التي يطول فيها صوتها ويتمكن مدتها ثلاثة وهي ان تقع بعدها وهي سواكن توابع لاهي منهن وهو الحركات من جنسهن الهمزة والحرف المشدد وان يوقف عليها عند التذكر . فالهمزة نحو كساء ورداء وخطيئة ورزية ومقروءة ونجوة وانما تمكن المدفين مع الهمزة لأن الهمزة حرف نأى منشأ وترانى مخرجه فاذا أنت نطقت بهذه الاحرف المصوتة قبله ثم تمددت بهن نحوه طلن وشنن في الصوت فوفين له وزدن لبنائه ولكانه وليس كذلك اذا وقع بعدهن غيرها وعبر المشددا لا تترك اذا قلت كتاب وحساب وسعيد وعمود وضروب .
٢. وركوب لم تجدهن لدنات ناعمات ولا واقيات مستطيلات كما تجدهن كذلك اذا تلاهن الهمز او الحرف المشدد .

واما سبب تمنهن ووفائهن ونمادين اذا وقع المشدد بعدهن فلا تمنهن كما ترى سواكن واول المتلين مع التشديد ساكن فيجوز عليهم ان يلتقي الساكنان حشوا في كلامهم فحينئذ لا ينضون الالف بقوة الاعتماد عليها

(١) كذا - في الاصلين - وفي النسخ - تماقته - فيجعلون

فيجعلون طولها وبقاء للصوت بها عوضا عما كان يجب لابقاء الساكنين من تحريكها اذ لم يجدوا عليه تطرعا ولا بالاستراحة اليه معلقا وذلك نحو شابة ودابة وهذا قضيب بكر وقد تمود الثوب وقد قوص بما كان عليه واذا كان كذلك فكلمنا رسخ الحرف في المد كان حيثئذ محقوقا بتمامه وتماضى الصوت به وذلك الألف ثم الياء ثم الواو مشابهة اذا وا في صوتا وانعم جرسا من اختيا وقضيبكر ٥
انعم واتم من قوص به وتمود الثوب لبعده الواو من اعرق الثلاث في المد وهي الألف وترب الياء اليها ، نعم وربما لم يكتف من تقوى لفته ويتعالى تمكينه وجهارته مما تبشبه من مد الألف في هذا الموضع دون ان يطفى به طبعه وينحط به اعتياده ووطؤه الى ان يبدل من هذه الألف همزة فيحملها الحركة التي كان كلفا بها ومصاننا بطول المد عنها فيقول شابة ودابة ، قال كثير (اذا ما ١٠
العوالي بالعبيط احمارت) . وقال

أما سودها فتجلت (١) يا ضاوا ما يبضها فاسوأدت ،

وهذا الحمز الذي تراه اسريخص الألف دون اختيا وعلو اختصاصه بها أن حمزها في بعض الاحوال انما هو لكثرة ورودها ههنا ساكنة بعدها الحرف المدعم فتحملوا وحملوا انفسهم على قلبها همزة تطرعا الى الحركة اذ ١٥
لم يجدوا الى تحريكها سبيلا في هذا الموضع ولا في غيره وايست كذلك اختاها لانهما وان سكتتا في نحو قضيبكر وقوص به فانهما قد يتحركان كثيرا في غير هذا الموضع فصار تحريكهما في غير هذا الموضع عوضا من سكونهما فيه فأعرف ذلك فرقنا .

وقد ابروا الياء والواو الساكتين المفتوح ما قبلهما مجرى التابعين ٢٠
لما هو منهما وذلك نحو قولهم هذا جيب بكر وثوبكر اي ثوب بكر وذلك ان الفتحة وان كانت عارفة الجنس للياء والواو فان فيها سرا له ومن اجله جاز ان تمتد الياء والواو بعدها في نحو ما رأينا وذلك ان اصل المد واتوا

(١) كذا ، اوردته ها وعلو اكتفى بموضع الشاهد ، والافنى هممه وللأرض
أما سودها فتجلت الخ

واعلاء وانعمه واتداه انما هو للألف وانما الياء والواو في ذلك محمولان عليها ولا يحتمل
في الحكم بها والفتحة بعض الألف فكأنها اذا قدمت قبلها في نحو بيت وسوط
انما قدمت الألف اذ كانت الفتحة بعضها فاذا جاء تا بعد الفتحة جاء تا في موضع
قد سبقتهما اليه الفتحة التي هي الف صغيرة فكان ذلك سببا للأنس بالمد لاسيما
وهما بعد الفتحة لكونهما اخفى الألف وتوحي الشبه بها فصار شيخ وثوب نحو
امرء شاخ وثاب فلذلك ساغ وقوع المدغم بعدهما فاعرف ذلك .

واما مداهما عند التذكر فنحو قولك اخواك ضربا اذا كنت متذكرا
المفعول به اى ضربا زيدا ونحوه ، وكذلك مطلق الواو اذا تذكرت في نحو
ضربوا اذا كنت تذكر المفعول او انظر في او نحو ذلك اى ضربوا زيدا
وضربوا يوم الجمعة او ضربوا قايما فتذكر الحال ، وكذلك الياء في نحو اضربني
اى اضربني زيدا ونحوه ، وانما مطلت ومدت هذه الاحرف في الوقت عند
التذكر لأنك او وقتت عليها غير معطوطة ولا ممكنة المدوات متذكر ولم يكن في
لفظك دليل على انك متذكر شيئا ولا وهدت ان كلامك قد تم ولم يبق بعده
مطلوب متوقع لك فلما وقفت ومطلت علم انك متطاول الى كلام تال
للاول منوط به معقود ما قبله على تضمنته وخطئه بجملة ، ووجه الدلالة من
ذلك ان حروف اللين الثلاثة اذا وقف عليهن ضعفن ونضاء لن ولم يعب مدهن
واذا وقفن بعد (ي) الحرفين تمكن واغترض الصدى معهن .

وانذلك قال ابو الحسن ، ان الألف اذا وقعت بعد (ي) الحرفين كان لها صدى
ويدل على ذلك ان العرب لما ارادت مطلقن للنذبة واطالة الصوت بين في
الوقف وعلمت ان السكوت عليهن يتقصهن ولا يفي بين اتبعتهن الهاء في الوقف
توفية لمن وتطاولا الى اطالتهن وذلك قولهم ، وازيدا ، ولا بد من الهاء في
الوقف فان وصلت اسقطتها وقام التابع في اطالة الصوت مقامها نحو ، وازيدا
وامراء ، وكذلك اختها نحو واقتطاع ظهره واغلامه واغلامه
واعلاء مهموه وتقول في الوصل ، واغلامهم لقد كان كريما ، واقتطاع ، ظهره

والمنى الجامع بين التذكر والتنبية قوة الحاجة الى إطالة الصوت في الموضوعين فلما كانت هذه حال هذه الاحرف وكنت عند التذكر كالناطق بالحرف المستذكر صار كأنه هو المقفوظ به نعمت هذه الاحرف وان وقعن اطرافا كما يجمعن اذا وقعن حشوا لا وان حرفا عرف ذلك ،

- وكذلك الحركات عند التذكر يملطن حتى يفين حروفا فاذا صرنا بحرين مجرى الحروف المبتدأة توأم فيملطن ايضا حيثن كما تملط الحروف وذلك قولهم عند التذكر مع الفتحة في قمت فتاى قمت يوم الجمعة ومع الكسرة أتى أى أنت عاقلة ومع الضمة فتواى قمت الى زيد فان كانت الحرف الموقوف عليه عند التذكر ساكنا صحيحا كسر لأنه لا يجرى الصوت ١٠ في الساكن فاذا حرك اتبعت الصوت في الحركة ثم انتهى الى الحرف ثم اجتمعت ذلك الحرف ومطلته كقولك في قد وانت تريد قد قام قدى وفي من منى وفي هل هل وفي نعم نعمى وفي لام التعريف من النلام مثلا الى وانما حرك بالكسرة دون اُختيبا لأنه ساكن احتيج الى حركة بجرى مجرى التقاء الساكنين نحو قم الليل وعليه اطلق المجزوم والموقوف في القوافي ١٥ المطلقة الى الكسر كقوله (وأتاك مهما تأمرى القلب يفعل) .

- وقوله (لما قول برحانا وكان قدى) ونحو ما نحن عليه حكاية الكتاب هذا سيفنى ، يريد سيف من امره كذا فلما اراد الوصول اثبت التنوين ولما كان ساكنا صحيحا لم يجر الصوت به كسر ثم اشبع فانشا عنها ياء قال سيفنى وان كان الموقوف عليه عند التذكر ساكنا معتلا غير تابع لما قبله وهو الياء والواو ١٠ الساكتان بعد الفتح نحو اى وكى ولو واو كسر نحو ، قمت كى اى كى تقوم ومن كان من لفته ان يفتح او يضم لا لقاء الساكنين نحو قم الليل بقياس قوله ان يفتح ويضم عند التذكر نحو قما وبعا وسرا ، .

وعن قطرب ان من العرب من يقول شم يارجل فان تذكرت على

هذه اللفظة مطلقت الصمة واواقتلت شمواء.

ومن العرب من قرأ (اشترى الضلالة) بالضم ومنهم من يكسر ومنهم من يفتح فان مطلقت مستذكرا قلت على من ضم اشترى واوا على من كسر اشترى وعلى من فتح اشترى واوا، وروينا عن محمد بن محمد عن احمد بن موسى عن محمد بن الجهم عن يحيى بن زياد قول الشاعر .

هم بطايتهم وهم وزراؤهم وهم القضاة ومنهم الحكام
فان وقتت على هم من قوله وهم القضاة قلت وهمى وكذا الوقت
على منهم الحكام منهمى وان وقتت على هم من قوله وهم وزراؤهم قلت
وهو الا لك كالك رأيت فعل الشاعر وان شئت عكست حملا لثاني على الاول
والاول على الثاني لأنك اذا فعلت ذلك لم تعد ان حملت على نظيره .

وكما جاز شيء من ذلك عند وقفه التذكرا جاز في القافية البتة على
ما تقدم وعليه يقول مجتهد منا اى من القوم على من فتح النون ومن كسرها
قال من القوم قال منى .

(الناصرة) في اناقة الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة ، قال
ابن جني الاول . فهما ان تحذف الحرف وتقرأ الحركة قبله ثابتة عنه ودليلا
عليه كقوله .

كفك كفف لا تليق درهما جود او اخرى تعط بالسيف الدما
يريد تعطى وقوله (واخر صفوان متى يشأ بصير منه - ١) وقوله ،
(دوامى الايدى يخبطن السريحا) ومنه قوله تعالى (يا عباد فاتقون) وهو كثير في
الكسرة وقد جاء في الضمة منه قوله .

ان الفقير بيننا قاض حكم ان يرد الماء اذا غاب النجم
يريد النجوم تحذف الواو واثاب عنها الضمة او قوله (حقى اذا بليت
حلاقيم الحلقى) يريد الخلق وقال الاخطا .

كسح ايدى مشاكيل مثلبة (٢) يتدبن ضر من بنات الدهر والخطب

يريد الخطوب ، ومنه قوله تعالى (ويمح الله الباطل - ويوم يدع الداع - وسندع الزبانية) كتب ذلك بنير واود ليلا في الخط على الوقف عليه بنير واوفى اللفظ وله نظائر وهذا في المفتوح قليل لخفة الالف ، قال (مثل النقاء لبدء ضرب الطلل) يريد لطلال ، ونحو منه قوله .

- ألا لا بآرك الله في سهيل إذا ما الله بآرك في الرجال
تخذف الالف من لفظة الله ومنه قوله . (أو القامكة من ورق الحمى)
لأنه أراد الحمام تخذف الالف فالتحت الميان فغير على ما ترى وقال ابو عثمان في قوله تعالى يا ابت اراد يا ابت تخذف الالف ، وقال الشاعر .

فلمست بمدرك ما فات منى بلهف ولا بليست ولا لوأني

- يريد بلهف .
- والثاني منها ، وهو اثابة الحرف عن الحركة في بعض الأحاد وهي
الاسماء الستة وجميع الثانية وكثير من الجمع فان الالف والواو والياء فيها نائية
عن الحركات في الاعراب وكذا النون في الافعال الخمسة نائية عن الضمة
وليس من هذا الباب اشباع الحركات (على الحركات - ١) في نحو مستراح
والصياريف وانظروا لأن الحركة في نحو هذا لم تخذف ويثبت الحرف عنها بل

هي موجودة لا مزيد فيها ولا منقص منها .

(العاشرة) في هجوم الحركات على الحركات قال ابن جنى هو على
ضربين . احدها كثير مقيس والآخر قليل غير مقيس .

- فالاول قسبان احدها ان تنفق فيه الحركات والآخران مختلفان فيكون
الحكم لطاريئ منها على ما مضى فالتفقان . نحوهم يفترون ويدعون اصله
- ٢٠ يفترون فاسكنت الواو الاولى التي هي اللام وحذفت لسكونها وسكون
واو الضمير والجمع بعدها وقلت تلك الضمة المحذوفة عن اللام الى الزاى التي
هي العين لحذفتها الضمة الاصلية في الزاى لظروء الثانية عليها ولا بد من هذا
التقدير في هجوم الثانية الحادثة على الاولى الراتبة اعتبارا في ذلك بحكم المختلفين

ألا تراك تقول في العين المكسورة بقل الضمة اليها مكان كسرتها نحو يرمون ويقضون، قلت ضمة ياء يرميون الى ميمها فابتزت الضمة الميم لكسرتها او حلت محلها فصارت يرمون فكما لا تشك في ان ضمة ميم يرمون غير كسرتها في يرميون لفظا فكذلك تحكم على ان ضمة زاي يفترون غير ضمتها في يفترون تقدير او حكا ونحو من ذلك قولهم في جمع مثنة معون فكسرة ميم معون غير كسرتها في مثنة اعتبارا بحل المختلفين في سنة وسنون وبرة وبرون ومثله ترخيم برثن ومنصور فيمن قال، يا حار، اذا قلت يا منص ويا برث فالضمة فيها غير الضمة فيمن قال يا برث ويا منص على يا حار اعتبارا بالمتخلفين فكما لا يشك في ان ضمة يا حار غير كسرة يا حار سمعا ولفظا فكذلك الضمة على يا حار في يا برث ويا منص غير الضمة نيم على يا حار تقدير او حكا.

وكذلك كسرة صاد صنو وقاف فتوغير كسرتها في صنوان وفتوان . وكذلك كسرة ضاد قضين في الجمع غير كسرتها المقدرة فيها في اصل حالها وهو تقضين في المفرد على حد ما تقدم في يفترون ويدعون .

واما المختلفتان فامرهما واضح نحو يرمون ويقضون والاصل يرميون ويقضيون فاسكنت الياء استقلالا للضمة عليها ونقلت الى ما قبلها فابتزت كسرتها لظروها عليها فصارت يرمون ويقضون .

وكذلك انت تغزين اصله تغزوين نقلت الكسرة من الواو الى الزاي فابتزت ضمتها فصارت تغزين الا ان منهم من يشم الضمة ارادة للضمة المقدرة ومنهم من يخلص الكسرة فلا يشم ويدلك على مراعاتهم لتلك الكسرة والضمة المبترزة عن هذين الوضعين أنهم اذا امرؤا ضموا همزة الوصل وكسروها ارادة لما نحو اقضوا ارمؤا ونحو اغزى ادعى فكسروهم مع ضمة التالث وضمهم مع كسرتهم يدل على قوة مراعاتهم لاصل المغير وانه عندهم مراعى معتد مقدر .

ومن المتفقة حركاته، ما كانت فيه الفتحتان نحو اسم المفعول من نحو اشتدوا، حر وهو شدد ومجر واصله، شتدد ومجرر فاسكنت الدال والراء الاوليان

الاوليان وادغمتا في المثل ولم تنقل الحركة الى ما قبلها فتضليه على حركته التي فيه كما قلت في يغزون ويرمون يدل على ذلك قولهم في اسم الفاعل ايضا كذلك مشتد وعمر الأثرى ان اصله هنا مشتدد وعمرر فلو قلت هنا لوجب ان تقول مشتد وعمر فلما لم نقل ذلك وصرح في المختلفين الذين الثقل فيهما موجود لفظا امتنعت من الحكم به فيما تحصل الصيغة فيه تقديرا ووهما .

وسبب ترك الثقل في المفتوح اقتراد الفتح عن الضم والكسرى في هذا النحو لزوال الضرورة فيه وبعده ، الأثرى الى صحة الواو والياء جميعا بعد الفتحة وتعذر صحة الياء الساكنة بعد الضمة والواو الساكنة بعد الكسرة وذلك انك لو حذف الضمة في يرميون ولم تنقلها الى الميم لصار التقدير الى يرمون ثم وجب قلب الواو ياء وان تقول هم يرمين فيصير الى لفظ بجماعة المؤنث .

وكذلك لو لم تنقل كسرة الواو في تغزون الى الزاي لصار التقدير الى تغزين ثم يجب قلب الياء واوالانضمام الزاي قبلها فتقول للراءة ، انت تغزون فيلتبس بجماعة المذكر فهذا حكم المضموم مع المكسور وليس كذلك المفتوح ألا ترى الواو والياء صحيحتين بعد الفتحة نحو هؤلاء يخشون ويسعون وانت ترضين وتخشين فلما لم تغير الفتحة هنا في المختلفين اللذين تغييرهما واجب لم تغير الفتحان اللتان انما هما في التغيير محمولتان على الضمة مع الكسرة .

فان قيل ، تدقيق اللبس ايضا حيث رمت الفرق لأنك تقول للرجال اتم تغزون وللنساء اتم تغزون وتقول للراءة انت ترمين وجمع النساء اتم ترمين .

قيل ، انما احتمل هذا النحو في هذه الاماكن ضرورة ولولا ذلك لما احتمل .

ووجه الضرورة ان اصل اتم تغزون تغزون فالحرکتان كما ترى متفتحتان .

وكذلك أنت ترمين اصله ترمين فالحركتان ايضا متفتتان فاذا اسكنت المضموم الاول وقلت اليه ضمة الثاني واسكنت المكسور الاول وقلت اليه كسرة الثاني بقى اللفظ بجاءه كأن لم تنقله ولم تغير شيئا منه فوقع اللبس فاحتمل لما يصحب الكلام من اوله وآخره كاشياء كثيرة يقع اللبس فى لفظها . فيعتمد فى بيانها على ما يقارنها كالتحقير والتكسير وغير ذلك فلما وجدت الى رفع اللبس بحيث وجدته طريقا سلكتها ولما لم تجد اليه طريقا فى موضع آخر احتملته ودلت بما يقارنه عليه .

الضرب الثانى ، ما هجمت فيه الحركة على الحركة من غير قياس كقواه .
وقال (اضرب الساقين امك هابل) ، اصله امك فكسر الهمزة لانكسار ما قبلها على حد من قرأ (فلاؤه الثلث) فصار امك ثم اتبع الكسر الكسر فهجمت كسرة الاتباع على ضمة الاعراب فابتزتها موضعها فهذا شاذ لا يقاس عليه ألا تراك لا تقول ، قدراك ، واسعة ولا عدلك ثقيل ولا بتك عاقلة ونحو من ذلك فى الشذوذ قراءة الكسائى بما أنزليك وقياسه فى تخفيف الهمزة ان تجعل الهمزة بين بين فنقول بما أنزل اليك لكنه حذف الهمزة حذفاً والتى كسرتها على لام أنزل وقد كانت مفتوحة فغابت الكسرة الفتحة على الموضع فصار تقديره بما أنزلك فالتقت الالامان متحركتين فاسكنت الاولى وادغمت فى الثانية كقوله تعالى (لكما هو الله ربى) .

ونحو منه ما حكاه لنا ابو على عن ابى عبيدة انه سمع (دعه فى حرمه) وذلك انه نقل ضمة الهمزة بعد ان حذفها على الراء وهى مكسورة فنفى الكسرة واعقب منها ضمة .

ومنه ما حكاه احمد بن يحيى فى خبر له مع ابن الاعرابى بحضرة سعيد ابن مسلم عن امرأة قالت لبنات لها وقد خاون الى أعرابى كان يا فهم (أفى السوء تنته) قال احمد بن يحيى فقال لى ابن الاعرابى تعال الى ههنا اسمع ما تقول قلت وما فى هذا ارادت استفهام انكارا فى السوء انتته فالتقت فتحة اتين على كسرة

كسرة الهاء فصارت بعد تخفيف السؤة أفى السؤة تثنى فهذا نحو ما نحن بسبيله
وجميعه غير مقبس لانه ليس على حد التخفيف القياسى لان طريق قياسه ان
تقول فى حرامه تنقر كسرة الراء عليها وتجعل همزة امه بين بين اى بين الهمزة
والواو لانتها مضمومة كقوله تعالى يستهزون فبدن خفف او فى حريمه فيبدلها ياء
البتة على يستهزيون وهو رأى ابى الحسن فاما فى حرمه فليس على قياس البتة
وكذلك قياس تخفيف قولها أفى السوء اتته ان تقول أفى السوء تثنى فتخلص
همزة اتته ياء البتة لافتتاحها وانكسار ما قبلها كقولك فى تخفيف ميزر مئزر
اتهى ما ذكره ابن جنى .

ومن فروع هذا الباب كسرة شرب اذا بنى للفعول وكسرة زبرج
اذا صغر هل تبقى .

١
ظاهر كلامهم نعم قال ابو حيان ولو قيل انها زالت وجاءت كسرة
اخرى لكان وجهها كما قالوا فيمن زيد فى الحكاية على احد القولين وفى من نص
اذا رنحت منصور اعلى لفة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة فى
منصور التى هى من حركات الكلمة الاصلية ، قال واذا صغرت فعلا على فعيل
فضممة فعيل غير ضمة فعل وقيل هى هى .

١٥
الحادية عشرة ، قال ابن القيم فى (بدائع الفوائد) قال السهيل قولهم
حرف متحرك وتحركت الواو ونحو ذلك تساهل منهم فان الحركة عبارة عن
انتقال الجسم من حيز الى حيز والحرف جزء من الصوت ومحال ان تقوم
الحركة بالحرف لانه عرض والحركة لا تقوم بالعرض وانما المتحرك فى الحقيقة
هو العضو من الشفتين او اللسان او الحنك الذى يخرج منه الحرف ، فالضمة
٢٠
عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النطق فيحدث من ذلك صوت خفى
مقارب للحرف ان امتد كان واوا وان قصر كان ضمة والفتحة عبارة عن فتح
الشفتين عند النطق بالحرف وحدث الصوت الخفى الذى يسمى فتحة وكذا
القول فى الكسرة .

والسكون عبارة عن خلوا العضو من الحركات عند النطق بالحرف ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك اى يتقطع فلذلك سمي جزما اعتبارا بانجزام الصوت وهو اقطاعه وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن ، فقولهم فتح وضم وكسر هو من صفة العضو واذا سميت ذلك رفعا ونعسا وجرا وجزما فهى من صفة الصوت لأنه يرتفع عند ضم الشفتين وينتصب عند فتحها وينخفض عند كسرها وينجزم عند سكوتها ، وعبر وايهذه عن حركات الاءراب لأنها لا تكون الا بسبب وهو العا مل كما ان هذه انما لا تكون بسبب وهو حركة العضو وعن احوال البناء تلك لانه لا يكون بسبب اعنى بما مل كما ان هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة .

١٠ قال ابن القيم وعندى ان هذا ليس باستدراك على النحاة فان الحرف وان كان عرضا فقد يوصف بالحركة تبعاً للحركة محله فان الاعراض وان لم تتحرك بانفسها فهى تتحرك بحركة محالها فاندفع الاشكال جملة .

الثانية عشرة ، قال ابو حيان فى (شرح التسهيل) اختلف النحاة فى الحركات الثلاث اهل ماخوذة من حروف المد واللين ام لا ، فذهب الاكثرون الى ان الفتحة من الالف والضممة من الواو والكسرة من الياء اعتمادا على ان الحروف قبل الحركات واليائى ماخوذ من الاول .

وذهب بعض النحويين الى ان هذه الحروف ماخوذة من الحركات الثلاث الالف ، من الفتحة والواو من الضمة والياء من الكسرة اعتمادا على ان الحركات قبل الحروف وبديل ان هذه الحروف تحدث عند هذه الحركات اذا اشبعت وان العرب قد استغنت فى بعض كلامها بهذه الحركات عن هذه الحروف اكتفاء بالاصل على فرعه .

وذهب بعض النحويين الى انه ليست هذه الحروف ماخوذة من الحركات ولا الحركات ماخوذة من الحروف اعتمادا على ان احدهما لم يسبق الآخر وصححه بعضهم ، انتهى .

الثلاثة عشرة ، قال في (البسيط) تمكن النطق بالحرف أقوى من تمكنه بالحركة .

الرابعة عشرة ، الاصل في تقدير الحروف ان يقدر ساكتان الحركة امرزائد فلا يقدم عليه الابدليل ومن ثم كان مذهب سيبويه في شاة ان الاصل فيها شوهة بسكون الواو كصحفة لا شوهة بالفتح وفي دم ان وزنه فعل بالسكون لا فعل بالتحريك

الخامسة عشرة ، الحركة قد تقوم مقام الحرف وذلك في الثلاثي المؤنث بغيرها ، نحو سقر فانه يمنع الصرف كما لو كان فوق ثلاثة إقامة للحركة مقام حرف رابع بدليل تحتم حذف الف بحزى في النسب كتحتم الف مصطنى لا كتخفيرا الف حبل المشاركة لها في عدد الحروف .

قال في (البسيط) فان قيل ، لو بعت الحركة بحزى الحرف الرابع لم تلحقه تاء التأنيث في التصغير كالرابعى ولا شك في لحوقها نحو سقيرة .

قلت ، نعم لا ندعى ان الحركة تجري بحزى الحرف الرابع في كل حكم بل في موضع يثقل اللفظ بها وذلك في المكبر بخلاف المصغر .

السادسة عشرة ، قال ابو البقاء في (التبيين) اعلم انهم لا يريدون بالحركة المثولة في الوقف في نحو ، هذا بكر ومررت ببكر ، ان حركة الاعراب صارت في الكاف اذ الاعراب لا يكون قبل الطرف وانما يريدون انها مثلها . السابعة عشرة ، قال ابن يعيش - كان التقدهون يسمون الفتححة الالف الصغيرة والضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة لان الحركات والحروف اصوات وانما رأى النحويون صوتا اعظم من صوت فسموا العظيم حرفا والضعيف حركة وان كانوا في الحقيقة شيئا واحدا ولذلك دخلت الالامة على الحركة كما دخلت الالف اذ الغرض انما هو تجانس الصوت وتكريب بعضها من بعض .

فائدة

قال بعض شراح الجمل ، السؤال عن مبادئ اللغات يؤدي الى

التمسلس فلهذا لا ينبغي ان يسأل لاي شئ انقردت الاسماء بالجر وانقردت
 الالهال بالجرم، وانما ينبغي ان يسأل عما كانت يجب فاه تنوع وهو خفض
 الافعال المضارعة بالاضافة لان الفعل مرفوع وان اضيف اليه كقوله
 تعالى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وجزم الاسماء التي لاتنصرف وذلك
 انها لما اشبهت الفعل المضارع وحكم لها بحكمه فلم تنون ولم تخفض كالفعل
 كان يجب ان يحمل فيها الخفض على جزم الفعل الذي اشبهته بدل حمله على
 النصب ويكون الاسم الذي لاينصرف ساكنا في حال الخفض ويكون فيه
 ترك العلامة علامة .

والجواب عن ذلك ما ذكره الزجاجي انه لم تخفض الافعال المضارعة
 لان الخفض لو كان فيها انما كان يكون بالاضافة لانه ليس من عوامل الخفض
 ما يدخل على الفعل الا الاضافة والاضافة اما للملك او للاستحقاق والافعال
 لاتملك شيئا ولا تستحقه فلا يكون فيها اضافة واذا لم يكن فيها اضافة لم يكن فيها
 خفض فان اضيف الى الفعل قائما يضاف اليه في اللفظ ولصدره في المعنى ولذلك
 لا تؤثر الاضافة فيه ولم تجزم الاسماء التي لاتنصرف لانها قد ذهب منها التنوين
 فلو ذهبت الحركة لادى ذلك الى ذهاب شيئين من جهة واحدة وذلك اخلال
 بالكلمة لتوالي الحذف على آخرها .

حكاية الحال من القواعد الشهيرة

قال ابن هشام في (الفتى) أقاعدة السادسة ، انهم يعبرون عن الماضي
 والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر تصد الاحضاره في الذهن حتى كأنه
 ٢٠ شاهد حالة الاخبار نحو (وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة) لان لام الابتداء
 للحال ونحو (هذا من شيعته وهذا من عدوه) ادليس المراد قريبا الرجلين
 من الرسول عليه الصلوة والسلام كما يقول هذا كتابك فخذ وانما الاشارة كانت
 اليه في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله (والله الذي ارسل الرياح فتثير سحابا
 فسقاه ببلد ميت فاحييناه الارض) الا ترى انه تعالى قصد بقوله فتثير سحابا احضار

تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثاره السحاب تبدو اولاً قطعاً ثم تتضام متقلبة بين اطوار حتى تصير كما ماء ومنه (ثم قال له كني فيكون) اى فكان (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير) وتهوى به الريح فى مكان محقق) .

- (وزيد ان نمن على الذين استضعفوا) الى قوله (وزى فرعون وهامان) ومنه عند الجمهور (وكلهم باسط ذراعيه) اى ييسط ذراعيه بدليل وقلبه ولم يقل وقلبتاهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائى وهشام ان اسم الفاعل الذى بمعنى الماضى يعمل ومثله (والله خرج ما كنتم تكتمون) الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبله وقت التدارى وفى الآية الاولى حكيت الحال الماضية .

١٠

ومثلها قوله

جارية فى رمضان الماضى تقطع الحديث بالاماض
ولولا حكاية الحال فى قول حسان (يعيشون حتى لا تهر كلابهم)
لم يصح الرفع لأنه لا يرفع الا وهو للحال ، ومنه قوله تعالى (حتى يقول
الرسول) .

١٥

الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير

وفيه فروع ، منها مروان يحتمل ان يكون وزنه فلان او مفعلاً او مفعولاً والاول له نظير فيحمل عليه والآخر ان مثلاً لم يجيئ ، ذكره ابن جنى .

٢٠

ومنهما ، فم اصلها فوه بزنة فوز حذفت الهاء اشبهها بحرف العلة خلفائها وقربها فى المخرج من الالف فحذفت كحذف حرف العلة بقيت الواو اى هى عين حرف الاعراب وكان القياس قلبها الف لتحر كها بحركات الاعراب واقتراح ما قبلها ثم يدخل التنوين على حد دخوله فى نحو عصا ورعى فتحذف

الالف لانتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير
فلا كان القياس يؤدي الى ما ذكر ابدلوا من الواو ميلا لأن الميم حرف جلد
يصح الحركات من غير استئصال وهما من الشفتين فيها . متقاربان ، ذكره ابن
يعيش .

ومنها ، الف كلا وليست زائدة لتلا يبقى الاسم الظاهر على حرفين
وليس ذلك في كلامهم اصلا ذكره ابن يعيش ايضا .

ومنها ، مذهب سيويه ان التاء في كلتا بدل من لام الكلمة كما
ابدلت منها في بنت واخت وانما للتأنيث ووزنها فاعلى كذكرى ، وذهب
الجرمي الى ان التاء للتأنيث والالف لام الكلمة كما في كلا والوجه الاول لأنه
ليس في الاسماء فاعلى ولم يبعد ان تاء التأنيث تكون حشوا في كلمة ذكره
ابن يعيش .

ومنها ، قال ابن الانباري في (الانصاف) ذهب البصريون الى ان
الاسماء الستة معربة من مكان واحد واووا والالف والياء هي حروف
الاعراب ، وذهب الكوفيون الى انها معربة من مكانين ، قال والذي يدل على
حصة ما ذهبنا اليه وفساد ما ذهبوا اليه ان ما ذهبنا اليه نظير في كلام العرب
فان كل معرب في كلامهم ليس له الاعراب واحد وما ذهبوا اليه لا نظير
له في كلامهم فانه ليس في كلامهم معرب له اعرابان والمصير الى ما له نظير
اولى من المصير الى ما ليس له نظير .

ومنها ، قال ابن الانباري ، ذهب البصريون الى ان الالف والواو
والياء في التثنية والجمع حروف اعراب ، وذهب الجرمي الى ان اقلها هو
الاعراب ، وقد افسده بعض الخويعين بان هذا يؤدي الى ان يكون الاعراب
بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم .

ومنها ، قال ابن فلاح في (المغني) صفة اسم لا المبني يجوز فتحه
نحو ، لا رجل ظريف في الدار ، وهي فتحة بناء لأن الموصوف والصفة
جعلتا

جعلها كالشيء الواحد بمنزلة خمسة عشر ثم دخلت لاعليهما بعد التركيب ولا يجوز ان تكون دخلت عليهما وهما معربان فبينا معها لأنه يؤدي الى جعل ثلاثة اشياء كشيء واحد ولا نظيره .

ومنها ، قال ابن فلاح ذهب البصريون الى ان الله اصله يا الله حذف
يا وعوض منها الميم المشددة في آخره .

وقال الكوفيون ليست الميم بعوض بل اصله يا الله أم أي اقصد
نخذت الهزمة من فعل الامر واتصلت الميم المشددة باسم الله فامتزجا وصارا
كلمة واحدة ولا يستنكر تركيب فعل الامر مع غيره بدليل هلم فانها مركبة عند
البصريين من حرف التنبيه ولم وعندنا من هل وأم قالوا فما صرنا اليه له نظير
وما صرتم اليه دعوى بلا دليل .

١٠

وقال الاندلسي في (شرح الفصل) قال الكوفيون ضمير الفصل
إعرابه بإعراب ما قبله لانه تأكيد لما قبله ورده البصريون بان المكفي لا يكون
تأكيدا للنظير في شيء من كلامهم والمصير الى ما لا نظير له في كلامهم غير جائز
وقال ابن جني في الخصائص ، اذا دل الدليل لا يجب ايجاد النظير وذلك

على مذهب الكتاب فانه حكى مما جاء على فعل إبلا وحدها ولم يمنع الحكم بها
عنده ان لم يكن لها نظير لان ايجاد النظير بعد قيام الدليل انما هو للأنس به لا
للحاجة اليه فاما ان لم يقم دليل فانك محتاج الى النظير ألا ترى الى غزيريت لما
لم يقم الدليل على ان واوه وياءه اعلان احتجت الى التعليل بالنظير فتمت ان
يكون فعولا لما لم تجد له نظيرا وحملته على فعليت لوجود النظير وهو غزيريت
وقزيريت .

٢٠

وكذلك قال ابو عثمان في الرد على من ادعى ان السين وسوف
يرفعان الافعال المضارعة لم نرعهما في الفعل تدخل عليه اللام وقد قال الله تعالى
(ولسوف يعطيك ربك فترضى) بفعل عدم النظير ردا على من انكر قوله فاما ان
لم يقم الدليل ولم يوجد انظير فانك تحكم مع عدم النظير وذلك قولك في

الهمزة والنون من اندام زائدتان وان وزن الكلمة بهما اقل وان كان هذا مثالا لنظيره وذلك ان النون لاحالة زائدة لانه ليس في ذوات الخمسة شيء على فعل فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع العين واذا ثبت ان النون زائدة فقد يرد في ذلك ثلاثة احرف اصول وهي الدال واللام والسين . وفي اول الكلمة همزة وفي ذلك حكمت بكون الهمزة زائدة ولا تكون النون اصلا والهمزة زائدة لان ذوات الاربعة لاتلحقها الزوائد من اوائلها الا في الاسماء الجارية على انها لها نحو مدرج وبابه وقد وجب اذا ان الهمزة والنون زائدتان وان الكلمة بهما على اقل وان كان هذا مثالا لنظيره فان ضام الدليل النظر فلا يذهب بك عن ذلك وهذا كنون عنتر فالدليل يقضى بكونها اصلا لانها مقابلة لعين جعفر والمثال ايضا معك وهو فعل .

وقال ابن يعيش ، ذهب المبرد الى ان نحو لاسلمين لك ولا مسلمين لك .
عربان وليس بمبنيين مع لا قال لان الاسماء الثلاثة والمجموعة بالواو والنون لا تكون مع ما قبلها اسما واحدا فلم يوجد ذلك .

وقال ابن يعيش ، وهذا اشارة الى عدم النظر قال واذا قام الدليل
١٠ فلا عبرة بعدم النظر ما اذا وجد فلا شك انه يكون مؤنسا واما ان يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا .

وقال الشلوين ، قول من قال ان الحروف في الاسماء الستة دلائل
اعراب وليست باعراب ولا حروف اعراب يؤدي الى ان يكون الاسم المعرب
على حرف واحد في قولك ذومال وهذه الحروف زوائد عليه للدلالة على
٢٠ الاعراب وذلك خروج عن النظر فلا ينبغي ان يقال به .

قاعدة

قال ابن يعيش ، يجوز ان يسمى الرجل بما لا نظيره في كلام ولهذا
لم يدكر سيبويه ذلك في ابنة الاسماء لانه اسم اقبيلة أبي الاسود والمعارف غير
محول عليها في الابنية .

حمل الشيء على نظيره

قال ابن الأثير في النهاية، الحداث جماعة يحدثون وهو جمع على غير قياس حملا على نظيره وهو سامر وممار فان السمار المتحدثون .

الحمل على أحسن القبيحين

عقده ابن جنى بابا في الخصائص قال وذلك ان تحضرك الحلال ضرورتين لابد من ارتكاب احدهما فينبئ حيثخذ ان تحمل الامر على اقربهما واقلها الخشا وذلك كواو ورتل انت فيها بين ضرورتين . احدهما ان تدعى كونها اصلا في ذوات الاربعة غير مكررة والاولا توجد في ذوات الاربعة الاعم المتكرير نحو الوصوة والوحوة وضوضيت وقويت

والاخرى ان تجعلها زائدة اولوا والاولا تراد اولافاذا كان كذلك كان ان تجعلها اصلا اولى من ان تجعلها زائدة وذلك ان الواو قد تكون اصلا في ذوات الاربعة على وجه من الوجوه اعنى حال التضعيف فاما ان تراد اولافان هذا امر لم يوجد على حال فاذا كان كذلك رفضته ولم تحمل الكتابة عليه . ومثل ذلك فيها قائما رجل لما كنت بين ان ترفع قائما فتقدم الصفة على الموصوف وهذا لا يكون وبين ان تنصب الحال من النكرة وهذا على قلته جائز حملت المسئلة على الحال فنصبت وكذلك ما قام الا زيدا احد عدلت الى النصب لأنك اذا رفعت لم تجعل قبله ما يتبداه منه وان نصبت دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه وهذا وان كان ليس في قوة تأخير عنه مقدجاء على كل حال فاعرف ذلك اصلا في العربية تحمل عليه غير ، انتهى .

وقال ابن اياز ، في نحو فيها قائما رجل ، ابو الفتح يسمى هذا الحمل احسن اقبحين لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح لحمل على احسنهما .

وقال ابن عيمش ، انما امتنع العطف على عاملين عند التحليل وسيبويه

لان حرف العطف خلف عن العامل وتائب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه في سائر ابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل الاعراب بما لا يتسلط ما اقيم . قامه فاذا اقيم مقام الفعل لم يجوز ان يتسلط على عمل الجرف فاذا لم يخرجوا قولهم في المثل (ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة) على العطف على عاملين كما هو رأى الكوفيين حيث جعلوا جريضاء بالعطف على سوداء والعالم فيها كل ونصب شحمة عطفا على خبر ما ومثله عندهم ما زيد بقائم ولا قاعد صرو ويخفزون قاعدا بالعطف على قائم المخفوض بالباء ويرفعون صرر وابعطف على اسم دابل يخرجونه على حذف المضاف وابقاء عمله .

فان قيل حذف المضاف وابقاء عمله على خلاف الاصل وهو ضعيف والعطف على عاملين ضعيف ايضا فلم كان حمله على الجار اولى من حمله على العطف على عاملين .

- قيل ، لان حذف الجار قد جاء في كلامهم وله وجه من القياس فاما مجيئه فنحو (وبلدة ليس بها أنيس) اى ورب بلدة وقولهم في القسم (الله لا فعلن) وقول رؤبه لما قيل له كيف اصبحت (خير عاقلك الله) اى بخير .
- وقد حمل اصحابنا قراءة حمزة والارحام على حذف الجار وان التقدير فيه وبالا رحام والامر فيه لمس يعيد ذلك البعد فقد ثبت بهذا جواز حذف الجار في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ماله نظير اولى وهو من قبيل احسن القبيحين .
- واما من جهة القياس فلان الفعل لما كان يكثر فيه الحذف وشارك الحرف الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل الندرة .

حمل الشيء على الشيء

من غير الوجه الذى اعطى الاول ذلك الحكم

عقد له ابن جنى بابا في الخصائص ، قال اعلم ان هذا باب طريقه الشبه اللفظي وذلك كقولنا في النسب الى ما فيه حمزة التائيت بالواو وذلك نحو حمراوى

- وصفراوى وعشراوى وانما قلبت الهمزة فيه ولم تهرز بحالها لئلا تنسخ علامة تأنيث حشواً فقصي هذا على هذا لا يختلف، ثم أنهم قالوا فى النسب الى علباء علباوى والى حرباء حرباوى وابدلوا هذه الهمزة وان لم تكن للتأنيث لكنها لما شابهت همزة حمراء وبابها بالزيادة حملوا عليها همزة علباء ونحن نعلم ان همزة حمراء لم تكتب فى حمراوى لكونها زائدة تشبه بها همزة علباء من حيث كانت زائدة مثلها لكن لما اتفقتا فى الزيادة حملت همزة علباء على همزة حمراء ثم انهم تجاوزوا هذا الى ان قالوا فى كساء وقضاء كساوى وقضاوى فايدلوا الهمزة واواحلها على همزة علباء من حيث كانت همزة قضاء وكساء مبدلة من حرف ليس للتأنيث فهذه علة غير الاولى الاتراك لم تبدل همزة علباء واوا فى علباوى لأنها ليست للتأنيث فتحمل عليها همزة كساء وقضاء من حيث كانتا لغير التأنيث ثم ١٠ انهم قالوا من بعد فى قراء قراوى فشبهوا همزة قراء بهمزة كساء من حيث كانت اصلاً لغير زائدة كما ان همزة كساء غير زائدة وانت لم تكن ابدلت همزة كساء فى كساوى من حيث كانت غير زائدة لكن هذه اشياء لفظية يحمل احدها على ما قبله تشبهاً به وتصوراله واليه والى نحوه او ما سيبويه بقوله وليس شئ مما يضطر ون اليه الا وهم يحاولون به وجهاً وعلى ذلك قالوا ١٥ صهراوات فايدلوا الهمزة واوا لئلا يجمعوا بين على تأنيث ثم حملوا الثانية عليه من حيث كان هذا الجمع على طريق الثانية ثم قالوا علباء وان حملاً بالزيادة على حمراء وان ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بعلباء وان ثم قالوا قراوان حملاً على كساوان على ما تقدم وسبب هذه الجول والاضافات والالحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجتها اهلها الى التصرف بها والتركيب فى اثباتها ٢٠ لما يلبسونه ويكثرون استعماله من الكلام للشود والشعر الموزون والخطب والسجود ولقوة احساسهم فى كل شئ شيئاً وتغليلهم مالا يكاد يشعر به من لم يأنف مذاهبهم وعلى هذا ما منع الصرف من الاسماء للشبه اللفظى نحو احر (واصفر -) و اصرم واحد وتالب وتنضب عليين لما فى ذلك من شبه لفظ الفعل فخذفوا

التنوين من الاسم لمشايبته ملاحضة له في التنوين وهو الفعل قال والشبه اللغوي
كثيرون في هذا كفاية انتهى .

الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل

ومن ثم قال الاكثرون ان رحن غير منصرف وان لم يكن له فعل
لأن مالا ينصرف من فعلان اكثر فالحمل عليه اولى قاله صاحب البسيط .
وقال ابن عيش ذهب بعضهم الى ان الف كلام متقلبة عن ياء وذلك
لأنه رآها قد اميلت .

قال سيويو لو سميت بكلا وثبتت لقلبت الالف ياء لأنه قد سمع فيها
الامالة والامثلة ان تكون متقلبة عن واو لأنها قد ابدلت تاء في كلتا وابدال
التاء من الواو اضاعاف ابدالها من الياء والعمل انما هو على الاكثر وانما اميلت
لكسرة الكاف .

وقال السخاوي (في تنوير الدياجي) سألت سيويو الخليل عن رمان
فقال لا اصرفه في المعرفة واحمله على الاكثر اذا لم يكن له معنى يعرف به .
قال السخاوي اي اذا كان لا يعلم من اي شيء اشتقاقه حمل على
الاكثر والاكثر زيادة الالف والنون .
وقال ابن عيش القياس يقتضي زيادة النون في حسان وان لا ينصرف
حملا على الاكثر .

وقال الشلوين المحذوف من ذوياء اوواولأن إلتالب على الاسم
الثاني المحذوف منه لانه ان تكون اللام المحذوفة منه ياء اوواو ولاغلب
فيها الواو وقل ان يكون المحذوف غيرها كالحاء من حرفين ان يحكم على
ذويان المحذوف منه ياء اوواولاغيرها لأنها اكثر من غيرها وان كانت
يمكن ان يكون المحذوف منه هاء .

وقال ايضا قد تكون الصفة مجتمعة فيها شروط الجمع بالواو والنون
ولا جمع بها اذا كانت محوالة على غيرها بما لايجب بالواو والنون وذلك نحو
ندمان

ندمان كان قياسه ان يقال في جمعه ندمانون لأن موته ندمانة ولكن سيبويه قال انهم لا يقولون ذلك وان كان قد اجازوه هو بعد ذلك ، وتوجيه شذوذه ان الطرد في باب فعلان ان لا يقال فيه فعلانة لحمل في ذلك على الاكثر ولكن مثل هذا يقل في الصفات التي اجتمعت فيها هذه الشروط حتى لا اذكر منه الا هذا .

- وقال ايضا الألف المجهولة الاصل من الثلاثي اذا لم تمل قلب في الثنية واوا اذا املت قلب ياء لأنه لا يقال من هذا النوع الا ما كانت ألفه مقبلة عن ياء ولا يميلون ذوات الواو الا اذا نحو العشاء في العين لحمل المجهول من هذا النوع على الاكثر ولم يحمل على الشاذوا لاكثر مما يقال من هذا النوع ان تكون ألفه مقبلة عن ياء لحمل هذا المجهول عليه وما لم يمله المجلون من ١٠ هذا النوع فالفه مقبلة عن واو لحمل هذا المجهول عليه قال فان جهل امر الامالة اعني وجودها وعدمها في هذا النوع حمل على ما ألفه مقبلة عن الياء لأن الاكثر زعموا فيها لانه ان يكون اقلا بها عن الياء لاعن الواو لأن الياء اغلب على اللام من الواو ويقوى ذلك ان ذوات الواو ترجع في الاربعة الى الياء نحو ملهتان ومدعيان ولا ترجع الياء الى الواو نحو مرهتان ، انتهى . ١٠

وقال ابن عصفور قول سيبويه ان المرفوع بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر اولي من قول الكسائي انه فاعل باضمار فعل لان اضمار الخبر اكثر من اضمار الفعل والحمل على الاكثر اولي .

- وقال ابن اياز ذهب الكسائي الى ان حتى حرف تنصب المضارع دائما واذا وقع بعدها الاسم مجرورا كان بتقدير الى وقول البصريين انها حرف مجرور الاسم دائما واذا نصب المضارع بعدها كان بتقدير ان ارجح لأنه اذا ترددت ٢٠ الكلمة بين ان تكون من عوامل الاسماء او من عوامل الافعال فجعلها من عوامل الاسماء اولي وذلك لأن عوامل الاسماء هي الاصول وعوامل الافعال فروع وايضا فعوامل الاسماء هي الاكثر ومن اصولهم الحمل على الاكثر

وقال ابن الصاحس في باب الاشتغال اذا كان العطف على جملة فعلية فالمختار الحمل على افعال فعل لأنك حينئذ تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتتفق الجمل واذا رقت تكون قد عطفت جملة اسمية على جملة فعلية فتختلف الجمل وتوافق الجمل اولى من اختلافها .

• فان قيل، توافق الجمل يعارضه أنك اذا نصبت تحتاج الى تقدير واذا رقت لم تحتاج الى تقدير شيء .

فالجواب ، انه اذا دار الأمر بين الاختلاف والتقدير كان التقدير اولى لكثرة التقدير في كلام العرب وقلة الاختلاف والحمل على الكثير اولى . وقال ابن فلاح في (المعنى) لام ذى بمعنى صاحب ياء على الاصح حمل على الأكثر فيها عينه واو .

وقال ابن يعيش الهاء من هذه بدل الهاء من هذى وانما كسرت ووصلت بالياء لأنها في اسم غير متمكن مبهم فشبهت بها ، الاخبار الذي قبله كسرة نحو به وبغلامه .

وقال سيويه ولا علم احد ايضمها لأنهم شبهوها بهاء الضمير وليست للضمير فحملوها على أكثر الكلام وأكثر الكلام كسر الهاء اذا كان قبلها كسرة ووصلوا بالياء كما وصلوا في به وبغلامه ومن العرب من يسكنها في الوصل ويجرى على اصل القياس يقول هذه هند .

• وقال ايضا الياء الثانية (١) في توقيت وضوضيت اصل لأنها الاولى كررت واصلها قوت وضوضوت وانما قلبوا الثانية ياء لوقوعها رابعة على حد اغتربت وادعيت .

• فان قيل ، فهلا كانت زائدة على حد زيادتها في سعليت وجعيت . قيل ، لو قيل ذلك لصارت من باب سلس وقلق وهو قليل وباب زلزلت وقلقت أكثر والعمل انما هو على الأكثر ، وقال الميم من منيح اسم ببد زائدة والنون اصل لأن زيادة الميم اولا أكثر من زيادة النون اولا

والعمل انما هو على الاكثر .

وقال الماتقي في وصف المباني ألا المفتوحة المشددة حرف تخفيض وتبدل همزتها هاء فيقال هلا ولا تنعكس القضية فتقول ان الهمزة بدل من الهاء لأن بدل الهاء من الهمزة اكثر من بدل الهمزة من الهاء لأنها لم تبدل الا في ماء وامواء والاصل ماء وامواء وفي اهل قالوا آل والاصل آل فسهلوا الهمزة والهاء قد ابدلت من الهمزة في إياك فقالوا هياك وفي ادرحت الماشية قالوا هرحت وفي ادرقت الماء قالوا هرقت وفي اشياء غير هذه فالجمل على الاكثر اولى .

- وقال ابو حيان في شرح (التسهيل) الى اما أن تقترن بما بعدها قرينة تدل على انه داخل في حكم ما قبلها او خارج عنه فان اقرن بذلك قرينة كان على حسبها وان لم تقترن به قرينة فالذى عليه اكثر المحققين انه لا يدخل في حكم ما قبلها وهو الصحيح لأن الاكثر في كلامهم اذا اقرنت قرينة ان لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها فاذا عرى عن القرينة وجب الحمل على الاكثر .

الحمل على المعنى

- قال في الخصائص ، اعلم ان هذا النوع غور من العربية بعيد ومذهب نازح فصيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام مشورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على المعط قد يكون عليه الاول اصلا كان ذلك اللفظ او فرعا وغير ذلك .

- فمن تذكير المؤنث قوله تعالى (فلها رأى الشمس بازغة قال هذا ربي)
اي هذا الشخص (فمن جاءه دوعظة من ربه) لأن الموعظة والوعظ واحد ،
(إن رحمة الله قريب) اراد بالرحمة هنا المطر .

ومن تأنيث المذكر قراءة من قرأ (تلتقطه بعض السيارة) وقولهم ذهبت بعض اصابعه . أنت ذلك لما كان بعض السيارة سياره في المعنى وبعض

الاصابع اصيحا ، وقولهم ما جاءت حاجتك لما كانت ما هي الحاجة في المعنى
وانشدوا .

اتهجرجر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والاعداء من كل جانب
ذهب بالخوف الى الخافة وقال .

٥ يا أيها الراكب المزجي مطيته سائل بني اسد ما هذه الصوت

أنت على معنى الاستغاثة وحكى الاعمى عن ابى عمر و انه سمع رجلا
من اهل اليمن يقول (فلان لتوب جاءته كتابي فاحترها) فقلت له أقول
جاءته كتابي فقال نعم اليس بصحيفة قلت فما التوب قال الاحق وقال .

لو كان في قلبي كقدر فلانة حبا لغيرك قد اتاها ارسلني

١٠ كسر رسولاً وهو مذكر على ارسل وهو من تكسير المؤن كاتان
وأبن وعناق وأعتق لما كان الرسول هنا انما يراد به المرأة لأنها في غاب
الأمر مما تستخدم في هذا الباب ، وكذلك ما جاء عنهم من جناح واجنح قالوا
ذهب بالتأنيث الى الريشة ، وقال .

فكان بجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر
انت الشخص لأن ارداد به المرأة وقال .

١٥

وان كلابا هذه عشر ابطن وانت برئ من قبائلها اعشر

ذهب بالبطن الى القبيلة وإبان ذلك بقوله من قبائلها وأما قوله .

كما شرقت صدر القناة من الدم

فان شئت قلت انت لأنه ارداد القناة وان شئت قلت ان صدر القناة

٢٠ قناة وقال .

لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

وقال (طول اليالى اسرعت في قضى) وقال تعالى (ومن يقنت

يمكنه ورسوله) لأنه ارداد امرأة .

ومن باب الواحد والجماعة قولهم (هو احسن الصبيان واجمله) افراد

الضمير

الضمير لأن هذا موضع يكثر فيه الواحد كقولك (هو احسن قتي في الناس) وقال ذو الرمة .

ومية احسن الثقلين وجهها وساقفة واحسنه قد الا

- فأفرد الضمير مع قدرته على جمعه ، وقال تعالى (ومن الشياطين من ينفسون له) فحمل على المعنى ، وقال تعالى (ومن أسلم وجهه لله وهو محسن فله اجره عند رب) فأفرد على لفظ من ثم جمع من بعد ، والحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا ، منه قوله تعالى (ألم ترالى الذى حاج ابراهيم في دبه) ثم قال (او كاذبى مرعى قرية) قيل فيه انه محمول على المعنى حتى كأنه قال ارايت كاذبى حاج ابراهيم او كاذبى مرعى قرية بخاء بالثاني على ان الاول قد سبق كذلك ومن ذلك قول امرئ القيس .

- الازمعت بسباسة اليوم اتى كبرت وان لا يحسن السرا مثالى
بنصب يحسن والظاهر انه يرفع لأنه معطوف على ان الثقلة الا انه
نصب لان هذا موضع قد كان يجوز ان تكون فيه الخفيفة حتى كأنه قال
الازمعت بسباسة ان يكبر فلان ومنه قوله .

- يا ليت زوجك قد غدا متعلدا سيفا ورعها
اى وحاملا رجلا ، فهذا محمول على معنى الاول لا لفظه ، وكذا قوله
(علقها تينا وماء باردا) اى وسقيتها ماء باردا ، وقوله .
تراه كان الله يجدها أقسه وعينيه ان مولاه تاب له وفر
اى ويقفا عينيه .

٢٠ ومنه باب واسع لطيف ظريف

وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه في معنى فعل يتعدى به كقوله تعالى (أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) لما كان في معنى الانضاء عداه بالى ، ومثله قول الفرزدق (قد قتل الله زيدا دعنى) لأنه في معنى صرفه وقول الاعشى (سبحان من علقمة القفاخر) علق حرف الجر بسبحان

وهو علم لما كان معناه براءة منه .

وقال ابن عيشى فان قيل قررتم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها والحال في ، هذا زيد قائما من زيد العامل فيه الابتداء من حيث هو خبر والابتداء لا يعمل نصبا .

فالجواب ان هذا كلام محمول على معناه دون انقلبه والتقدير اشير اليه او أنه له فهو مفعول من جهة المعنى وصل اليه الفعل قال وقولهم نشدتك الله الافعلت كلام محمول على المعنى كما أنه قال ما انتشدك الافعلك اى ما استشدك الافعلك ومثل ذلك ، شره رذا تاب ، واذا ساغ ان يحمل شره رذا تاب على معنى النفى كان معنى النفى في نشدتك الله الافعلت اظهر بقوة الدلالة على النفى لدخول الال دلالتها عليه ومثله من الحمل على المعنى قوله (وانما يدافع عن احسابهم انا او متلى) والمراد ما يدافع ولذلك فصل الضمير حيث كان المعنى ما يدافع الا انا .
وقال ابو حيان في اعرابه كلام العرب منه ما يطابق اللفظ المعنى نحو قام زيد وزيد قام وهو اكثر كلام العرب وهو وجه الكلام ومنه ما غلب فيه حكم القفظ على المعنى نحو علمت أقام زيد أم قد لا يجوز تقديم الجملة على علمت وان كان ما بعد علمت ليس استقها ما بل الهمزة فيه للتسوية ، ومنه ما غلب فيه المعنى على اللفظ وذلك نحو الاضافة للجملة التعليلية نحو (على حين عاتبت المشيب على الصبا) اذ قياس الفعل ان لا يضاف اليه لكن لوحظ المعنى وهو المصدر فصحت الاضافة .

وقال الزمخشري في الاحاسي قولهم نشدتك بالله لما فعلت كلام محرف
٢. عن وجهه معدول عن طريقته مذ هوب مذ هب ما عر بوايه على السامعين من امثالهم ونوادير القاهم واحاجيهم وملحهم واعاجيب كلامهم وسائر ما يدلون به على اقتدارهم وتصريفهم أعنة فصاحتهم كيف شاءوا وبیان عدله ان الاثبات فيه قائم مقام النفى والفعل قائم مقام الاسم واصله ما اطلب منك الافعلك .

وقال الشيخ علم الدين السخاوي في (تنوير الدياجي) هذا الكلام
ماعدل من كلامهم عن طريقته الى طريقة اخرى تصرف في الفصاحة وتفتنا
في العبادة وليس من قبيل الانغاز.

وقال ابو علي هو قولهم، شرأهرا ذاناب، معنى في ان اللفظ على معنى

والمراد معنى آخر لان المعنى ماأهرا ذاناب الاشر .

قال وقول الزمخشري اقيم الفعل فيه مقام الاسم يعني الانفعلت اقيم
مقام الانفعل، قال ومثل هذا من الذي هو بمعنى ما هو متروك اظهاره، قوله .

أباخراسة أما انت ذا قمر فان قومي لم تأكلهم الضبيح

قال سيبويه المعنى لان كنت منطلقا انطلقت لانطلاقك اي لان كنت

في قمر وجاعة من أسرتك فان قومي كذلك وهم كثير لم تأكلهم السنة ولا يجوز .
عند سيبويه اظهار كنت مع المفتوحة ولا حذفه مع المكسورة وقال الزمخشري
من المحمول على المعنى قولهم حسبك (يتم - ١) الناس ولذا جزم به كما يجزم بالامر
لانه بمعنى اكفف وقولهم ، أتقى الله امرؤ فعل خير اي شب عليه لانه بمعنى ليق الله
امره وليفعل خيرا .

وقال ابو علي القارسي في (التذكرة) اذا كانوا قد حملوا الكلام في

١٥
الثنى على المعنى دون اللفظ حيث او حمل على اللفظ لم يؤد الى اختلال معنى
ولا فساد فيه وذلك نحو قولهم شرأهرا ذاناب، وشيء جاء بك وقوله (وانما يدافع
عن احسابهم انا او مثلي) وقولهم قل احد لا يقول ذاك وقولهم نشدتك الله
الانفعلت وكل هذا محمول على المعنى ولو حمل على اللفظ لا يؤد الى فساد والتباس
فان الحمل على المعنى حيث يؤدى الى الالتباس يكون واجبا فن ثم نفى سيبويه .
٢٠
قوله مررت بزيد وعمر واذ امر بهما مرورين ما مررت بزيد ولا بعمر ونفنى
على المعنى دون اللفظ وكذلك قوله ضربت زيدا او عمرا ما ضربت واحدا
منهما لانه لو قال ما ضربت زيدا او عمرا امكن ان يقطن ان المعنى ما ضربتهما
ولما كان قوله ما مررت بزيد وعمر ولو نفى على اللفظ لا يمكن ان يكون نفى

مرورا واحدا فقط بتكرير الفعل ليتخلص من هذا المعنى كذلك جمع قوله
ما مررت بزيدا وعمر وما مررت بواحد منهما ليتخلص من المعنى الذى ذكرنا .

قاعدة

إذا اجتمع الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بدئ بالحمل على اللفظ
وعلى ذلك بان اللفظ هو المشاهد المنظور اليه واما المعنى فمخفى راجع الى مراد
التكلم فكانت مراعاة اللفظ والبداءة بها اولى وبان اللفظ متقدم على المعنى لانك
اول ما تسمع اللفظ فتضهم معناه عقبه فا اعتبر الاسبق وبأنه لو عكس لحصل تراجع
لانك اوضحت المراد اولاً ثم رجعت الى غير المراد لان المعول على المعنى لفصل
الابهام بعد التبيين .

وقال ابن جني في (الخصائص) اعلم ان العرب اذا حملت على المعنى
لم تكدر تراجع اللفظ لأنه اذا انصرف عن اللفظ الى غيره ضعفت معاودته اياه
لانه اتكاث وتراجع فجرى ذلك مجرى ادغام الملحق وتوكيد ما حذف على انه
قد جاء منه شئ قال (رؤس كبير بهن يتطعنان - ١) .

وقال ابن الحاجب ، اذا حمل على اللفظ جاز الحمل بعده على المعنى واذا
حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ لان المعنى اقوى فلا يتعدى (٢) الرجوع
اليه بعد اعتبار اللفظ ويضعف بعد اعتبار المعنى اقوى الرجوع الى الاضعف .
واعترض عليه صاحب (البسيط) بان الاستقراء دل على ان اعتبار
اللفظ اكثر من اعتبار المعنى وكثرة مواده دليل على قوته فلا يستقيم ان يكون
قليل الموارد اقوى من كثير الموارد .

قال واما ضعف العود الى اللفظ بعد اعتبار المعنى فقد ورد به التنزيل
كما ورد باعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قال تعالى (خالدين فيها ابد اقد احسن
الله له رزقاً) فحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى وما ورد به التنزيل ليس
بضعيف ثبت انه يجوز الحمل على كل واحد منها بعد الآخر من غير ضعف .
وقال الامام ابو الحسن الآمدي في (شرح الجزولية) العرب تكره

(١) كذا - وفي - ي - رؤس كثيرة يتطعنا (٢) اصل - يبعد - الانصراف

الانصراف عن الشيء ثم الرجوع اليه بعد ذلك في معانيهم فكذلك يكرهونه في الفاظهم وانشد .

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب اليه بوجه آخر الدهر ترجع
ولذلك يكرهون الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في لفظ مفرد
ومعنى مجموع كمن واخواتها ولذلك يكرهون الرجوع الى الاتباع بعد
القطع في النعوت قال الشلوبين في (شرح الجزولية) اذا قلت ما اظن احدا
يقول ذلك الا زيدا فالنصب اجود على انه بدل من احدوا ما الرفع على انه بدل
من الضمير فحمل على المعنى والحمل على المعنى مع وجود الحمل على اللفظ كاتباع
الاثر مع وجود العين .

١٠ حمل الشيء على تقيضه

فيه فروع ، منها قال في البسيط ذهب سيبويه الى ان حرف التعريف
اللام وحدها لان دليل التثنية حرف واحد وهو التنوين فكذلك دليل تقيضه
وهو التعريف حرف واحد قياسا لاحد التقيضين على الآخر ولذلك كانت ساكنة
كالتنوين .

وقال في (المجمل) لم يجمع من الصفات التي ذكرها افضل على فعال ١٥
الاجفاء واجحف وعجاف .

قال في (البسيط) والذي حسن جمعها في قوله تعالى (سبح عجاف)
حملها على سمان لانهم قد يحملون التقيض على التقيض كما يحملون النظير على النظير ،
وقال ابن جني في (الخصائص) كان ابو علي يستحسن قول الكسائي في قوله ،
(اذا رضيت على بنو قشير) انه لما كان رضيت ضد سقطت عدى رضيت بعلى ٢٠
حملا لشيء على تقيضه كما يحمل على نظيره وقد سلك سيبويه هذه الطريق في
المصادر كثير افعال قالوا كذا كما قالوا كذا واحدها ضد الآخر ، وقال ابن
أباز في (شرح التصول) ربما جعلوا التقيض مشاكلا للتقيض لان كل واحد
منهما يتا في الآخر ولان الذهن يتنبه لها معا بذكر احدهما .

قال وقد ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن لام الأمر إنما جزمت لأن الأمر للمخاطب موقوف الآخر نحو اذهب فجعل لفظ العرب كلفظ البني لأنه مثله في المعنى وحملت عليها لافي انتهى من حيث كانت ضدا لها ، وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) كم أن كانت اسم استفهام كان بناؤها لتضمنها معنى حرف الاستفهام وإن كانت خبرية كان بناؤها حملا على رب وذلك أنها إذ ذاك لباهاة والافتخار كما أن رب كذلك وهي أيضا لتكثير فهي تقيضة رب لأن رب للتقليل والتميز يجرى مجرى ما ينقضه كما أن النظر يجرى مجرى ما يجانس .

وقال ابن النحاس في (التعليق) إنما كسرت النون في المثني لسكونها وسكون الالف قبلها والكسرة تقيض السكون فأردوا أن يأتوا بالشئ الذي هو تقيضه لأن الشئ يحمل على تقيضه كما يحمل على نظيره ، وقال السهيلي في (الروض الأتق) يحملون الصفة على ضدها قالوا عدوة بالهاء حملا على صدقة .

وقال الشيخ شمس الدين ابن الصانع في (تذكرة) قيل لم بني عوض على الضم مع أنه غير مضاف إلى الجملة قال ويمكن أن يكون بني حملا على تقيضه ١٠ وهو قط كما قيل في كم ، وقال ابن النحاس في (التعليق) لا ينفي بعض ولا يجمع حملا على كل لأنه تقيض وحكم التقيض أن يجرى على تقيضه .

وقال ابن فلاح في (المعنى) ألحقت العرب عدمت وقعدت بأفعال اقلوب فقالوا عدمتي وقعدتي حملا على وجدت فيكون من باب حمل الشئ على ضده وقال الجاربردي في (شرح الشافية) بطنان فعلان لأفعال لأنه تقيض ٢٠ ظهر أن لأن ظهر أن اسم نظاهر الریش وبطنانا لباطنه وظهر أن فعلان بالاتفاق فبطنان كذلك حملا للتقيض على التقيض ، وقال ابن هشام في (تذكرة) هذا باب ما حملوا فيه الشئ على تقيضه وذلك في مسائل ، الأولى لالانافية ، حملوها على أن في العمل في نحو لا طالعا جبلا حسن ، الثانية ، رضى عدوها بعلى حملا على يحيط فانه الكسائي ، الثالثة ، فضل عدوه بعن حملا على نقص ودليه قوله ،

لام

لاء ابن عمك لانقضات في حسب عني ولا انت ديانى فتخزوني ،
قال ابن هشام وهذا مما خطرلى ، الرابعة ، نسى عقوها حملا على
علم قال ، .

ومن أتم انا نسينا من اتم وريحكم من أى ريح الا عاصر

- الخامسة ، خلاصة حملوها على ضدها من باب فعالة لا نه وزن تقيض (١) الرمي والمنفى (٢) قال وهذا لما خطرلى عرضته على الشيخ فاعترضه بان الدال هنا على خلاف باب زبالة وفضالة لا نسلم انه الوزن بل الحروف ، قال وهو محل نظر .

السادسة ، جيعان وعطشان حملوها على شعبان وريان وملآن لان

- باب فعلان للإمتلاء .

السابعة ، دخل حملوها على إخرج بغا وء بمصدرها كصدره فقالوا
دخولا تخر وجا هذا ان قلنا ان دخل متعدية وان قلنا انها قاصرة فلاحمل .
الثامنة ، شكر عدوها بالياء حملا على كفر فقالوا شكرته واه وبه قاله
ابن خالويه في الطارقيات .

- التاسعة ، قالوا بطل بطلاة حملا على ضده من باب الصنائع كنجر نجارة .
- العاشرة ، قالوا مات ، وتانا حملا على حى حيوانا لان باب فعلان للتقلب

والتحرك

الحادية عشرة كم الخيرية حملوها على رب في لزوم الصدرية لانها
تقيضتها .

- الثانية عشرة ، محمول ما بعد لم ولما قدم عليهما حملا على تقيضه وهو .
- الايجاب قائم الشلوين واعترضه ابن عصفور بان يزمه تقديم المعمول على ما ضرب زيد لانه ايضا تقيضه الايجاب وليس بشيء لانه لا يازم اعتبار التقيض .

الثانية عشرة ، قالوا اكثر ما تقولن ذلك حملا على قلنا تقولن ذلك وانما

قالوا فلما قولن ذلك لان قلما تكون للنفي، انتهى.

وقال في موضع آخر من تذكرته كما يحملون النظر على النظر
غالباً كذا يحملون النقيض على النقيض قليلاً مثل لا النافية للجنس حملوها على
إن وكم للتكثير ابروها مجرى رب التي للتقليل فصدروها وخصوها بالنكرات
• وقالوا امرأة عدوة فالحقوا فيها تاء التأنيث وحكم فعول اذا كانت صفة للثلاث
وكان في معنى فاعل ان لا تدخله تاء التأنيث وقالوا امرأة صبور وناقة رغوت (١)
لأنهم ابروها عدوة مجرى صديقة وهي ضدها فكما ادخلوا التاء في صديقة
ادخلوها في عدوة وقالوا اننداي والعشايا بجمع غدوة وغداة على فعال وحكمه
ان يقال فيه، غداة وغدوات وغدوة وغدوات، لأنهم حملوها على العشايا وهي
١٠ في مقابلتها لأن الغداة اول النهار كما ان العشية آخره •

حمل الاصول على الفروع

قال ابن جنى قال ابو عثمان، لا يضاف ضارب الى فاعله لأنك لا تضيفه
اليه مضمرًا وكذلك لا تضيفه اليه مظهرًا قال وجازت اضافة المضمر الى الفاعل
لما جازت اضافته اليه مظهرًا.

١٥ قال ابن جنى، كأن اباعثمان انما اعتبر في هذا المضمر مقدمه وحمل عليه
المظهر من قبل ان المضمر اقوى حكا في باب الاضافة من المظهر وذلك ان
المضمر اشبه بما تحذفه الاضافة وهو التنوين من المظهر واذلك لا يجتمعان في
نحو ضاربانك وقاتلونه من حيث كانت المضمر بلفظه وقوة اتصاله مشابها
للتنوين بلفظه وقوة اتصاله وليس كذلك المظهر تقوته وقوة صورته الاتراك
٢٠ تثبت معه التنوين فتنصبه نحو ضاربان زيدا فلما كان المضمر بما يقوى معه
مراعاة الاضافة حمل المظهر وان كان هو الاصل عليه.

ومن ذلك قولهم انما استوى النصب والجرفي المظهر في نحو رأيت
الزيدين ومررت بالزيدين لاستوائهما في المضمر نحو رأيتك ومررت بك وانما
كان هذا الموضع للمضمر حتى حمل عليه حكم المظهر من حيث كان المضمر عارياً

من الاعراب واذا جرى منه جاز ان ياقى منصوبه بلفظ مجروره وليس كذلك المظهر لان باب الاظهار ان يكون مرسوما بالاعراب فلذلك حملوا الظاهر على المضمحل وان كان المظهر هو الاصل اذ كان الراعى هنا امرا غير الفرعية والاصليه وانما هو امر الاعراب والبناء واذا تأملت ذلك علمت انك في الحقيقة انما حملت فرعا على اصل لا اصلا على فرع الا ترى ان المضمحل اصل في عدم الاعراب فحملت المظهر عليه لانه فرع في البناء فحملت المظهر على المضمحل في باب الاضافة من حيث كان المضمحل هو الاصل في مشابهته للتكوين والمظهر فرع عليه في ذلك لانه انما هو متاصل في الاعراب لاني البناء فاذا بدتهك هذه المواضع فتعاظمتك فلا تجتمع لها ولا تعط باليد مع اول ورودها وتأن لها ولا تطف بالصنعة ما يورده الخصم منها متاخرا كان او خاطرا انتهى .

وقال في باب غلبة الفروع على الاصول قد شبه النحاة الاصل بالفرع في المعنى الذي افاده ذلك الفرع من ذلك الاصل الا ترى ان سيوييه اجاز في قولك هذا الحسن الوجه ان يكون الجرفى الوجه من موضعين احدهما الاضافة والآخر تشبيهه بالاعراب الرجل الذي انما جاز فيه البحر تشبيها له بالحسن الوجه وذلك ان العرب اذا شبهت شيئا بشيء مكنت ذلك الشبه لها وعمرت به وجه الحال بينهما الاتراهم لما شبهوا الفعل المضارع بالاسم فاعربوه فتموا ذلك المعنى بينهما بان شبهوا اسم الفاعل بالفعل فاعملوه وكذلك شبهوا الوقف بالوصل في نحو قولهم عليه السلام والرحمت وشبهوا الوصل بالوقف في نحو قولهم ثلثه ربعه وفي قولهم سب سبوا وكل كلا واجر واجر غير اللازم مجرى اللازم في قولهم لمجروني (١) وهو الله وهي التي فعلت وقوله (قلت أمى سرت أم عادى حلم) وقوله (ومن يتق فان الله معه) اجزى تقى مجرى علم حتى صار تقف كعلم واجروا اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى (ليس ذلك بقادر على ان يحيى الموتى) فاجرى النصب مجرى ارفع الذي لا تلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم فيه الحرف اصلا وهو كثير وحمل النصب على الجرف في التثنية والجمع وحمل الجرف على النصب فيما لا ينصرف

وشبهت الياء بالالف في قوله (كأن أيديهم بالقاع اقرق) وحملت الالف على الياء في قوله .

إذا الجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق

ووضع الضمير المتفصل موضع المتصل في قوله (قد ضمنت ، إياهم الارض) والمتصل موضع المتفصل في قوله (ألا يجاورنا الألكديار) وقلبت الواو ياء استحسانا لاعتق قوة علة في نحو غديان وعشيان وايض ياح وقلبت الياء واوا استحسانا لاعتق قوة علة في التقوى والبقوى والرعى والقتوى وقولهم عوى الكلب عوية وعوة واتبعوا الثاني الاول في نحو شد وفر وعض وهذوا واتبعوا الاول الثاني نحو أقتل أدخل أنخرج ، فلما رأى سيويه العرب إذا شبهت شيئا بشئ أخرجه على حكمه عادت أيضا فحملت الآخر على حكم صاحبه تكتيها لها وتعميها لمعنى الشبه بينهما حكم أيضا بلح الوجه من قولنا هذا الحسن الوجه ان يكون محمولا على جر الرجل في قولهم هذا الضارب الرجل كما أجازوا أيضا النصب في قولهم هذا الحسن الوجه حملا له منهم على هذا الضارب الرجل ونظيره أيضا قولهم يا أميمة الاتراهم لما حذفوا الماء فقالوا يا أميم ثم أعادوا الماء أقروا الفتحة بحالها اعتبار الفتحة في الميم وإن كانت الحذف فرعاً وكذلك قولهم اجتمعت اهل اليامة أصله اجتمع اهل اليامة ثم حذف المضاف فانت الفعل فصار اجتمعت اليامة ثم أعيد المحذوف فافر التانيث الذي هو الفرع بحاله فقيل اجتمعت اهل اليامة ، .

قال ومن غلبة الفروع للاصول اعربهم في الأحاد بالحركات وفي الثنية والجمع بالحروف فاما ما جاء في الواحد من ذلك نحو أخوك وإياك وهنالك فإن أبابكر ذهب فيه إلى أن العرب قدمت منه هذا القدر وتوطئة لنا جمعوه من الاعراب في الجمع (والثنية) بالحروف وهذا أيضا نحو آخر من حمل الأصل على الفرع الاتراهم اعربوا بعض الأحاد بالحروف حملا له على

(١) من الخصائص .

ذلك في التثنية والجمع .

فما قولهم انت تفعلين فانهم انما اعربوه بالحرف وان كان في رتبة الآحاد والاول من حيث كان قد صار بالتأنيث الى حكم الفرعية ومعلوم ان الحرف اقوى من الحركة فقد ترى الى علم اعراب الواحد اضعف لفظا من اعراب ما فوقه فصار لذلك الاقوى كأنه الاصل والاضعف كأنه الفرع .
ومن ذلك حذفهم الاصل لشبهه عندهم بالفرع الا تراهم لما حذفوا الحركات ونحن نعلم انها زوائد في نحو لم يذهب تجا وزوا ذلك الى ان حذفوا للجرم ايضا الحروف الاصول فقالوا لم ينحس ولم يرم ولم ينز .

- ومن ذلك ايضا انهم حذفوا الف معزى ومدعى في النسب فاجازوا معزى ومدعى فحملوا الالف هنا وهي لام على الالف الزائدة في نحو حبل وسكرى .
ومن ذلك حذفهم ياء تحية وان كانت اصلا حملا لها على ياء شقية وان كانت زائدة فقالوا تحوى كما قالوا شقوى وحذفوا النون الاصلية في قوله .
(ولاك اسقى ان كان ماؤك ذافضل) وقوله (كأنها ملآن لم يتغيرا) .
وقوله (غير الذى يقال ما كذب) كما حذفوا الزائد في قوله (وحاتم الطائي وهاب المني) وقوله (ولا دكراته الا قليلا) .

- ١٥ ومن ذلك حملهم التثنية وهي اقرب الى الواحد على الجمع وهي اناى عنه ألا تراهم قلبوا همزة التأنيث فيها واوا فقالوا همرا وان كما قلبوها فيه واوا فقالوا همراوات .

- ومن ذلك حملهم الاسم وهو الاصل على الفعل وهو الفرع في باب ما لا ينصرف نعم وتجا وزوا بالاسم رتبة الفعل الى ان شبهوه بما وراه وهو .
٢٠ الحرف فبنوه وعلى ذلك ذهب بعضهم في ترك تصرف ليس الى انها الحقت بماسية كما الحقت ما بها في العمل وكذلك قال ايضا في عسى انها منعت التصرف لمحملهم اياها على امل فهذا ونحوه يدلك على قوة تداخل هذه اللغة وتلاحمها واتصال اجزائها وتلاحقها وتناسب اوضاعها ، وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما عمل

المصدر لانه اصل الفعل وفيه حروف الفعل فأشبهه بفعل .

حرف الخاء

خلع الادللة

هكذا ترجم على هذا الاصل ابن جني في (الخصائص) وقال من ذلك ما حكاه يونس من قول العرب ضرب من منا اي انسان انسانا ورجل وجلا الا تراه كيف جرد من من الاستفهام ولذلك اعربها ونحوه قولهم في الخبر مردت برجل أي رجل بجرّد ايا من الاستفهام ايضا وعليه بيت الكتاب (والدهر ايتا حال دهاير) اي والدهر في كل وقت وعلى كل حال دهاير اي متلون ومتقلب باهله وانشدنا ابو علي .

١. الالهيا ما لقيت وهيا وويها لما لم القى منهن ويها

واسماء ما اسماء ليلة ادبلت الى واصحابي باي واينا

قال بجرّد اي من الاستفهام ومنعها الصرف لما فيها من التعريف والتأنيث وذلك انه وضعها علما على الجهة التي حلتها فاما قوله واينا فكذلك ايضا غير ان لك في اينا وجهين .

١٥ احدهما ، ان تكون الفتحة هي التي في موضع جر ما لا ينصرف لانه جعله علما للبقعة ايضا فاجتمع فيه التعريف والتأنيث وجعل ما زائدة بعدها للتأكيد .

والآخر ، ان تكون فتحة النون من اينا فتحة التركيب وتضم ابن الى ما فيني الاول على الفتح كما في حضر موت وبيت بيت وحينئذ يقدر في ٢. الالف فتحة ما لا ينصرف في موضع الجر ويدل على انه قد يضم ما هذه الى ما قبلها ما انشدناه ابو علي عن ابي عثمان .

أثور ما اصيدكم ام ثورين ام تيكم الجماء ذات القرنين

فقوله أثور ما فتحة الراء منه تركيب ثور مع ما بعده كفتحة راء

حضره وت ولو كانت فتحة اعراب لوجب التثنية لانه مصروف

وينيت

وبنيت مامع الاسم مبقاة على حرفيتها كما بنيت لامع النكرة في نحو لا رجل والكلام في ويما هو الكلام في أثور ما .

واخبرنا ابو علي ان ابا عثمان ذهب في قول الله تعالى (انه لخلق مثل ما انكم تنطقون) الى انه جعل مثل وما اسما واحدا غنى الاول على الافتتح وهما جميعا عنده في موضع رفع صفة لخلق ، وما خلعت عنه دلالة الاستفهام قول الشاعر انشد له ابو علي .

أنى جزوا عا مر اسوء ا بفعلهم ام كيف يحز وتى السوء من الحسن
ام كيف ينفع ما تعطى العلوق به ريمان ألق اذا ما ضن بالبن

فأم في اصل الوضع للاستفهام كما ان كيف كذلك ومحال اجتماع حرفين لمعنى واحد فلا بد ان يكون احدهما قد خلعت عنه دلالة الاستفهام وبنيت ١٠
ان يكون ذلك الحرف ام دون كيف حتى كأنه قال بل كيف ينفع فجعلها بمنزلة بل للترك والتحول ولا يجوز ان تكون كيف هي المخلوعة عنها دلالة الاستفهام لانها لو خلعت عنها لوجب اعرابها لانها انما بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فاذا زال ذلك عنها وجب اعرابها كما اعربت من في قولهم ضرب من منا لما خلعت عنها دلالة الاستفهام .

ومن ذلك كاف الخطاب للذكر والمؤنث نحو رأيتك هي تفيد شيئين ١٥
الاسمية والخطاب ثم قد تخلع عنها دلالة الاسم في قولهم ذلك واولئك وهالك وابصرك زيدا وانت تريد ابصر زيد اوليسك اخاك في معنى ليس اخاك وقولهم رأيتك زيد اما صنع ، وحكى ابو زيد ، بلاك والله وكلاك ، اى بلى وكلا فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية ولا موضع ٢٠
لها من الاعراب ونظير ذلك التاء من انت فانها خلعت عنها دلالة الاسمية وتخلصت حرفا للخطاب والاسم ان وحده .

قال ولم يستنكر الناس خطاب الملوك بالكاف في قول الانسان هو مثالا للملك ضربت ذلك الرجل لهذا المعنى وهو عروها من معنى الاسمية .

قال فان قيل فكان ينبغي ان لا يستنكر خطابه بآنت لما ذكر ، قيل
 التاء وان كانت حرف خطاب لا اسما فان معها نفسها الاسم وهو ان من انت
 فالاسم على كل حال حاضر وليس كذلك قولنا ذلك لانه ليس للمخاطب
 بالكاف هنا اسم غير الكاف كما كان له مع التاء اسم للمخاطب نفسه وهو ان
 • والمقصود إعظام الملوك بان لا يتذلل لاسماؤها فاعرف الفرق بين الموضعين
 ومن ذلك الواو في نحو (أكلوني البراغيث) وقاموا اخوتك والالف في قاما
 اخواك والنون في (ويعصرون السليط أقربه) كلها مخلوعة من معنى الاسم
 مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث .

ومن ذلك قولنا الا قد كان كذا وقول الله سبحانه (ألا انهم يشنون
 ١٠ صدورهم) فالأ هنا فيها شيعة ان التنبيه وافتتاح الكلام فاذا جاء معها يا
 خلصت افتتاحا لا غير وصار التنبيه الذي كان فيها ليا دونها وذلك نحو قوله تعالى
 (ألا يسجدوا لله) وقول الشاعر .

الاياسنا برقي على قللي الحمي لهنك من برقي على كريم
 ومن ذلك واو العطف فيها معنيان العطف ومعنى الجمع فاذا وضعت
 ١٥ موضع مع خلصت للاجتماع وخلصت عنها دلالة العطف نحو قولهم (استوى الماء
 والخشب) وجاء البرد والطيالة .

ومن ذلك فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع فاذا استعملت
 في جواب الشرط خلصت عنها دلالة العطف وخلصت للاتباع نحو ان تقسم
 فانما اقوم .

٢٠ ومن ذلك همزة الخطاب في هاء يا رجل وهاء يا امرأة كقولك هاك
 وهاك فاذا الحقها بالكاف جردتها من الخطاب لانه يصير بعدها في الكاف
 وتفتح هي ابدا وهو قولك هاءك وهاءك وهاء كما وهاءكم .

ومن ذلك يا في النداء تكون تنبيه او نداء في نحو يا زيد يا عبد الله
 وقد تجرد من النداء للتنبيه البتة نحو قول الله تعالى (ألا يا اسجدوا) كأنه قال
 ألاها

وقول ابي العباس انه اراد الا يا هولاء امجدوا مردود عندنا وكذلك قول العجاج (يا د اسلمى يا اسلمى ثم اسلمى) انما هو كقولك ها اسلمى ، وكذلك قولهم هلم فى التنبيه على الامر ، هذا خلاصة ما ذكره ابن جنى فى هذا الاصل ، وقال شيخه ابو على فى (التذكرة) وقال ابو البقاء فى (التبيين) . اصل كان واخواتها ان تكون دالة على الحدث ثم خلعت دلالتها عليه وبقيت دلالتها على الزمان .

حرف الراء

الرابط

- ١٠ يحتاج اليه فى احد عشر ، موضعا (الاول) جملة الخبر ورد وابطؤها عشرة اشياء تأتى (فى الفن الثانى الضوابط فى المبتدأ - ١) (الثانى) جملة الصفة ولا يربطها الا الضمير (الثالث) جملة الصلة ولا يربطها غالبا الا الضمير . (الرابع) جملة الحال واربطها اما الواو والضمير او كلاهما . (الخامس) المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه نحو زيد ا ضربته او ضربت اخاه .

- ١٥ (السادس) (والسابع) بدل البعض وبدل الاشتغال ولا يربطها الا الضمير نحو (عموا وحموا كثير منهم) (عن الشهر الحرام قتال فيه) وانما لم يحتاج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه فى المعنى كما ان الجملة التى هى نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك .

- ٢٠ (الثامن) معمول الصفة المشبهة ولا يربطه ايضا الا الضمير . (التاسع) جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير نحو (فن يكفر منكم فاني اعد به) .

(العاشر) العاملان فى باب التنازع لابد من ارتباطهما اما بما طف كما فى قام وقد اخواك او عمل اولها فى ثانيها نحو (وانه كان يقول - فبيها) (وأنهم

ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا) .

(الحادى عشر) الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ

به نحو جاء زيد نفسه والزيد ان كلاهما والقوم كلهم وسائر ما تقدم يجوز

ان يكون الضمير فيه مقدرا .

فائدة

اذا قلت مردت برجل حسن الوجه ففى الرابط ثلاثة اقوال .

احدها، قول الكوفيين ان ال تائبة عن الاضافة اى وجهه فربطت كما

ربطت الاضافة الثانى ، قول البصريين انه محذوف اى الوجه منه الثالث

قول القادسي وتبعه ابن الخباز انه ضمير فى الصفة والوجه بدل منه ذكره ابن

١٠ هشام فى تذكرته .

قاعدة

قال الشاويين فى (شرح الجزولية) اصل الحذف للرابط انما هو

الصلة لا للصفة .

الرجوع الى الاصل

ايسر من الانتقال عند

١٥

قال ابو الحسن بن ابي الربيع فى (شرح الايضاح) اذا اسند الفعل

المضارع الى نون الأناث بنى لشبهه حيثئذ بالماضى وقد كان اصل المضارع

ان يكون مبنيا واما اعرب لشبهه بالاسم من وجهين العموم والاختصاص

فان يرجع الى اصله لشبهه بما هو من جنسه ايسر واولى لان الرجوع الى الاصل

٢ ايسر من الانتقال عنه وتشبيه الشيء بجنسه اقرب من تشبيهه بغير جنسه .

قال وكذلك اذا اتصلت به نون التوكيد اشبه فعل الامر من وجهين

أه لحق هذا ما لحق هذا وان المعنى الذى لحق له الامر هو المعنى الذى لحق

له المضارع فبنته العرب لما ذكرناه وهو ان الرجوع الى الاصل وهو البناء فى

الافعال

الأفعال يسر من الانتقال عن الأصل وتشبيه الشيء بجنسه اولى من تشبيهه بغير جنسه .

قلت ونظير ذلك ان الاسم منع الصرف اذا شبه الفعل من وجهين ثم يرجع الى الأصل اذا دخله ال او الاضافة الى هي من خصائص الاسماء .

رب شيء يكون ضعيفا

ثم يحسن للضرورة

- قال ابو علي الفارسي في (البندايات) في قوله (لا تجزى إن منفسا اهلكته) ان الفعل المحذوف والفعل المذكور مجز ومان في التقدير وان الجزم الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرير ان اي ان اهلكته منفسا ان اهلكته، وساغ اعمار ان وان لم يجزا اعمار لام الأمر ١٠ الا ضرورة لا تساعهم فيها بدليل ايلائهم اياها الاسم ولان تقدمها مقولاد لالة عليها ولهذا اجاز سيويو بهن تمرد امر و منع من تصرف ازل حتى يقول عليه وقال فيمن قال مررت برجل صالح الاصلح فطالع بالخفض انه اسهل من اعمار رب بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيد افا انه ضعيف جدا وحسن في ضربوني وضربت قودك واستغنى بجواب ١٥ الاولى عن جواب الثانية كما استغنى في نحو ازيد اظنته قائما بثاني مفعولى ظننت المذكورة عن ثاني مفعولى المقدرة .

رب شيء يصح تبعاً ولا يصح استقلالاً

- قال ابن هشام في (المغني) اما حرف شرط بدليل لزوم الفاء بعدها نحو (فاما الذين آمنوا فليعملون انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون) ٢٠ الآية ولو كانت الفاء عاطفة لم تدخل على الخبر اذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين انها فاء الجزاء فان قلت فقد استغنى عنها في قوله (فاما اتقتل لا قتال لديكم)

قلت هو ضرورية فان قلت فقد حذفت في التنزيل في قوله تعالى (فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم) قلت الاصل فيقال لهم اكفرتم لحذف القول استثناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلى عنه ركعتي الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح، ربما كان في الشيء لفتان فاتفقوا على احدهما في موضع كقولهم لعمر الله وانت قول العمرو العمر، ذكره الفارسي في التذكرة.

حرف الزاي

الزيادة

فيها فوائد، الاولى قال ابن دريد في اول الجمهرة لا يستغنى الناطر في اللغة عن معرفة الزوائد لانها كثيرة الدخول في الابنية قل ما يمتنع منها الرباعي والنجاسي والملحق بالسداسي فاذا عرف مواقع الزوائد في الابنية كان ذلك حرياً ان لا يشذ عليه النظر فيها .

الثانية قال ابن دريد الزوائد عند بعض النحويين عشرة احرف وقال بعضهم تسعة يجمع هذه الاحرف كلمتان وهو قوله (اليوم تنساء) وهذا عمله ابو عنتاب المازني وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) يحكى ان ابا العباس سأل ابا عثمان عن حروف الزيادة فانشده .

هويت السمان فسئبني وما كنت قد ما هويت السمان

فقال له الجواب فقال قد اجبتك مرتين يعني هويت السمان قال ابن يعيش وزيادة الحرف مما يشترك فيه الاسم والفعل واما الحروف فلا يكون فيها زيادة لان الزيادة ضرب من التصرف ولا يكون ذلك في الحروف قال ومعنى الزيادة الحلق الكلمة من الحروف مالمس منها اما لافادة معنى كاف ضارب وواو مضروب واء المضرب من التوسع في اللغة نحو انف حمار وواو عمود وياه سعيد، قال واذا ثبتت زيادة حرف في كلمة في لغة ثبتت زيادتها في لغة اخرى نحو حؤ ذر حكى فيه الجوهري الفتح والضم فالهمزة فيه زائدة لانها زائدة في لغة

من ضم اذ ليس في الاصول مثل جعفر بفتح الفاء وضم الجيم واذا ثبتت زيادتها في هذه اللغة كانت زائدة في اللغة الاخرى لانها لا تكون زائدة في لغة اصلا في لغة اخرى هذا محال. وكذلك تفضل بفتح الفاء وضمها فن تفتح كانت زائدة لامحالة لعدم النظير ومن ضم كانت ايضا زائدة لانها لا تكون اصلا في لغة زائدة في لغة اخرى انتهى .

الثالثة في زيادة حروف المعاني قال الزحشرى في (المفصل) حروف الصلة إن وأن وما ولا ومن والباء .

قال ابن يعيش في (شرح المفصل) الزيادة والالتاء من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين، ومعنى بالزائد أن يكون دخوله تخروجه من غير أحداث معنى، ووجه الحروف التي تزداد هي هذه الستة .
قال وقد انكر بعضهم وقوع هذه الحروف زوائد لغير معنى لانه اذا كان يكون كالعبت وليس يغلو انكارهم لذلك من انهم لم يجدوه في اللغة او لما ذكره من المعنى، فان كان الاول قد جاء منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى، وان كان الثاني فليس كما ظنوه لان قولنا زائد ليس المراد أنه دخل لغير معنى البتة بل زيد لضرب من التاكيد، وانما كيد معنى صحيح .

وقال اسخاوى من النحاة من قال في هذه الحروف اذا جاءت صلة لانها قد واصل بها ما قبلها من الكلام ومنهم من يقول زائدة ومنهم من يقول لغو ومنهم من يقول توكيد وابي بعضهم الا هذا ولم يجوز فيها ان يقال صلة ولا تقول لا يظن انها دخلت لا للمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) حروف الزيادة سميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زنة او اعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) اكثر ما يقع الصلة في الفاظ الكوفيين ومعناه انه حرف يصل به كلامه وليس بركن في الجملة ولا في استقلال المعنى .

وقال والفرض زيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد قال عند ذكره (فيما تقتضيه) فهي لتوفى انها لم تحدث اذ جاءت شيئا لم يكن قبل ان تجيء من العمل وهو توكيد للكلام .

قال السيرا في بين سيبويه عن معنى التوفى الحرف الذى يسمونه لغوا وبين انه لتأكيد لتلايقن انسان انه دخل الحرف لغير معنى البتة لان التوكيد معنى صحيح ومذهب غيره انها زيدت طلبا للفصاحة اذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرها من الامور اللفظية فاذا زيد شيء من هذه الزوائد تاتي له صلاح .

ومذهب الفراء ان هذه الحروف معتبر فيها معانيها اتى وضعت لها وانما كررت تأكيدا فهي عنده من التأكيد اللفظى وعند سيبويه تأكيد للمعنى ويطلب مذهب الفراء بانه لا يطرء في كل الحروف ألا ترى ان من في قولك ماجاء في من احد ليست حرف نفى وقد اكدت النفي وجعلته عاما .

فان قلت العرب تحذف من نفس الكلمة طلبا للاختصار فلا تزيد شيئا لا يدل على معنى وهل هذا الاتناقض في فعل الحكيم .

قلت انما يكون ما ذكرت لو كان زائدا للمعنى اصلا ورأسا اما اذا كان فيه ما ذكرنا من الوجهين وهى التوصل الى الفصاحة والتمكن وتوكيد المعنى وتقريره في النفس فكيف يقال انها تزداد للمعنى .

فان قلت فكان ينبغي ان تراد ان المشددة في هذا الباب . قلت حروف الصلة تتبين زيادتها بالاضافة الى ما لها من المعنى بالاضافة الى اصل الكلام بخلاف ان وان فانه لم يتبين زيادتهما بالاضافة الى ما لها من المعنى انتهى .

وقال النبيل (١) معنى كون هذه الحروف زوائد انك لو حذفتها لم يتغير الكلام عن معناه الاصلى وانما قلنا لم يتغير عن معناه الاصلى لأن زيادة هذه

(١) ي - « السلي » ولعل الصواب « البلي » وهو احمد بن يوسف - انظر ترجمته

الحروف تفيد معنى وهو التوكيد ولم تكن الزيادة عند سميويه لغير معنى البتة لأن التوكيد معنى صحيح لأن تكثير اللفظ يفيد تقوية المعنى .

وقيل انما زيدت طلبا لفصاحة اذ ربما يتمتع بالنظم بدون الزيادة وكذلك السجع فاقادت الزيادة التوسعة في اللفظ مع ما ذكرنا من التوكيد وتقوية المعنى .

وقال الرضى فائدة الحرف الزائد (١) في كلام العرب اما معنوية واما لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية والياء في خبر ليس وما فان قيل فيجب ان لا تكون زائدة اذا اقادت فائدة معنوية .

قيل انما سميت زائدة لأنها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تأكيد المعنى الثابت وتقويته فكأنها لم تعد شيئا لما لم تغاير فائدة العارضة .
الفائدة الحاصلة قبلها .

ويلزم مهم ان يعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسماء كانت اولاز وائد ولم يقولوا به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائدين وبعضها لا يعمل (نحو فجارحة من الله) .

واما الفائدة اللفظية فهي ترين اللفظ وكونه زيادة فيها فصيح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة وزن الشعر او حسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من الفوائد اللفظية والمعنوية معا ولا اعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سبعا كلام الباري تعالى وانبيائه عليهم الصلاة والسلام .

وقد يجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد احدها عن الأخرى . وانما سميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او الى اقامة وزن او صحيح او غير ذلك .

ارابعة قال ابن عصفور في (شرح المقرب) زيادة الحروف خارجة عن القياس فلا ينبغي ان يقال بها الا ان يرد بذلك سماع او قياس مطرد

كما فعل بالياء فى خبر ما وليس ومن ثم لم يقل بزيادة الفاء فى خبر المبتدأ لانه لم يجىء منه الا ما حكي من كلامهم اخوك فوجد بل اخوك بجهده، وقول الشاعر يموت اناس او يسيب فتاهم ويحدث ناس والصغير فيكبر

الحامسة قال ابن ايا من الروائد ما يلزم وذلك نحو الفاء فى نرجت فاذا زيد، ذهب ابو عثمان الى انها زائدة مع لزومها واختاره ابن جنى فى (سر الصناعة) .

وكذلك قولهم افعله اثر اما اى اول شيء، فزائدة لا يجوز حذفها، وكذلك الالف واللام فى الآن زائدة فى القول المشهور مع لزومها، وكذلك الالف واللام فى الذى، وما فى مهيا، وان فى خبر عسى قال بعضهم انها زائدة وهى لازمة وحيث لا تتقدر بالمصدر ويزول اشكال كيف يقع الخبر، صدوا عن الخفة فى قولك عسى زيد أن يقوم حتى احتاج ابو على الى تأويله فى (القصرىات) بحذف المضاف اى عسى زيد اذا القيام . انتهى .

السادسة قال ابن عيسى انما جاز أن تكون حروف النفى (١) اصله (٢) فتأكيده لانه بمنزلة نفي التقيض فى نحو قولك ما جاء فى الازيد فهو اثبات قد نفي فيه التقيض وحقق المجيء لزيد وكذلك قول العجاج (فى بئر لا حور سرى وما شعر) المراد فى بئر حور ولا من يده، وقالوا ما جاء فى زيد ولاهر قالوا وهى التى جمعت بين الثانى والاو فى نفي المجيء، ولاحقت النفي واكدته ألا ترى انك لو اسقطت لا قلت ما جاء فى زيد وصر ولم يختلف المعنى .

وذهب الرماني فى (شرح الاصول) الى انك اذا قلت ما جاء فى زيد وصر واحتمل ان تكون انما نفيت ان يكونا اجتماعا فى المجيء، فهذا يفرق بين الحقيقة والصلة بالحقيقة فتفتقر الى تقدم نفي والصلة لا فتفتقر الى ذلك فتقال الاول قوله تعالى (لم يكن الله ليغفر لهم ولا يهديهم سبيلا) فلا هنا الحقيقة وقال (ولا تستوى الحسنة ولا السيئة) فلا فيها المؤكدة والمعنى ولا تستوى الحسنة

(١) اى - ان يكون حرف النفي (٢) اى « مثله » ولعل الصواب « صلة » اى

والسبغة لان تستوى من الافعال التي لا تكفى بفاعل واحد كقولنا اصطاح واختصم، وفي الجملة لا تراد الا في موضع لا يس فيه . انتهى .

- السابعة قال ابن السراج لا زائد في كلام العرب لان كل ما يحكم بزيادته يفيد التاكيد، ونقل عنه ابن يعيش انه قال حق الملقى عندي ان لا يكون عاملا ولا معمولا فيه حتى يلغى من الجميع ويكون دخوله تكرره لا يحدث معنى غير التوكيد واستترب زيادة حروف الجر لانها عاملة قال ودخلت لمعان غير التاكيد .

فائدة

- قولهم عجبت من لاشيء ، قال الطيبي في حاشية الكشف يجوز فيه الفتح وهو ظاهر والجر وفيه وجهان ، احدهما ان تكون لا زائدة لفظا لا معنى اى لا تكون عاملة في اللفظ وتكون مرادة من جهة المعنى فتكون صورتها صورة الزائدة ومعنى النفي فيه كقول النابغة (امسى بيلدة لاعم ولاخال) وقول الشاخ .

- اذا ما ادخلت وضعت يداها لها ادلاج ليلة لا مجموع
لا مجموع صفة ايلة اى لليلة النوم فيها مفقود لان المجموع النوم .
والثاني ان تكون لا غير زائدة لافظا ولا معنى كقولهم غضبت من لاشيء .
وجئت بلا مال ، قال ابو علي فلا مع الاسم المكرر (١) في موضع جر بمنزلة خمسة عشر وقد بنى الاسم بلا .

حرف السين

سبب الحكم قد يكون

سببا لضده على وجه

- عقد لذلك ابن جنى بابا في (الخصائص) فن ذلك الادغام يقوى المعتل وهو ايضا بعينه يضعف الصحيح ، ومنه ان الحركة نفسها تقوى الحرف وهي بنفسها تضعفه .

سبك الاسم من الفعل بغير حرف سبك فيه نظائر

• منها اضافة الزمان الى الفعل وهو في الحقيقة الى المصدر نحو (هذا

يوم ينفع) .

• ومنها وقوع الفعل في باب التسوية والمراد به المصدر نحو سواء

على أقت أم تعدت .

ومنها وقوع المضارع بعد القاء والواو في الاجوبة الثمانية نحو

ما تأتينا فتحديثا اى ما يكون منك اتيان لحديث فالفعل الذى قبل القاء في تأويل

المصدر ولهذا صح النصب على اضرار أن يكون من عطف مصدر مقدر على

١٠ مصدر متوهم وامن ثم امتنع الفصل والنصب في نحو ما زيد يكرم فيكرمه

اخانا ، يريد ما زيد يكرم اخانا فيكرمه لأنه كما تقرر معطوف على مصدر

متوهم من قولك يكرم فكما لم يجز أن يفصل بين المصدر ومعموله فكذلك

لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله لأن يكرم في تقدير المصدر .

حرف الشين

الشدوذ

١٠

ويقابله الاطراد، قال ابن جني في (الخصائص) اصل مواضع (طرد)

في كلامهم التابع والاستمرار .

منه طردت الطريدة اذا اتبعها واستمرت بين يديك .

ومنه مطاردة الفرسان واطراد الجدول اذا تابع ماؤه بالريح .

واما مواضع (ش ذ ذ) فالتفريق والتفرد هذا اصل هذين الاصلين

٢٠ في اللثة ثم قيل ذلك في الكلام والاصوات على سمته وطريقه في غيرها بفعل

اهل على العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة

مطرذا وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك الى غيره شاذ .

قال

قال والكلام في الاطراد والشذوذ على اربعة اضرب، مطرد في
اقياس والاستعمال جميعا وهذا هو التاية المطلوبة وذلك نحو قام زيد وضربت
عمر او مررت بسميد، ومطرد في القياس شاذ في الاستعمال وذلك نحو اناضى من
يذرو يدع وكذلك قولهم مكان مقل هذا هو القياس والاكثر في السماع باقل
والاول مسموع ايضا وما يقوى في القياس ويضعف في الاستعمال مفعول
عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما او قيا ما هذا هو القياس غير أن السماع ورد
بحظره والاقتصار على ترك استعمال الاسم هنا وذلك قولهم عسى زيد أن يقوم
وقد جاء عنهم شيء من الاول في قوله (لا تعد ان انى عسيت صائما) وقولهم (عسى
العوير ابؤسا) .

والثالث المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم استحوذ
واخوص الرمث واستصوبت الامرو استوقى الجمل واستفيل الجمل واستتست
الشاة واغليت المرأة وقول زهير (هناك ان يستخولوا المال يخلولوا) .

والرابع الشاذ في القياس والاستعمال جميعا كاستتم مفعول بما عينه واو
اوياء نحو ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود ورجل معوود من
مرضه وهذا لا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره اليه .

واعلم ان الشيء اذا اطرذ في الاستعمال وشذ في القياس فلا بد من اتباع السمع
الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ اصلا يقاس عليه غيره ألا ترى انك اذا سمعت
استحوذوا استصوب اديتهم بما لم يتجاوز ما ورد به السمع فيها الى غيرهما
فلا تقول في استقام استقوم ولا في استبيع استبيع ولا في اعداد اعود فان كان
الشيء شاذ في السماع مطردا في القياس تحاءيت ما تحاءت العرب به وجرئت
في نظيره على الواجب في امثاله .

من ذلك امتناعك من وذو ودع لانهم لم يقولوها ولا غر عليك
ان تستعمل نظيرها نحو وزن ووعد لو لم تسمعها فاما قول ابي الاسود .
ايت شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودعسه

فشاذ فاما قولهم ودع الشيء يدع اذا سكن فانه مسموع متبع ومن ذلك استعمال ان بعد كاد نحو كاد زيد أن يقوم وهو قليل شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا ما ينافي القياس .

ومن ذلك قول العرب أقائم اخواك ام قاعدان هكذا كلامهم قال
 ابو عثمان والقياس يوجب ان نقول أقائم اخواك ام قاعدها الا ان العرب
 لا تقول الا قاعدان فتصل الضمير والقياس يوجب فصله ليعادل الجملة الاولى،
 قال وما ورد شاذا عن القياس . طردا في الاستعمال قولهم الخولة والخولة فهذا
 من الشذوذ عن القياس على ما ترى وهو في الاستعمال متقاد غير متأب ولا يقول
 على هذا في جمع قائم قومة ولا في صائهم صومئة وقد قالوا على القياس خانة ولا تكاد
 نجد شيئا من تصحيح هذا في الياء ، لم يأت عنهم في نحو باع وسائر بيعة ولا سيرة
 وانما شذ ما شذ من هذا مما عينه واو لياء نحو الخولة والخولة والحول والدول،
 وعلمته عدى قرب الالف من الياء وبعدها عن الواو اذا صححت نحو الخولة
 كان اسهل من تصحيح نحو البيعة وذلك ان الالف لما قربت من الياء اسرع
 انقلاب الياء اليها وكان ذلك اسوغ من انقلاب الواو اليها لبعد الواو عنها وفي
 (شرح المعصل) لابن يعيش من الشاذ في القياس والاستعمال دخول ال على
 المضارع في قوله .

وبستخرج اليربوع من ناققائه ومن جحره ذى الشيعة ليتضح
 قال والذي شجبه على ذلك انه رأى الالف واللام بمعنى الذي في
 الصفات فاستعملها في الفعل على المعنى وقوله .

٢٠ من اجلك يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالود غني
 شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلما فيه من نداء ما فيه الالف واللام
 واما الاستعمال فلانه لم يأت منه الاحرف اوسر فان وقولهم يا صاح واطرق
 كترخيم صاحب وكروان شاذ قياسا واستعمالا اما القياس فلان الترخيم باب
 الاعلام وما الاستعمال فقلة المستعملين له

قال وقولهم من ابئك بالفتح شاذ في القياس دون الاستعمال وقولهم من الرجل بالكسر شاذ في الاستعمال صحيح في القياس وهي خبيثة لقلة المستعملين .

- قال وحكي بعضهم ان من العرب من يعتقد في امس التنكير ويعربه ويصرفه ويجري الاسماء التمكنة فيقول ذهب امس بجايه على التنكير .
وهو غريب في الاستعمال دون القياس .

(فائدة)

- قال الجارودي في (شرح الشافية) اعلم ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود، والتادر مائل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس نكح عال، والضعيف ما يكون في ١٠ ثبوته كلام كترطاس بالضم .

الشيء اذا اشبه الشيء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه

- ذكره ابن يعيش في (شرح المصطل) قال وليس كل شبه بين شيئين ١٠
يوجب لأحد مما حكما هو في الاصل للآخر ولكن الشبه اذا قوى اوجب الحكم
واذا ضعف لم يوجب فكما كان الشبه اخص كانت اقوى وكلما كان اعم
كان اضعف فالشبه الاعم كشبه الفعل الاسم من جهة انه يدل على معنى فهذا
لا يوجب له حكما لانه عام في كل اسم وصل وليس كذلك الشبه من جهة انه
ثان باجتماع السببين فيه لان هذا يخص نوعا من الاسماء دون سائرهما فهو خاص ٢٠
مقرب للاسم من الفعل .

ومن فروع ذلك الحال لا اشبهت الظرف عمل فيها حروف المعاني
كليت وكان .

ومنها الف اللاحق لا اشبهت الف التانيث من حيث انها زائدة

ولها لا تدخل عليها تاء التانيث كانت من اسباب منع الصرف .
ومنها سر اويل لما شبه صيغة متهمى الجموع منع الصرف .
ومنها الشبه بالمضاف ينصب في النداء كالمضاف نحو يا ضار بازيذا
ويا مضر ويا غلامه .

- قال ابن يعيش ووجه الشبه بينهما من ثلاثة اوجه، احدها ان الاول
عامل في الثاني كما كان المضاف عاملا في المضاف اليه .
فان قيل المضاف عامل في المضاف اليه الجرح وهذا عامل نصباً اورثما
تقد اختلفاً ، قيل الشيء اذا شبه الشيء من جهة فلا بد أن يفارقه من جهات
اخر ولولا تلك المفارقة لكان اياه فلم تكن المفارقة قاذحة في الشبه .
- ١٠ الوجه الثاني ان الاسم الاول يختص بالثاني كما ان المضاف يختص
بالمضاف اليه ألا ترى ان قولنا يا ضارباً رجلاً اخص من قولنا يا ضارباً .
الثالث ان الاسم الثاني من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام
المضاف .

- وقال السخاوى في (شرح المفصل) اذا شبه الشيء الشيء في امرين
- ١٥ فازاد اعطى حكمه مالم يفسد المعنى، ولهذا عملت ما عمل ليس لما شبهتها في النفي مطلقاً
وفي نفي الحال خاصة .
- وقال ابن هشام في (النفي) قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه او افعله
او فيها فاما الاول فله صور كثيرة .

- احداها دخول الباء في خبر إن في قوله تعالى (أولم يروا ان الله الذي
- ٢٠ خلق السموات والارض ولم يبي بخلقهن بقادر) لانه في معنى اوليس الله بقادر ،
وفي (كنى بالله شهيدا) لما دخله من معنى اكتف بالله شهيدا، وفي قوله - لا يقرأن
بالسور - لما دخله معنى لا يتقرين بقراءة السور ولهذا قال السهيلي لا يجوز ان
تقول وصل الى كتابك قرأت به على حد قوله لا يقرأن بالسور - لانه عار من
معنى التقرب .

الثانية جواز حذف خبر المبتدأ في نحو إن زيد أقام وعمر واكتفاء
بغير إن لما كان إن زيدا قائم في معنى زيد قائم ، ولهذا لم يجر ليت زيد أقام
وعمر .

الثالثة جواز أن زيدا غير ضارب لما كان في معنى أنا زيدا لا اضرب
ولولا ذلك لم يجر إذ لا يتقدم المضاف اليه على المضاف ، فكذا لا يتقدم معموله
لا تقول أنا زيدا أول ضارب أو مثل ضارب .

الرابعة جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان
ولولا ذلك لم يجر لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر أو ذا مرفوع يفنى عن الخبر .
الخامسة أعطاهم ضارب زيد الآن أو غدا حكم ضارب زيدا في
التنكير لأنه في معناه فلماذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب
وإدخلوا عليه ال ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد الماضي لأنه حيثما ليس في
معنى الناصب .

السادسة وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب نحو (وإنها لكيرة
الاعلى الخاضعين) (ويأبى الله إلا أن يتم نوره) لما كانت المعنى وإنها لا تسهل
الاعلى الخاضعين ، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره .
السابعة المطلق بولا بعد الإيجاب في نحو قوله (إني الله أن اسموبام
ولأب) لما كان معناه قال الله لي لا تسب بام ولا أب .

الثامنة زيادة لاق قوله تعالى (ما منعك أن لا تسجد) قال ابن السيد
المانع من الشيء أمر للمنوع أن لا يفعل فكأنه قيل ما الذي قال لك لا تسجد .
التاسعة تعدى رضى بعلى في قوله (إذا رضيت على بنو قشير) لما كان
رضى عنه بمعنى أقبل عليه بوجه وده ، وقابل الكسائي إنما جاز هذا حملا على
تقيضه وهو محط .

العاشرة رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم
(فشربوا منه الا قليل منهم) لما كان معناه فلم يكونوا منه بدليل (فن شرب منه

فليس منى) .

الحادية عشرة تذكير الاشارة في قوله تعالى (فذا انك برها تان) مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى والبرهان مذكور . ثمة لم تكن تختتم الا ان قالوا (فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل) .

الثانية عشرة قولهم علمت زيد من هو برغم زيد جوازا لانه نفس من في المعنى .

الثالثة عشرة قولهم ان احدا الا يقول ذلك فوقع احد في الاثبات لانه نفس الضمير المستتر في يقول والضمير في سياق النفي فكان احد كذلك . والثاني وهو ما اعطى حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه ١٠ له صور كثيرة احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التي بمعنى الذي لانها بلفظ ما النافية كقوله (ورج القتي للخير ما ان رأيت) وقوله (يرجى المرء ما ان لا يراه) فهذا ان محمولان على نحو قوله (ما ان رايت ولا سمعت بمثله) . الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها في اللفظ على ١٥ ما الموصولة الواقعة مبتداه كقوله (لا اغفلت شكرك فاصطنعني) فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك لا تصنعه حسن .

الثالثة توكيد المضارع بالنون بعد لا النافية حملا لها في اللفظ على لا النافية نحو (واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) . الرابعة حذف الفاعل في نحو (أسمع بهم وأبصر) لما كان احسن بزيد ٢٠ مشبها في اللفظ لقولك امر بزيد .

الخامسة دخول لام الابتداء بعد ان التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قاله بعضهم في قراءة (ان هذان لسا حران) .

السادسة قولهم اللهم اغفر لنا ايها العصاة بضم اية ورفع صفتها كما يقال يا ايها العصاة، وكان حقه النصب كقولهم نحن العرب اقرب الناس لا ضيف

الضعيف ، ولكنه لما كان في اللفظ بمنزلة المستعمل في النداء اعطى حكمه وان انتهى موجب البناء .

السابعة بناء باب حنم تشبيها له بنزال .

الثامنة بناء حاشا في (وقلن حاشا لله) لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية .

- التاسعة قول بعض الصحابة قصر الصلاة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر ما كنا نطو وأمنه فوقع قط بعد المصدرية كما وقع بعد ما النافية .
- العاشرة ، اعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو (خلق كل شيء) و(لك قصورا) وحى اجتماعا وروين كقوله .

بنى ان البرشيء هين المنطق اللين والطعيم

- والثالث وهو ما اعطى حكم الشيء لمشايبته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وانفل في التعجب فانهم منعوا الفعل التفضيل ان يرغ الظاهر لشبهه بافل في التعجب وزنا واصلا وافادة للبالغة واجازوا تصغيرا فل في التعجب لشبهه بافل التفضيل فيما ذكرنا .

وقال الابذي في (شرح الجزولية) حذفت ان مع عسى تشبيها بكاد

- وزعم ابن السيد أن الاحسن ان يقال شبهت عسى بلعل لأن كلاهما رجاء وكما حملوا لعل على عسى فادخلوا في خبرها ان نحو (لعلك يوما ان تلم ملة) .
- وقال ابن الصائغ هذا الذي قاله ممكن وتشبيه الفعل بالفعل اولى من تشبيهه بالحرف .

الشيئان ان تضاد تضاد الحكم الصادر عنهما

- ذكر هذه القاعدة ابن الدهان في (النقرة) قال ولهذا نظائر في العقولات وسائر المعلومات . شا هذا وقميسا الأثرى ان الاعراب لما كان ضد البناء وكان الاعراب اصله الحركة والتنقل كان البناء اصله الثبوت والسكون . وكذلك الابتداء لما كان اصله الحركة ضرورة كان اوقف اصله السكون .

الشروط المتضادة في الابواب المختلفة

قال ابن هشام العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر تقيض ذلك الشيء على ، اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتأمل العرب اختلطت عليه الابواب والشرائط .

- من ذلك اشتراطهم الجود لعطف البيان والاشتقاق للنعت ، والتعريف لعطف البيان ونعت المعرفة والتذكير للحال والتمييز والفعل من ونعت النكرة ، وتعريف العلمية بخصوصه لمنع الصرف وتعريف اللام الجنسية لنعت الاشارة واى في البداء وفاعل نعم وبئس ، والالهام في ظروف المكان والاختصاص في المتدا وصاحب الحال ، والاحتمار في مجرور لولا ووجد ولبي وسعدى وحناني وفي مرفوع خبر كما دواخواتها الاعشى تقول كاذب يد يموت ولا يجوز يموت ابوه ومرفوع اسم التفضيل في غير مسئلة الكحل والالهام في تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ، والافراد في الفاعل ونائبه والجملة في خبر أن المفتوحة اذا خفت وخبر القول المحكي نحو تولى لاله الا الله وخبر ضمير الشأن ، والجملة الفعلية في الشروط غير لولا وفي جواب لو ولولا والجمليتين بعد لا والجل التالية لأحرف التحضيض وجملة اخبار افعال المقاربة وخبر أن المفتوحة بعد او عند الزمخشري ومتابعيه نحو (واوأنهم آمنوا) والاسمية بعد اذا الفجائية ويوما على الصحيح فيها ، والاحبار في الصلة والصفة والحال والخبر وجواب اقسام غير الاستعطاق والانشاء في جواب اقسام الاستعطاء ، والوصف في مجرور رب اذا كان طاهرا واى في البداء والجماء في قولهم جاؤ الجماء النعير وما وطىء به من خبر اوصفة او حال وعدم الوصف في فاعل نعم وبئس والاسماء المتوعدة في شبه الحرف الامن وما انتكرتين والضمير ، والتقديم في الاستفهام والشرط وكما الخبرية والتأخير في الفاعل ونائبه ومفعول التعجب والمفعول الذي هو أى الموصولة والمفعول الذي هو أن وصلتها بالمبتدأ الذي هو أن وصلتها ، والحذف في احد معمولي لات وعدم الحذف في الفاعل ونائبه والجار

والجار الباقي عمله، والرباط في المواضع الاحد عشر السابقة وعدم الرباط في الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد، والاضافة في بناء اى الموصولة والقطع عنها في بناء قبل وبعد وغير .

حرف الصاد

- (صدر الكلام) قال الرضى كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه وان كان حرفا قرئته الصدر كحروف النفي والتثنية والاستفهام والتحضيض وإن واخواتها وغير ذلك، واما الافعال كافعال القلوب والافعال الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر اجراء لما مجرى سائر الافعال .

- وقال في (البيضا) الاسماء المتضمنة للعاني تقتضى الصدر وإن لم تكن معارف ولهذا تقدم الاشارة على العلم في قولك هذا زيد وان كان العلم اعرف لتضمنته معنى الاشارة .

ضابط

- قال ابن يعيش لا يعمل في الاستفهام ما قبله من العوامل اللفظية
- الاحروف الجر وذلك لثلاث خرج عن حكم المصدر وانما عمل فيه حروف الجر دون غيرها لمتزها بما دخلت عليه . نزاة الجزء من الاسم .
- وفي (امالى ابن الحاجب) سئل العرب تجعل صدر الكلام كل شيء دل على قسم من اقسام الكلام كالاستفهام والنفي والتحضيض وان واخواتها سوى ان قولهم زيدا ضربت وضربت زيدا يقال عليه انه اذا قيل زيدا البس (١) على السامع ان يكون المذكور بعده ضربت او اكرمت او نحوه واذا قيل ضربت البس (١) على السامع ان يكون زيدا وان يكون عمرا ونحوه فاجاب بامور .
- احدها ان هذا لا يمكن ان يكون الا كذا لانه لا بد من تقديم مفرد على مفرد فهما قدمت احدا المفردين فلا بد من احتماله كلما يقدر تجويزه في الآخر .
- الثاني ان هذا الباس في آحاد المفردات وذاك الباس في اصول اقسام

الكلام فكان أهم .

الثالث ان تلك الالفاظ وضعت للدلالة عليه وكان تقديمها مرشدا الى ما وضع له بخلاف هذه فانه ليس لها الفاظ غير لفظها ولو كان لها الفاظ غير لفظها لأدى الى التسلسل وهو محال .

مسئلة

قال ابن هشام في (تذكرته) زعم بدر الدين بن مالك ان اللام لا تدخل على خبر ان اذا تقدم معموله عليه فلا تقول ان زيدا طعامك لآكل، وكأنه رأى ان اللام لا يتقدم معمول ما بعدها عليها لان لها الصدر والحكم فاسد والتعليل كذلك على تقدير أن يكون رآه (الامام - ١) اما فساد الحكم فلان السباع جاء بخلافه وقال تعالى (وان كثيرا من الناس بقاء دينهم لكافرون) وقال الشاعر .
فاني الى قوم سواكم لأميل

واما فساد التعليل فلان هذه اللام مقدمة من تأخير فهي انما تحمى ما هو في حيزها الاصل ان يتقدم عليها لاما هو في حيزها الآن واللام يصح ان زيدا قائم (٢) ولا ان في الدار لزيدا ألا ترى ان العامل في خبر ان هو ان عند البصريين والعامل في اسمها هي باجماع النحاة فلو كانت اللام تمنع العمل لمنعت ان .

حرف الضاد

الضرورة

قال ابو حيان لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لأن قائله متمكن من ان يقول كذا، ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم هو الالقاء الى الشيء فقال اهم لا يلجأون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا فعلى زعمه لا توجد ضرورة اصلا لانه ما من ضرورة الا ويمكن ازاؤها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب

وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع في كلامهم الثرى وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ولا يعنى التحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكرناه والا كان لا توجد ضرورة لانه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره . انتهى .

وقال ابن جني في (الخصائص) سألت ابا علي هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة . اجاز للعرب اولا ؟ فقال (كما - ١) جاز لنا ان نقيس مثورتا على متورهم فكذا يجوز لنا ان نقيس شعرتا على شعرهم فما اجازته الضرورة لهم اجازته لنا وما حظرت عليهم حظرت علينا واذا كان كذلك فما كان من احسن ضرورتهم فليكن من احسن ضرورتنا ، واما كان من اقبحها عند هـ - م فليكن ١٠ من اقبحها عندنا ، وما بين ذلك بين ذلك .

فائدة

قال الاندلسي يجوز للشاعر استعمال الاصل المهجور كما استعمله من قال (كان بين مكها واللك .)

فائدة

قال اشلوبين علة الضرائر التشبيه لشيء بشيء او الرد الى الاصل .

قاعدة

١٠ . اجاز للضرورة بتقدير بقدرها ، ومن فروعه اذا دعت الضرورة الى منع صرف المنصرف المبرور فانه يقتصر فيه على حذف التنوين وتبقى الكسرة عند القارسى لان الضرورة دعت الى حذف التنوين فلا يتجاوز ٢٠ عمل الضرورة بابطال عمل العامل ، والكوفي يرى تحذف في عمل الجر قيا سا على ما لا ينصرف ثلاثا يتيسر بالمبنيات على الكسرة ذكره في (البسيط) .
ومنها لا يجوز الفصل بين اما واقاء باكثر من اسم واحد لان القاء

لا يتقدم عليها ما بعدها وإنما جاز هذا التقديم للضرورة وهي مندفة باسم واحد فلم يتجاوز قدر الضرورة ذكره السيراني والري .

قاعدة

ما لا يؤدي الى الضرورة اولى بما يؤدي اليها ، قال ابن النحاس في
 . (التعليقة) قول الشاعر (لاه ابن عمك) اختلف الناس فيه هل المحذوف لام
 الجردون الاصلية واللام التي هي موجودة مفتوحة او المحذوف اللام الاصلية
 والباقية هي لام الجر ، والاظهر أن الباقية هي لام الجر لان القول بمحذوفها مع
 بقاء عملها يؤدي الى ان يكون البيت ضرورة والقول بمحذف الاصلية لا يؤدي
 الى ضرورة وما لا يؤدي الى الضرورة اولى بما يؤدي اليها .

الضائر ترد الاشياء الى اصولها

١٠

هذه القاعدة متفق عليها وفيها فروع .

منها قال ابن جني الباء اصل حروف القسم والواو بدل منها ولهذا
 لا ينجر الا الظاهر فاذا ادخلت على المضمر ردت الى الاصل وهي الباء فيقال
 بك لأفعلن لأن الضائر ترد الاشياء الى اصولها .

١٥ ومنها اذا اريد وصل متل لم يك وايد بالضمير عادت النون المحذوفة
 فيقال لم يكنه ومن لدته لأن الضمير يرد الاشياء الى اصولها .

ومنها قال الاندلسي انما اتزم دخول تاء التانيث في الفعل المسند
 الى ضمير المؤنث المجازي دون المسند الى طاهره لان الاصل الحاق العلامة
 والضمير رد الشيء الى اصله موجب ان لا يحذف العلامة لان ذلك خلاف
 مقتضاه . ٢٠

ومنها اذا اتصل بالماضي ضمير بني على السكون نحو ضربت وضربنا
 وعنه ابن الدهان بان اصله البناء واصل البناء السكون والضمير يرد اكثر
 الاشياء الى اصولها .

قال ابن اياز وهذا احسن من التعليل بكرة توالى اربع متحركات
لأنه يطرد في استخرجت واشباهه .

ومنها قال ابن اياز زعم بعضهم ان لولا صريحة في التعليل كقولك
لولا احسانك لما شكرتك .

قال ابن برى في (امليه) ولهذا جروا بها المصدر تنبيها على هذا المعنى ■
لأن المضمير بعيد الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن فلاح في (المغني) فاقب قيل لم (١) يختلف كلا
وكلتا مع المصدر عند البصريين وليس اختلافا للتثنية لأن الاعراب مقدر
عندهم . هللنا ؟

١٠ قلنا لشبهه بلدا وعلى والى فانها مع المظهر بالالف ومع المضمير بالياء .
فرايين المتكمن نحو اتف عصا والف غير المتكمن نحو لدا ووجه المشابهة بينهما
ملازمة الاضافة فيهما ، ولم تقلب في الرفع لأن الشبه به ليس له حالة رفع ، وخص
التنكير مع المضمير دون المظهر لأن المضمير يرد الشيء الى اصله .

ومنها قال الاندلسي في (شرح المفصل) نحو قوله تعالى (أنزل مكوها)
رد فيه الواو الساقطة في الوصل اذ كان الضمير يرد الشيء الى اصله كما تفتح
لام الجوف في قولك لك مال حتى انهم صحوا لام الاستفائة لوقوع الطاء في موقع
المضمير .

ومنها قال الاندلسي قيل انما لم تدخل الكاف على مضمير لتردها بين
الاسم والحرف وذلك اشتراك فيهما والاشراك مرع والضمير يرد الاشياء
الى اصولها ولا اصل لها ، ولهذا العلة امتنع دخول حى ايضا على المضمير .
٢٠

ومنها قال ابن فلاح في (المغني) بنى المضارع مع ضمير جمع المؤنث
على السكون منبهة على ان اصل الافعال البناء على السكون لأن الضمير يرد
الشيء الى اصله .

ومنها قال ابن يعيش فائدة الاساع في الظرف تظهر اذا كُنيت عنه

فان كان ظرفا لم يكن بد من ظهوره مع مضمرة نحو اليوم قمت فيه لان الانصار
يرد الاشياء الى اصولها، وان اعتقدت انه مفعول به على السعة لم يظهر في معه
لانها لم تكن منوية مع الظاهر نقول اليوم قمت قال الشاعر (ويوم شهدناه)
لم يظهر في حين انصره لانه جعله مفعولا به مجازا ولو جعله ظرفا على اصله
قال شهدنا فيه .

قنبيص

قال السهيلي قول عبد المطلب .

وانصر على آل انصليب وعابديه اليوم آك
فيه رد على ابن النحاس والزبيدي ومن قال بقولها حيث متا اضافة
١. آل الى الضمير لانه يرد الشيء الى اصله واصله اهل وما وجدنا قط مضمرا يرد
معتلا الى اصله الا اعطيتكوه وليس من هذا الباب في ورد ولا صدر .

قنبيص

قال السخاوي في (سفر السعادة) لا يدخل على المقسم به غير الباء
اذا كان مضمرا لانها الاصل ، وقال ابو الفتح لأن الانصار يرد الاشياء الى
١٥ اصولها في كثير من المواضع نقول اعطيتكم درهما ثم نقول الدرهم اعطيتكوه ،
وما حكاه يونس من قولهم اعطيتكه شاذ ، وقال ابو بكر محمد بن عبد الملك النحوي
انما يرد الانصار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب الرد لا لاجل الانصار
فلا يقاس عليه ما لاسبب فيه مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنعه مانع
فلا سؤل فيه ولا يحتاج الى تعليل الا ان يخالف الاستعمال قوله اعطيتكم درهما
٢٠ اصله اعطيتكوه فاسكنوا الميم تخفيفا وكرهوا الاسكان مع الهاء تخفيفا وقربها
من الساكن ولذلك كان عليه مال احسن من قولك عليمي مال ، وكذلك اليوم
سرت فيه لان الانصار يبطل كونه ظرفا فاحتاجوا فيه الى في كسائر الاسماء التي
ليست ظرفا .

قال السخاوي قوله انما يرد الانصار الاشياء الى اصولها لاسباب توجب

- الرد لا لاجل الازهار كلام متناقض يقتضى ان الازهار يرد ولا يرد ، وقوله مع ان الشيء اذا جاء على اصله ولم يمنع ما منع فلا سؤال فيه ، فما قول بلى فيه سؤال لان قولنا بك لأنك قد جاء على اصله وفيه من السؤال لم يجوز ان يقول وك ولا تك فاختصاص الباء بهذا لا بد له من سبب ولا سبب الا ان الباء الاصل ولهذا تقول اقم بالله ولا تقول اقم والله ولا اقم بالله . انتهى .

تقديم

- قال ابن عصفور في (شرح المقرب) نخرج قول الفرزدق (واذ ما مثلهم بشر) على ان مثلهم مرفوع الا انه بنى على الفتح لاضافته الى مبنى كقوله تعالى (مثل ما انكم تنطقون) فان قيل كيف يسوغ ذلك والمبنى الذى اضيفت اليه مضمر والمضمر يرد الاشياء الى اصولها فكيف يكون سببا في انحراج ١٠ مثل عن اصلها من الاعراب الى البناء ؟
- فالجواب ان المضمر لا يلزم رده الاشياء الى اصولها في جميع المواضع ألا ترى ان البناء بدل من الواو في تكاة لانه من توكأ ثم اذا اضافوها الى مضمر قلوا هذه تكاة لك ولم يردوها الى اصلها .

تقديم

- قال الابدري في (شرح الجزولية) بنيت اى في نحو قوله تعالى (ايهم اشد) عند سيوييه لخروجها عن نظائر ها وكان حقها ان تعرب لتمكنها بالاضافة ولا سيما وهى مضافة الى مضمر والمضمرات ترد الاشياء الى اصولها ولذلك تقول زيد ضربته اخاه ثم تقول وضربتموه ولا تقول وضربتموه .

مسئلة

- ٢٠ قال ابن النحاس في (التعليقة) اجمع النحاة على انك اذا قلت عسى وعساك وعساء ولولاي ولولاك ولولا . ان هذا شيئا قد تجوز فيه باستعماله على غير اصله ، واختلف فيما وقع المجاز فقال سيوييه ان عسى خرجت عن عمل كان

وعملت عمل لعل اشبهها بلعل في الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها، ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور. وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان، ولولا على بابها من انها غير عاملة واستغرنا في عسى ضمير المنصوب لفروع فالضمير عنده في عسى في موضع رفع لان في موضع نصب، والضمير في لولا ايضا وان كان صورة ضمير الجر مستعار للرفع فهو عنده ايضا في لولا في موضع رفع وعلى الابتداء لان في موضع جر.

وقال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيويه لان التجوز في الفعل او الحرف احسن من التجوز في التضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى اصولها فلا اقل من ان لا تخرج هي عن اصلها وموضعها.

الضمير اطلب بالاضافة (١) من الظاهر

بدليل جواز الاضافة والنصب في ضارب زيدا في الحال والاستقبال والاختصار على الاضافة في نحو ضاربك وضاربه على مذهب سيويه انه مضاف ليس الا، ذكره انشوليين في (شرح الجزولية).

حرف الطاء

الطارى يؤنل حكم الثابت

عقده ابن جني باق الخصائص وفيه فروع، منها لام التعريف والاضافة اذا دخلت على النون حذف لها تنوينه.

ومنها ياء النسبة اذا دخلت على ما فيه تاء التانيث حذفت لها التاء، واذا دخلت على ما فيه ياء مثلها نحو كرمى ونهى حذفت لأجلها.

ومنها علامة الجمع بالالف والتاء اذا دخلت على ما فيه التاء حذفت لأجلها نحو تمرة ونمرات ولوسميت رجلا وامرأة بهدات تقلت في الجمع ايضا هندات بحذف الالف والتاء الاولين لا الآخرين.

ومن ذلك نقض الاوضاع ١- اطرأ عليها طارى كلفظ الاستفهام اذا طرأ عليه، منى المنحجب استحالة خبرا كقولك مررت برجل اى رجل او بما

رجل فانت الآن مخبر بتأهلي الرجل في الفضل ولست مستغنيا وإنما كان كذلك لأن أصل الاستغناء المخبر، والتعجب ضرب من المخبر فكان التعجب لما طرأ على الاستغناء إنما أماده إلى أصله من الخبرية.

- ومن ذلك أيضا لفظ الواجب إذا لحقته حمزة التقرير صار نفيا، وإذا لحقه لفظ النفي عاد إيجابا نحو (آله اذن لكم) أي لم يأذن (ألمست بربكم) أي أنا كذلك.
- ومن ذلك أن تصف العلم فإذا أنت فعلت ذلك فقد أخرجته به عن حقيقة ما وضع له فأدخله معنى لولا الصفة لم يدخله إياه (١) وذلك أن وضع العلم أن يكون مستثنى بلفظه عن عدة من الصفات فإذا أنت وصفته فقد سلبت الصفة له ما كان في أصل وضعه مرادافيه من الاستثناء بلفظه عن كثير من صفاته.
- انتهى .

١٠

وقال ابن عيش فان قيل هل التعريف الذي في يزيد في النداء تعريف العلية بقي على حاله بعد النداء كما كان قبل النداء أم تعريف حدث فيه غير تعريف العلية ؟

- فالجواب أن المعارف كلها إذا نوذيت تنكرت ثم تكون معارف بالنداء، هذا قول المبرد وهو الصواب كاضافة الأعلام وخامسة
- ابن السراج .

وقال الشلوبين إذا جمع المؤنث الحقيقي جمع تكثير جاز ترك التاء من عمله نحو قام الهنود، لأنه ذهب منه لفظ المفرد فكان الحكم للطارى .

- وقال ابن الدهان في (القرة) المقصور المنصرف يلحقه التنوين وهو ساكن والالف ساكنة فيستحيل الجمع بينها ويصحف إلا ما يحذفها ولم
- نرسا كنين التثنية حذفا معا ولا يجوز تحريك التنوين لأنه تحريك للساكن إذا كان بعده لاله إذا كان قبله، ولا تحريك الالف لأنها تغير عن صورتها فيقع اللبس بين المقصور وغيره من المهموز، ولا يجوز حذف التنوين لأنه لمعنى فإذا زال زال المعنى، وأيضاً فإن الطارى يزيل حكم الثابت لأنه أوعلم أنه إذا جىء به

حذف لم يجابه فلم يبق الا حذف الالف .

طرد الباب

قال ابو البقاء في (التبيين) اذا ثبت الحكم لعللة اطرد حكمها في الموضع الذي امتنع فيه وجود العلة ألا ترى انك ترفع الفاعل وتنصب المفعول في موضع يقطع بالفرق بينهما من طريق المعنى كما لو قلت ضرب الله مثلاً فأنك ترفع (الفاعل - ١) وتنصب (المفعول - ٢) مع ان الفاعل والمفعول معقول قطعاً .

قال ونظيره من الم شروع ان الرمل في الطواف شرع في الابتداء لا طهار بالخلد ثم زالت العلة وبقي الحكم .

١٠ . ومثل ذلك العدة عن النكاح شرعت لبراءة الرحم ثم ثبتت في واضح ليس فيها شغل الرحم . قال وسبب ذلك ان النفوس تأنس بشبوت الحكم فلا ينبغي ان يزول ذلك الانس ،

قال ونظيره في التصريف ان الواو في مضارع وعد ووزن حذفت منه لوقوعها بين ياء وكسرة فتويعد ثم حذفت مع بقية حروف المضارعة مع عدم العلة ليكون الباب على سنن واحد، وله نظائر آخر . انتهى .

٢ . وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) الاعراب اصل في الاسماء لانه ينتقل اليه للتفرقة بين المعاني نحو ما احسن زيداً بنصب زيدان اردت التعجب من حسنة ، ورفعه ان اردت في الاحسان عنه ، ورفع احسن وخفض زيدان اردت الاستفهام عن الاحسن ، ألا ترى ان هذه المعاني لولا الاعراب لا تلتبس .

٣ . وان قيل ان الاعراب قد يوجد في الاسماء غير مفتقر اليه نحو شرب محمد الماء وركب الفرس عمرو واشياء ذلك ألا ترى ان الفاعل ههنا لا ياتبس بالمفعول اذا ازيل الاعراب .

فالجواب ان الاعراب لما انتقل اليه في بعض الاسماء حمل ساورها

على

(٢٩)

على ذلك كما ان العرب لما حذفت الياء من يعد لوتوعها بين ياء وكسرة حذفت من اعد ونعد وتعد حملا على ذلك .

وقال ابو البقاء في (التبيين) اذا جرى اسم الفاعل والصفة المشبهة على غير من هماه وجب ابراز الضمير فيها مطلقا عند البصريين لان ترك ابرازه يفضى الى اللبس في بعض المواضع نحو زيد عمرو ضاربه هو واللبس يزول بابراز الضمير فيجب ان يبرز ضمير اللبس .

ثم يطرد الباب فيما لا يلبس نحو زيد هند ضاربه هي كما فعلوا ذلك في كثير من المواضع نحو تعد وتعد وأعد فانهم حذفوا منها الواو كما حذفوها من يعد وكذلك يكرم وتكرم وتكرم محمولة على اكرم .

وقال ابن القواس في (شرح الفية ابن معط) قدر الكسرة في المنقوص لاجتماع الامثال اذا اياه بكسرتين ، والضم حملا على الكسر للناسبة فيهما بدليل اجتماع اصليهما رذفين دون الالف ، ولان الضمة اقل من الكسرة بدليل قلب الواو ياء اذا اجتمعتا مطلقا ، وظهر النصب لخفة الفتحة ، ولم تعد الواو في رأيت غازيا وداعيا فيقال غازوا وداعوا لتبوت القلب رفعا وجرا تقلبا لحائتين وطردا للباب .

وقال عبد اقامه هذا اقيس من حمل اعد ونعد وتعد لان الحلل المؤدى لاعلال اللام اولى من المؤدى لاعلال الفا لان اللام محل التثنية ولان المنقوص حمل فيه حالة على حائتين وباب يعد حمل فيه ثلاثة اشياء على شيء واحد .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) من اجاز تقديم خبر ليس عليها دليله ان ليس فعل ناقص مثل اخواتها فاذا جوزنا في كان واخواتها يجوز في ليس ايضا طردا للباب .

وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) الاصل في زى ويزى وترى رأى ويرأى وترأى لان الماضي منه رأى وانما حذفت الهزة لكثرة الاستعمال

تخفيفا لانه اذا قيل ارأى اجتمع هزتان بينهما ساكن والساكن حاجر غير حصين
مكأنهما قد تواتر الخذف الثانية على حذفها في اكرم ثم اتبع سائر الباب وفتحت
الراء مجاورة الالف اتى هي لام الكلمة وغلب كثرة الاستعمال هنا الاصل
حتى هجر ورفض .

• وقال ابن فلاح في (المفتى) قلبت الهمزة في صحراء واوا في الجمع
نحو صحراوات كراحة الجمع بين علامتى تأنيث، وقلبت في الشنية طردا للباب
على سنن واحد .

وقال ابن عصفور (في شرح المقرب) لما الحقوا نون الواية لتنى الفعل
من الكسر حملوا على ذلك يضرباتى ويضربوتى وضربانى وضربونى كما حملوا
تعد واخواته غير ذى الباء واكرم واخواته غير ذى الهمزة على يعد واكرم .
وقال بعضهم انما بينت الضمرات لشبهها بالحرف وضعا في كثير منها
ثم حمل ما ليس كذلك طردا للباب على سنن واحد، وبهذا بدأ ابن مالك في
(شرح التسهيل) . وعبادة ابن اياز لان وضع المضمرة بالاصالة وضع الحرف
الواحد الا تراه على حرف واحد في ضربت وضربك ثم حمل على ذلك في البناء
ما هو على اكثر نحو نحن واياك لان الجميع من باب واحد .

• وقال ابن فلاح في (المفتى) انما سكنوا آخر الفعل عند اتصال تاء
الفاعل به نحو ضربت فراوا . من اجتماع اربع حركات لوازم ثم طرد الباب
في ما لم يجتمع فيه اربع حركات نحو دسرجت تعميما للحكم لان الالهال شرع واحد
بدليل تعميم الحكم في حذف الواو من اعد ونحوه والهمزة من تكرم ونحوه
وان انتفت علة الخذف .

وقال ابن القواس ذهب الاكثرون الى ان متعلق الظرف والمجرور
اذا كان خبرا يقدر بفعل لانه اذا وقع صلة اوصفة يقدر بالفعل اتفاقا فيجب ان
يقدر في محل الخلاف طردا للباب .

وقال ابن اياز المضاف لا يكون الا اسما لان الفرض الا هم بالاضافة

تعريف المضاف والقفل لا يعرف .

فان قيل هلا اضيف القفل للتخصيص اذ قد يصح ذلك فيه ألا ترى ان سوف والسين يخصصانه بالمال .

فالجواب انه لما امتنع منه الغرض الالهم وهو التعريف امتنع الآخر طردا للباب وهذا من قواعدهم .

- وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الموجب لبناء اسماء الاشارة تضمنها معنى الحرف وذلك ان الاشارة معنى كالاستفهام وغيره فتحقه ان يوضع له حرف فلما ادى هذا الاسم هذا المعنى نيابة عن الحرف في ذلك ناسب الحرف فينبى، ويدل على انه تضمن هذا المعنى انهم لم يضعوا الاشارة حرفا، وكان هذا الاسم المسموع مبنيا يفيد معنى الحرف، فوجب اعتقاد تضمينهم اياه هذا المعنى ١٠ طردا لاصولهم واقامة سبب لبنائه .

قال ابن جنى بنى اولاء لانه تضمن حرف الاشارة لان الاشارة معنى لم يستعملوا لها حرفا فتضمنها هذا الاسم بنى .

- وقال ابن اياز واما اسم الاشارة فينبى لتضمنه معنى حرف الاشارة اذ الاشارة معنى والموضوع لا فائدة المعاني الحروف فلما افادت هذه الاسماء ١٥ الاشارة علم انها كان القياس يقتضى ان يكون لها حرف فلما تضمنت معناه بنيت وهذا قول السيرافي .

- قال الاصمغاني فلو قيل ان ذلك انما يتصور في اولاء دون هؤلاء لظهور الحرف وهوها، لا يمكن ان يقال فيه ان الحرف الذى هوها غير ذلك الذى تضمن معناه وان هذا زائد كما ان الالف واللام في الاسم عند من ٢٠ بناء زائدة وان الاسم بنى لتضمنه معنى الف ولام اخرى .

حرف الظاء

الظرف والمجرور

فيها مباحث (الاول) لابد من تعاقبها بالفعل او ما يشبهه او ما اول

بما يشبهه او ما يشير الى معناه فان لم يكن شيء من هذه الاربعة موجودا قدر .

مثال الاول والثاني (انعمت عليهم غير المغضوب عليهم) .

والثالث (وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله) لانه مؤول

بمعبود .

والرابع نحو فلان حاتم فى قومه، تعلق بما فى حاتم من معنى الجود .

ومثال المتعلق بالهذوف (والى محمود اخاهم صالحا) بتقدير وارسلنا

ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبی والمرسل اليهم يدل على ذلك ،

وهل يتعلقان بالفعل لنا قص ؟ فيه خلاف .

الثاني يستنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة امور .

احدها الحرف الزائد كالباء ومن فى (وكفى بالله شهيدا) (هل من

خالق غير الله) وذلك لان معنى التعلق الارتباط المعنوى والاصل ان افعل لا

تصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرور الجر، والزائد

انما دخل فى الكلام تقوية وتوكيد ولم يدخل للربط

الثاني والثالث لعل ولولا عند من جر بهما .

الرابع رب فى قول الرمانى وابن طاهر .

الخامس كاف التشبيه عند الاخفش وابن عصفور .

السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن

لتحية الفعل عمادخلن عليه كما ان الاكذلك وذلك عكس معنى التعدية الذى

هو ايصال معنى الفعل الى الاسم .

الثالث يجب تعلقهما بمحذوف فى ثمانية مواضع .

ان يقرأ صفة نحو (او كصيب من السماء) او حالا نحو (فخر ج

على قومه فى زبته) او صلة نحو (وله من السموات والارض ومن عنده

لا يستكبرون) او خبرا نحو زيد عندك اوفى الدار ، او مثالا نحو قولهم للعرس

بالزفاء والبنين باضرا عرست ، او رثما الاسم المظاهر نحو (أ فى الله شك) عندك

زيد

زيد، او يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحواً يوم الجمعة صحت .

(الثامن) القسم بغير الباء نحو (والليل اذا يغشى) (تالله لا يكيدن اصنامكم)

(الرابع) هل المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف ؟ لا خلاف في

تعين الفعل في بابي القسم والصفة لان القسم والصفة لا يكونان الا جملتين .

واختلف في الخبر والصفة والحال ، فمن قدر الفعل وهم الاكثرون .

فلأنه الاصل في العمل ، ومن قدر الوصف فلأن الاصل في الثلاثة الافراد .

واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحواً يوم الجمعة

يعتكف فيه ، والوصف في يوم الجمعة انت معتكف فيه .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا وقع الظرف والمجرور خبرين فلا بد

لهما من عامل ، واختلف النحاة في تقدير العامل ما هو فذهب بعضهم الى ان العامل ١٠

المقدر فعل تقديره استقر او كان او وجد او ثبت قالوا لان بنا حاجة الى تقدير

عامل وتقدير ما هو اصل في العمل وهو الفعل اولى من تقدير ما ليس باصل .

قالوا ولأن لنا موضعاً يجب فيه تقدير الظرف والمجرور بالفعل وهو

ما اذا وقع الظرف والمجرور صلة لان الصلة لا تكون مفرداً قادراً وجب هنا

تقديره بالفعل فان لم يكن في الخبر واجبا فلا اقل من رجحانه ١٥

وذهب بعضهم الى ان العامل المقدر هنا اسم بالفعل تقديره كائن او مستقر

او وجود او ثابت .

قالوا لان بنا حاجة الى جعل الظرف او المجرور خبراً والاصل في الخبر

المعرد فيقدر العامل الذي وقع الظرف موقعه مفرداً على ما هو الاصل في الخبر

قالوا ولان لنا موضعاً يتعين فيه تقدير الظرف والمجرور بالمفرد وهو ٢٠

ما اذا وقع الظرف او المجرور بين اماؤها نحواً . اعندك فريد وأما في الدار

فريد فيها يجب تقديره بالمفرد لان ا. ا. وفاء هذا لا يعصل بينهما بجملته واذا وجب

تقديره هنا بالمعرد فلا اقل من الرجحان فيما اذا وقع خبراً وهو رأى ابن عصفور ،

ويرجح هذا بان تقديره بالفعل لزم في حال كونه غير خبر وتقديره بالمفرد لزم

في حال كونه خبرا فكان تقديره بالمفردا ولي .

قال واعلم انه على كل تقدير سواء قلنا العامل فيه فعل او اسم اننا نتقدم
 اياهما فذلك العامل لما اعتدنا ان نجعل الخبر في اللفظ نفس الظرف والمجرور
 لا الاستقرار ولذلك التزمنا حذف العامل بحذف الضمير الذي كان في العامل
 الى الظرف والمجرور واستأثره فيه ويقتضي الضمير مرتفعاً بالظرف او بالجار
 والمجرور كما كان مرتفعاً بذلك العامل لنسبة الظرف والمجرور عن ذلك العامل
 ولا يجوز اظهار ذلك العامل حيث قال ابو علي اظهار عامل الظرف شريفة
 منسوخة .

الخامس في كيفية تقديره - اما في القسم فتقديره اقسام ، واما في الاشتغال
 ١٠ فتقديره كالمندقوق به ، واما في المثل فيقدر بحسب المعنى ، واما في الباقى فيقدر
 كونه مطلقاً وهو كائن او مستقر او مضارعها ان اريد الحال والاستقبال .

قال ابن هشام ويقدر كان او استقر او وصفها ان اريد المضي هذا
 هو الصواب وقد اغفلوه مع قولهم في نحو ضربني زيداً قائماً ان التقدير اذ كان
 ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق ، واذا جهل المعنى قدر
 ١٥ الوصف فانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال ولا يجوز تقدير
 الكون الخاص كقائم وجالس الالذليل ويكون الحذف حيثما جائز الاو اجابا .

قال ابن هشام وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويطلبه انا
 متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل وعدم وجود معمول
 فكيف يكون وجود المعمول مانعاً من الحذف مع انه امان يكون هو الدليل
 ٢٠ او مقبواً للدليل واشترائط المحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف
 لا لجوازه .

وما نرجع على ذلك قوله تعالى (مطلقون لعديتي) اي مستقبلات
 (وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس) الآية اي تقتل وتغلق وتصلم وتقطع ، او مقولة
 ومفقولة ومقلوعة .

قال ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخر في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ، قال ومن هنا لاحتياج الى ما ذكره ابن مالك وجماعة انه يتعين تقديره وصفا بعد أما نحو أما في الدار فريد واذا الفجائية نحو (اذا لم مكر) لان اذا الفجائية لا يليها الفعل وأما لا يليها فعل الامر وتا بحرف الشرط نحو (فاما ان كان من المقربين) .

قال وهذا على ما بيناه غير وارد لان الفعل يقدر مؤخرا .

تذييل

قال ابن النحاس في (التعلية) اختلف النحاة في تقدير عامل الظرف والمجرور اذا قدما على اسم ان فقال قوم يقدر الاستقرار بعد اسم ان لئلا تكون قد فصلنا بين ان واسمها بغير الظرف والمجرور . وقال قوم لا يل تقديره قبل الظرف والمجرور ولا نتد بهذا مصلا لكونه لازم للاضمار ولا يجوز اظهاره .

السادس في الفرق بين الظرف المستقر والظرف الفنو . قال الشيخ سعد الدين التتازاني في حاشية الكشف وفي شرح المفصل للاندلسي قال الخوازمي في الظرف المستقر بفتح القاف كذا اسماعنا في المفصل وفي الكشف والمراد به الموضع ولقظ ابن السراج اذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة الناقصة وجعله البصريون تنووا ويريدون بالمستقر ما كان خبرا محتاجا اليه وسمى مستقرا لانه يتعلق بالاستقرار والاستقرار فيه فهو مستقر فيه ثم حذف فيه اختصارا ، وبالفنو ما كان فضلة وسمى تنووا لانه لو حذف اكان الكلام مستغنيا عنه لا حاجة اليه . انتهى .

السابع انهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرها .
فذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد حالسا ، وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا ، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه نحو .

فلا تلحنى فيها فان يحبا اخاك مصاب القلوب جم بلايله

وبين الاستهزاء والقول الجارى مجرى الظن كقوله (أبعد بعد تقول الدار جامعة) وبين المضاف وحرف الجر ومجرورها نحو (قه در اليوم من لامها) واشترطته بواقه درهم وهذا غلام واقه زيد. وبين اذن ولن ومنصوبهما نحو (اذن واقه زميمهم بحرف ب).

١. لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجا.

وقدموها خبرين على الاسم في باب إن نحو (ان لدينا انكالا) ان في ذلك عبرة (ومعمولين للخبر في باب ما نحو) وما كل من وافى منى انا عارف) وما في الدار زيد جانسا وصلة ال نحو (وكانوا فيه من الزاهدين) وعلى الفعل النفي بما نحو (وعن عن فضلك ما استغنيا) وعلى ان معمولا لخبرها نحو (أما بعد فاني افعل كذا، وعلى العامل المعنوي في قولهم أكل يوم لك ثوب .

وقال الخفاف في (شرح الايضاح) الظرف والمجرور اتسع فيهما ووجه ذلك ان جميع الافعال وما كان على معانها يدل على الزمان والمكان دلالة قاطنة وان لم يذكر افاذا ذكر افعلى التأكيد وما كان بهذه الصفة فهو كالستغنى عنه اوفى حكه فكأنك اذا فصلت بظرف او مجرور لم تفصل بشيء .

فائدة

١٥

قال الجرجاني بنو تميم لا تلفظ بخبر لا الا ان يكون ظرفا .

قال الشلوين هذا استثناء طريف لا اعلمه عن احد ولا نقله احد ولا ادري من اين نقله وان كان له وجه من اتساعهم في الظروف ما لم يتسع به في غيرها ولكنه غير متقول وهذا ليس . وضع القياس لانه اتساع والاتساع انما هو متقول .

(الثامن) في (تذكرة ابن الصائغ) قال قلت من مجموع بخط ابن الرماح وينبغي ان يكون الظرف الذي يلزم به الرفع لما بعده ما كان صفة او صلة ككررت برجل اوبالذي معه صقرا لا بين الصفة والصلة من المناسبة لا يكونان الا بالفعل او المشتق منه فاما الخبر والحال كزيد في الدار ايوه

- ومررت يزيد في الدار ابوه فانه يجوز في الالب الابتداء والفاعلية، كونه فاعلا لانه يرفع الضمير كاسم الفاعل بل اقوى عند ابي علي، وكونه مبتدأ لان اسم الفاعل نفسه يصح فيه ذلك كزيد قائم ابوه على ان ابا علي جعل الجميع شيئا واحدا ولم يفرق بين الصفة والخبر والحال لانه يجعل الظرف اذا اعتمد مقدرا بالفعل دون الاسم، وكذا ينبغي ان يكون قياسه، واما ابن جني فلا يرى ذلك .
- الافى الصفة والصلة وهو انظا هر من كلام سيبويه .

حرف العين العامل

- فيه مباحث (الاول) العمل اصل في الافعال فرع في الاسماء والحروف فما وجد من الاسماء والحروف عاملا فينبني ان يسأل عن الموجب .
- ١٠ لعمله، كذا في (شرح الجمل)، وقال صاحب (التيسيط) اصل العمل للفعل ثم لما قويت مشابته له وهو اسم الفاعل واسم المفعول ثم لما شبه بهما من طريق التشبيه والجمع والتذكير والتأنيث وهي الصفة الشبهة، واما افعل التفضيل فانه اذا صحبته من امتنعت منه هذه الاحكام فيبعد لذلك عن شبه الفعل فلذلك لم يعمل في انظا هر .
- ١٠ وقال ابن السراج في (الاصول) انما اعملوا اسم الفاعل لما ضارع الفعل وصار الفعل سببا له وشاركه في المعنى وان اقرقا في الزمان كما اعر بوا الفعل لما ضارع الاسم، فكما اعر بوا هذا اعملوا ذلك، والمصدر اعمل كما اعمل اسم الفاعل اذ كان الفعل مشتقا منه، ثم قال واعلم ان الاسم لا يعمل في الفعل ولا في الحرف بل هو المعرض للعوامل من الافعال والحروف، قال والاصل .
- ٢٠ عندنا ان الاسماء لا تعمل في الاسماء الا ما ضارع الفعل منها ولولا معنى الحرف ما جرتا في اذا اضيف اليه الاول .

وقال الجرجاني الاصل في الاسماء ان لا تكون عاملة وباعتمادها لا يذهب عنها بوصف الاسمية، فان قيل اذا كان الاعتماد لا يوجب لها صفة

زائدة فلم عملت ولم اشترط الاعتماد ؟ .

فيل الاسم الصريح هو الذى يصح ان يحدث عنه بوجه من الوجوه والصفة اذا اعتمدت لم يصح ان يخبر عنها بل هى بمنزلة خبر لان الاسم الصريح ليس فيه الا تميز ذات عن ذات . واذا عرفت ذلك تبين ان الاسم يكتسب بهذا الاعتماد تحقيقاً فى شبه الفعل اذ هو واقع فى موضع هو خاص بالفعل . والا يستهان . وانفى ايضا من حيث انها يطلب ان الفعل وهما اخص به حتى بلغ من قوة طلبه للفعل ان قدر و اقبل الاسم فعلا يعمل فى الاسم كقوله تعالى (أبشرا مما واحدا تتبعه) وانفى احوال استهان .

وقال ابن النحاس فى (التعليق) الافعال اصل فى العمل من حيث كان كل فعل يقتضى العمل الله فى التفاعل . وللحروف المختصة اصالة فى العمل من حيث كانت انما عمل لا اختصاصها باقبيلى الذى تعمل فيه . وانما كان الاختصاص . وجبا للعمل ليطهر اثر الاختصاص كما ان الفعل لما اختص بالاسم كان عاملا فيه فعرفنا ان الاختصاص موجب للعمل وانه موجود فى الحرف المختص . وكان الحرف المختص عاملا باصاته فى العمل لذلك . ولا كذلك الاسم لانه لا يعمل منه شيء . الا يشبه الفعل او الحرف وهو المضاف اذا قلنا انه هو اماه . ومعنى الاحالة ان يعمل بنفسه لاسبب غيره . انتهى .

الثانى عوالم الاسماء لا تعمل فى الامال والا يبطل الاختصاص الموجب للعمل ومن ثم كان لا يصح فى كى انها حرف مشترك . اذ يكون حرف جر بمعنى الام و اذ يكون حرفا . وصولا ينعمب المضارع لا انها حرف واحد تجز وتنصب . وكان لا يصح فى حتى انها حرف برفقط وان نصب المضارع بعدها انما هو بان مضمرة لايها لما ذكر .

انما الثالث المعنوى قيل به فى مواضع .

احدها لا ابتداء عامل فى المبتدأ على الصحيح واختلاف فى تفسيره .
فقيل هو التبرى من العوالم المعنوية . وقيل هو التبرى واستناد الفعل اليه .

قال ابن يعيش والقول على ذلك ان التعرى لا يصلح ان يكون سببا ولا جزءا من السبب وذلك ان العوامل توجب عملا اذ لا بد للوحب والموجب من اختصاص يوجب ذلك ونسبة العدم الى الاشياء كلها نسبة واحدة فان قيل العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرا حسيما كالاحراق للنار والبرد للماء وانما هي احوال ودلالات والامارات قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده .

فيل هذا فاسد لانه ليس الغرض من قولهم ان التعرى عامل انه معرف للعامل اذ لو زعم انه معرف لكان اعترافا بان العامل غير التعرى . وكان ابو اسحاق يجعل العامل في المبتدأ مافى نفس المتكلم يعني من الاخبار عنه ، قال لان الاسم لما كان لا بد له من حديث يحدث به عنه صار هذا المعنى هو ارائم للمبتدأ .
١٠ قال ابن يعيش والصحيح ان الابتداء انما هو بالاسم وجعلك اياه اول ايمان يكون خبرا عنه والاواة معنى قائم به يكسبه قوة اذ كان غيره متعلقا به وكانت رتبته متقدمة على غيره وقيل انه عامل في الخبر ايضا ، ثم قال ابن يعيش والذي اراه ان العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان في المبتدأ الا ان عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ وان لم يكن الابتداء (١) اثر في العمل الا انه كالشرط في عمله كما لو وضعت ماء في قدر ووضعتها على النار فان النار تسخن الماء وتسخن حصل بالنار عند وجود اقدر لا بها فكذلك ههنا .

الثاني عامل الرفع في الفعل المضارع معصوى على الصحيح بل ادعى بدر الدين بن مالك في (تكملة شرح التسهيل) انه لا خلاف فيه ، ونيس كذلك بل الخلاف فيه موجود فقد ذهب الكسائي الى ان الماء مفعول مفعول وهو حرف المضارعة وعلى انه معصوى اختلف فيه فليل هو مجرده من التاصب والجازم وعليه القراء .

وقيل هو تعريه من المواصل اللغوية مطلقا وعليه جماعة من ابصريين

منهم الاخفش .

وقال الاعلم ارتفع بالا هال ، قال ابوحيان وهو قريب من الاول .
وقال جمهور البصريين هو وقوعه موقع الامم كقولك زيد يقوم ،
كونه وقع موقع قائم هو الذى اوجب له الرفع .

وقال ثعلب ارتفع بنفس المضارعة . وقال بعضهم ارتفع بالسبب الذى
اوجب له الاعراب لان الرفع نوع من الاعراب .

قال ابوحيان فهذه سبعة مذاهب في الرفع للفعل المضارع واحد منها
لفظي وثلاثة معنوية ثبوتية وهي الاخيرة وثلاثة معنوية عدمية وهي التي
قبلها ، قال وليس لهذا الخلاف فائدة ولا ينشأ عنه حكم لفظي .

الثالث الخلاف جعله القراء وبعض الكوفيين عاملا للنصب في الفعل
المضارع بعد او بعد الفاء وبعد الواو في الاجوبة الثمانية يريدون بذلك مخالفة
الثاني للاول من حيث لم يكن شريكا له في المعنى ولا معطوفا عليه فهو (١) عندهم نظير
لوتركت والاسد لا كلك نصبت لالم ترد عطف الاسد على الضمير اذا تصور أن
يكون التمدير لوتركت وترك الاسد لان الاسد لا يقدر عليه فيترك ، وكذلك
عندهم زيد اءامك وخلفك انما انتصب بالخلاف لان الظرف خلاف المبتدأ
ولذلك لم يرفع كما يرفع قائم من قولك زيد قائم وقد يرفعون ايضا على المخالفة
كقوله .

على الحكم المأني يوما اذا قضى قضيتسه ان لا يجوز ويقصد

قال القراء هو مرفوع على المخالفة . قال ابن يعيش معنى الخلاف
عندهم عدم المجازة ، وقال ابن يعيش ذهب الكوفيون الى ان المفعول معه
منصوب على الخلاف وذلك انا اذا قلنا استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير
افعل فيقال استوى الماء واستوت الخشبة لان الخشبة لم تكن معوجة تستوى
فلبا خالقه ولم يشأ ركه في الفعل نصب على الخلاف ، قالوا وهذه قاعدة تنا
في الظرف نحو زيد عندك .

الرابع عامل الفاعل ذهب قوم من الكوفيين الى ان الفاعل ارتفع باحدائه الفعل، وذهب خلف الاحرار الى ان العامل في الفاعل معنى افتاعلية، كذا نقله عنه ابن عمرون وابن النحاس في (التعليقة)، وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد، قال ابن فلاح ورد ذلك بان العامل اللفظي يجمع عليه والمعنوي يختلف فيه والمصير الى المجمع عليه اولى من المصير الى المختلف فيه .

الخامس عامل المفعول ذهب خلف الاحرار الى ان العامل في المفعول معنى المفعولية نقله ابن فلاح في (الغنى).

السادس عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان ذهب الاخفش الى انه معنوي وهو كونها تابعة بمنزلة عامل المبتدأ او الفعل المضارع ذكره في (اليسيطر).

فائدة

قال ابن الحاجب في (اماليه) العوامل اللفظية مطلقة على كان واخواتها وعلى ظننت واخواتها وان واخواتها وما الحجازية وحروف الجر وان كانت لفظية ايضا الا انها لما كانت تقتضي شيئا واحدا لم تعد مع نيك بخلاف ما ذكره اولاً.

المبحث الرابع

كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه فانه يعمل، ذكره الجزولي في (حواشيه) ونقله ابن الجباز في (شرح الدرة اللقية) قال وقوله ولم ينزل الى آخره يحترز به من قد والسين وسوف ولا م التعريف فانهم مختصات ولم يعملن لانهم كالجزء مما يليه وسبقه الى ذلك ابن اسراج في (الاصول) وفي بعض شروح (الجل) مثله وزاد ان الدليل على ذلك في سوف دخول اللام عليها في قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك) فلولانها بمنزلة حرف من حروف الفعل لما جاز افصل بها بين اللام والفعل، قال فان واخواتها وحروف الجر انما عملت في الاسماء لا اقرادها بها، والنواصب والجوازم انما عملت في الاعمال لا اقرادها بها، وكان القياس في ما النافية ان لا تعمل الا انها لما كان ما

شبهان شبه عام وشبه خاص عملت، فشبهها العام بشبهها بالحروف غير المختصة في كونها تلي الاسماء والافعال، وشبهها الخاص بشبهها بليس وذلك انها للنفي كما ان ليس كذلك، ودخلة على المبتدأ والخبر كما ان ليس كذلك، وتخلص الفعل المحتمل لاجال كما ان ليس كذلك، فمن راعى الشبه العام لم يعملها وهم بنونيم، ومن راعى الشبه الخاص عملها وهم الجازيون .

وقال النيلي الحق ان يقال الحرف يعمل فيما يختص به ولم يكن مخصصا له كلام التعريف وقد والسين وسوف لان المخصص للشيء كالوصف له والوصف لا يعمل في الموصوف وهذا اولى من قولهم ولم ينزل منزلة الجزء .
انه لان المصدرية تعمل في الفعل المضارع وهي بمنزلة الجزء منه لانها . ووصولة . ١٠

وفي (شرح التسهيل) لابي حيان انما عملت اذن وان كانت غير مختصة بالمضارع لشبهها بان كما اصل اهل الجواز . اعمال ليس وان كانت غير مختصة بالاسماء لشبهها بها ، ووجه الشبه ان كل واحد منهما حرف آخره نون ساكنة قد دخل على مستقبل، وبعض العرب التي اذن مراعاة لعدم الاختصاص كما التي بنونيم . فلم يعملوها لعدم الاختصاص . ١٠

وبه - قال بعض اصحابنا انما لم تعمل ادوات التحضيض لانها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنها غير مختصة بالفعل .

وفيه - ان لولا ولوما لم تعملان وان كان لا يليهما الا الاسم لانها ليستا مختصتين بالاسماء اذ وكاتا مختصتين بالاسم لكاتا عالميتين به وكان يكون عملهما الجرا عطاء المختص بالاسم المختص في الاعراب وهو الجرا على ما تقر في اموامل، او يكونان كان واخواتها من الحروف المختصة بالاسماء وانما هما حرفان يدخلان على الجمل لكن تلك الجمل تكون اسمية . وقد لاحظت في الاختصاص من ذهب الى ان اليهم مرفوع بهما وهو مذهب امرأه وابن كيسان وعنه ابو البركات ابن الانباري الى الكوفيين وقال نه الصحيح وعزاء

وعنه صاحب (الانصاح) (١) الى جماعة من البغداديين .

وقال ابو الحسن الابدئي الصواب مذهب البصريين انه مرفوع
بالابتداء لان كل حرف اختص باسم مفرد فانه يعمل فيه الحرف ان استحق
العمل فلو كانت لولا عاملة لم تجز .

- قال ايضا والصواب ان الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الفعل اذ
لو كانت كذلك عملت المحذرة التي للاستغهام لانها بمعنى استغهم ، وما انافية
لانها بمعنى انفي ، ولا بالنياية ، فخاب الفعل نعم تراد كالعوض ولا ينسب اليها العمل
وقال ابن عيسى لم تعمل حروف العطف جوا ولا غيره لانها
لا اختصاص لها بالاسماء ، والحروف التي تباشر الاسماء والافعال لا يجوز
ان تكون عاملة اذ العامل لا يكون الاختصاص بما يعمل فيه ، قال وكذلك لا في
الاستثناء لا تعمل لانها تباشر الاسماء والافعال والحروف تقول ما جاء في
زيد لا الا يقرأ ولا رأيت بكر الا في المسجد والعامل لا يكون الاختصاص .
- قال واعلم ان لامن الحروف الداخلة على الاسماء والافعال فتحكمها
ان لا تعمل في واحد منها غير انها عملت في التكرات خاصة لعملة عارضة وهو
مضارعته ان كما عملت ما في لغة اهل الحجاز لمضارعته ليس والاصل ان لا تعمل
وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الانصاح) اعلم ان
الحروف اذا كان لها اختصاص بالاسم او بالفعل فالتقياس ان تعمل فيما يختص
به فان لم يكن لها اختصاص فالتقياس ان لا تعمل فتمى وجدت مختصا لا يعمل
او غير مختص يعمل فسمي ذلك ان تسأل عن العملة في ذلك فان لم تجد فيكون ذلك
حارجا عن القياس .

٢٠

وقال واذا صحت هذه القاعدة فاقول ان ما الثانية ليس لها اختصاص
فيجب ان لا تعمل ونذلك لم يعملها بنو تميم فهي عندهم على اقياس فلاسفة الى في
كونها لم تعمل لان الشيء اذا جاء على قياسه وقانونه لا يسأل عنه واما اهل
الحجاز فاصلوها لشبهها بليس من وجوه - وذكر الاوجه السابقة .

وقال ابو حيان في (شرح التسهيل) اصل عمل الحرف المختص بنوع من العرب ان يكون مختصا بنوع من الاعراب الذي اختص به ذلك العرب ولذلك لا كان الحزم نوعا من الاعراب مختصا بالمضارع والحرف الجازم مختص به اعطى المختص للمختص وكذا القول في حروف الجر انتهى .
وقال ابن عصفور في (شرح المقرب) لم يجيء من الحروف المختصة باسم واحد ما يعمل فيه غير خفض إلا ألا التي لاتعني فإن الاسم المبني معها في وضع نصبها في مذهب سيبويه وذلك نحو قولك ألامال وسبب ذلك انها تضمنت معنى ما ينصب وهو تمنيت .

ضابط

قال ابن اياز ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب ولهذا بطل قول من قال ان لولاهي الرافعة للاسم .

وقال الشلوبين قول من قال ان اصل عمل الحروف الجر خطأ وإنما اقول الصحيح ان اصل الحرف ان لا يعمل دفعا ولا نصبا لان الرفع والنصب هما من عمل الافعال من حيث كان كل مر موع فاعلا او مشبها به وكل منصوب مفعولا او مشبها به فاذا عملها الحرف فاما يعملها لشبه الفعل ولا يعمل عملا ليس له بحق الشبه الاعمل الجر اذا كان مضيقا للفعل او لما هو في معناه الى الاسم .

الخامس قال السهيلي اصل الحروف ان تكون عاملة لانها ليست لها معان في انفسها وإنما معانيها في غيرها والذى معنى في نفسه وهو الاسم فأصله ان لا يعمل في غيره وإنما وجب ان يعمل الحرف في كل ما دل على معنى فيه لانه اقتضاء معنى فيقتضيه لفظا (١) لان الاتفاق ثابتة للمعاني فلما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى وجب ان يتشبث به لفظا وذلك هو العمل فأصل الحرف ان يكون عاملا، نذكر الحروف التي لم تعمل وسبب سلبها العمل .

فما هل فانما تدخل على جملة عمل بعضها في بعض وسبق اليها

الابتداء والتألفية قد دخلت معنى في الجملة لا معنى في اسم مفرد فاكثرت بالاعمال السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه .

وكذلك الهمزة فانها حرف دخل معنى في الجملة ولا يمكن الوقوف عليه ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه لانه حرف مفرد لا يوقف عليه و'وتوهم ذلك فيه لعمل في الجملة يؤكدها بظهور اثره فيها تعلقه بها ودخوله عليها . واقتضاء ما كما فعلوا في ان واخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة احرف فصاعدا يجوز الوقوف عليها كانه وايتة ولعله فاعملوها في الجملة اظهرا لارتباطها وشدة تعلقها بالحديث الواقع بعدها .

وربما ارادوا توكيد تعلق الحرف بالجملة اذا كان مؤلفا من حرفين نحو هل فرجا توهم الوقف عليه او خيف ذهول السامع عنه فادخل في الجملة ١٠ حرف زائد ينبيه السامع عليه وقام ذلك الحرف مقام القلب نحو هل زيد بذاهب وما زيد بقاؤه فاذا سمع المخاطب الباء وهي لا تدخل في الثبوت تأكد عنده ذكر النفي والاستفهام وان الجملة غير مفصلة عنده .

ولذلك اعمل اهل الحجاز ما التافية لشبهها بالجملة ومن العرب من اكتفى في ذلك التعلق وتأكيده بادخال الباء في الخبر وراها ثابتة (١) في التأثير على العمل الذي هو النصب ، وانما اختلفوا في ما ولم يختلفوا في هل لمشاركة ما ليس في النفي لحين ارادوا أن يكون لها اثر في الجملة يؤكدها نفيها بها جعلوا ذلك الاثرا تركا ترليس وهو النصب ، والنصب في باب ليس اقوى لاسيما كلمة كليت وعمل وكان والوهم الى انفصال الجملة عنها اسرع منه الى توهم انفصال الجملة عن ما وهل لم يكن بد من افعال ليس وابطال معنى الابتداء السابق . وكذلك اذا قلت ما زيد الا قائم فلم ٢٠ يعملها احد منهم لانه لا يتوهم انقطاع زيد عن ما ، لان الا لا تكون ايجابا الا بعد نفي فلم يتوهم انفصال الجملة عن ما ، ولذلك لم يعملوها عد . تقدم الخبر نحو ما قائم زيد اذ ليس من رتبة المتكررة ان تكون مبتدأ ما مخبرا عنها الا مع الاعتماد على ما قبلها فلم يتوهم المخاطب انقطاع الجملة عما قبلها لهذا السبب الحديث فلم يحتاج

الى افعالها واظهارها ونفى الحديث كما كان قبل دخولها مستغنيا عن تأثيرها فيه .

واما حرف لافان كان عاطفا لحكمه حكم حروف العطف ولا شيء منها عامل فان لم تكن عاطفة تحولوا زيد قائم ولا عمرو فلا حاجة الى افعالها في الجملة .
 لانه لا يتوهم انفصال الجاء بقوله ولا عمرو لان الواو مع لا الثانية تشعر بالاولى لاعالة وتربط الكلام بها فلم يحتج الى افعالها وبقيت الجملة عاملا فيها الابداء كما كانت قبل دخول لا ، الا انهم في النكرات قد ادخلوها على المبتدأ والخبر تشبيها بليس لان النكرة اعدت في باب الابداء من المعرفة ، والمعرفة اشد استبداد اباول الكلام .

١٠ . واما التي لتبرئة فللنحويين فيها اختلاف اهي عاملة ام لافان كانت عاملة فكما عملوا ان حرصا على افعالها ونسبتها (١) بالحديث ، وان لم تكن عاملة فلا كلام

واما حرف النداء فعامل في المنادي عند بعضهم والذي يظهر خلافه ولو كان عاملا لما جاز حذفه وإبقاء عمله .

١٥ . فان قلت فلم عملت النواصب والجوازم في المضارع والفعل بعدها جملة ثم ان المضارع قبل دخولها كان مرفوعا بما مل معنوى فهلا منع هذا العامل هذه الحروف من العمل كما منع الابداء الحروف الداخلة على الجملة من العمل الا ان يخشى اقطاع الجملة كما خيف في ان واخواته ؟ .

٢٠ . والجواب من وجهين احدهما ان الابداء اقوى من عامل المضارع وان كان كل منهما معنويا لان عامل المضارع هو وقوعه موقع الاسم المخبر عنه فهو تابع له فلم يقو قوته فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل .

والثاني ان هذه الحروف لم تدخل لمعنى في الجملة انما دخلت لمعنى في الفعل خاصة فوجب عملها فيه كما وجب عمل حروف الجر في الاسماء من حيث دلت على معنى فيها لا في الجملة .

واما الاق الاستثناء فقد زعم بعضهم انها عاملة والصحيح انها موصولة
الفعل الى العمل في الاسم بعدها كتوصيل واو المفعول معه الفعل الى العمل فيها
بعدها فاستغنوا بياصالها العامل عن اعمالها عملا آخر وكانها هي العاملة، ومثلها في
ذلك حروف المطف

- و يقاس على ما تقدم لام التوكيد وتركيهم اعمالها في الجملة، مع انها لا تدخل
لمعنى في الجملة تقط بل تربط ما قبلها من اقسام بما بعدها

قال وهذا الاصل محيط بجميع اصول اعمال الحروف وغيرها
من العوامل وكاشف عن اسرار العمل للاعمال وغيرها من الحروف في الاسماء
وسنبهة على سرا متنازع الاسماء ان تكون عاملة في غيرها. هذا فقط السهيل.

- وقال الشلوين الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الاتصال خاصة
لانها لو عملت بذلك لعملت الحروف كلها اذ ليس حرف معنى يخلو من معنى
الفعل فلو عملت بما فيها من معنى الفعل لعملت كلها وانما يعمل منها ما توفرت فيه
اشياء الفعل كتوفرها في ان واخواتها وما المجازية ولهذا لا تعمل يا في النداء
لان تلك الاشياء ليست موحدة فيها .

- (السادس) قال السهيل الفعل لا يعمل في الحقيقة الا بما يدل عليه فظفه
كالصدر والقاع والمفعول به، او فيما كان تابعا لواحد من هذه تحت او توكيدا
او بدلا لان التبع هو الاسم الاول في المعنى فلم يعمل العمل الا بما دل عليه فظه
لانك اذا قلت ضرب اقتضى هذا اللفظ ضربا وضربا وضربا، واعداد
انما يصل اليه الفعل بواسطة حرف كالمفعول معه والظرف .

- (السابع) اذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصير الى مجاز الحذف
ومن ثم ضعف بعضهم قول من قال ان نصب العطف في قول الشاعر .
هل انت باعث ديتار لحاجتة وعبد رب اخاعون بن عراق
فعل يدل عليه اسم الله على وقال بل الناصب اسم المفعول لا ان تنوين
فيه مراد واذا امكن نسبة العمل الى الوجود لم يصير الى مجاز الحذف .

ذكره في (البسيط) .

وقال ايضا ذهب الكوفيون الى ان امثلة المباعدة لا تعمل لان اسم
الفاعل انما حمل بحرياته على الفعل في حركاته وسكناته وهذه غير جارية فوجب
امتناع عملها ، والمنصوب بعدها محمول على فعل يفسره الصفة ، قال صاحب
• (البسيط) وهذا ضعيف لان النص مقدم على القياس وتقدير ناصب غيرها على
خلاف الاصل فلا يصار اليه ما يمكن احالة العمل على الوجود .

فائدة

قال ابن فلاح في (المنى) المصدر المؤكد لا يعمل لعدم تقديره بأن
والفعل فان كان مما التزم حذف فعله كقولهم سقيا زيدا ورعياله فقيه وجهان ،
١٠ احدهما ان العامل هو الفعل الناصب للمصدر قياسا على غيره من المصادر التي
لا تقدر بان والفعل .

وإثاني ان المصدر هو العامل لنيابته عن الفعل وتباهيه مقامه ، ونظير
هذا زيد في الدار واتعامل العامل الطرف لنيابته عن الفعل او نفس الفعل
هو العامل ، والاكثر على ان العامل الطرف . انتهى .

١٥ (الثامن) اذا مترج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها
تخطاها العامس ، وذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك مررت بهذا
وما الزيدة في قوله تعالى (فجارحة من ربك) (عما قليل) ولا في نحو جئت بلا زاد
وعضبت من لاشيء . (فلا يكون للناس) (وإن لا تقبلوه) .

٢٠ (التاسع) قال الكوفيون لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والآخرو
عاملا فيه وبنوا على ذلك ان المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان
قالوا وانما قلنا ذلك لانا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر والخبر لا بد له
من المبتدأ فلما كان كل واحد منهما لا يملك عن الآخر يقتضى صاحبه عمل كل
واحد منهما في صاحبه ، قالوا وقد جاء ذلك نظائر .

• منها قوله تعالى (يا ما تدعوا له الاسماء الحسنى) فنصب يا بتدعو

وجزم تدعوايا فكان كل واحد منها عاملا في الآخر، ومثله (اينا تكونوا يدرككم الموت) قاينا منصوب بتكونوا وتكونوا مجزوم باينا، وذلك كثير في كلامهم .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) حكى ابن جني في كتاب له يسمى

- (الد مشقيات) غير الد مشقيات المشهورة له بين الناس قولاً عن الاخفش ان فعل الشرط وفعل الجواب يتجازمان كما قيل عن مذهب الكوفيين في الابتداء والخبر .

وقال ابن الدهان في (الفرة) قول الكوفيين فاسد من وجهين .

احدهما ان الخبر اذا كان عاملا فربته التقديم واذا كان معمولاً

- ١٠ فربته التأخير والشيء الواحد لا يكون مقدماً ومؤخراً من كل وجه .

والثاني ان الاسم ليس من حقه العمل وانما يعمل بشبه الفعل الرفع

والنصب وبشبه الحرف الجر والجزم وليس فيها (١) شبه واما (ايا ما تدعوا)

فان تدعوا عمل في اى بحكم الاصل، و اى عمل في تدعوا بحكم النياية عن الحرف

الشرطي، وباز مهم ايضا ان لا يعملوا ان وكان وظننت لان العامل موجود

- ١٠ فكيف يجمع بينهما .

(العاشر فرق بين العامل والمقتضى) قال ابن يعيش في (شرح المفصل)

لست الاضافة هي العاملة للجور وانما هي المقتضية له والمعنى بالمقتضى هنا ان

اقياس يقتضى هذا النوع من الاعراب تتبع المخالفة بينه وبين اعراب افعال

والمفعول فيتميز عنهما اذ الاعراب انما وضع للفرق بين المعاني والعامل هو حرف

- ٢٠ الجر أو تقديره فالاضافة معنى وحرف الجر لفظ وهي الاداة المحصلة له كما كانت

الفاعلية والمفعولية معينين يستدعيان الرفع والنصب في افعال والمفعول، والفعل

اداة محصلة لها بالمقتضى غير العامل . انتهى .

(الحادى عشر) قال ابن النحاس في (التعليقة) هنا كتبت لطيفة وهو ان

الاسم العامل ومعمواه يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه في باب الداء وباب لا

فكما يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف الما مل ويبقى معموله الا انه لا كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول كثر حذف المضاف وقيل حذف العامل .

(الثاني عشر) قال ابن يعيش تد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال اخرى وفيه نظائر .

الاول لولا تعمل الحرف في المضمر ولا تعمل في المظهر .

الثاني لدن تنصب غدوة ولا تنصب غيرها .

الثالث عسى تنصب المضمر نحو عساك وعساي وعملها مع الظاهر الرفع .

الرابع لات تعمل عمل ليس في الاحيان ومع غيرها لا يكون لها عمل . هذا ما ذكره ابن يعيش .

وذكر ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) مثله وزاد في النظائر تاء القسم تختص باسم الله وكان التشبيه تختص بالظاهر وكذا واو القسم ومذ ومنذ .

وقال ابو البقاء في (التبيين) من الحروف ما يعمل في موضع ولا يعمل في موضع آخر ألا ترى ان واو القسم نجري القسم ولا تجري في موضع آخر ، وما الثانية تعمل في موضع ولا تعمل في موضع آخر ، وكذلك حتى تجري في موضع ولا تجري في موضع آخر ، وذلك كثير ولما ذكر سيويه لولا وانها تجري المضمر دون غيره واستأنس لها بنظائر منها لدن ولات قال ولا ينبغي لك ان تكسر الباب وهو مطر دوانت تجدله نظائر .

(الثالث عشر) لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد ولهذا رد قول من قال ان الابتداء والمبتدأ معا عاملان في الخبر ، وقول من قال ان المتبوع وعامله معا عاملان في التابع ، وقول من قال ان إن وفعل الشرط معا عاملان في الجزاء ، وقول من قال ان الفعل والفاعل معا عاملان في

في المفعول . حكاه ابو البقاء في (التبيين) عن بعض الكوفيين وابن نلاح في (المنى) عن القراء .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) اذا جعلنا مجموع حلوحامض خبرا فالعائد ضمير من طريق المعنى لان المعنى هذا مزولا يكون ذلك العائد في احدها لانه حيثئذ يكون مستقلا بالخبرية وليس المعنى عليه ولا فيها لانها حيثئذ يكونان قد رفا ذلك الضمير فيلزم اجتماع العالمين على معمول واحد وذلك لا يجوز .
(الرابع عشر) مرتبة العامل ان يكون مقدما على المعمول قال ابن عصفور في (شرح المقرب) فان قيل يناقض ذلك قولهم العامل في اسماء الشرط واسماء الاستفهام لا يجوز تعديه عليها .

(الجواب) ان اسماء الشرط تضمنت معنى ان واسماء الاستفهام تضمنت معنى الهزمة فالاصل في من ضربت امن ضربت ثم حذفت الهزمة في اللفظ وتضمن الاسم معناها واذا كان الاصل كذلك تنديم العامل في اسماء الشرط والاستفهام عليها سائغ بالنظر الى الاصل وانما امتنع تعديه عليها في اللفظ لعارض وهو تضمن الاسم معنى الشرط والاستفهام .
(الخامس عشر) قال ابن اياز العامل اللفظي وان ضعف تعلقه اولى من العامل الدنوي بدليل اختيارهم زيد اضربت على زيد ضربت وقولهم ان زيد اضرب لا يجوز الا في الضرورة .

(السادس عشر) قال الشلوبين في (شرح الجزولية) العوامل لا يليها الا الجوامد لا الصفات الا ان تكون خاصة بلجنس بها فيجوز حيثئذ حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه فاجرى الاسم الذي بعد اسم الاشارة مجراه دون اسم الاشارة فكأنه ليس بمستحسن مردت بالحسن ولا مردت بالجبر لان لا يخص جنسا من جنس فكذلك ليس بمستحسن مردت بهذا الحسن ولا بهذا الجليل ولكن المستحسن انما هو مردت بهذا الضاحك كما يستحسن مردت بالضاحك لانه يخص جنسا من جنس فيعلم الموصوف هنا .

(السابع عشر) قال ابن عصفور العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله ولهذا لا يتقدم اخبار إن واخواتها عليها . انتهى . ولا المجرور والمنصوب والمجرور على الجار والناصب والجازم ولا الحال على عامله الضعيف غير الفعل المتصرف وشبهه كاسم الاشارة وليت وامل وكان وكالظروف المتضمنة معنى الاستقرار . ولا التمييز على عامله الجامد اجماعا ولا معمول المصدر وفعل التعجب واسم الفعل .
(الثامن عشر) قال ابو البقاء في (التبيين) العامل مع معمول كالعلة العقلية مع المعلوم والعلة لا يفصل بينها وبين معلولها فيجب ان يكون العامل مع معمول كذلك الا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الاصل للدليل راجع .

١٠ (الثاسع عشر) قال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) الحروف لم يأت فيها تعليق وقد جاء التعليق في الاعمال وقد جاء في الاسماء قليلا قالوا سررت بخير وافضل من زيد فمن مخفوضة (١) بالثاني والاول معلق وانشد سيويه (بين ذراعي وجبهة الاسد) .

(العشرون) قال ابن هشام العامل الضعيف لا يحذف ومن ثم لا يحذف الجار والجازم والناصب لفعل الا في مواضع نويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها .

(الحادي والعشرون) قال ابن جني يدل على ضعف عوامل الافعال عن الاسماء ان جواب الشرط جزم بان وفعل الشرط تكبر المبتدأ بالمبتدأ والابتداء بخرت ان مجرى الابتداء .

العارض لا يعتد به

٢٠

فيه فروع منها فعل الوصف اذا طرأت عليه الاسمية فهو باق على منع صرته ولا يعتد بالعارض كادهم . وافعل الاسم اذا طرأت عليه الوصفية فهو باق على الصرف ولا يعتد بعارض الوصفية كاديع . قولك سررت بنسوة اربع . ومنها قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني في (شرح الايضاح) العرب

لانتقض اصولها ليس يعرض.

ومنها قولهم صيد وخول بتصحيح الياء والواو وان تحركا وانفتح
اقبلهما مراعاة للاصل واحمال الغرض .

- ومنها الاصل في التقاء الساكنين ان يحرك الاول بالكسرة فان كان
بعده ضمة لازمة حرك بالضم اتباعا ولا عبرة بالضمة المعارضة كضمة الاعراب •
نحو لم يضرب ابن زيد فانك تكسر الياء لا غير وان كانت النون من ابن
مضمومة لعروض ضمتها .

ومنها قال الشلوين في (شرح الجزولية) اذا اتصل بالمضارع نون
النسوة فانه يبنى عند الجمهور وقال قوم هو باق على اعرابه وانما منع من ظهور
الاعراب فيه مانع كما منع من ظهور الاعراب في الاسم المضاف الى ياء ١٠
السراج المتكلم وهذا قول قد ذهب اليه طائفة قليلة من المتقدمين حكاه ابن
السراج واختاره ابو بكر بن طلحة وقال انه هو الحق وان مذهب اكثر
المتقدمين في ذلك خطأ .

قال وحجة الجمهور أن هذه النون لما اوجبت ذهاب الاعراب من
الفعل وكان اصل الفعل البناء رجع الى اصله اذ قد ذهب ذلك الامر الطارى عليه ١٥
الذي هو الاعراب قال هؤلاء وهذا فرق بين المضارع الذي يتصل به النون وبين
الاسم الذي يتصل به ياء المتكلم اذ الاسم ليس اصله البناء انما اصله الاعراب فاذا
كان اصله الاعراب فلا ينبغي ان ينتقل عن الاصل ما وجدنا السبيل اليه بوجه وقد
وجدنا السبيل بان نقول ان ذهاب الاعراب هنا عارض واعارض لا يعتد به .

ومنها قال ابو البقاء في (التبيين) يجوز حذف الحرف الرابع من ٢٠
الاسم الرباعي في اترخيم مطلقا ومنعه الكوفيون اذا كان قبل الطرف ساكن
فانه اذا حذف وحده كان اباقي ساكنا وذلك حكم الحروف ولا نظير له في
الاسماء المعربة .

واجيب بانه عارض لا ترى ان ترخيم حارث يصيره الى بناء لا نظير

له في الأصول وهو مانع ومع ذلك جاز أن يبقى على هذا المثال لأن الترخيم عارض فلا اعتداد به في هذا المعنى .

• ومنها قال أبو البقاء أيضا إذا كان . قبل آخر الاسم ساكنا مثل بكر جاز في الوقف أن تقل الضمة والكسرة اليه ، واختلفوا في المنصوب الذي فيه الالف واللام نحو رأيت البكر فذهب البصريين أنه لا تنقل فتحة الراء الى الكاف بل يوقف عليها بغير نقل ووجهه أن هذا الاسم له حالة في الوقف كتبت فيه الالف والفتحة قبلها نحو رأيت بكر فلما كانت كذلك اطردها حكما حتى صارت في حال التعريف مثل حالها في التنكير لأن حالها حال واحد ، وهذا نظير امتناع الحرم في متفاعلات في الكامل لثلاث يفضى الى حال يلزم فيه الابتداء بالسائن ، ويؤيد ذلك أن التنكير هو الأصل والتعريف عارض فوجب أن لا يعتد بالعارض وإن يستمر حكم التنكير .

ومنها ل بعضهم كان ينبغي أن كتبت الياء في جوار في حال الجر كما كتبت في حال النصب لأن حركته في الجر الفتح فينبغي أن لا تحذف .

قال ابن الخحاس في (التعليقة) في الجواب أن النظر الى أصل الحركة لا الى أعارض بعد منع الصرف لأنه لا يلتصق به مع توين الصرف نظر الى ما يستحقه الاسم في الأصل .

• ومنها قال ابن السحاس قاعدة الاعراب أن يثبت وصلا ويحذف وقفا لأن بيننا في الاعراب ما يثبت وقفا ويحذف وصلا وهو الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير جمع المذكرين أو المضافة المؤنثة وأكد أنه يحذف منه الضمير ونون الرفع لنون التوكيد فإذا وقف عليه حذفت نون التوكيد للوقف وأعيد الضمير ونون الاعراب اللذان هذا لنون التوكيد فهذا أعراب يثبت وقفا ويحذف وصلا .

قيل المحذوف هنا إنما كان لعارض ما عيّد عند زوال العارض .

ومنها قال ابن عيش إذا لحقت تاء التانيث القبول المعتل اللام حذفت

اللام لانتقاء الساكنين نحو رمت، فان لم يها ساكن بعدها حركت بالكسر لانتقاء الساكنين نحو رمت المرأة ولا يرد الساكن المحذوف اذا حركت عارضة، وكذلك تقول المرأة من رمت فلا ترد الساكن وان افتتحت التاء لانها حركت عارضة اذ ليس يلزم ان يسند الفعل الى اثنين فاصل التاء السكون وانما حركت بسبب الف التثنية، وقد قال بعضهم رما تا فرد الالف الساقطة لتحرك التاء وجرى الحركة العارضة محرى اللازمة من نحو قولا وبعا وخافا وذلك قليل رديء من قبيل الضرورة .

ومنها قال الشلوبين النحويون انما يعقدون ابدا تواترهم على الاصول لا على العوارض ولذلك حدوا الاعراب بانه تغيير او انحراف الكلم لاختلاف التواتر الداخلة عليها، ومن الاعماء العربية مالا تغيير فيه ولا اختلاف كالمصدر ١٠ والظروف اللازمة للنصب فان الاصل فيها ان تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها فهي في حكم ما يتغير نظرا الى الاصل والغاء للعارض .

ومنها قال الشلوبين قول من قال ان الضمة في الخاء من جاء في اخوك هي ضمة الرفع وانها منقولة عن حرف الاعراب وكذا الكسرة في مررت باخيك فاسد وذلك ان فيه كون الاعراب فيما قبل الآخر في الرفع والخفض وهذا لا نظير له الا في الوقف على بعض اللغات فيما قبل آخره ساكن، والوقف عارض والعارض لا يعتد به . وهذا في الوصل والوصل ليس عارضا بل هو الاصل . ومنها قال الشلوبين انما خلق الفعل علامة انما نيت اذا كان فاعله مؤنثا ولم تلحقه علامة التثنية والجمع اذا كان فاعله مني ومجموعا لان الاكثر لزوم التأنيث فاعتدوا به وعدم لزوم التثنية والجمع فلم يعتدوا به لاعتدادهم باللازم ٢٠ وعدم اعتدادهم بالعارض فانه لا يعتد به في اكثر الفظة .

ومنها قال ابن يعيش توهم يضع ويدع انما حذفت الواو منها لان الاصل يوضع ويودع لان فعل من هذا انما يافى مضارعه على يعمل بالكسر وانما فتح في يضع ويدع لمكان حرف الخلق ففتححة اذن عارضة والعارض لا اعتداد به لانه

كالعدوم لحذفت الواو فيها لان الكسرة في حكم المنطوق به .

- ومما قال الشلوين ذهب بعضهم الى ان الضمير في نحو رب رجل واخيه نكرة لان العرب ابرته مجراها فهو في معنى رب رجل ورب امرئ رجل، وسيبويه ابقاء على معرفته لان اصل وضع ضمير النكرة ان يكون معرفة لانكرة . فاجراه سيبويه على اصله ولم يبال بهذا الذي طرأ عليه من جهة معنى الكلام . لانه امر طارئ في هذا الموضع والنكرة في كل موضع ليست كذلك فلذلك جعل سيبويه ضمير النكرة في هذا الموضع معرفة .

- ومما قال الشلوين اوجه اللتين في باب قاضي انه يقال فيه في الوقف في حال الرفع والجر هذا قاض ومررت بقاض ويقال في الاخرى هذا قاضي ومررت بقاضي ووجه هذه اللفظة ان حذف الياء في الوصل انما كان التنوين لانفتاحا معه وقد سقط في الوقف فرجعت الياء، ووجه اللفظة الاولى ان حذف التنوين في الوقف عارض والمعارض لا يعتد به فقيمت الياء محذوفة وسكن ما قبلها لانه لا يوقف على متحرك، وهذه اللفظة اوجه اللتين لانها مبنية على عدم الاحتداد بالمعارض وهو الاكثر .

حرف الغين

١٥

العالم واللازم يجريان في العربية مجرى واحدا

- ذكر هذه القاعدة الرائي وبني عليها ان وزن الفعل الذي يقلب عليه يجري في منع انصرف مجرى الوزن الذي يخص الفعل .

- قال ابن النحاس في (التعليق) لكن شرط جريان العالم مجرى اللازم .
٢. هنا الزيادة في اوله والمراد بالزيادة احد حرف المضارعة .

حرف الفاء

الفرع احط رتبة من الاصل

- ومن ثم لم يجز اعمال اسم الفاعل عند البصريين من غير اعتماد،
قال

قال في (البسيط) لانه فرع عن الفعل في العمل والقاعدة حط الفروع عن
رتب الاصول فاشتراط اعتياده على احدا لا مورد الستة ليقوى بذلك على العمل .

وقال ابن جبريل قال الكسائي في قوله تعالى (كتاب الله عليكم)
انه نصب بعلينكم على الاغراء كانه قد ل عليكم كتاب الله تقدم المنصوب ، قال
ومنه قول الشاعر (يا ايها المالح داوى دونكا) اي دونك داوى .

قال وما قاله ضعيف لان هذه الظروف ليست افلا ولا وانما هي نائبة
عن الافعال وفي معناها فهي فروع في العمل على الافعال والفروع ابداء
منحطة عن درجات الاصول فاعمالها فيما تقدم عليها تسوية بين الاصل والفروع
وذلك لا يجوز .

وقال ايضا اذا قلت عندي راود دخلا ورطل زينا فلا يحسن ان يجري
وصفا على ما قبله لانه اسم جامد غير مشتق ولا اضافته لاجل التنوين فنصب
على الفضلة تشبيها بالمفعول وتنزيلا للاسم الجاهل منزلة اسم الفاعل من جهة
انه اذا نون نصب فعمل المنصب ، وانحط عن درجة اسم الفاعل فاخص عمله
في النكرة دون المعرفة كما انحط اسم الفاعل عندنا عن درجة الفعل حتى اذا
اجرى على غير من هوله وجب ابراز ضميره نحو قولك زيد هند ضاربها هو .

وقال ابو بقاء في (التبيين) اسم الفاعل والصفة المشبهة اذا جريا
على غير من هما وجب ابراز الضمير فيها لانها فرعان على الفعل في العمل
ونعمل الضمير وقد انضم الى ذلك حرياه على غير من هو قد انضم فرع
الى فرع والفرع يقصر عن الاصل فيجب ان يبرز الضمير ليطهر اثر القصور
ويمتاز الفرع عن الاصل .

وقال ابن يعيش لا يجوز تقديم خبر ان واخواتها ولا اسمها عليها ولا تقديم
الخبر فيها على الاسم اسكونها فروعا عن الافعال في العمل فانحطت عن درجة
الافعال .

وقال ابن فلاح في (المغني) انما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره

مع امكن دخول النصب فيه لئلا يكون انزعج اوسع مجالا من الاصل مع ان الحكمة تقتضى انحطاط اقرواع عن رتب الاصول ولانه يشارك المذكور في التصحيح فشاركه في الاعراب والمذكر معرب بحر من فاعرب هذا بحر كثنين وخص بالحركة لانحطاطه عن رتبة الاصل .

٥ وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما اختص البحر بالاسماء لانه لو دخل الافعال وقد دخلها الرفع والنصب والجزم وهي مفع في الاعراب على الاسماء لكان الفرع اكثر تصرفا في الاعراب من الاصل ، واقرواع ابدا تنحط عن الاصول في التصرف لا تقيد عليها تمنع البحر من الافعال لذلك .

١٠ وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) لما كان جعل الواو بمعنى مع في المفعول مع مرعا عن كونها عاطفة لم يتصرفوا في الاسم الذي بعد ها فلم يقدموه على الما مل وان كان متصرفا ولا على الفاعل لايقواون والطبالة جاء البرد ولا جاء والطبالة البرد لان اقرواع لا تحتل من التصرف ما تحتله الاصول .

١٥ وقال ابو الحسين بن ابي الربيع في (شرح الايضاح) انما لم تعمل ما عمل ليس ، طلقا بل بالشرط المعروفة وهي ان يكون الخبر مؤنرا وان يكون منفيا وان لا يقع بعد ، ان فان ان تكف ما عن العمل كما تكف ما ان عن العمل لانها في الدرجة الثالثة في العمل لان ، امشبهة بليس وليس مشبهة بالفعل وكل ما هو في الدرجة الثانية فلا تجده يعمل ابدا لا تحتصا ليفرق بينهما الا ترى ان تاء القسم اختصت باسم الله وان كانت بدلا من الواو والواو تخفض في القسم كل ظاهر وانما كان الاختصاص باسم الله في التاء لانها مبدلة من الواو والواو بدلا من التاء فهي في الدرجة الثالثة فلذلك اختصت .

وكذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل عملت تشبيها باسم الفاعل ، واسم الفاعل عمل شبهه في الفعل ، والمصعة في عملها في الدرجة الثالثة فكان عملها مختصا لانها لا تعمل الا- اكان من سبب الاول ، ولهذا نظائر .

وقال ابن اياز لما كانت لا مرعا في العمل عن ان ومشبهة بها وجب

ان تنحط عنها فلذلك اشترط في افعالها شرط كتنكير مفعولها وعدم فصلها .

وقال السخاوي في (تنوير الدياجي) انحط اسم الفاعل عن منزلة الفعل في اشيائه لانه فرع عنه في العمل والفرع لا يساوي بالاصل ، فمما انحط به عن الفعل بروز حميره اذا جرى على غير من هواه نحو هند زيد صارت به هي • ولو كان في مكان ضاربه تضربه لم يبرز الضمير لقوة الفعل .

وقال ابو البقاء لالفرع على ان ، وان فرع على كان ، والفرع تنقص عن الاصول فلذلك لا تقوى على العمل في الخبر اذ كانت فرع فرع • وقال ابن اياز لما كان الفعل فرعاً على الاسم في الاعراب لم تكثر عوامله كثيرة عوامل الاسم اذ من عادتهم التصرف في الاصول دون الفروع .

وقال ايضا ان الماصبة للمضارع فرع ان الشدة لان كلاً منها حرف مصدرى ولما كانت فرعاً عليها نصبت ققط وان المحيلة لاصاتها نصبت ورفعت .

وقال ايضا ان اصل نواصب المضارع ولن واذن وكى فروع عنها • ومجموعة عليها اكونها تخلص الفعل لئلا يستعمل مثلها ولهذا عملت ظهيرة ومقدرة واخوانها لا تعمل الا في حال الظهور دون التقدير .

وقال ابن اقواس قيل ان تنوين عرفات • مثل تنوين الصرف لفظاً وصورة والحرف فيها دخل تبعاً للتنوين ولو كانت لا تنصرف لامتنع دخول الحرف عليها ، واحيب بان الجر دخلها تبعاً لتنوين المقابلة ، وقيل التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب وابطل بانه لو عوض عنها لما حصل انحطاط الفرع عن رتبة الاصل .

وقال ايضا انما امتنعت اضافة العدد الى المميز لانه فرع عن اسم الفاعل والصفة المشبهة في العمل ولو تصرف به بالاضافة تصرفها لازم • مساواة

الفرع الاصل وهو محال

وقال ابن هشام في (تذكرة) نص المبدئ على ان إما لا تستعمل في الاباحة لانها دخيلة على او فرع لها والفرع يتقص عن درجة الاصل .
قال ابن هشام كانت المبدئ لما لم يسمعه لم يحز قياسه وهو متجه . انتهى .

قنبيص

قال الاندلسي في (شرح المفصل) فان قيل الواو اكثر استعمالا في القسم من الباء فكيف جعلتم القليل الاستعمال هو الاصل .
قيل لا يبعد ان يكثر افرع ويقل الاصل بضرب من التأويل ألا ترى
١٠ ان نعم الرجل اكثر من نعم بالكسر .

الفروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة

قال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليق) وجدت ذلك بخط
غالي بن عثمان بن جني عن ابيه قال بدليل انك تقول في المذكر قائم واذا اردت
١٠ التأنيت قلت قائمة بلحمت بالعلامة عند المؤنث ولم تأت للمذكر بعلامة ، وتقول
رأيت رجلا فلا يحتاج الى العلامة وان اردت التعريف ادخلت العلامة فقلت
رأيت الرجل فادخلت العلامة في الفرع الذي هو التعريف ولم تدخلها
في التنكير ، واذا اردت بالفعل المضارع الاستقبال ادخلت عليه السين لتدل بها
على استقباله وذلك يدل على ان اصله موضوع للحال وواكان الاستقبال فيه
٢٠ اصلا محتاج الى علامة . انتهى .

وانظر الى دين الشيخ بهاء الدين واماته كيف وجد فائدة بخط وند
ابن جني قلها عن ابيه ولم تسطر في كتاب فقلها عنه ولم يستجز ذكرها من غير
عزو اليه لا كالمسارق الذي اغار على تصانيفي التي اتمت في تتبعها - نيف

وهي (كتاب المعجزات الكبير) وكتاب الخصائص الصغرى وغير ذلك فسرتها
وضمها وغيرها مما سرت من كتب الخيضرى والسعوى فى مجموع وادعاء نفسه
ولم يزل الى كتبى وكتب الخيضرى والسعوى شيئا مما نقله منها وليس هذا من
اداء الامانة فى العلم.

٥. الفروع قد تكثرت وتطرد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها

ذكر ذلك ابن جنى فى الخصائص وقال من ذلك قول ذى الرمة
ورمل كأوراك العذارى قطعت

- والعادة ان تشبه اعجاز النساء بكتبان الاقاء فلما كثردك واطرد
عكس الشاعر التشبيه فجعل اورك العذارى اصلا وشبه به الرمل، قال ولذلك
لما كثرت تقديم المفعول على الفاعل صار وان كان مؤخرافى اللفظ كأنه مقدم
فى الرتبة بخاز أن يعود الضمير من الفاعل عليه وان كان الفاعل مقدما والمفعول
مؤخرا كما جاز أن يعود الضمير من المفعول اذا كان مقدما على الفاعل وان
كان مؤخرافى قولنا ضرب غلامه زيد.

- وقال ابن عصفورى (شرح الجمل) الدليل على ان الفرع هو الذى
ينبنى ان يجعل فيه العلامة لا الاصل انهم جعلوا علامة التثنية والجمع ولم
يجعلوا علامة الافراد لما كانت التثنية والجمع فرعين عن الافراد، وكذلك ايضا
جعلوا علامة التصغير ولم يجعلوا علامة التكبير لان التصغير فرع عن التكبير،
وكذلك ايضا جعلوا الالف واللام علامة للتعريف ولم يجعلوا للتكبير علامة لان
التعريف فرع عن التكبير، فان كان التكبير فرعاً عن التعريف جعلوا له علامة
لم تكن فى التعريف وهى التثنية نحو قولك سيبويه وسيبويه آخر، واشباه ذلك
فى اللسان كثير.

الفرق

علوا به احكاما كثيرة، منها رفع الفاعل ونصب المفعول وضم تاء

المتكلم ونفع ثاء المخاطب وكسر ثاء المخاطبة، وتنوين التمكن دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف، وتنوين التنكير دخل للفرق بين النكرة والمعرفة من المبنيات .

ومنها بناء نحو سيبويه على الكسر ولم يعرب كبعليك قال في (البسيط)
فرقا بين التركيب مع الاعمى والتركيب مع امرى .

ومنها كنوا عن اعلام الاناسى بقلان وفلانة قال في (البسيط)
واذا كنوا عن اعلام البهاثم ادخلوا عليها اللام فقالوا القلان والقلانة فرقا بين الكنايتين ، قال وانما اختصت باللام لوجهين

احدهما انها اقص عن درجة الاناسى في التعريف فخصت باللام
اشعارا بتقصان درجتها عن درجة الاصل .

والثاني ان اعلام البهاثم اقل مكانت اقبل للزيادة لقلتها .
ومنها قال في (البسيط) فصحت همزة الوصل في اداة التعريف
لكثرة الاستعمال وفرقا بينها وبين الداخلة على الاسم والفعل فانها مع الاسم
مكسورة ومع الفعل مكسورة ومضمومة .

ومنها قال في (البسيط) التاء الداخلة على العدد لم تدخل لتأنيث
ما دخلت عليه لانه مذكور بل دخلت للفرق بين العددين .

ومنها قال في (البسيط) لا يؤكد الضمير المنصوب بالمفصل
المنصوب فرقا بينه وبين البدل .

ومنها قال في (البسيط) تحذف التاء من باب صبور وشكور فرقا
بين فاعول بمعنى فاعل وفاعول بمعنى مفعول نحو حلوبة وركوبة بمعنى محلوبة
ومركوبة . ومن باب جريح وقتيل فرقا بين معيل بمعنى مفعول وبين فاعول بمعنى
فاعل كعليم وسميع .

ومنها قال في (البسيط) حذفت الف ذاتي التننية هـ با من النقاء
اساكنين ولم تقلب كما قلبت الف العرب فرقا بين تننية المبنى وتننية المعرب
وهذه

وشددت الون في ذان عند بعضهم فرقا بينها وبين النون في الاسماء العربية .

- وقال فعيل بمعنى مفعول يكسر على فعلى كحريخ وبحرسى واسير
واسرى ولا يجمع جمع تصحيح فرقا بينه وبين فعيل بمعنى فاعل . وخص الشافى
بجمع التصحيح لانه اشرف من المفعول وجمع التصحيح ادل على الشرف
لكون صيغة المفرد فيه غير متغيرة ، قال ولما لم يفرقوا في الذى بمعنى مفعول بين
المذكور والمؤنث لم يفرقوا بينهما في الجمع ، ولما فرقوا في الذى بمعنى فاعل نحو كريم
وكريمة فرقوا بينهما في الجمع .

- ومنها تغيير صيغة الفعل المبني للمفعول فرقا بينه وبين المبني للفاعل قال
ابن السراج في (الاصول) وقد جعل بينهما في جميع تصاريف الافعال . واضها
ومستقبلها وثلاثيتها ورباعيتها وما فيه زائد منها فروق في الابنية .

- ومنها قال ابن يعيش ارادوا الفرق بين البدل والتأكيد ، فاذا قالوا
وابتك اياك كان بدلا واذا قالوا رايتك انت كان تأكيداً فلذلك استعمل ضمير
المرنوع في تأكيد المنصوب والمجرور اشترك الجميع فيه كما اشتركت في ناء ،
وجروا في ذلك على قياس اشتراكها كلها في لفظ واحد .

- ومنها قال ابو الحسن على بن محمد بن ثابت الخولاني المعروف بالحداد
في (كتاب المفيد في معرفة التحقيق والتجويد) الهاء في هذه ليست من قبيل
هاء الضمير بدليل امتناع جواز الضم فيها وانما هي هاء تأنيث مشبهة بهاء تذكير
ومجرها في الصيغة مجراها من حيث كانت زائدة وعلاوة لمؤنث كما ان تلك
زائدة وعلامة لمذكر ايضا ، وانما كسر ما قبلها وهاء التأنيث لا يكون ابدالاً
الامفتوحا لانها بدل من ياء ، وانما ابدلت منها الهاء للفرقة بين دى التى بمعنى
صاحب وبين ذى التى فيها معنى الاشارة .

ومنها قال الجزولى قدينى المبني على حركة للفرق بين معنى اداة واحدة .

قال الشلوين كالفتحة في انا اسم المتكلم لان الالف انما هي للوقف مكان حق
الون ان تكون ساكنة لان اصل ابناء السكون الا انا فرقا بين أن اذا كانت

اداة للدلالة على المتكلم وبين التي تصير الفعل في تأويل الاسم ففتحت النون من اداة المتكلم .

ومنها قال ابن عصفور في (شرح الجمل) وابن النحاس في (التعليقة) اصل لام الجر أن تكون مفتوحة لكونها مبنية على حرف واحد تحرك بالفتح طلبا للتخفيف وانما كسرت لفرق بينها وبين لام الابتداء في نحو قولك لموسى غلام ولموسى غلام ولذا بقيت مع المضمرة على فتحها لانه لا يلبس معه لكون الضمير مع لام الابتداء من صمائر الرفع والضمير مع لام الجر من صمائر الجر ولفظ صمائر الجر وصمائر الرفع مختلف فلا يلبس حيث قد كان ينبغي على هذا ان تكسر لام المستغاث في نحو يا لزيد لدخولها على الظاهر الا انهم فتحوها بفرقة بينها وبين لام المستغاث من اجله ، وكانت احق بالفتح من لام المستغاث من اجله لان المستغاث به متادى والمادى واقع . وقع المضمرة ولام الجر تفتح مع المضمرة ففتحت مع ما وقع موقعه .

وقال ابن ملاح في (مغنيه) افعل فعلى كالا فاعل والفضلي يجمع هو ومؤنثه جمع التصحيح فرقا بينه وبين افعل فعلاء .

وقال الادلسي انما تبدل التاء في ثمة في الوقف هاء فرق بين تأنيث الاسم وتأنيث الفعل .

خاتمة

قال ابن السراج في (الاصول) التنوين فون صحيحة ساكنة وانما خصه النحويون بهذا القرب وسموها تنويناً ليفرقوا بينها وبين انون الزائدة المتحركة التي تكون في اثنية والجمع .

الفصل لا يثنى

قال ابو جعفر بن الزبير في (تعليقه على كتاب سيويه) وسبب ذلك ان الفعل مدلوله جنس وهو واقع على القليل والكثير ألا ترى انك تقول ضرب زيد عمرا ويمكن ان يكون ضرب مرة واحدة ويمكن ان يكون ضرب مرات

مرات، فهو اذن دليل على القليل والكثير، والننى انما يكون مدلوله مفردا نحو رجل ألا ترى ان لفظ رجل لا يدل الاعلى واحد واذا قلت رجلا ن دلت هذه الصيغة على اثنين فقط، فلما كان الفعل لا يدل على شيء واحد بعينه لم يكن لتثنيته فائدة، وايضا فان العرب لم تكنه .

- فان قيل ان الفعل مثنى في قولك يفعلان .
- فالجواب ان ذلك باطل لانه لو كان مثنى لحاز ان تقول زيد قاتما اذا وقع منه القيام مرتين والعرب لم تقل ذلك فبطل ان يكون مثنى في ذلك الفعل .

الفعل اثقل من الاسم

وعله صاحب (البسيط) بوجهين .

- ١٠ احدهما انه لكثرة مقتضياته يصير بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد .
- والثاني ان الاسم اكثر من الفعل بدليل ان تركيب الاسم يكون مع الفعل ومن غير فعل والكثرة مظنة الخفة كما في المعرفة والنكرة .
- قال واذا تقرر ثقله فهو مع ذلك فرع على الاسم من وجهين .
- احدهما ان الفعل مشتق من المصدر على مذهب اهل البصرة والمشتق فرع على المشتق منه لانه يقف وجود الفرع على وجود الاصل .
- ١٥ والثاني ان الفعل يقتدر الى الاسم في اعادة التركيب والاسم يستقل بالتركيب من غير توقف .

وقال ابن يعيش الافعال اثقل من الاسماء لوجهين .

- احدهما ان الاسم اكثر من الفعل من حيث ان كل فعل لا بد له من فاعل اسم يكون معه وقد يستغنى الاسم عن الفعل، واذا ثبت انه اكثر في الكلام كان اكثر استعمالا واذا اكثر استعماله خف على اللسان لكثرة تداوله ألا ترى ان العجمي اذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه ثقله استعماله وكذلك العربي اذا تعاطى كلام العجم كان ثقيل عليه ثقله استعماله .

والثاني ان الفعل يقتضى فاعلا ودفعولا فصار كالركب منها اد

لا يستغنى عنها والاسم لا يقتضى شيئا من ذلك فهو مفرد والمفرد اخف من المركب .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) الاسم اخف من الفعل لوجوه .

منها ان الاسماء اكثر استعمالا من الافعال والشيء اذ اكثر استعماله

على الستهم خف وانما قلنا انه اكثر استعمالا لامور .

منها الاوزان وعدد الحروف أما في الاصول فلان اصول الاسماء

ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الافعال خماسية، واما بالزيادة فالاسم يبلغ

بالزيادة سبعة واكثر من ذلك على ما ذكر والفعل لايزاد على الستة، فقد زاد

عليه في الاصول والزيادة ، واما الابنية فابنية الاصول في الاسماء المجمع عليها

١٠ تسعة عشر واصول الافعال اربعة، واما الابنية بالزيادة فالاسماء تزيد على ثلثمائة

والفعل لا يبلغ الثلاثين .

ومنها ان الاسم يفيد مع جنسه والفعل لا يفيد الا بانضمام الاسم .

ومنها ان الفعل يقتدر الى الفاعل فيثقل ولا كذلك الاسم .

فان قلت فان المبتدأ يحتاج الى خبر فليكن كاحتياج الفعل الى فاعله .

قلنا تعلق الفعل بفاعله اشد من تعلق المبتدأ بخبره لان الفاعل يتنزل

١٥

منزلة الجزء من الفعل ولا كذلك الخبر من المبتدأ .

ومنها ان الفعل تلحقه زوائد نحو حروف المضارعة وتاء التأنيث

ونون التوكيد والضائر فتثقل بذلك .

ومنها ان الافعال مشتقة من المصادر والمشتق فرع على المشتق منه

٢٠ فهي اذن فرع على الاسماء والفرع اقل من الاصل . انتهى .

فائدة (١)

قال ابن هشام انهم يعبرون بالفعل عن امور .

احدها وقوعه وهو الاصل .

الثاني مشاركة نحو (واذا طلقتم النساء فليتن اجلهن فامسكوهن) اي

فشارفن انقضاء العدة (وليخش الذين لو تركوا من خلفهم) اى لو شادوا ان
يعرصكوا .

الثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو (فاذا قرأت
القرآن فاستعد) (اذا قم الى الصلوة فاغسلوا) (اذا قضى امرانا يقول
له كن فيكون) .

الرابع مقارنته كقوله .

الى ملك كاد الجبال لتقدمه تزول وزال الراسيات من الصخر
اى تزول الراسيات .

(الخامس) القدرة عليه نحو (وعدا علينا انا كنا قاهلين) اى قادرين
على الاعداء ، واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون
السبب مقام المسبب وبالعكس .

حرف القاف

القلب

قال ابن هشام فى (المغنى) القاعدة العاشرة من فنون كلامهم القلب
واكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله عنه .

كان سبيطة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وءاء
نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والاصل رفعه ونصب العسل على
ان المعرفة الاسم والنكرة الخبر ، وقول روبة .
ومهمه مغيرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه

اى كان لون سمانه لغيرته لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف
المضاف ، وقول عمرو بن الودد (فدبت بنفسه نفسى ومالى) ، وقول القطامي
(كما طيفت بالقدن السباعا) القدن القصر والسباع الطين ، ودنه فى الكلام
ادخلت القلنسوة فى رأسى ، وعبرضت الناقة على الحوض وعلى الماء ، فانه
الطهورى وبجاجة دنهم الكسافى والزغنهري وجعل منه (ويوم يحرض الذين

كفروا على النار) .

وفى (كتاب التوسعة) لابن السكيت ان عرضت الخوض على الناقة مقلوب ، ويقال اذا طلعت الخوزاء انتصب العود فى الحرباء اى انتصب الحرباء فى العود .

• وقال ثعلب فى قواه تعالى (ثم فى سلسلة ذرعا سبعون ذراعا فاسلكوه) ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة ، وقيل ان منه (وكم من قرية اهلكناها بقاءها بأبنا) (ثم دنى فتدلى) (اذهب بكتابتى هذا فאלقه الهمم ثم تول عنهم فانظر ماذا ير جمون) .

وقال الجوهري فى (فكان قاب قوسين) ان اصله قابى قوس قلب اثنتى والافراد ، وهو حسن لان القاب ما بين مقبض اقوس وسيمته اى طرفه وله طرفان فله قابان ، ونظيره قواه .

اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشرى فعله بمحول

اى لشر فعله وقيل فى (فعصيت عليكم) ان المعنى فعصيت عنها ، وفى (حقيق على ان لا اقول) ان المعنى حقيق على بقاء التكلم كما قرأ نافع ، وفى (لتنوء بالعصبة) ان المعنى لتنوء العصبة بها .

قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصا

قال ابن جنى وذلك قولك قام زيد كلام تام فان زدت عليه قلت ان قام زيد صار شرطا واحتاج الى جواب ، وكذلك قولك زيد اخوك ان زدت عليه أعلمت لم تكف بالاسمين تقول أعلمت زيدا بكرا اخاك ، وتقول زيد منطلق فاذا زدت عليه ان المفتوحة احتاج الى عامل يعمل فى ان وصلتها فتقول بلفظى ان زيدا منطلق ، قال وجاع هذا ان كل كلام مستقل زدت عليه شيئا غير معقود بغيره ولا مقتض لسواء فالكلام باق بحاله نحو زيد قائم وما زيد قائما ، وان زدت شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا .

وقال الاندلسى فى (شرح الفصل) الجملة قد تكون ناقصة بزيادة كما

تكون

(٣٤)

تكون بتقصان فان اذا دخلت على الجملة صيرتها جزء جملة اخرى وجعلتها في حكم المفرد فتحتاج في تمامها الى امر آخر كما ان ان الصدوية اذا دخلت على جملة صيرتها في حكم المفرد وانخرجتها عن كونها كلاما .

قد يكون للشئ اعراب اذا كان وحده

- فاذا اتصل به شئ آخر تغير اعرابه .
- ١ . من ذلك ما انت وما شئت فانها مبتدأ وخبر اذا لم تأت بعدهما بنحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل بروز الضمير واقتصر وارتفاعه بالفاعلية او على انه اسم لكان ، و شئتك بتقدير ما يكون وما فيهما في موضع نصب خبر لكان او مفعولا لتصنع ، ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا .

قرآن الاحوال قد تغنى عن اللفظ

- قال ابن يعيش وذلك ان المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا ظهر المعنى بقرينة حالية او غير هال لم يحتاج الى اللفظ المطابق فان اقي باللفظ المطابق جاز وكان كالتأكيده وان لم يؤت به فلا استغناء عنه ، وفروع القاعدة كثيرة منها حذف
- ١٠ . المبتدأ والخبر والفعل والتفاعل والمفعول وكل عامل جاز حذفه وكل اداة جاز حذفها .

حرف الكاف

كثرة الاستعمال اعتمدت

في كثير من ابواب العربية

- ٢٠ . منها حذف الخبر بعد لولا قال ابن يعيش في (شرح المنفصل) حذف خبر المبتدأ من قولك لولا زيد نرج عمرو لكثرة الاستعمال حتى رفض

ظهوره ولم يجز استعماله .

وقال صاحب (البسيط) انما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن دون بكرة وغيرها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال يجوز معه ما لا يجوز مع غيره .

قال ابن جنى اصل هلم عند الخليل ها للتنبيه ولم اى لم بنا ثم كثر استعمالها فحذفت الالف تخفيفا .

وقال ابن يعيش فى (شرح المفصل) قد توسعوا فى الظروف بالتقديم والانفصل وخصوصها بذلك لكثرتها فى الاستعمال ، وبما حذفت لكثرة الاستعمال .
يا المتكلم عند الاضافة ، وانتون من هذا زيد بن عمرو ، وقولهم ايش ولم ابل ولا در ولم يك وحذف الاسم (١) فى لا عليك اى لا بأس عليك ، والتخفيف فى قد وقط اذاصلها الثقيل لاشتقاقها من قددت الشيء وقططته ، وقولهم الله لأفعلن باضمار حرف الجر قال سيبويه جاز حيث كثر فى كلامهم فحذفوه تخفيفا كما حذفوا رب قال وحذفوا الواو كما حذفوا اللامين من قولهم لاه ابوك حذفوا لام الاضافة واللام الاخرى ليخففوا الحرف على اللسان .

وقال بعضهم بلوى ابوك فقلبت العين وجعل اللام ساكنة اذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة وتركوا آخر الاسم مفتوحا كاتركوا آخر ابن مفتوحا وانما فعلوا ذلك به لكثرة فى كلامهم فغيروا اعرابه كما غيره . ذكر ذلك ابن السراج فى (الاصول - ٢) .

قال ابن يعيش الكلمة اذا كثر استعمالها جاز فيها من التخفيف ما لم يجز فى غيرها .

وفى (تذكرة الفارسي) حكى ابو الحسن والفراء انهم يقولون ايش لك قال واقول فيه عندنا انه ايشىء فحفف الهمزة واتى الحركة على الياء فتحركت الياء بالكسرة ففكرت السكرة فيها فاسكنت فلحقها التنوين فحذفت لا يتقاء الساكنين ، انه لما خفف هوIRM اخوانه فحذفت الهمزة وطرح

حركتها على الياء كره تحريكها بالكسرة فأسكنها وحذفها لا لتقاءها مع الخاء
من الاخوان فالتنوين في ايش مثل الخاء في اخوانه، قال فان قلت الاسم يبقى
على حرف واحد قيل اذا كان كذلك شيء في ايش (١) وحسن ذلك ان الاضافة
لازمة فصارت زوم الاضافة مشبهاله بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيهم وبم
ولم فكذلك ايش .

وقال الزمخشري في (المفصل) في الذي ولاستطاعتهم اياه بعلمته مع
كثرة الاستعمال خففوه من غير وجه فقالوا الذا بحذف الياء ثم الذا بحذف الحركة
ثم حذفوه رأسا واجتزأ بلام التعريف الذي في اوله وكذا فعلوا في التي .

وقال ابن عصفور في (شرح الجمل) انما بنيت اين على افتتح لكثرة

- ١٠ الاستعمال اذ او حركت بالكسر على اصل التقاء الساكنين لا نضاف ثقل الكسر الى
ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله فكان يؤدي ذلك الى كثرة استعمال
الثقل .

قال وما يبين لك ان كثرة الاستعمال اوجب فتح اين انهم قالوا جبر

فحركوا بالكسر على اصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت

- ١٥ قليلة الاستعمال لانها لا تستعمل الا في القم وهي مع ذلك من نادر اقسام .
قال وكذلك تم بنيت على افتتح اذ او حركوها بالكسر على اصل التقاء
الساكنين لا نضاف ثقل الكسر الى ثقل التضعيف مع انها كثيرة الاستعمال فكان
يلزم من ذلك كثرة استعمال الثقل .

قال وكذلك ان واخواتها بنيت على افتتح ولم تكسر على اصل التقاء

- ٢٠ الساكنين استغناء لا لكسرة مع التضعيف او اياه في ليت مع ان هذه الحروف
كثيرة الاستعمال فلو كسرت لأدى ذلك الى كثرة استعمال الثقل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما لزم اخفاء الثقل في باب التحذير

لكثرته في كلامهم كما ذكر سيويه .

وقال الزمخشري لان التحذير مما يحاف منه وقوع المخوف فهو ووضع

اجمال لا يحتمل تطويل الكلام للتأنيق المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام .

وقال ابن عيش في (شرح المفصل) اعلم ان اللفظ اذا كثّر في السنتهم واستعملهم آثروا تخفيفه، وعلى حسب تفاوت الكثرة يتفاوت التخفيف، ولما كان القسم بما يكثر استعماله ويكرر دونه بالغوا في تخفيفه من غير جهة فن ذلك حذف فعل القسم نحو باهه لأقوم من أي احلف، وربما حذفوا المقسم به واجزوا بدلالة الفعل عليه نحو اقسم لأعلن والمعنى اقسم باهه، ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائية نحو لعمرك وإيمان الله وأمانة الله فهذه كلها مبتدئات محذوفة الاخبار، ومن ذلك ابدال النساء من الواو نحو (تأته تفتن)، ومن ذلك قولهم لعمر الله فالعمر البقاء والحياة وفيه نجات عمر يفتح العين وسكون الميم وبضم العين وسكون الميم وبضمهما فاذا جئت الى القسم لم تستعمل منه الا المفتوح العين لانها اخف الفئات الثلاث واقسم كثير فاختر والله الاخف .

وقال ابو البقاء في (التبيين) لاسم الله تعالى خصائص منها دخول ياعليه مع وجود اللام فيه، ومنها زيادة الميم في آخره نحو اللهم ولا يجوز في غيره، ومنها دخول تاء القسم عليه نحو تأته، ومنها التضخيم، ومنها الابدال كقوله ما الله وآته وذلك لكثرة الاستعمال .

وقال ايضا يجوز حذف حرف القسم في اسم الله من غير عوض ولا يجوز ذلك في غيره ووجهه ان الشيء اذا كثّر كان حذفه كذا كره لان كثرة تجزئه مجرى المذكور ولذلك جاز التخيير والحكاية في الاعلام دون غيرها وانما سوغ ذلك الكثرة .

وقال ابن انحصار في (العليقة) اذا التقي ساكنان والثاني لام التعريف اختير فتح الاول نحو من الناس طلبا للخصة فيما يكثر استعماله، ويقل الكسر لثقل نوالى الكمريتين فيما يكثر استعماله .

وقال ابن فلاح في (المغنى) شرط الترخيم ان يكون المرخم منادى وذلك لانه حذف وانداء يكثر استعماله ولذلك اوقعوه على الحى والميت والجماد فناسب كثرة استعماله تخفيف لفظه بالحذف كما حذفوا منه التنوين واء التكلم

المضاف اليها ، قال وشرطه ان يكون علما وانما رنحوا صاحبيا فقالوا يا صاحب لانه لما كثر استعماله من غير ذكره ووصوف صار بمنزلة العلم ، قال واختص يا ابن ام ويا ابن عم بحذف اليا . لكثرة الاستعمال حتى ان العرب تلقى الغريب فتقول له يا ابن ام ويا ابن عم استعمالها وتقربا اليه وان لم يكن بينهما نسب .

قال وانما وجب افعال الفعل العامل في المتأدى وفي التحذير لان الواضع تصور في الذهن انه لو نطق به لكثرة استعماله فأتى به الاضمار طلبا للنفخة لان كثرة الاستعمال مظنة التخفيف واقام مقامه في النداء حرفا يدل عليه في محله .

وقال المصدر الذي يجب افعاله انما وجب افعاله لكثرة الاستعمال ومعنى كثرة الاستعمال انه تقرر في اذهانهم انهم لو استعمالوها لكثرة استعمالها فحذفوها بالحذف وجعلوا المصدر عوضا منها .

١٠

وقال ابن الدهان في (النقرة) ذهب الاخفش الى ان ما غير لكثرة استعماله انما تصورت في العرب قبل وضعه وعلت انه لا بد من استعماله فابتدأوا بتغييره علما بان لا بد من كثرة استعماله الداعية الى تغييره كما قال .

رأى الامر يفضى الى آخر فصير آخره اولا

وقال السخاوى في (شرح المفصل) هم يغيرون الاكثر ويحذنون

١٥ منه كما فعلوا في لم ابل وربما الحقوا فيه كقولهم امهات وكقولهم اللهم ويا ابت ويا امت .

حرف اللام

الليس محذور

٢٠ ومن ثم وضع له ما يؤيذه اذا خيف واستغنى عن لحاق نحوه اذا امن .

فن الاول الاعراب انما وضع في الاسماء ليزيل الليس الحاصل فيها باعتبار المعنى المختلفة عليها ولذلك استغنى عنه الافعال والحروف والمضمرات والاشارات والموصولات لانها دالة على مآنها بصيغها المختلفة لم تحتج اليه ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الاعراب ليزيل

اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فان ذلك لخوف اللبس منها لو استويا في الرفع اوفى النصب .

ومن ذلك قال في (البسيط) يضاف اسم الفاعل المتعدى الى المفعول دون الفاعل لان اضافته الى الفاعل والمفعول تنفي الى اللبس لعدم تعيين المضاف اليه فان لم يترك اضافته الى المفعول ليحصل بذلك تعيين المضاف اليه ، بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل من اللازم فانه لا يلبس في اضافته الى فاعله لتعيينه فجازت اضافته لذلك .

ومن ذلك قال في (البسيط) كان قياس اسم المفعول من الثلاثي نحو ضرب وقتل على مفعل بان يقال مضرب ومقتل ليكون جاويا على يضرب .
١٠ ويقتل الا انه عدل عنه الى مفعول ثلاثي لئلا يلبس باسم المفعول من افعل نحو مكرم ومضرب من اكرم واضرب وخص الثلاثي بالزيادة لقلة حروفه .

ومن ذلك قال في (البسيط) قياس التفضيل في افعل ان يكون على الفاعل نحو زيد فاضل وعمر و افضل . منه لاعلى المفعول نحو خالد مفضل وبكر افضل . منه لانهم اوفضوا على الفاعل والمفعول لا يلبس التفضيل على الفاعل بالتفضيل على المفعول فلما كان ينفي الى اللبس كان التفضيل على الفاعل اولى لانه كالجزء من الفعل والمفعول فضلة فكان التفضيل على ما هو كالجزء اولى من التفضيل على الفضلة .

ومن ذلك قال في (البسيط) الجمهور على ان الصرف عبارة عن التنوين وحده وعلّة منع الصرف انما ازالا التنوين خاصة وليس الجر من الصرف وانما حذف مع التنوين كراهة ان يلبس بالاضافة الى ياء المتكلم لانه حكى حذف ياء المتكلم وبقاء الكسرة في غير النداء قال (شرقت دموع بين فهي سجوم) وكراهة ان يلبس بالمبنيات على الكسر نحو حذام .

ومن ذلك قال في (البسيط) فائدة العدل في الاعلام خفة اللفظ ورفع لابس الصفة لان ماعلا اصل وضعه الصفة فاذا عدل الى فعل زال ذلك اللبس .

وقال

وقال تكسير الصفة ضعيف لأنها اذا كسرت التيس فيها صفة المذكر بصقة المؤنث في بعض الصور عند حذف الموصوف نحو قامت الصعاب تحمل الرجال والنساء واذا اجتمعت بالواو والنون والالف والتاء انتفى التيس .

ومن ذلك يجوز أن يقال في النداء يا ابت ويا امت بحذف ياء الاضافة

- وتعويض التاء عنها ، قال ابن يعيش ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما له مؤنث من لفظه لوقلت في يا خالي ويا عمي يا خالة وياعمة لم يجز لانه كان يلتبس بالمؤنث فاما دخول التاء على الالم فلا اشكال لانها مؤنثة واما دخولها على الاب فلهي المبالغة من نحو راوية وعلامة .

ومن ذلك قولهم قد دره من فارس وحسبك به من قاصر ، قال ابن

- يعيش فان قيل كيف جاز دخول من هنا على النكرة المنصوبة مع بقائها على افرادها ولا يقال هو افرس (١) منك من عبد ولا عندى عشرون من درهم بل رد الى الجمع عند ظهور من نحو من العميد ومن الدراهم ، فالجواب ان هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز .

ومن ذلك قال ابن يعيش انما اتى بالمضمرات كلها لضرب من

- الابحاز واحتراس من الالباس اما الابهج زفظا هـ لانه تستغنى بالحرف الواحد عن الاسم بكامله فيكون ذلك الحرف بكزه من الاسم ، والالباس فلان الاسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك فاذا قلت زيد فعل زيد جاز أن يتوهم في زيد الثاني انه غير الاول وليس الاسماء الظاهرة احوال تعترق بها اذا التبس وانما يزيل الالتباس منها في كثير من احوالها الصفات ، وانضمات لاليس فيها فاستغنت عن الصفات لان الاحوال المقترنة بها وهي حضور الشكلم .

والمخاطب وتقدم ذكر الغائب تغنى عن الصفات .

ومن ذلك قال ابن فلاح في (المفتى) انما صـ حرف المضارعة في

الرابعى دون غيره خيفة القياس الراعى زيادة الهذرة ؛ لتلافي نحو ضرب يضرب واكرم يكرم لان الهذرة في الرابعى تقول مع حرف المضارعة

فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي ثم حمل بقية ابنية الرباعي على ما فيه الهزمة ، وانما خص الضم بالرباعي لان الثلاثي اصل والرباعي بزيادة الهزمة فرع فيجعل للاصل الحركة الخفيفة وللفرع الحركة الثقيلة وما زاد على الثلاثي محمول على الثلاثي .

• ونخرج عن هذا الاصل اهراق يهريق واسطاع يستطيع فانه ضم حرف المضارعة منهما مع انها اكثر من اربعة وفي ذلك وجهان .
احدهما ان الهاء والسين زيدتا على غير قياس والمعنى على الفعل الرباعي فهما في حكم المدم .

والثاني انها جعلتا عوضا عن حركة عين الكلمة فانها نقلت الى فانها ١٠
واذا كان عوضا عنها لم يعتد بهما حر فان مستقلان فلذلك لم يتغير حكم الرباعي ولو كانا حرفين مستقلين لخرجا الى الخامس وتغيرت صيغة الرباعي من الضم وتطع الهزمة . وانما حكمتا بكونهما بدلا عن نقل حركة العين الى الفاء وان كان نقل حركة العين الى الفاء لا يقتضى عوضا لكون الرباعي لم تتغير صيغته بهما فصادا بمنزلة الحركتين لكونهما عوضا عن نقل الحركتين لاعتن الحركتين لان ١٥
الحركتين موجودتان فكيف يعوض عنهما مع وجودهما . انتهى .

ومن ذلك قال الخفاف في (شرح الايضاح) نقول في التعجب ما احسننا وفي النفي ما احسننا وفي الاستفهام ما احسننا لا تدغم في التعجب ولا في الاستفهام لئلا يلتبس احدهما بالآخر وانتهى بهما .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) لا يجوز أن يأتي المنصوب ٢٠
على الاختصاص من الاسماء المبهمة نحو اتي هذا فعل كذا لان المنصوب انما يذكر لبيان الضمير فاذا ابهمت قد جئت بما هو اشكل من الضمير ولذلك لا يجوز أن يؤتى به نكرة فلا يقال انا فوما تفعل كذا لان النكرة لا تزيل لبسا .

ومن ذلك قال ابن فلاح في (المنفى) انما امتنع حذف حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لئلا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية
(٣٥)

العارية عن قصد النداء ، لا يقال يتقضى هذا بالعلم لانه تلبس العلمية المقترنة بقصد النداء بالعلمية العارية عن قصد النداء ، لانا نقول بناؤه على المضم في اعم الصور قرينة تدل على النداء وهذه القرينة منتفية في اسم الاشارة .

قال وانما امتنع حذف حرف النداء من المستثبات به لئلا يلبس لامة

- بلام الابداء فانها مفتوحة مثلها ولا يكفى الاعراب فارقا لوجود اللبس في المقصور والبنى في حالة الوقف .

ومن ذلك لم يجمعوا حية على لئلا يلبس بالحي الذي هو ضد الميت بخلاف سائر ما كان من هذا النوع كبقرة ونعامة وحمامة وجرادة فانهم اسقطوا في جمعه الماء وكذا في مذكره قال الكسائي سمعت كل هذا النوع يطرح من ذكره الماء الا في حية فانهم يقولون حية للذكر والمؤنث فيقولون ١٠ رأيت حية على حية فلا يطرحون الماء من ذكره .

ومن ذلك اذا التقي ساكتان وخيف من تحرك احدهما بالكسر الالباس حرك بالفتح نحو انت في خطاب المذكر واخرين ولا تضر بن في خطابه لانه لو حرك بالكسر لالتبس بخطاب المؤنث .

- ومن ذلك اذا خيف من النسب الى صدر المضاف لبس حذف الصدر ١٥ ونسب الى العجز فيقال في النسب الى عديماتف وعبد اشهل متاف واشهل لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة الى عبدى فرقوا بين ما يكون الا اول مضافا الى اسم يقصد قصده ويعترف المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية وبين ما ليس كذلك فان القيس ليس بشيء معروف معين يضاف اليه عبد .

٢٠

وقال الأخفش في (الاوسط) في النسب الى المركب المزجي وان

خفت الاتباس قلت رامي هر مزي .

ومن الثاني عدم لحاق اثناء في صفات المؤنث الخاصة بالاناث كخائض

وطاقي ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جدا لانها لاختصاصها بالمؤنث

امن اللبس فيها بالذ كر فلم يحتج الى فارق .

ومن ذلك قال ابن النحاس في (التعليقة) انما لم يجوز حكاية المضر
والمشاربه وان كانت من جملة المعارف لان كلامها لا يدخله لبس .

حرف الميم

• ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به

ذكر هذه القاعدة ابن يعيش في (شرح المفصل) ومن فروعها انهم
قالوا لذلك وجندل فاجتمع في الكلمة اربع متحركات متواليات لان المراد
ذلاذل وجنادل لكنهم حذفوا الالف منها تخفيفا وما حذف للتخفيف كان في
حكم المنطوق به .

١٠ ومن فروعها قال ابن فلاح في (المغنى) انصح اللتين للعرب في حذف
الترخيم ان يكون المحذوف مراداف في حكم المنطوق به .

وقال ابن جنى في (الخصائص) باب في ان المحذوف اذا دلت الدلالة
عليه كان في حكم المفظوظ به الا ان يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه
ومن ذلك ان ترى رجلا قد سددها نحو الغرض ثم ارسله فتسمع صوتا
١٥ متقول القرطاس والله اى اصاب القرطاس ، فاصاب الآن في حكم المفظوظ به
البيت وان لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه ثابت مما يب اللفظ به ،
وكذلك قولهم لرجل مهو بسيف في يده - زيدا اى اضرب زيدا فصارت
شهادة الحال بالفعل بدلا من اللفظ به ، وكذلك قولهم للقادم من سفر خير
قدمت اى قدمت خير مقدم ، وقولك قد مررت برجل ان زيدا وان عمرا اى
٢٠ ان كان زيد او ان كان عمرا ، وقولك للقادم من حجه مبرورا ما جور اى
انت مبرور ما جور ، ومبرورا ما جور اى قدمت مبرورا ما جورا .

وكذلك قولهم (رسم دار وقت في طيله) اى رب رسم دار ، وكان
روية اذا قيل له كيف اصبحت ؟ يقول خير عاك الله اى بخير ويحذف الباء
لدلالة

لدلالة الحال عليها لجرى العادة والعرف بها .

وكذلك قولهم الذى ضربت زيد تريد الماء وتحذفها لان فى الموضع دليلا عليها ، وعلى نحو من هذا يتوجه عندنا قراءة حمزة (واتقوا الله الذى تساءلون به والارحام)

- ليست هذه القراءة عندنا من الابداد والضعف على ما رآه فيها .
 ابو العباس بل الامر فيها اقرب واخف والطف وذلك ان حمزة ان يقول
 لا بى العباس لم احمل الارحام على العطف على المجرور المضمر بل اعتقدت ان
 يكون فيه باء ثانية حتى كفى قلت وبالارحام ثم حذفت الباء لتقدم ذكرها
 كما حذفت لتقدم ذكرها ايضا فى نحو قولك بمن تدر امرد ، وعلى من تنزل ازل
 واذا جاز للفردى ان يحذف حرف الجر لدلالة ما قبله عليه مع محالفتة فى ١٠
 الحكم له فى قوله .

- وانى من قوم بهم يتقى العدا ورأب الثأى والجانب المتخوف
 اى وبهم رأب الثأى فحذف الباء فى هذا الموضع لتقدمها فى قوله
 بهم يتقى العدا وان كانت حالها مختلفين ألا ترى ان الباء فى قوله بهم يتقى العدا
 منصوبة الموضع لتعلقها بالفعل الظاهر الذى هو يتقى كقولك با سيف يضرب ١٥
 زيد ، والباء فى قوله وبهم رأب الثأى مرفوعة الموضع عند قوم وعلى كل حال
 فهى متعلقة بمحذوف ورافعة للرأب ونظائر هذا كثيرة ، كان حذف الباء
 من قوله (والارحام) اشأ بهما الباء فى (به) موصفا وحكا الجدر .
 وقد اجازوا تباه وويل على تقدير وويل له فحذفوها وان كانت
 اللام فى تباه لا ضمير فيها وهى متعلقة بنفس تباه مثلاً فى هلم لك وكانت اللام ٢٠
 فى وويل خبرا ومتعلقة بمحذوف فيها ضمير .

فان قلت فاذا كان المحذوف دلالة (١) عليه عندك بمنزلة الظاهر فهل
 تميز توكيد الماء المحذوفة فى نحو قولك الذى ضربت زيد فنقول الذى ضربت
 نفسه زيد كما تقول الذى ضربته نفسه زيد ؟ قيل هذا عندنا غير جائز وليس

ذلك لان المحذوف هنا ليس بمنزلة الميثب بل لامر آخر وهو أن الحذف هنا إنما
النرض فيه التخفيف لطول الاسم فلو ذهبت تؤكد له لنقضت النرض وذلك
ان التوكيد والاسهاب ضد التخفيف والايجاز فلما كان الامر كذلك تدافع
الحكماء فلم يجوز أن يجتمعا كما لا يجوز ادغام الملحق نحو اقمنسس لما يلحق فيه
من نقض النرض .

ومن هذا الباب قولهم راكب الناقة طليحان اي راكب الناقة
والناقة فحذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة الدال عليه ولما كان المحذوف لدليل
بمنزلة الملفوظ به جاء الخبر مثنى .

وقال ابن هشام في (المغنى) اول من شرط للحذف ان لا يكون
١٠ مؤكدا لا خفش فانه منع في نحو الذي رأيت زيد أن يؤكد العائد المحذوف
بقولك نفسه لان المؤكد مريد للطول والحذف مريد للاختصار ، وتبعه
الفارسي نرد في كتاب (الاغفال) قول الزجاج في (ان هذان لساحران)
ان التقدير ان هذان لساحران فقال الحذف والتوكيد باللام متباينان (١) وتبع
ابا على ابو الفتح فقال في (الخصائص) لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز
١٥ ادغام نحو اقمنسس لما فيهما جميعا من نقض النرض ، وتبعهم ابن مالك فقال
لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا لان المقصود تقوية عامله
وتعريض معناه والحذف مناف لذلك -

وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل الخليل عن
نحو مردت زيد واثاني اخوه انفسها كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع
٢٠ بتقدير هما صاحباي انفسها وينصب بتقدير أعنيها انفسها وواقها على ذلك
جماعة واستدلوا بقول العرب (ان محلا وان مر محلا) وان مالا وان ولدا
فخذوا الخبر مع انه يؤكد بان ، وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم
لا نفس الخبر .

وقال الصفا راما فرالا خفش من حذف العائد في نحو الذي رأيت

نفسه زيد لان المقضى لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذى هو قائم زيد
وذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ واما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا
تنا في بينها لان المحذوف لدليل كالثابت ، ولابد الدين بن مالك مع والده
في المسئلة بحث اجاد فيه . انتهى ما اورده ابن هشام في (المنى) .

- والبحت الذى اشار اليه هو ما قال ابن المصنف في (شرح الالفية) .
وقال ابن النحاس في (التعليق) اذا كان للفعل مقعولات اقيم مقام الفاعل
المفعول المصرح لفظا وتقديرادون المصرح لفظا فقط . وكذلك عمل
القرزدي في قوله (وما الذى اختير الرجال سماحة) فاقام المصرح وهو الضمير المستتر
في اختير ونصب غير المصرح وهو الرجال ، ولا تحفل بقول من قال يجوز اقامة
ايها شئت وذلك ان القاعدة ان المحذوف المنوى كالمفوض به وهما حرف
الجر المحذوف مراد فلو ظهر لم يجوز الا اقامة المصرح فكذلك اذا كانت
مرادا . انتهى .

وقال ابن الاح في (المنى) اهل الحجاز يحذفون خبر لا كثير او انما
يحذف للعلم به وهو مراد فهو في حكم المطوق .

- ما كان كالجزء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه .
كما لا يتقدم بعض حروف الكلمة عليها

- وفيه فروع الاول الصلة لا تتقدم على الموصول ولا تثنى . منها لانها
بمنزلة الجزء من الموصول ، الثاني الفاعل لا يتقدم على فعله لانه كالجزء منه ، الثالث
الصفة لا تتقدم على الموصوف لانها من حيث انها مكملة له و تتممة به اشبهت الجزء
منه ، الرابع المضاف اليه بمنزلة الجزء من المضاف فلا يتقدم عليه ، الخامس حرف
الجر بمنزلة الجزء من المجرور فلا يتقدم عليه المجرور .

وقال ابو الحسين بن ابى الربيع في (شرح الايضاح) خمسة اشياء
هى بمنزلة شئ واحد (١) الجار والمجرور كالشئ الواحد ، والمضاف والمضاف
اليه كالشئ الواحد ، والفعل والفاعل كالشئ الواحد ، والصفة والموصوف

كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد

ما يجوز تعدده وما لا يجوز

فيه فروع الاول خبر المبتدأ وفيه خلاف منهم من اجازته مطلقا وبه جزم ابن مالك، ومنهم من منعه واوجب العطف نحو زيد قائم ومتطلق الا ان يريد اتصافه بذلك في حين واحد فيجوز نحو هذا حلوا مضى امز، وهذا اعسر يسرى اضبط قال ابرحان وهذا اختيار من عاصره من الشيوخ.

الثاني الحال وفيه خلاف قال في (الارتشاف) ذهب انقارسي وجماعة الى انه لا يجوز تعدده ويجعلون نحو قولك جاء زيد مسرعا ضاحكا الحال الاول فقط وضاحكا صفة مسرعا او حالا من الضمير المستكن وذهب ابن جني الى جواز ذلك.

وقال ابن مالك في (شرح التسهيل) الحال شبيه بالخبر وشبيه بالنعته فكما جاز أن يكون المبتدأ الواحد والمفعول الواحد خبرا نفعاء او نعتان فصاعدا فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالا نفعاء، وزعم ابن عصفور ان فعلا واحدا لا ينصب اكثر من حال قياسي على الظرف وقال كالا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بأفضل التفضيل نحو زيد راكبا احسن منه ماشيا قال بلغاز هذا كالظرف نحو زيد اليوم افضل منه غدا وزيد خلقك اسرع منه امامك قال وصح هذا في افضل التفضيل لانه قام مقام فعلين ألا ترى ان معنى قولك زيد اليوم افضل منه غدا زيد زيد فضله اليوم على فضله غدا.

الثالث المستثنى والجمهور على انه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئا و اجازة قوم نحو ما اخذ احد الا زيدا درهما وما ضرب القوم الا بعضهم بعضا.

الرابع الظرف وتعدده ممنوع بلا خلاف فقد اتفقوا على ان الفعل لا يعمل في ظرفين لا يقال مثلاً قمت يوم الجمعة يوم السبت لان وقوع قيام واحد في يوم

يوم الجمعة ويوم السبت محال، وكذا جلست أمامك خفك لان وقوع جلوس واحد في مكانين محال ولهذا قالوا في قوله تعالى (وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم) لا يصح ان يكون اذ ظرنا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين .
الخامس النعت ويجوز تعدده بلا خلاف .

- السادس عطف البيان ذكره الزمخشري في قوله تعالى (ملك الناس)
الله الناس) انها عطف بيان لرب الناس ، وقال ابو حيان لا يقل عن النعاة شيئا في عطف البيان هل يجوز أن يكرر العطف في علم (١) واحد أم لا يجوز ذلك .
السابع البدل قال ابو حيان في البحر اما بدل البداء عند من اثبتة فيكرر فيه الابدال واما بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتغال فلانص عن احد من التصويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل على ان البدل لا يتكرر .

مراجعة الاصول

- فيها مباحث (الاول) فيما راجع من الاصول مما لراجع قال ابن جنى اعلم ان الاصول المنصرف عنها الى الفروع على ضربين احدها اذا احتيج اليه جاز أن يراجع والآخر مالا يمكن مراجعته لان العرب انصرفت عنه فلم تستعمله .
فالاول منه كالصرف الذي يفارق الاسم امثاله التعلل من وجهين فحق احتيجت الى صرفه جاز أن تراجعته فتصرفه ، ومنه اجراء المعتل مجرى الصحيح نحو قوله .

لا بارك الله في التواني هل يصح الالهن مطلب

- وبقية الباب ، ومنه اظهار التضعيف كصححت عينه وضبيب البلد وائل السقاء وقوله (الحمد لله على الاجل) وبقية الباب ، ومنه قوله (سماء الآله فوق سبع سمائيا) ومنه قوله (اهي التراب قوة اهاب) وهو كثير .
وانثاني وهو مالا يراجع من الاصول عند الضرورة وذلك كائلا في المعتل البين نحو قام وباع وخاف وهاب وطال فهذا لا يراجع اصله ابدا الا ترى (١) كذا .

انه لم يأت عنهم في ثرو ولا نظم شيء منه مصححا نحو قوم ولا بيع ولا خوف وكذلك مضارعه نحو يقوم ويبيع فاما ما حكاه بعض الكوفيين من قولهم هيؤ الرجل من الهيئة فوجهه انه خرج مخرج المبالغة فخلق يباب قولهم قضاو الرجل اذا جاد قضاؤه ورمو اذا جاد رميه فكما بنى فعل ملامه ياء كذلك خرج هذا على اصله في فعل مماعينه ياء وعلتها جميعا ان هذا بناء لا يتصرف لمضارعه لما فيه من المبالغة لباب التعجب ونعم وبئس فلما لم يتصرف احتملوا فيه نروجه في هذا الموضع مخالفا لباب ألا تراهم إنما تخموا ان يبنوا فعل مماعينه ياء محافة انتقامهم من الاثقل الى ما هو اثقل منه لانه كان يلزمهم ان يقولوا بعث ابوع ويوع وبوعا وبوعوا وبوعى ونحو ذلك من تصاريقه ، وكذلك لوجاء فعل ملامه ياء متصرفا لزم ان يقولوا رموت ارمو ويرمو ان وهن يرمون ونحو ذلك فيكثر قلب الماء واوا وحى اثقل من الماء ، تاما قولهم رمو الرجل فانه لا يتصرف فلا يفارق موضعه هذا كما لا يتصرف نعم وبئس فاحتمل ذلك فيه لجموده عليه وامنهم تعديه الى غيره ، كذلك احتمل هيؤ الرجل ولم يعمل لانه لا يتصرف لمضارعه بالمبالغة فيه باب التعجب ونعم وبئس واوصرف لزم اعلاله وان يقال هاء يهوه فلما لم يتصرف لحق بصحة الاسماء فكما صح نحو القود والحوكة والصيد والغيب كذلك صح هيؤ الرجل فاعرفه كما صح ما اطواه وابيعه ونحو ذلك .

وما لا يراجع باب افتعل اذا كانت فائده صاد او ضادا او طاء او ظاء فان تاءه تقلب طاء نحو اضطرِب واضطرب واطرد واطلم وكذلك اذا كانت دالا او ذالا او زالا فان تاءه تبدل دالا نحو ادلج وادكر وازد ان ولا يجوز نروج هذه البناء على اصلها ولم يأت ذلك في نظم ولا نثر ، فاما ما حكاه خلف من قول بعضهم التخطت النوى واستقطته واضتقطته فقد يجوز أن تكون الضاد بدلا من اللام في التخطت فيترك ابدال التاء طاء مع الضاد ليكون ايذا انا بانها بدل من اللام او السين فتصح التاء مع الضاد كما صححت مع ما الضاد بدل منه ، ونظير

ونظير ذلك قول الشاعر .

بارب اباذ من العفر صدع قبض الذئب اليه واجتمع

لما رأى ان لادعه ولا شيع مال الى اوطاة حقف فالطبع

فابدل لام الطبع من الضاد وأقر الطاء بحالها مع اللام ليكون

ذلك دليلا على انها بدل من الضاد. وهذا كصحة عود لانه في معنى ما يجب .

صحته وهو اعود .

ومن ذلك امتناعهم من تصحيح الواو الساكنة بعد الكسرة، ومن

تصحيح الياء الساكنة بعد الضمة، فاما قراءة ابي صمر وفي ترك الهزمة (يا صالح

ايتنا) بتصحيح الياء بعد ضمة الحاء فلا يلزمه عليه ان يقول يا غلام او جل والفرق

بينها ان ضمة الياء في صالح ايتنا بعد الضمة له نظير وهو قولهم قيل ويبيع لحمل

المنفصل على المتصل وليس في كلامهم واو ساكنة صحت بعد كسرة فيجوز

قياسا عليها يا غلام او جل .

فان قلت فان الضمة في نحو قيل ويبيع لم تصح لانها اشباه ضم الكسرة

والكسرة في يا غلام او جل كسرة صحيحة (١) فهذا فرق .

قيل الضمة في حاء يا صالح ضمة بناء فاشبهت ضمة قيل من حيث كانت

بناء وليس لقولك يا غلام او جل شبه فيجعل عليه لا كسرة صريحة ولا كسرة

مشوبة فاما تفاوت ما بين الحركتين في كون احدهما ضمة صريحة والاخرى

ضمة غير صريحة فامر تغفر العرب ما هو اعلى واظهر منه وذلك انهم قد

اغترفوا اختلاف الحرفين مع اختلاف الحركتين في نحو جمعهم في القافية بين

سالم وعالم مع قادم وظالم فاذا تسامحوا بخلاف الحرفين مع الحركتين كان

تسامحهم بخلاف الحركتين وحدهما في يا صالح ايتنا وقيل ويبيع اجدر بالحواز .

فان قلت فقد صحت الواو الساكنة بعد الكسرة نحو اجلواذ واخر واط

قيل الساكنة هنا لما ادخمت في المتحركة فبنا اللسان عنها جميعا نبوة

واحدة بمرتا لذلك يجري الواو المتحركة بعد الكسرة نحو طول وحول وعلى

ان بعضهم قد قال اجليوا اذا فاعل مراعاة لأصل ما كان عليه الحرف ولم يبدل
الواو بعدها لما كان الياء اذ كانت هذه الياء غير لازمة فجرى ذلك في الصحة
مجرى ديوان فيها ومن قال ثيرة وطيطال فقياس قوله هنا ان يقول اجليا اذا
فيقلبها جميعا اذ كانتا قد جريا مجرى الواو الواحدة المتحركة .

٥ فان قيل فالحركات قبل الالفين في سالم وقادم كلتاها فتحة وانما
شبيت احدهما بشيء من الكسرة وليست كذلك الحركتان في حاء يا صالح
وقاف فيسل من حيث كانت الحركة في حاء يا صالح ضمة البتة وحركة قاف
قيل كسرة مشوبة بالضم فقد ترى الاصلين هنا مختلفين وهما هناك اعنى في سالم
وقادم متفقان .

١٠ قيل كيف تصرفت الحال فالضمة في قيل مشوبة غير مغلصة كما ان
الفتحة في سالم مشوبة غير مغلصة ، نعم ولو تطعمت الحركة في قاف قيل لو وجدت
حصه الضم فيها اكثر من حصه الكسر ، وادون احوالها ان تكون في الذوق
مثلا ثم من بعد ذلك ما قد مناه من اختلاف الالفين في سالم وقادم لاختلاف
الحركتين قبلها الناشئة عما عليها وليست الياء في قيل كذلك بل هي ياء مغلصة
وان كانت الحركة قبلها مشوبة غير مغلصة ، وسبب ذلك ان الياء الساكنة
١٥ سا ئغ غير مستحيل فيها ان تصح بعد الضمة المغلصة فضلا عن الكسرة المشوبة
بالضم الا تراك لا يتعذر عليك صحة الياء وان اخلصت قبلها الضمة في نحو مبسر
في اسم الفاعل من اليسر او تجشمت انراجه على الصحة وكذلك لو تجشمت
تصحیح وادوزان قيل القلب وانما في ذلك تجشم الكلفة في انراج الحرفين
٢٠ مصححين غير معينين فاما الالف فحديث غير هذا لا ترى انه ليس في الطوق
ولامن تحت القدرة صحة الالف بعد الضمة ولا الكسرة بل انما هي تابعة للفتحة
قبلها فان صححت الفتحة قبلها صححت بعدها وان شبيت الفتحة بالكسرة نحى بالالف
نحو الياء نحو سالم وعالم وان شبيت بالضمة نحى بالالف نحو الواو في الصلوة
والزكوة وهي الف التفعيم فقد بان لك بذلك فرق بين الالف وبين الياء والواو
فهذا

فهذا طرف من القول على ما يراجع من الاصول للضرورة مما يرفض فلا يراجع
فاعرفه وتنبه لامثاله فانها كثيرة . انتهى .

المبحث الثاني

في مراعاتهم الاصول تارة واهلهم اياها اخرى

- عقده ابن جنى بابا بعد الباب الذى تقدم قال فى الاول قولهم صنعت
الخالق وحكت الثوب ونحو ذلك وذلك ان فعلت ههنا عدت قلولا ان اصل
هذا فعلت بفتح العين لما جاز أن تعمل فعلت ومن ذلك قوله .

ليبك يزيد ضارع لخصومة ومختبط مما تطيح الطوايح

- ألا ترى ان اول البيت مبنى على اطراح ذكر القاعل وان آخره قد
عوود فيه الحديث عن القاعل فان تقديره فيما بعد ليبيكه مختبط فدل قوله ليبك
على ما اراده من قوله ليبيكه . ونحوه قوله تعالى (ان الانسان خلق هلوعا) (وخلق
الانسان ضعيفا) مع قوله تعالى (اقرأ باسم ربك الذى خلق خلق الانسان من
علق) وقوله (خلق الانسان عليه البيان) وامثاله كثيرة ، ونحو من البيت قوله
تعالى (فى بيوت اذن الله ان ترفع ويذكر فيها اسمه يسبح له فيها بالغدو والاصال
رجال) اى يسبح له فيها رجال .

١٥

ومن الاصول المراعاة قولهم مررت برجل ضارب زيد وعمرا ،
وليس زيد بقاتم ولا قاعداو (انا ميجوك وأهلك) واذا جاز أن تراعى
القروع نحو قوله .

بدالى انى است مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقوله

٢٠

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب الابين غرابها

كانت مراجعة الاصول اولى واجدر .

ومن ضد ذلك هذان ضارباك ألا ترى انك لو اعتدلت بالنون المحذوفة

لكنت كما نك قد جمعت بين الزيادتين المتعقبتين فى آخر الاسم وعلى هذا القليل

أكثر الكلام ان يعامل الحاضر فيغلب حكمه لحضوره على الغائب لمغيبه وهو شاهد لقوة اعمال الثاني من الفعلين لقربه وغلبته على اعمال الاول لبعده .

ومن ذلك قوله (وما كل من وافى منى انا عارف) في من نون
او اطلق مع رفع كل، ووجه ذلك انه اذا رفع كلا فلا بد من تقديره الماء
• ليعود على المبتدأ من خبره ضمير وكل واحد من التتوين في عارف ومدة
الاطلاق في عارفوننا في اجتماعه مع الماء المرادة المقدرة ألا ترى انك لو جمعت
بينها قلت عارفته او عارفوه لم يجز شيء من ذينك وانما هذا المعاملة الحاضر
واطراح حكم الغائب فاعرفه وقسه فانه باب واسع .

المبحث الثالث في مراجعة الاصل

الاقرب دون الابد

١٠

قال ابن جنى هذا موضع بحث قلنا وقع تفصيله وهو معنى يجب ان ينه
عليه ويحذر القول فيه . من ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك ما رأيت
مذ اليوم انهم يقولون في ذلك انهم لما حركوها لا لتقاء الساكنين لم يكسروها
لكنتهم ضموها لان اصلها الضم في منذ ، كذا العمرى لكنه الاصل الاقرب
١٥ ألا ترى ان اول حال هذه الذال ان تكون ساكنة وانها انما ضمت لا لتقاء
الساكنين اتباعا لضمة الميم فهذا على الحقيقة هو الاصل الاول فاما ضم ذال
منذ فاما هو بعد سكونها الاول المقدر ، ويدل على ان حركتها انما هي لا لتقاء
الساكنين انه لما زال التقاءهما سكنت الذال في مذ وهذا واضح فضمة
الذال اذن من قولهم مذ اليوم انما هورد الى الاصل الاقرب الذي هو منذ
٢٠ دون الابد المقدر الذي هو سكون الذال في منذ قبل ان تحرك ، ولا يستنكر
الا اعتداد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا قام على شيء كان في حكم
المفوظ به وان لم يخرج على الستهم استعما له ألا ترى الى قول سيبويه في سرده
انه انما ظهر تضعيفه لانه ملحق بالميجي وقد علمنا ان اللاحق انما هو صناعة لفظية

ومع هذا فلم يظهر ذاك الذى قدره ملحقا بهذا بقولنا ان ما يقوم الدليل عليه عالم يظهر الى النطق بمنزلة المفوظ به لما الحقوا سر دد او سودا بما لم يفودوا به .

ومن ذلك قولهم بعث وقلت فهذه معاملة على الاصل الاقرب دون

الابعد لان اصلها فعل يفتح العين بيع وقول ثم قللا من فعل الى فعل وفعل ثم

قلت الواو والياء فى فعلت الفا فالتقى ساكنان العين المعتلة المقلوبة الفا ولا م

الفضل فحذفت العين لالتقاء فصار التقدير قلت وبعث فهذه مراجعة اصل الا

انه ذلك الاصل الاقرب لا الابدع ألا ترى ان اول احوال هذه العين فى صيغة

المثال انما هو فتحة العين التى ابدلت منها الضمة والكسرة وهذا واضح .

ومن ذلك قولهم فى مطايا وعطايا انها لما اصابتهما الصنعة الى مطاء

وعطاء ابدلوا الهمزة على اصل ما فى الواحد وهو الياء فى مطية وعطية ،

ولعمري ان لا ميبها ياء ان الا انك تعلم ان اصل هاتين اليائين واو ان لانها

فى الاصل مطيوة وعطيوة لانها من مطوت وعطوت فأصل الياء فيهما الواو

ولوحظ ما فيها من الياء دون الاصل الذى هو الواو ورجوعا الى اظاهر الاقرب

اليك دون الاول الابدع عنك ، ففى هذا تقوية لاعمال الثاني من الفعلين لانه

الاقرب وليس كذلك صرف ما لا ينصرف ولا اظهار انتضعيف لان هذا

هو الاصل الاول على الحقيقة وليس وراءه اصل هذا اذنى اليك منه كما كان

فيا تقدم فاعرف الفرق بين ما هو مرود الى اول دون ما هو اسبق رتبة منه

وبين ما يرد الى اول ليست وراءه رتبة متقدمة له .

المبحث الرابع فى مراجعة

اصل واستثناف فرع

٢٠

قال ابن حنى اعلم ان كل حرف غير متقلب احتجت الى قلبه فانك حينئذ

ترتبيل له فرعا ولست تراجع به اصلا .

ومن ذلك الالفاظ غير المتقلبة الواقعة اطرافا لاحقا او للتأنيث

اولغيرها من الصيغة لاغير فالتى اللاحق كالف ارطى فيمن قال «أروط وحبطنى ودلنطى والتى للتأنيث كالف سكرى وغضبى وجهادى والتى للصيغة لاغير كالف ضبطنطى وقبطنطى وزبطنطى ففى احتجت الى تحريك واحدة من هذه الالفات للتثنية او الجمع فليتها ياء نقلت ارطيان وحبطنيان وكذا الباقي فهذه الياء فرع من تيجل وليست مراجعا بها اصل لانه ليس واحدة منها منقلبة اصلا لاعتنى ياء ولاغيرها بخلاف الالف المنقلبة كالف مغزى ومدعى لان هذه منقلبة عن ياء منقلبة عن واوى غزوت ودعوت واصلها مغزو ومدعو فلها وقعت الواو رابعة هكذا قلبت ياء فصارت مغزى ومدعى ثم قلبت الياء الفافصارت مغزى ومدعى فلها احتجت الى تحريك هذه الالف راجعت بها الاصل الاقرب وهو الياءفصار تاء ياء فى مغزيان ومدعيان .

وقديكون الحرف منقلبا فتضطر الى قلبه فلا ترده الى اصله الذى كان منقلبا عنه وذلك كقولك فى حمراء حمراوى وحمراوات فتقلب الهمزة واوا وان كانت منقلبة عن الف ، وكذلك اذا نسبت الى شقاوة نقلت شقاوى فهذه الواو فى شقاوى بدل من همزة مقدرة كأتاك لما حذفت الهماء فصارت الواو طرفا ابدلتها همزة فصارت فى التقدير الى شقاء فابدلت الهمزة واوا فصارت شقاوى فالواو اذن فى شقاوى غير الواو فى شقاوة ، ولهذا نظائر فى العربية كثيرة .

ومنها قولهم فى الاضافة الى عدوة عدوى وذلك انك لما حذفت الهماء حذفت لها واو فولة كما حذفت لحذف تاء حنيفة ياءها فصارت فى التقدير الى عدو فابدلت من الهمزة كسرة ومن الواو ياء فصارت الى عذفجرت فى ذلك بحرى عم فابدلت من الكسرة فتحة ومن الياء ائفا فصارت الى عدى كهدى فابدلت من الالف واوا لوقوع يائى الاضافة بعدها فصارت عدوى كهدى فالواو فى عدوى ليست بالواو فى عدوة انماهى بدل من الف بدل من ياء بدل من الواو الثانية فى عدوة فاعرفه .

وفي (البسيط) قيل ان تعريف الفاظ التأكيد اجمع واجمعون
وجمعاء وجمع بالاضافة المقدرة كسائر اخواتها والدليل على ذلك مراجعة الشاعر
للاصل قال (ان الخليط بك اجمعه) فاجمعه تأكيد للضمير في بك .

مراجعة الصورة

- قال ابن هشام في (تذكرة) هذا باب ما ضلوه مراعاة للصورة .
من ذلك الذين خصوه بالعاقل لانه على صورة ما يختص بالعاقل
وهو الريدون والعمرن والافردة الذي وهو غير مختص بالعاقل قاله
ابن عصفور في (شرح المقرب) .
ومن ذلك ذوالموصولة اعربها بعضهم تشبيها بذى التي بمعنى صاحب
لتما قبحا في اللفظ وان كانت الموصولة فيها مقتضيا للبناء وهو الافتقار .
للتأصل . (١)

معنى النفي مبني على معنى الايجاب مالم يحدث امر من خارج

- ذكر هذه القاعدة ابن النحاس في (التعليقة) وبني عليها ان لا نفى لماضى
القريب من الحال لانها لنفى قد فعل ، وقد فعل انما هو لماضى اقرب من الحال .
وانه يجوز حذف الفعل مع ما دون لم وذلك لان لا نفى قد فعل وقد يجوز
حذف الفعل معها كقوله (وكان قد) وتقديره وكأنه قد زلت بلغز ايضا حذف
الفعل مع ما حلا للنفي على الاثبات ، واما ما قلنا هي نفى فعل وفعل لا يجوز حذفها
لانه حينئذ يكون سكوتا وعدم كلام لاحذافا فلما لم يحذف الفعل في ايجابه
لم يحذف في نفيه .

حرف النون

النادر لاحكم له

قال الاندلسي في (شرح المفصل) يعنون انه لا يفرد بحكم يصير به

(٠) كذا في الاصلين .

اصلا بل ينبغي ان يرد الى احد الاصول العلومة محافظة على تقريرها واحتراسا من نقضها ، قال وما من علم الا وقد شذت منه جزئيات مشكلة تترد الى القواعد الكلية والضوابط الجملية .

نقض الغرض

٥ . قال ابن جنى (١) حذف خبر كان ضعيف في القياس ولها يوجد في الاستعمال .

فان قلت خبر كان يحتاج به شيان (٢) احدهما خبر المبتدأ لانه اصله والثاني المفعول به لانه منصوب بعد مرفوع وكل واحد من خبر المبتدأ والمفعول به يجوز حذفه .

١٠ . قيل الا انه قد وجد فيه منع من ذلك وهو كونه عوضا من المصدر ولو حذفته لنقضت الغرض الذي جئت به من اجله وكان نحوها من ادغام المالحق وحذف المؤكد .

١٥ . قال ابن جنى لا يجوز حذف المقسم عليه وبقيّة القسم لان الغرض انما هو تأكيد المقسم عليه بالتقسم فحال ان يؤتى بالمؤكد ويحذف المؤكد لانه نقض الغرض كما لا يجوز ان يؤتى باجمعين من غير تقدم المؤكد .

٢٥ . قال ابن يعيش حذف المضاف اليه اقل من حذف المضاف وابعده قياسا لان الغرض من المضاف اليه التعريف او التخصيص واذا كان الغرض منه ذلك وحذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود .

٣٠ . قال وكذلك الموصوف والصفة القياس ان لا يحذف واحد منها لان حذف احدهما نقض للغرض وتراجع عما اتزموه (٣) لأنها كالشيء الواحد من حيث كان البيان والايضاح انما يحصل من مجموعها .

وقال الاندلسي في (شرح المفصل) الاصل في هاء السكت ان تكون ساكنة لأنها اما زيدت لاجل الوقف والوقف لا يكون الاعلى ساكن

(١) « ابن اياز » (٢) « شيهان » (٣) « اعترضوه » .

ومنه سمي وقفا لانه وقوف عن الحركة فتحريكه يناقض الفرض الذي جرى به لأجله .

النهى والنهى من واحد

ذكره الشيخ تقي الدين السبكي في (كتاب كل) قال فاذا قلت

- لاتضرب كل رجل او كل الرجال فالنهى عن المجموع لاعن كل واحد الان تكون قرينة تقتضى النهى عن كل فرد .

النون متشابه حروف المد واللين

من ستة عشر وجها

الاول ان تكون علامة للرفع في الافعال الخمسة كما تكون الالف

- ١٠ والواو علامة للرفع في الاسماء المثناة والمجموعة .

الثاني انها تكون ضميرا للجمع المؤنث كما تكون الواو ضميرا للجمع

المذكر .

الثالث ان الجازم قد يحذفها في لم يك كما يحذف الواو والياء

والالف .

- ١٥ الرابع ان الاعمين اذا ركبا وهى في آخر الاسم الاول فانها قد تسكن

نحو دستنبويه وباذنجانة كما تسكن الياء في معدى كرب .

الخامس انها قد تحذف لالتقاء الساكنين في قوله (ولاك اسقني ان

كان ماؤك ذا فضل) كما تحذف الواو والياء والالف لالتقاء الساكنين .

السادس ان النون قد تحذف اعتبا طاعينا ولا ما في منذ ولدن في

- ٢٠ قوله (من لدشولا) كما تحذف الواو عينا ولا ما في ثبة في احد القولين وفي اخ .

السابع انها تحذف للطول في قوله (أبني كليب ان عمي اللذا) كما تحذف

الياء للطول في قولهم اشهباب يريدون اشهبابا .

الثامن ان الالف تبدل منها في الوقف نحو رأيت زيدا واضربا .

التاسع ان فيها غنة كما ان في الالف واختيها مدا

المأثر انها تكون علامة للجمع لاضمير كما تكون الالف والنون علامة في قوله (يمعرون السليط اقربه) وقوله (يلومونني في اشتراء النخيل قومي) وقوله (التقتا حلقنا البطان) .

(الحادى عشر) انها من حروف الزيادة كما ان حروف المدوالين من حروف الزيادة .

(الثانى عشر) انها تدغم في الواو والياء في قولك زيد وعمر و، وزيد يضرب .

(الثالث عشر) مصاحبتها حروف المدوالين وحركات الاعراب في قولك زيد ان وزيدون وزيدون وزيد وحذفها بحذف حركات الاعراب في الوقف في قولك زيد .

(الرابع عشر) تعاقبها في المحل الواحد نحو حرف نش وبجراش .
(الخامس عشر) حذفها في المحل الواحد الذى تحذف فيه الالف فيجتمع بحذفها اربعة احرف متحركات نحو عر تن وعر تن وعلايط وعلايط .
(السادس عشر) حذفها لكثرة الكلام بها كما تحذف الياء كذلك وذلك نحو بلعنبر وبلحرت كما قالوا لا ادر ، ذكر ذلك ابن الدهان في (الاثر) قال فلما كان بين هذه الحروف وبين النون هذه المناسبة زيدت في المضارع .

حرف الواو

الواسطة

٢٠ قيل بها في ابواب ، الاول باب المعرب والمبني قليل ان بينهما واسطة لا توصف بالاعراب ولا بالبناء وذلك في اشياء .

(احدها) الاسماء قبل التركيب ذهب قوم الى انها واسطة لامعربة لعدم موجب الاعراب ولا مبنية لعدم مناسبة مبنى الاصل واختاره ابن عصفور وابو حيان ، واختار ابن مالك انها مبنية ، واختار الزمخشري انها معربة .

الثانى

(اثناني) المتأدي المفرد نحو يا زيدا، ذهب قوم الى انه واسطة بين

المعرب والمبني حكاه ابن يعيش في (شرح المفصل) والصحيح انه مبني .

(اثنائيث) المضاف الى ياء المتكلم قال ابن يعيش اختلفوا في كسرتها

فذهب قوم الى انها حركة بناء وليست اعرابا لانها لم تحدث بعامل ولذلك

- لا تختلف باختلاف العوامل الا انها وان كانت بناء فهي عارضة في الاسم
- لوقوع الياء بعدها واذا كانت عارضة لم تصر الكلمة بها مبنية ونظير ذلك
- حركة انتقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل فهذه الكسرة ليست اعرابا لان لم
- لا تعمل الكسرة ومع ذلك فالكلمة باقية على اعرابها لكونها عارضة تزول عند
- زوال الساكن فهي كالضمة في نحو لم يضربوا وكالفتحة في نحو لم يضربا في كونها
- عارضة للواو والالف .

١٠

وتذهب قوم الى ان هذه الحركة لما حكم بين حكيين وليست

اعرابا ولا بناء اما كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي

فيه واما كونها غير بناء فلان الكلمة لم يوجد فيها شيء من اسباب البناء .

وقال ابن جني في (الخصائص) باب في الحكم يقف بين الحكيين، هذا

- ١٥ فصل موجود في العربية لفظا وقد اعطته مقادا عليه وقياسا وذلك نحو كسرة
- ما قبل ياء المتكلم في نحو صاحبي وغلامي فهذه الحركة لا اعراب ولا بناء اما
- كونها غير اعراب فلان الاسم يكون مرفوعا او منصوبا وهي فيه وليس
- بين الكسرة وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبة ولا مقارنة، واما كونها
- غير بناء فلان الكلمة معربة متمكنة فليست الحركة في آخره بيناء ألا ترى ان
- غلامي في التمكن واستحقاق الاعراب كغلامك وغلالمهم وغلما .

٢٠

فان قلت فما هذه الكسرة في نحو غلامي؟ قلت هي من جنس الكسرة في

الرفع والنصب اكره الحرف عليها فلزم في الحالات وليست اعرابا الا ان

لفظها كلفظ حركة الاعراب كما ان كسرة الصادمين من صنو غير كسرة الصاد

في صنوان حكما وان كانت اياها لفظا .

وقال ابو البقاء في (الباب) ليس في الكلام كلمة لامعربة ولا مبنية عند المحققين لان حد المعرب ضد حد المبنى وليس بين الضدين هنا واسطة ، وذهب قوم الى ان المضاف الى ياء المتكلم غير مبنى اذ لا علة فيه توجب البناء ، وغير معرب اذ لا يمكن ظهور الاعراب فيه مع صحة حرف اعرابه وسموه خصيا ، والذي ذهبوا اليه فاسد لانه معرب عند قوم ومبنى عند آخرين على ان تسميتهم ياء خصيا خطأ لان الخصى ذكر حقيقة واحكام الذكور ثابتة له وكان الاشبه بما ذهبوا اليه ان يسموه خنثى مشكلا .

وقال الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في (التعليق) اختلف في انضمام الى ياء المتكلم قليل مبنى وكسرة بناء لانه لا يحدثها عامل الجر وعلته بناءه شبه بالحرuf لخروجه عن كل مضاف (لان كل مضاف - ١) لا يتغير آخره لاجل المضاف اليه وخروج الشيء عن نظائره يلحقه بالحرuf اذ لا نظير لها من الاسماء ، وقيل معرب لعدم علة البناء ولان الاضافة الى المبنى لا توجب بناء المضاف ولا يجوز له الا في الظروف وفيما جرى مجراه كثل وغيره فوجب ان يكون معربا ، وقيل لا معرب ولا مبنى لان الاعراب غير موجود والبناء لاعلة له فوجب ان يحكم بعدمها ، ويكون للاسم منزلة بين منزلتين ونحو ذلك ان رجل ونحوه مما فيه الف ولا مائة لانه لا ينصرف لان الصرف التنوين ولا تنوين ، ولا غير منصرف لانه لا يشبه الفعل والجواب ان هذا لا نظير له وما ذكره في المنصرف وغيره فصحيح لان الصرف التنوين وغير المنصرف اشبه الفعل قليلا متقابلا بخلاف الاعراب والبناء لان الاسم اما معرب وهو المتمكن واما غير متمكن وهو المبنى فاما قسما الاثبات والنفي ولا واسطة بينهما . انتهى .

(الرابع) قال ابن الدهان في (القرة) الكلام على ضربين معرب ومبنى وعند الروائي وغيره قسم ثالث لا معرب ولا مبنى وهو سحر العدول لانه لا يزول عن هذه الحال وما فيه شيء يوجب البناء وادعى قوم ذلك في غلامى وهذا خطأ عند الاكثرين لانه يؤدى هذا القول الى ان عصا كذا .

(الخامس) قال ابو حيان في (الارتشاف) زعم قوم منهم الكسائي ان اس ليس مبنيًا ولا معربًا بل هو محكي من فعل الامر من الامساء فاذا قلت جئت امس فعناه اليوم الذي كنت تقول فيه امس.

الباب الثاني

باب المنصرف وغير المنصرف

- قيل ان بينهما واسطة لا توصف بالمنصرف ولا بعدمه قال ابن جني في انباب المشار اليه ومن ذلك ما كانت فيه اللام او الاضافة نحو الرجل وعلامك وصاحب الرجل فهذه الاسماء كلها وما كان نحوها لا منصرفة ولا غير منصرفة وذلك انها ليست بمنونة فتكون منصرفة ولا بما يجوز للتونين حلوله للصرف فاذا لم يوجد فيه كان عدمه منه اماره لكونه غير منصرف كاحمد وعمر .
- وكذلك التثنية والجمع على حدها ليس شيء من ذلك منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان او نكرة من حيث كانت هذه الاسماء ليس بما يتون مثلها فاذا لم يوجد فيها اتونين كان ذهابه عنها اماره لترك صرفها .
- وقال (صاحب البسيط) من قال المنصرف ما ليس فيه علتان من العلل التسع وغير المنصرف ما فيه علتان وتأثيرهما منع الجر والتونين لفظا او تقديرا فقد حصر المنصرف وغير المنصرف ودخل في القيد التثنية والجمع والاسماء الستة وما فيه اللام والمضاف في غير ما لا ينصرف فيكون على هذا رجلان اسم امرأة غير منصرف لوجود العلتين وتثنية رجل منصرف لعدم العلتين ، واما من قال المنصرف ما دخله الحركات الثلاث والتونين وغير المنصرف ما لم يدخله جر ولا تونين فان التثنية والجمع والمعرف باللام والاضافة
- تخرج عن الحصر فلذلك ذكرها صاحب (الخصائص) مرتبة ثالثة لا منصرفة ولا غير منصرفة ، وقال ابو علي ، ادخله اللام او الاضافة من باب ما لا ينصرف لا اول فيه بصرف ولا بعد .هـ ولا قول انه منصرف لان المانع من الصرف موجود فيه وهو شبه الفعل وليس اللام او الاضافة بسالبة اياه شبه الفعل ولا

اقول انه غير منصرف لان امتناع التنوين عنه ليس لكونه لا ينصرف وانما هو لدخول الالف واللام عليه فانها مانع من التنوين .

وقال الكزولي واما اقسام الاسماء من جهة العموم فعلى ثلاثة
اضرب منصرف وغير منصرف وما لا يقال فيه منصرف ولا غير منصرف
وهو اربعة المضاف وما عرف باللام والثنية والجمع ، لا يقال منصرفة اذ ليس
فيها تنوين ولا يقال فيها غير منصرف اذ ليس فيها علة تمنع من الصرف .
وقال ابن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان القسمة الى المنصرف
وغيره حاصرة وتفسيرهم كل واحد من القسمين ينفي الحصر .

الباب الثالث

باب العلم

١٠

منه منقول ومنه مرتجل ومنه قسم ثالث لا منقول ولا مرتجل وهو
الذى عليه بالنقل ذكره ابو حيان .

وقال في (البسيط) العلم المعدول كعمر وزفر فيه ثلاثة اقوال .

احدها انه مشتق من المعدول عنه فعلى هذا يكون منقولاً .

والثاني انه مرتجل غير مشتق لان لفظ المعدول لم يستعمل في مسمى
ثم نقل منه وليس وزن المعدول موافقا لوزن المعدول عنه حتى يكون منقولاً
والثالث انه ليس منقولاً على الاطلاق ولا مرتجلاً على الاطلاق بل
هو مشابه للنقول لموافقة حرفه لحروف المعدول عنه ومشابه للمرتجل لا اختصاصه
بوزن لا يوافقه المعدول عنه فيه .

٢٠

الباب الرابع

باب الظاهر والمضمر

قال الازد لمي في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا متوسط
بين الظاهر والمضمر كاسم الاشارة ولذلك البس امره لكونه اخذ شيئا من هذا
وشياء من هذا .

وقال

- وقال ابن يعيش في (شرح المفصل) قال ابن درستويه ايا اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كنى به عن المنصوب وجعلت الكاف والماء والياء بيانا عن المقصود وليعلم الخاطب من الثائب ولا موضع لها من الاعراب ويعزى هذا القول الى ابي الحسن الاخشى الا انه اشكل عليه امر ايا فقال هي مبهمة بين الظاهر والمضمر، والجمهور على انها اسم مضمر، وذهب الزجاج الى انها اسم ظاهر يضاف الى المضمرات .

- وقال ابن يعيش ايضا تدجعل بعضهم اسم الاشارة من الاسماء الظاهرة وهو القياس اذ لا تقتصر الى تقدم ظاهر فتكون كناية عنه ولانه غلب عليه احكام الاسماء الظاهرة نحو وصفه والوصف به وتكثيره وتحقيره وقد اشكل امره على قوم فجعلوه قسما ثالثين الاسماء الظاهرة والمضمرة لانه شبها بالظاهرة وشبها بالمضمرة فمن حيث كانت مبنية ولم يفارقها تعريف الاشارة كانت كالضمرة ومن حيث صغرت ووصفت ووصف بها كانت كالظاهرة .
- وقال الاندلسي بعض النحاة يقول انواع المعارف ثلاثة ظاهري ومضمر وبينهما وهو المبهم .

الباب الخامس

- باب الوقف والوصل قال ابن جنى ومن ذلك قوله (له زجل كأنه صوت حاد) فحذف الواو من كأنه لاعلى حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما الوقف فيقضى بالسكون كأنه واما الوصل فيقضى بالمطل ويمكن الواو كأنه وقواه كأنه منزلة بين الوصل والوقف، وكذلك قوله .

- يا مرحبا ببحار تاجيه اذا اتى قربته للسانيسة
- فتبات الماء في مرحبا ليس على حد الوقف ولاعلى حد الوصل اما الوقف فيؤذن بأنها ساكنة يا مرحبا واما الوصل فيؤذن بحذفها اصلا يا مرحبا ببحار تاجية فتباتها في الوصل متحركة منزلة بين المتزئنين . وكذلك قوله (بيا زل وجناء او عيمل) فاثبات الياء مع التضعيف طريف وذلك ان التثقيب من اماراة

الوقت والياء من اماراة الاطلاق فهو منزلة بين المنزلتين .

الباب السادس

باب حروف الجر قال ابن هشام في (المنفى) التحقيق في اللام
المقوية نحو (مصداقاً لهم) (فقال لا يريد) (ان كنتم للرؤيا تعبرون) انها ليست
زائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزه منزلة انقاصر ولا معدية
محضة لا طراد محضة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين .

فصل

قال ابن اياز جعل ابن معط للنادى مرتبتين البعد والقرب فهاو يا وهيا
للاول وأى والهمزة الثاني ، وابن برهان جعل له ثلاث مراتب بعدى وقرى
ووسطى بينهما فللاولى يا وهيا وللتانية الهمزة وللتالثة اى وجعل يا مستعملة
في الجميع . انتهى .

ونظير ذلك الاشارة جعل له ابن عصفور ثلاث مراتب دنيا ووسطى
وقصوى فللاولى ذاوقى وللتانية ذاك وتيك بالكاف دون اللام وللتالثة ذلك
وتلك بالكاف واللام وجعل له مرتبتين فقط .

١٥ ورود الشيء مع نظيره موردة مع نقيضته

قال ابن جنى وذلك اضرب منها اجتماع المذكر والمؤنث في الصفة
المؤنثة نحو رجل علامة وامرأة علامة ورجل نسابة وامرأة نسابة ورجل همزة
لمزة وامرأة همزة لمزة ورجل صرورة وفروقة وامرأة صرورة وفروقة
ورجل هلباجة فقاغة وامرأة كذلك وهو كثير وذلك ان الهاء في نحو ذلك لم
٢٠ تلحق لتأنيث الموصوف بماهى فيه وانما خلقت لاعلام السامع ان هذا الموصوف
بماهى فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة اماراة لما يريد من تأنيث الغاية
والبانة ، وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً ام مؤنثاً ، يدل على ذلك
ان الهاء لو كانت في نحو امرأة فروقة انما خلقت لان المرأة مؤنثة لوجب ان

تتحذف

تُحذف في المذكر فيقال رجل فزوق كما ان التاء في قائمة وظريقة للالحقت لتأنيث
الموصوف حذفت مع تذكيره في نحو رجل ظريف وقائم وكريم وهذا واضح
ونحو من تأنيث هذه الصفة ليعلم انها بلغت المعنى الذي هو مؤنث
ايضا تصحيحهم العين في نحو حول وصيد واعتنوا واجتوروا ايذاناً بان ذلك
في معنى ما لا بد من تصحيحه وهو احول واصيد وتعاونوا وتجاوروا، وكما
كررت الالفاظ لتكرير المعاني نحو الزائلة والصلصلة والصر صرة وهو باب
واسع

ومنها اجتماع المؤنث والمذكر في الصفة المذكورة وذلك نحو رجل
خضم وامرأة خضم ورجل عدل وامرأة عدل ورجل ضيف وامرأة ضيف
ورجل رضا وامرأة رضا وكذلك ما فوق الواحد نحو رجلان رضا وعدل
وقوم رضا وعدل قال زهير .

متى يشتجر قوم يقل سر واتهم هم يمتنا فهم رضا وهم عدل
وسبب اجتماعهما هنا في هذه الصفة ان التذكير انما اتاها من قبل
المصدرية فاذا قيل رجل عدل فكأنه وصف بجميع الجنس مباينة كما تقول
استولى على الفضل وحاز جميع الرياسة والنبيل ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم
والجود ونحو ذلك فوصف بالجنس اجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً وقد
ظهر عنهم ما يؤيد هذا المعنى ويشهد به وذلك نحو قوله .

الا أصبحت اسماء جاذمة الحبل وضنت علينا والضنين من البخل

فهذا كقولك هو مجبول من الكرم ومطبن من الخير وهي مخلوقة
من البخل وهذا اوفق . حتى من ان تحمله على القلب وانه يريد به والبخل من
الضنين لان فيه من الاعظام والمالفة ما ليس في القلب ، ومنه قوله (وهن من
الاخلاف قبلك والمطل) وقوله (وهن من الاخلاف والولعان) وافوى التأويلين
في قولها (فانما هي اقبال وادبار) ان تكون من هذا اي كأنها خلقت من
الاقبال والادبار لاعلى ان يكون من باب حذف المضاف اي ذات اقبال وذات

ادبار ويكفيك من هذا كله قول الله تعالى (خلق الانسان من عجل) وذلك لكثرة فعله اياه واعتياده له وهذا اقوى معنى من ان يكون اراد خلق العجل من الانسان لأنه امر قد اطرده واتسع فحمله على القلب يبعد في الصنعة ويصغر في المعنى، وكذلك هذا الموضع لما خفي على بعضهم قال في تأويله ان العجل هنا الطين، ولعمري انه في اللغة كما ذكر غير أنه في هذا الموضع لا يراد به الانفس العجلة والسرعة ولهذا قال عقبه (سأريكم آياتي فلا تستعجلون) ونظيره قوله تعالى (وخلق الانسان عجولا) (وخلق الانسان ضعيفا) لان العجلة ضرب من الضعف لما تؤذن به من الضرورة والحاجة فلما كان الغرض من قولهم رجل عدل وامرأة عدل انما هو ارادة المصدر والجنس جعل الافراد والتذكير اشارة للمصدر المذكور ().

١٠. فان قلت فان نفس لفظ المصدر قد جاء مؤثرا نحو الزيارة والعيادة والضئولة والجهومة والحمية والموجدة والطلاقة والبساطة وهو كثير جدا فاذا كان نفس المصدر قد جاء مؤثرا فما هو في معناه ومحول بالتأويل عليه احجى بتأنيسه .

١١. قيل الاصل لقوته احمل لهذا المعنى من الفرع اضعفه وذلك ان الزيارة والعيادة ونحو ذلك مصادر غير مشكوك فيها فلحاق التاء لها لا يخرجها عما ثبت في النفس من مصدريتها وليس كذلك الصفة لانها ليست في الحقيقة مصدرا وانما هي متأولة عليه ومردودة بالصنعة اليه فلو قيل رجل عدل وامرأة عدلة وقد جرت صفة كما ترى لم يؤمن ان يظن بها انها صفة حقيقة كصعبة من صعب ونذبة من نذب وفخمة من فخم ورطبة من رطب فلم يكن فيها من قوة الدلالة على المصدرية ما في نفس المصدر نحو الجهومة والشهومة والطلاقة والخلافة ٢٠. فالاصول لقوتها يتصرف فيها وانفروع لضيقها يتوقف بها ويقتصر على بعض ما تسوغه القوة لاصولها .

فان قلت فقد قالوا رجل عدل وامرأة عدلة وفرس طوعة القيادة

وقال امية

والحية الحفنة الرقشاء انرجها من بيتها آمنت الله والكلم
 قيل هذا انما نخرج على صورة الصفة لانهم لم يؤثروا ان يعدوا كل
 البعد عن اصل الوصف الذي بابه ان يقع الفرق فيه بين مذكوره ومؤثته بخبري
 هذا في حفظ الاصول والتلفت اليها للباقة لها وانتبيه عليها مجرى انراج بعض
 المعتل على اصله نحو استحوذ ومجرى اعمال صفته (١) وعدته وان كان قد نقل الى
 فعلت ما كان اصله فعلت وعلى ذلك انت بعضهم فقال خصمة وضيفة وجمع فقال .
 يا عين هلا بكيت اريد اذ قمنا وقام الخصوم في كبد

وعليه قول الآخر .

١٠ اذا نزل الاضياف كان عزورا (٢) على الحى حتى تستقل مراجله
 الاضياف هنا بلفظ القلة ومعناها ايضا وايس كقوله (واسيا فنا
 يقطرون من نجدة دما) في ان المراد بها معنى الكثرة وذلك امدح لانه
 اذا قرى الاضياف وهم قليل بمرجل الحى اجمع فما ظنك لو نزل به الضيفان
 الكثيرون .

١٥ فان قيل فلم انت المصدر اصلا وما الذى سوغ التأنيث فيه مع معنى
 العموم والجنس وكلاهما الى التذكير حتى احتجت الى الاعتذار له بقولك انه
 اصل وان الاصول تحتل ما لا تحتمله الفروع ؟

قيل علة جواز تأنيث المصدر مع ما ذكرته من وجوب تذكيره ان
 المصادر اجناس للمعاني كما ان غيرها اجناس للاعيان نحو رجل وفس ودار
 وبستان فكما ان اسماء الاجناس الاعيان قد تأتى مؤنثة الالفاظ ولا حقيقة
 تأنيث في معناها نحو غرة وشرقة وعلية ومروحة ومقرة كذلك جاءت
 ايضا اجناس المعاني مؤنثة بعضها لفظا لا معنى وذلك نحو المحمدة والموجدة
 والرشاقة ونحوها، نعم واذا جاز تأنيث المصدر وهو على مصدرية غير موصوف

(١) لعله « صنته » - ح (٢) في اللسان وغيره « عزورا » وهما بمعنى - ح .

به لم يكن تأنيته وجمعه وقد جرى وصفا وحل المحل الذى من عادته ان يفرق فيه بين مذكرة ومؤنثه وواحدة وجماعته قبيحا ولا مستكرها اعنى ضيقة وخسمة واضيافا وخصوصا وان كان التذكير والافراد اقوى فى اللغة واعلى فى الصنعة قال تعالى (وهل اتاك نبال الحسم اذ سوروا المحراب) وانما كان التذكير والافراد اقوى من قبل انك لما وصفت بالمصدر اردت المبالغة بذلك وكان من تمام المعنى وكما له ان تؤكد ذلك بترك التانيث والجمع كما يجب للصدر فى اول احواله ألا ترى انك اذا اشت وجمعت سلكت به مسلك الصفة الحقيقية التى لا معنى لمبالغة فيها نحو قائمة ومنطقة وضاربات ومكرمات فكان ذلك يكون تقضا للعرض او كالتقصص له فلذلك قل حتى وقع الاعتذار لما جاء منه مؤنثا او مجموعا .

ومما جاء من المصادر مجعولا ومعملا ايضا قولهم (واعد عر قوب اخاه يثرب) ومنه عندي قولهم تركته بملاحس البقر اولادها - فالملاحس جمع لملاحس ولا يخلو أن يكون مكانا او مصدرا فلا يجوز أن يكون هنا مكانا لانه قد عمل فى الاولاد فنصبها والمكان لا يعمل فى المفعول به كما ان الزمان لا يعمل فيه ، واذا كان الامر على ما ذكرنا كان المضاف هنا محذوفا ، وقد راو كانه قال تركته بمكان ملاحس البقر اولادها كما ان قوله .

واهى الا فى ازار وعلة مفار ابن همام على حى خنم

محذوف المضاف اى وقت اعارة ابن همام على حى خنم ألا تراه قد عدها الى قوله على حى خنم فلاحس البقر اذن مصدر مجموع يعمل فى المفعول به كما ان واعد عر قوب اخاه يثرب كذلك وهو غريب ، وكان ابو على يورد واعد عر قوب اخاه مورد الطريف المتعجب منه ، فاما قوله

كم جريوه ما زادت تجارهم ابا قدامة الا المجيد والتمنا

قد يجوز أن يكون من هذا وقد يجوز أن يكون ابا قدامة منصوبا بزادت اى فازدت ابا قدامة تجارهم اياه الا المجيد ، والوجه ان تمصبه بتجارهم لانها

لأنها السائل الاقرب ولانه لو اراد اعمال الاول لكان حرى ان يعمل
 اثنائى ايضا فيقول فما زادت تجارتهم اياه ابا قد امة الا كذا كما تقول ضربت
 فاجعته زيدا ويضعف ضربت فاجعته زيدا على اعمال الاول وذلك انك
 اذا كنت تعمل الاول على بعده وجب اعمال الثانى ايضا لقربه لانه لا يكون
 الا بعد اقوى حالا من الاقرب، فان قلت أكتفى بمفعول العامل الاول من
 مفعول العامل الثانى، قيل لك واذا كنت مكتفيا مختصرا فاكتمائك باعمال
 الثانى الاقرب اولى من اكتفائك باعمال الاول الابد وايس لك في هذا مالك
 في الفاعل لانك تقول لا اضمهر على غير تقدم ذكر الاستكراه فتعمل الاول
 فتقول تام وقد اخواك فاما المفعول فبه بد فلا ينبغي ان يتباعد بالعمل اليه
 ويترك ما هو اقرب الى المفعول فيه منه .

١٠

ومن ذلك مرس وساع، الذكر والانثى فيه سواء وفرس جواد وناقة
 ضامر وجهل ضامر وناقة بازل وجهل بازل وهو لباب قومه وهى لباب قومها
 وهم لباب قومهم قال جرير .

تدرى فوق متنيها قرونا على بشر وآمنة لباب

وقال ذو الرمة

١٥ سبجلا ابا شرخين احيا بنا ته مقاتلتها فهى الاباب الحبايس

فاما ناقة هيجان ونوق هيجان ودرع دلاص وادرع دلاص فليس
 من هذا الباب بل فعال منه في الجمع تكسير فعال في الواحد وهو من باب ١٠ اتفق
 لفظه واختلف تقديره . انتهى .

قلت قد اشتمل هذا الاصل على ثلاثة ابواب باب ١٠ دخلت فيه التاء

٢٠ في صفة المذكر ، وباب ما دخلت فيه التاء في صفة المؤنث ، وباب ما استوى فيه
 المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع وها انا اسوق جملا من نظائرها ، ذكر
 نظائر الباب الاول (١)

(١) في الاصلين « ويضنه » اى ان المؤنث ترك هنا بياضا .

ورود الوفاق مع وجوب الخلاف

قال ابن جنى هذا الباب ينفصل من الذى قبله بان ذاك تبع فيه اللفظ
 اليس وقائه نحو رجل نسابة وامرأة عدل وهذا الباب ليس بلفظ تبع لفظا بل
 هو قائم برأسه وذلك قولهم غاض الماء وغضته سورا فيه بين المتعدى وغير
 المتعدى ، ومثله جبرت يده وجبرتها ، وعمر المنزل وعمرته ، وسار الدابة
 وسرته ، ودان الرجل ودنته من الدين فى معنى ادنته وعليه جاء مديون فى لغة
 بنى تميم ، وهلك الشيء وهلكته قال العجاج (ومهمه هالك من ترجا) فيه
 قولان احدهما ان هالك بمعنى مهلك اى مهلك من ترج فيه ، والآخر ومهمه
 هالك المتعرجين فيه كقواه هذا رجل حسن الوجه فوضع من موضع الالف
 واللام ، ومثله هبط الشيء وهبطته قال .

ما راعى الاجتراح هابطا على البيوت قوطه الهملا بطا
 اى مهبطا قوطه ويجوز ان يكون اراد هابطا بقوطه فلما حذف حرف
 الجر نصب الفعل ضرورة والاول اقوى ، فاما قوله تعالى (وان منها لما يهبط
 من خشية الله) فاجود القولين فيه ان يكون معناه وان منها لما يهبط من نظرا اليه
 لخشيته وذلك ان الانسان اذا فكر فى عظم هذه المخلوقات تضاءل وخضع وهبطت
 نفسه لعظم ما شاهد فنسب الفعل الى تلك الحجارة لما كان الخشوع والسقوط
 مسببا عنها وحادثا لاجل النظر اليها كقواه تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن
 الله رمى) وانشد وا قول الآخر .

فاذكرى موقى اذا انتمت الخسلسل وسارت الى الرجال الرجالا
 اى سارت الخليل الرجال الى الرجال وقد يجوز ان يكون اراد
 وسارت الى الرجال بالرجال فحذف حرف الجر فنصب والاول اقوى
 وقال زهير (١) .

فلا تغضبا من سيرة انت سرتها فاول راض سنة من يسيرها

(١) البيت مشهور لخالد بن زهير الهذلى انظر اللسان (س ي ر) .

ورجنت الدابة بالمكان اذا قامت فيه ورجنتها، وعاب الشيء وعبته،
 وهجمت على القوم وهجمت غيرى عليهم ايضا، وعفا الشيء كثر وعفوته كثرته،
 وفقر فاه وفقر فوه، وشح فاه وشح فوه، وعثمت يده وعثمتها اى جبرتها على غير
 استواء، ومد النهر ومددته قال تعالى (والبحر يمدده من بعده سبعة ايام) قال
 الشاعر (ماء خليج مده خليجان) وسرحت الماشية وسرحتها، وزاد الشيء .
 وزدته، وذرا الشيء وذروته اطرقه، وخسف المكان وخسفه الله، ودلع لسانى
 ودلعت، وهاج القوم وهجتهم، وطاخ الرجل وطخته اى اطعته بالقيح فى معنى
 اطعته، ووفر الشيء يوفروفرته، وقال الاصمى رفع البعير ورفسته فى السير المرفوع،
 وقاواقى الشيء ونقيته اى ابعده قال القطارى (فاصبح جاراكم قتيلا ونافيا)
 ونحوه نكرت البئر ونكرتها اى اقلت ماءها، ونزفت ونزفتها، فهذا كله شاذ عن
 القياس وان كان مطردا فى الاستعمال الا ان له عندى وجها لأجله جاز وهو أن
 كل فاعل غير القديم سبحانه فاما الفعل فيه شيء اعيره واعطيه واقدر عليه فهو
 وان كان فاعلا فانه لما كان مانعا مقدرا صار كأن فعله انمىه الا ترى الى قوله تعالى
 (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى) وقد قال قوم - يعنى اهل السنة فان ابن
 جنى كان معتزيا كشيخه الفارسي - ان الفعل لله وان العبد مكتسب فلها كان
 قولهم غاض الماء وغضته ان اعيره اعاضه وان جرى لمفظ الفعل له تجاوزت العرب
 ذلك الى ان اظهرت هناك فعل بلفظ الاول متعديا لانه قد كان فاعله فى وقت
 فعله اياه انما هو مان عليه فخرج اللفظان لما ذكرناه نروجوا واحدا عرفة انتهى .

ورود الشيء على خلاف العادة

قال ابن جنى المعتاد المألوف فى اللغة انه اذا كان فعل غير متعد كان الفعل
 متعديا لان هذه الهمزة اكثر ما تجيء لاتعدية وذلك نحو قام زيد واقمت زيدا
 وقعد بكر واقعدت بكرا فان كان فعل متعديا الى مفعول واحد فقلته بالهمزة
 صار متعديا الى اثنين نحو طعم زيد خبزا واطعمته خبزا وعطا بكر درهما
 واعطيته درهما .

فاما كسى زيد وكسوته ثوبا فانه وان لم ينقل بالهمزة فانه نقل بالمثل
 الاتراء نقل من فعل الى فعل وانما جاز نقله بفعل لما كان فعل وافعل كثيرا
 ما يعتقبان على المعنى الواحد نحو جد في الامر وأجد وصددته عن كذا واصدده
 وقصر عن الشيء واقصر، وصحته الله واصحته ونحو ذلك فلما كانت فعل وافعل
 على ما ذكرنا من الاعتقاب والتعاضد ونقل بافعل نقل ايضا فعل بفعل نحو
 كسى زيد وكسوته وشرت عينه وشرتها وغارت عينه وغرتها ونحو ذلك هذا
 هو الحديث ان تنقل بالهمزة فيحدث النقل تعددا لم يكن قبله غير أن ضربا من
 اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة فتجد فعل فيها متعد ياوافعل غير
 متعد وذلك قولهم أجعل الظليم وجففته، وأشتق البعير وشتقته، وأزفت البئر اذا
 ذهب ماؤها وزفتها، وأقشع الغيم وقشعته الريح، وأسل ريش الطائر ونسلته،
 وأمرت الناقة اذا دلبتها ومريتها، ونحو من ذلك الوت الناقة بذنبها واوت ذنبها،
 وصر الفرس اذ نه واصر باذنه، وكبه الله على وجهه واكب هو، وعلوت
 الوسادة واعليت عليها، فهذا انقضى عادة الاستعمال لان فعلت فيه متعد وافعلت
 غير متعد.

- ١٥ وعلة ذلك عندى انه جعل تعدى فعلت وجود فعلت كما هو فعلت
 من غلبة افعلت لما على التعدى نحو جلس واجلسته ونهض وانهضته كما جعل
 قلب الياء واوا في التقوى والترعوى والتنوى والفتوى عوضا للواو من كثرة
 دخول الياء عليها وكما جعل لزوم الضرب الاول من المنسرح لمفتعلن وحظر
 مجيئه تاما او محبونا بل توبعت فيه الحركات الثلاث البتة تعويضا للضرب من
 كثرة السواكن فيه نحو مفعولن ومفعولات ومستغلات ونحو ذلك مما انتهى
 في آخره من الضروب ساكنان، ونحو من ذلك ما جاء عنهم من افعلته فهو مفعول
 وذلك نحو احببته فهو محبوب، واجنه الله فهو مجنون، وازكه الله فهو مزكوم،
 واكزه الله فهو مكزوز، واقره الله فهو مقروء، وآرضه الله فهو مأروض،
 واملأه الله فهو مملوء، واضأده فهو مضؤود، واحمه من الحمى فهو محوم، واحمه من
- الهم

الهم فهو مهموم ، وازعقه فهو مزعوق أى مذعور ، ومثله قوله .
 إذا ما استجتمت أرضه من سيائنه جرى وهو مودوع وواعده صدق
 وهو من اودعته وبني ان يكون جاء على ودع واما احزنه الله
 فهو محزون قد حمل على هذا غير أنه قد قال ابو زيد يقولون الامر يحزننى
 ولا يقولون حزنى الا ان يحىء المضارع يشهد لماضى فهذا امثل مما مضى وقد
 قالوا ايضا فيه محزون على القياس ، ومثله قولهم محب قال عنتره .
 ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة المحب المكرم

وقال الآخر

ومن ياد آل يربوع يحب ياتل منهم خير فتیان العرب

النكب الايمن والردف المحب ١٠

وقال

لأ نكحن يبه جارية خد به

مكرمة محبة

قالوا وعلة ما جاء من افعلته هو مفعول نحو اجته الله فهو مجنون (١)
 واسله فهو مسلول وبابه انهم جاؤا به على فعل نحو جن فهو مجنون وزكم فهو
 مزكوم وسل فهو مسلول وكذلك بقيته .

فان قيل وما بال هذا خالف فيه الفعل مسندا الى الفاعل صورته
 مسندا الى المفعول وعادة الاستعمال خلاف هذا وهو ان يحىء الضربان
 معاني عدة واحدة نحو ضربته وضرب واكرمه واكرم وكذلك معاذ هذا الباب .

٢ قيل ان العرب لما قوى فى انفسها امر المفعول حتى كاد يلحق عندها
 برتبة الفاعل وحتى قال سيوبه فيها وان كانا جميعا بهما نهم ويعنيا نهم خصوا
 المفعول اذا اسند الفعل اليه بضريين من الصنعة احدهما تغيير صيغة المثال مسندا
 الى المفعول عن صورته مسندا الى الفاعل والعدة واحدة وذلك نحو ضرب زيد
 وضرب وقتل واكرم واكرم ودرج ودرج ، وقتل والآخر انهم لم يرضوا

ولم يقتنعوا بهذا القدر من التخيير حتى تجاوزوه الى ان غير واحدة الحروف
مسح ضم او له كما غير وا في الاول الصورة والصيغة وحدها وذلك قولهم
واحبيته احب وازكه الله وزكم واضاده وضئد واملاه وملىء .

- قال ابو علي فهذا يدل على تمكن المفعول عند هم وتقدم حاله في
• انفسهم اذ افردوه بان صاغوا الفعل له صيغته مخالفة لصيغته وهو للفاعل وهذا
ضرب من تدرج اللغة الا ترى انهم لما غيروا الصيغة والعدة واحدة في نحو ضرب
وضرب وشرب وشرب وتدرجوا من ذلك الى ان غيروا الصيغة مع نقصان
العدة نحو ازكه الله وزكم وآرضه الله وارض فهذا كقولهم في حنيئة حنفي
لما حذفوا هاء حنيئة حذفوا ايضا ياء ها ولما لم يكن في حنيف تاء تحذف فتحذف
١٠ لها الياء صحت الياء فقالوا فيه حنفي ، وهذا الموضع هو الذي دعا ثعلباني كتاب
(فصيحه) ان افرد له بابا فقال هذا باب فعل بضم الفاء نحو قولك عنيت
بجانتك وبقية الباب انما غرضه فيه ايراد الافعال المسندة الى المفعول ولا تسند
الى الفاعل في اللغة الفصيحة الا ترى انهم يقولون نفى زيد من النخوة ولا يقال
نخاه كذا ويقولون امتنع لونه ولا امتنع كذا ويقولون انقطع بالرجل
١٥ ولا يقولون انقطع به كذا فلماذا جاء بهذا الباب اى يريك افعالا خصت بالاستناد
الى المفعول دون الفاعل كما خصت افعال بالاستناد الى الفاعل دون المفعول
نحو قام زيد وقعد جعفر وذهب وانطلق ولو كان غرضه ان يريك صور مالم
يسم فاعله بجملا غير مفصل على ما ذكرنا لأورد فيه نحو ضرب وركب واكرم
وامتنعى وهذا يكاد يكون الى مالا نهاية له فاعرف هذا الترخص فانه اشرف
٢ من حفظ مائة ورقة لغة .

ونظير محي اسم المفعول هنا على حذف الزيادة نحو احبيته فهو محبوب
محبي اسم الفاعل على حذفها ايضا وذلك نحو قولهم اوردس الرمث
فهو وارس واضع الغلام فهو يافع وابقل المكان فهو باقل .

قال تعالى (وارسلنا الرياح لواقح) وقياسه ملاقح لان الريح تلقح
السحاب

السحاب تستدره وقد يجوز أن يكون على لفتح هي فاذا التحت فزكت
التحت السحاب فيكون هذا ما اكتفى فيه بالسبب من السبب وتدجاء عنهم
مبقل حكاها ابو زيد وقال دؤاد بن ابى دؤاد .

اعاشنى بعدك واد مبقل
وقد جاء ايضا حبيته قال .

و واه اولاتمة ما حبيته ولا كان ادنى من عبيد ومشرق

ونظير عجيء اسم التفاعل والمفعول جميعا على حذف الزيادة عجيء
المصدر ايضا على حذفها نحو قولهم جاء زيد وحده، فأصل هذا واحده بمرورى
ايحاداً ثم حذفت زيادته بقاء على انقل ومثله قولهم صررك الله لافعلت اى
صرتك الله تعميراً، وقوله (قيد الا وابد هيكل) اى نقييد الا وابد ثم حذف
رائد تيه وان شئت قلت وصف بالجوهر لما فيه من معنى الفعل نحو قوله .

فلولا الله والمهر المفدى لرحمت وانت غربال الاله

فوضع الغربال موضع المحرق وقوله (مثيرة العرقوب اشفى الرفقى)
اى حادة المرفق وهو كثير فاما قوله (وبعد عطائك المائة الرتاعا) فليس على
حذف الزيادة الا ترى ان فى عطاء الف فعال الزائدة ولو كان على حذف الزيادة
لقال وبعد عطوك ليكون كوحده .

ولما كان الجمع مضارعاً للفعل بالقرعية فيما جاءت فيه ايضا الفاظ على حذف
الزيادة التى كانت فى الواحد وذلك نحو قولهم كروان وكروان وورشان
وورشان فجاء هذا على حذف زائد تيه حى كأنه صار الى فعل فجرى مجرى
نرب ونربان وبرق وبرقان قال دوالرمة .

من آل ابى موسى ترى الناس حواه كأنهم الكروان ابصرن بازيا
ومنه تكسيرهم فعلا على افعال حتى كأنه صار الى فعل نحو جواد
واجواد وعياء واعياء وحياء وحياء (ومن ذاك) قولهم نعمة وانعم وشدة
واشد فى قول سيبويه جاء ذلك على حذف التاء كقولهم ذنب واذؤب وقطع

واقطع وضرس واضرس وذلك كثير جدا وما يجيء مخالفا ومتنقضا اوسع من ذلك الا ان لكل شيء منه عذرا وطريقا .

وفصل للعرب ظريف وهو اجماعهم على عين مضارع فعلته اذا كان من فاعلي مضمومة اليته وذلك نحو قولهم ضاربني فضربته اضربه وعالني فعلته اعليه وعالني من العقل ففعلته اعقله وكارمني فكرمته اكرمه وفانرني ففخرته افخره وشاعرنني فشعرته اشعره وحكي الكسائي فانرني ففخرته افخره بفتح الخاء وحكاها ابو زيد افخره بالضم على الباب كل هذا اذا كنت اتوم بذلك الامر منه .

1. ووجه استغرابنا له ان خص مضارعه بالضم وذلك انا قدد لنا على ان قياس باب مضارع فعل ان يأتي بالكسر نحو ضرب يضرب وبابه واريننا وجه دخول يفعل على يفعل فيه فكان الاحجى به هنا اذا اريد الاقتصار به على احد وجهيه ان يكون ذلك الوجه هو الذي كان القياس مقتضيا له في مضارع فعل وهو يفعل بكسر العين وذلك ان العرف والعادة اذا اريد الاقتصار على احد الجائزين ان يكون ذلك المقتصر عليه هو اقيسها فيه ألا تراك تقول في تحقير اسود وجدول اسيد وجديل بالقلب وتحييز من بعد الاظهار أنت تقول اسود وجدول فاذا صرت الى باب مقام وعجوز اقتصرت على الاعلال اليته فقلت مقيم وعجيز فاوجبت اقوى القياسين لا اضعفها وكذلك نظائره .

٢. فان قلت فقد تقول فيها رجل قائم وتحييز فيه النصب فتقول فيها رجل قائما فاذا قدمت اوجبت اضعف الجائزين فكذلك ايضا يقتصر في هذه الافعال نحو اكرمه واشعره على اضعف الجائزين وهو الضم .

قيل هذا ابعاد في التنبيه وذلك انك لم توجب النصب في قائم من قولك فيها رجل قائما وقائما هذا متأخر عن رجل في مكانه في حال الرفع وانما اقتصرت على النصب فيه لما لم يميز فيه الرفع اولم يقو فجعلت اضعف الجائزين واجبا ضرورة لا اختيار اوليس كذلك كرمته اكرمه لانه لم ينقص شيء عن

موضعه ولم يقدم ولم يؤخر لوقيل كرمته اكرمه لكان كشتسته اشتبه
وهزمته اهزمه .

وكذلك القول في نحو قولنا ما جاء في الازيدا احد في ايجاب نصبه
وقد كان النصب لو تأخر اضعف الجائزين فيه اذا قلت ما جاء في احد الا زيدا
الحال فيها واحدة وذلك انك لما لم تهجد مع تقديم المستثنى ما تبدله منه عدلت
به للضرورة الى النصب الذي كان جائزا فيه متأخرا هذا كنصب فيها قائما
رجل البتة والجواب عنها واحد .

واذا كان الامر كذلك فقد وجب البحث عن علة مجيء هذا الباب
في الصحيح كله بالضم وعلة عندي ان هذا موضع دعاء الاعتلاء والغلبة مدخله
لذلك معى الطبيعة التي تغلب ولا تغلب وتلازم ولا تنفارق وتلك الافعال باهضل
يفعل كففه يفقه اذا اجاد الفقه وعلم يعلم اذا اجاد العلم ، وروينا عن احمد بن يحيى
عن الكوفيين ضربت اليد يده على وجه المبالغة وكذلك نعتقد نحن ايضا في الفعل
المبنى منه فعل التعجب انه قد نقل عن فعل وفعل الى فعل حتى صارت له صفة
التمكن والتقدم ثم نبى منه الفعل قليل ما افعله نحو ما اشعره انما هو من شعر
وقد حكاها ايضا ابو زيد وكذلك ما اتله واكفره هو عندنا من قتل وكفر
تقدير او ان لم يظهر الى اللفظ استعمالا فلما كان قولهم كارد في فكرته اكرمه
وبابه صائر الى معنى فعلت افعل اتاه الضم من هناك فاعرفه .

فان قلت فهلا لا دخله هذا المعنى تمدوا فيه الشبه فقالوا كرمته اكرمه
وفخزته افخزه .

قيل منع من ذلك ان فعلت لا يتعدى الى المفعول به ابدا ويفعل
تديكون في المتعدى كما يكون في غيره كسلبه يسلبه وجلبه يجلبه فلم يمنع من المضارع
امنع من اناضى فاخذ وامنهما ماساغ واجتنبوا ما لم يسغ .

فان قلت فقد قالوا قاضيا قضيته اقضيه وساعا في فسعيته اسعيه .

قيل لم يكن من يفعله هنا بد مخافة ان يأتى على يفعل فتقلب الياء

واوا وهذا مر فوض في هذا النحو من الكلام وكالم يكن من هذا ابد هنا لم يجي ايضا مضارع فعل منه مما فاؤه واو بالضم بل جاء بالكسر على الرسم وعادة العرب فقالوا واعدني فوعده اعهه وواجلتني فوجلته اجله وواضاني فوضاني اضره فهذا كوضعت في هذا الباب اضره .

ويدلك على ان لهذا الباب اثر في تغيير باب فعل في مضارعه قولهم ساعاني فسعيته اسعيه ولم يقولوا اسعاه على قولهم سعى يسى لما كان مكانا قدر تب وقررو زوى عن نظيره في غير هذا الموضع .

فان قلت فهلا غير واما فاؤه واو كما غير واما لامه ياء فيما ذكرت فقالوا واعدني فوعده اوعده لما دخله من المعنى المتجدد .

قبل فعل مما فاؤه واو لا ياتي مضارعه ابدا بالضم انما هو بالكسر نحو وجد يجد ووزن زن وبابه وما لامه ياء فقد يكون على يفعل كيرى ويقضى وعلى يفعل كيرى ويسعى فامر الفاء اذا كانت واو اتي فعل اغلظ حكما من امر اللام اذا كانت ياء فاعرف ذلك فرقا .

الوصلات

من ذلك ذو دخلت وصلة الى وصف الاسماء بالاجناس ، ونظيرها الذي واخواته دخلت وصلة الى وصف المعارف بالاجل ، واي وصلة الى نداء ما فيه الالف واللام ، واسم الاشارة وصلة الى نقل الاسم من تعريف العهد الى تعريف الحضور والاشارة .

مثال ذلك ان يكون بحضرتك شخصان فتريد الاخبار عن احدهما ولا بد من تعريفه وليس بينك وبين مخاطب فيه عهد فتدخل فيه الالف واللام فاتي باسم الاشارة وصلة الى تعريفه ونقله من تعريف العهد الى تعريف الحضور فتقول هذا الرجل فعل اويفعل ، ذكر ذلك كياه ابن يعيش في (شرح الفصل) قال ويجوز ان يتوصل بهذا الى نداء ما فيه الالف واللام فتقول يا هذا الرجل كما تقول يا ايها الرجل وقد يجوز ان لا تجعله وصلة فتقول يا هذا فاذا جعلته وصلة

وصلة لزومه الصفة وإذا لم تجعله وصلة لم تلزمه الصفة .

ومن ذلك قول بعضهم أن إيا وصلة إلى اللفظ بالمضمر الذي هو الإياء والكاف والهاء لما يريد فصلها عن العامل إما بالتقديم أو بالتأخير ولم تكن مما تقوم بانفسها لضعفها وقلها ادغمت بايا وجعلت وصلة إلى اللفظ بها فأيا عندهم اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر كما أن كلا اسم ظاهر يتوصل به إلى المضمر في قولك كلاهما قال ابن يعيش وهذا القول واه لأن كلا تضاف إلى الظاهر كما تضاف إلى المضمر ولو كانت كلا وصلة إلى المضمر لم تضاف إلى غيره .

وفي (أما إلى ابن الحاجب) أي جرى بها متوصلا بها إلى نداء ما فيه الالف واللام لأنها مبهمه يصح تفسيرها بكل ما فيه الالف واللام وان فرض هنا أن يأتي ما فيه الالف واللام تفسيرها فلما كانت كذلك صلحت لهذا المعنى ١٠ والذي يدل على ذلك أن أسماء الإشارة لما كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموضع فقليل يا هذا الرجل وبها هؤلاء الرجال .

وفي (شرح المفصل) للاندلسي أعلم أن ذواتنا استعمل في الكلام وصلة إلى الوصف بأسماء الاجناس كما وضع الذي وصلة إلى وصف المعارف بالجمل فأرادوا أن يقولوا زيد المال فوجدوا هذا يقبح في اللفظ والمعنى أما اللفظ ١٠ فلأنهم جعلوا ما ليس بمشتق مشتقا لأن الصفة حقها أن تكون مشتقة وأما قبحه من حيث المعنى فلأنهم جعلوا ما كان قويا ضعيفا لأن الاجناس هي القوية فلما جعلوها صفة صارت ضعيفة لأنها مقدمة في الرتبة لجنسيتها فجعلوها متأخرة تأخره بعد أن كانت متبوعة فلما اجتمع فيها هذا القبح اللفظي والمعنوي جاؤا باسم يكون معناه فيما بعده فجعلوه صفة في اللفظ وهم يريدون الصفة باسم الجنس الذي بعده لأنه قد زال اتبع القبح اللفظي وبقي الآخر لم يمكنهم إزالته فلذلك لم يضاف إلى مضمر لأن المضمر لا يوصف به البتة .

الوصل

يأتجرى فيه الاشياء على اصولها والوقف مما تغير فيه الاشياء عن

اصولها .

ذكر هذه القاعدة ابن جني في (سر الصناعة) قال ألا ترى ان من قال من العرب في الوقف هذا بكر ومررت بيكر فنقل الضمة والكسرة الى الكاف في الوقف فانه اذا وصل اجرى الامر على حقيقته فقال هذا بكر ومررت بيكر . وكذلك من قال في الوقف هذا خالد فانه اذا وصل خفف اللام قال وبذلك استدلل على ان انتاء في نحو قائمة هي الاصل والماء في الوقف بدل منها .

وقال ابن القيم في (البدائع) الوصلات في كلامهم اتى وضعوها للتوصل بها الى غيرها خمسة اقسام .

احدها ، حروف الجر وضعوها ليتوصلوا بالافعال الى المجرور بها ١٠ ولولاها لما نفذ الفعل اليها ولا باشرها .

الثاني حرف ها التي للتنبيه وضعت ليتوصل بها الى نداء منافيه الى .
الثالث ذو وضعوه وصلة الى وصف التكرات باسماء الاجناس غير المشتقة .

الرابع ، الذي وضعوه وصلة الى وصف المعارف بالاجل ولولاها لما جرت صفات عليها . ١١

الخامس الضمير الذي يربط الجمل الجارية على المفردات احوالا واخبارا وصفات وصلات فان الضمير هو الوصلة الى ذلك .

وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه

لا يؤخذ بقياس

٢٠ ذكر هذه القاعدة ابن عصفور في (شرح الجمل) وبني عليها ان الصحيح ان الاغراء وهو وضع الظرف او المجرور موضع فعل الامر لا يجوز الا فيما سمع عن العرب نحو عليك وعندك ودوتك ومكانك ووراءك واولئك واليك ولذلك ورد قول من اجاز الاغراء لسائر الظروف والمجرورات ، وبني عليها ايضا ان المصدر الموضوح . وضع اسم الفاعل او اسم المفعول لا يطرد بل يقتصر على

وضع الحروف غالباً لتغيير المعنى لا اللفظ

- ذكر هذه القاعدة ابن عمرو بن وبنى عليها جميع قول من قال ان لم دخلت على المضارع قلبت معناه الى الماضي وتركتم لفظه على ما كان عليه وضعف قول من قال انها دخلت على الماضي قلبت لفظه الى المضارع وتركتم المعنى على ما كان عليه .

حرف لا

لا يجتمع الا اثنان لمعنى

- ومن ثم لا يجتمع (١) بين ال والاضافة لانها اذا تاء تعريف، ولا بين ال وحروف النداء لذلك ايضا، ولا بين حرف من نواصب المضارع وبين حرف تنفيس لان الجمع ادوات استقبال، ولا بين كي اذا كانت جارة واللام بخلاف ما اذا كانت ناصبة، ولا بين كي اذا كانت ناصبة وان فلا يقال جئت كي ان ازورك خلافا للكوفيين، ولا بين ادائي استثناء لا يقال قام القوم الاخلاز يدا ولا الاحاشاز يدا قاله ابن السراج (في الاصول) قال الا ان يكون الثاني اسما نحو الا اخلاز يدا والا ما عدا فانه يجوز .

- وفي بعض حواشي (الكشاف) لا يجمع بين ادائي تعدية فلا يقال اذهب بزيد بل إما الهمزة او اياه، ومن ثم ايضا رد قول الاخفش في نحو حواء ان الالف والهمزة ما للتأنيث لانه لا يوجد في كلامهم ما انت بحر فين، واذا دخلت الواو على الكن انتقل المعطف اليها وتجردت لكن للاستدراك كما ان حرف الاستفهام اذا دخل على ما يدل على الاستفهام خلع دلالة الاستفهام كما في قوله (أهل رأونا بسفع القاع ذي الاكم) فان هل بمعنى قد وكما في قوله (ام كيف ينفع ما يعطى العلوق به) فان ام خلعت من دلالة الاستفهام وتجردت للمعطف بمعنى بل ولا يجوز تجرید كيف دون ام لان تجریدها عن

الاستنها مزيل عنها علة البناء فيجب اعرابها - ذكره في (البيسط) .

وقال ابن يعيش الدليل على ان الف ا ر طى للحاق لا للتأنيث انه
معهم ا ر طاة بالحاق تاء التأنيث ولو كانت للتأنيث لم يدخلها تأنيث آخر لانه
لا يجمع بين علامتي تأنيث .

وقال (يونس و - ١) ابن كيسان والزجاج والقارسي اما ليست
عاطفة لانها تقرر بالواو وهي حرف عطف ولا يجمع حرفا عطف واختاره
ابو البقاء وابن مالك والشلوبين وابن عصفور والاندلسي والسخاوي والرضي
وقال ابن الحاجب في (شرح المفصل) لم يعد القارسي اما من حروف
العطف لدخول العاطف عليها وقد ثبت انهم لا يجمعون بين حرفي عطف .

وقال ابن السراج ايسر اما بحرف عطف لان حروف العطف
لا يدخل بعضها على بعض فان وجدت شيئا من ذلك في كلامهم فقد خرج
احدهما عن ان يكون حرف عطف نحو قولك ما زيد ولا عمر وفلان في هذه المسئلة
ليست عاطفة انما هي تافية .

وقال الشلوبين انما حذفت تاء التأنيث من نحو مسلبة في الجمع بالالف
وانما نحو مسلمات لانها لو لم تحذف لاجتمع في الاسم علامتا تأنيث وهم
يكرهون ذلك .

وقال ابن هشام في (تذكرة) لا يجوز كسرت (ر) لزيد رباعيتين عليتين
وسفلتين لان فيهما الجمع بين الالف والتاء واجتماع علامتي تأنيث
لا يجوز - انتهى .

وقد استشكل جمع علامتي تأنيث في احدى عشرة وثنى عشرة
قال في (البيسط) وجواب الاشكال من ثلاثة اوجه ، احدها انها اسمان
في الاصل فانقر دكل واحد منهما باستحقاقه في الاصل وانما المجتمع اجتماع
علامتي تأنيث في كلمة واحدة ، انما في ان الف احدى للحاق كالف معزى
الا ان التركيب منع من تنوينها والتاء في تتين للحاق بمندرج (م) وحمل اثنتان

عليها لكونها بمعنى واحد (الثالث) ان علامتى التانيث فى احدى عشرة مختلفتان لفظا وانما المجتمع اتفاق لفظهما والثاني فى اثنتين بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث حتى يحصل بذلك الجمع بين علامتى تانيث .

- ومن فروع القاعدة ايضا تأخيرهم لام الابتداء الى خبر ان وكان حقها ان تكون فى اول الجملة وصدرها لكنهم كرهوا تو الى حرفين لمعنى واحد .
- وهو التاكيد ذكره ابن جنى ، وقال فى موضع آخر ليس فى الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد لان فى ذلك قضا لما اعتزم عليه من الاختصار فى استعمال الحروف الا فى التاكيد كقوله (وما ان لا تحملك لهم ثياب) فان ما وحدها للنفي وان ولامعا للتوكيد ، قال ولا ينكر اجتماع حرفين للتاكيد بجملة الكلام لانهم اكثروا باكثر من الحرف الواحد فى قولهم لتقو من فاللام والنون جميعا للتاكيد وقوله تعالى ١٠ (فاما ترين من البشر احدا) فاما والنون جميعا للتاكيد .

- وقال ابن الحاجب فى (شرح المفصل) قول القراء فى ان الواقعة بعد ما النافية انها حرفا ففى ترادفا كترادف حرفى التوكيد فى قواك ان زيدا لقام ليس بالجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد ويثل ان زيدا لقائم قد فصل بينها لذلك .

- وقال ابن القواس فى (شرح الكافية) لم يعهد اجتماع حرفين لمعنى واحد من غير فاصل ولذلك جاز ان زيدا لقائم وامتنع ان ازيدا قائم .
- وقال ابن اياز انما لم تعدل لافى التعرف بلام الجنس وان كان فى المعنى نكرة لان لام الجنس قبل الاستغراق وكذلك لافوا اعلوا فى الحرف بها
- لجمعوا بين حرفين متفقين فى المعنى وذلك ممنوع عندهم .

- وقال الشلوبين النحويون يقولون ان حروف المعانى انما هى مختصر الالهال فهى نائبة مناب الافعال تعطى من المعنى تعطيه الافعال الا ان لافعل اختصرت بالحروف فان الافعال تقتضى ازمنة وامكنة واحدا ودفعوين وفاعلين ومحوالا لافعلهم وغير ذلك من معدولات الالهال فاختصر ذلك كله بن

جعل في دواضعها ما لا (١) يقتضي شيئاً من ذلك ولذلك كرهوا ان يجمعوا بين حرفين لمعنى واحد ولم يكرهوا ذلك في الاسماء والافعال لان ذلك تقيض ما وضعت عليه من الاختصار، قال وبهذا يبطل قول من قال ان الاسماء الستة وامراً او ابناً معربة بشيئين من مكانين لان العرب اذا كانت لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد لكونه تقيض موضوعها من الاختصار فلأن لا تفعل ذلك في الحركة احق واولى لان الحركة اخصر من الحرف .

وقال ابن الدهان في (انثرة) فان قيل فهلا جاز ان يزيدا قائم بالجمع بينهما لانها للتأكيد كما جمع بين تأكيدين في اجمع واكتع ؟ فالجواب ان الغرض في هذه الحروف الدوال على المعاني انما هو التثقيب والاختصار فلا وجه للجمع بين حرفين لمعنى اذ فيه قبح الغرض واذا تباعد عنه استعجز الجمع بينهما كما جرح بين حرف النداء والاضافة ويمتنع الجمع بينه وبين لام التعريف .

لا يجتمع الفان

قال ابن الخباز اذا وقعت على المقصور وقعت عليه بالالف التي هي بدل من التنوين فتقول رأيت عصا فهذه الالف كالالف في رأيت زيدا وكان معك في التقدير الفان بدل من واو وبدل من التنوين لحذف احداهما لتلاصق الفان، قال وجاء رجل الى ابي اسحاق الزجاج فقال له زعمتم انه لا يمكن الجمع بين الفين فقال نعم ، فقال انا اجمع فقال له اجمع فقال ما ودد صوتي فقال له الزجاج حسبك ولو مددت صوتك من غدوة الى العصر لم تكن الا الفوا واحدة . قال وكانت الاولى اولى بالحذف لان الطارئ يزيل حكم الثابت .

ومن فروع هذه القاعدة اذا جمع المقصور بالالف والتاء قلبت الفه ياء ٢٠ كقولك في حبل حبيبات لانه لا يجتمع افان وحذفها هنا غير ممكن .

لا يجتمع خطابان في كلام واحد

قال ابو علي في (التذكرة) الدليل على هذا الاصل قولهم ارايتك زيدا

ما فعل ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق بها من تنية وجمع وتأنيث وتذكير أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة فلا يجوز على هذا يا غلامك لأن الغلام مخاطب والكاف خطاب آخر وهي غير الغلام فقد حصل في الكلام خطابان فامتنع لذلك ولو قال يا ذاك كان ذا قد وقع موقع الخطاب فإذا وصل بالكاف لم يكن حسنا وهو أشبه من الأول لأن ذا هو الكاف وليس الغلام الكاف قال وقد عمل أبو الحسن في (المسائل الكبير) أبوابا ومسائل وهذا أصل تلك المسائل عندي هذا كله كلام أبي علي .

- وفي (اللغ الكاملية) لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي فإن قيل قولهم أرايتك كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد قيل إن التاء ضمير مجرد عن الخطاب والكاف خطاب مجرد عن الضمير فكل منهما خلع منه معنى وبقي عليه معنى .
- وقال الأبدى في (شرح الجزولية) لم يجمع بين حرف النداء وضمير الخطاب لأن أحدهما شئى عن الآخر .

١٥ لا تنقض مرتبة الأمر حادث

قاله ابن جنى في (الخصائص) وجعل منه استتاع تقديم التفاعل في نحو ضرب غلامه زيدا، والمبتدأ في نحو عندك رجل، ووجوب تقديم المفعول إذا كان اسم استفهام أو شرط لما طرأ فيها .

لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع

- ذكر هذه القاعدة أبو البقاء في (التبيين) وبني عليها جواز تقديم خبر ليس عايبا عند جمهور البصريين بتقديم معمول الخبر في قوله تعالى (ألا يوم يأتهم ليس بصروفا عنهم) وتقديم معمول الخبر كتقديم الخبر نفسه لأن معمول تبع للعامل ولا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع .

حرف الياء

يغتفر في التوائى مالا يغتفر في الاوائل

ومثله قولهم يحتمل في التابع مالا يحتمل في المتبوع . من فروع ذلك ظهور أن مع المعطوف على منصوب حتى كقوله .

حتى يكون عن زى فى قوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار .
وان كان لا يجوز ظهورها بعد حتى لأن التوائى تحتمل مالا تحتمل الاوائل .

وقال فى (البسيط) جوز الفراء اضافة اسم الفاعل المرفع بال اذا كان للحال او الاستقبال نحو الضارب زيد الآن او عند (واحتج - ١) بالقياس على قول الشاعر (الواهب المائة الهجان وعبدها) .

والجواب انه يحتمل فى التابع مالا يحتمل فى المتبوع بدليل قولهم رب شاة وسخلتها ورب لا تدخل على معرفة واذا عطف غير العلم على العلم نحو مررت بزيد واخيك فتقل ابن بابشاذ جواز حكايته لان المتبوع تجوز حكايته لحكى التابع تبعاله .

وتقل ابن الدهان منعها لان التابع لا تجوز حكايته ولا يمكن حكاية احدهما بدون الآخر فقلب جانب المنع اما عكس ذلك نحو مررت باخيك وزيد فلا تجوز فيه الحكاية اتفاقا بل يجب الرفع فيقال من اخوك وزيد لان المتبوع لا تجوز حكايته فكذا التابع ذكره فى (البسيط) .

وقال ايضا قد اجاز النحاة كم رجلا ونساء هم جاؤك عطفا على معنى كم واجازوا نصب عطفا على التمييز وان كان نكرة لانه يجوز فى التوائى مالا يجوز فى الاوائل للبعد عن كم ومثله كم شاة وسخلتها وكم ناقة وفصيلها .

وقال ابن هشام فى (المغنى) القاعدة التامة كثير الا يغتفر فى التوائى الا يشتمل فى الاوائل فن ذلك كل شاة وسخلتها بدرهم (واى قى هيجاء

انت وجارها) ورب رجل واخيه (وان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت) ولا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اى جارها ولا ان يقيم زيد قام عمرو الا فى الشعر، ويقولون مررت برجل قائم ابواه لا قاعد ين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على احوال اثنائى وربط المعنى بالاول (١).

- وقال ابن القواس فى (شرح الدرة) بعد أن حكى قولهم فى (اذا ابن النارك البكرى بشر) ان بشرا عطف بيان للبكرى ولا يجوز جعله بدل لان البدل فى حكم تكرير العامل ولا يجوز ان ابن النارك بشر وفى امتناع البدل نظر لانه يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع بدليل كل شاة وسخلتها. وتبعه ابن هشام فى (حواشى التسهيل).

- وقال فى (تذكرة) ان قيل لآى شى فتحت لام المستغاث؟ بالجواب ١٠ فرقاينها وبين لام المستغاث له.

فان قيل لآى شى كان الفتوح لام المستغاث وكان حقه التنوين فى الثانية لان عندها تتمحق الحاجة فهو اجرى على قياسهم كما انهم لا يحذفون فى نحو سفر رجل الا ما اردتوا عنده، فالجواب ان الاول حال محل المضمر واللام تفتح اذا دخلت عليه.

- ١٠ • فان قيل فلآى شى كررت فى المعطوف عليه؟ فالجواب انه يعطفه على ما حصل فيه الفرق اكتفى بذلك وساعد عليه ان المعطوف يجوز فيه ما لا يجوز فى المعطوف عليه تقول يا زيد والرجل وان لم يجز يا الرجل. فان قيل فلآى شى يفتح فى يا زيد وبالعمر ومع انه معطوف؟ فالجواب انه نداه فان مستقل والمعطوف الجملة. قال فهذا تحرير لا تجدل لأحد مله ان شاء الله تعالى.

- ٢٠ • وقال الابذى فى (شرح الجزولية) اذا عطف على المستغاث به كسرت اللام لان المضاف يجوز فيها ما لا يجوز فى الاوائل.

وقال ابن هشام فى (تذكرة) سئل عن لولاي اذا عطف عليها اسم ظاهر فقلت يجب الرفع نحو لولاي وزيد لكان كذا وكذا كما تقول ما فى الدار

من رجل ولا امرأه وذلك لان الاسم المضممر بعد لولا وان كان في موضع خفض بها الا انه ايضا في موضع رفع بالابتداء، ونظيره في ذلك الاسم المجرور بلعل على لغة عقيل اذا قيل لعل زيد قائم ألا ترى ان قائم خبر مرفوع وليس معمولاً للعل لانها هنا حرف جر كالباء واللام فلا تعمل غير الجر وان عطف على محله من الخفض فان التزم إعادة الخفض لم يأت هنا لانا اذا قلنا لولاك ولولا زيد لزم جر لولا للظاهر وهو ممتنع بإجماع وان لم تلزمه فقد يمتنع العطف بما ذكرنا لان العامل حيثئذ هو لولا الثانية وقد يصحح بان يدعى انهم اغتفروا كثيرا في الثواني مالم يغتفروا في الاوائل .

وقال ابن اياز في (شرح القصول) فان قيل هلا خفيف الفعل لفظا والتقدير اضافة مصدره؟ فالجواب ان ذلك اتساع وتجاوز وهو قبيح في الاوائل والمبادئ دون الاواخر والثواني .

وقال البيضاوي في تفسيره في قوله تعالى (انك انت العليم الحكيم) قيل انت تأكيد للكاف كافي قواك مررت بك انت وان لم يجر مررت بان انت اذا التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جازيا هذا الرجل وان لم يجر يا الرجل .

وقال ابن الصائغ في (تذكرته) ابو عمر ويختار النصب في الغلام من تحويازيد والقلام وان كان عطف النسق يقدر معه العامل وحرف النداء لا يباشر اللام لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل .

وقال ابن النحاس في (التعليقة) انما جاز في الثواني مالم يجر في الاوائل من قبل انه اذا كان ثانيا يكون ما قبله قد وفي الموضع ما يقتضيه فجاز التوسع في ثاني الامر بخلاف ما لو اتينا بالتوسع من اول الامر فانا حيثئذ لا نعطي الموضع شيئا يستحقه . انتهى .

وادا عطف على غدوة المنسوب ما بعدها قليل لدن غدوة وعشية جاز عند الانقش في المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ .

وضعف ابن مالك في (شرح الكافية) النصب وواجهه يوحيان
ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جرفليس من باب إعطف
على الموضع .

قوله ولا يلزم من ذلك ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة
وهو غير محفوظ الا فيها لانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل ، انتهى .
تم القسم الاول من الاشياء والنظائر النحوية والحمد لله اولاً وآخرأ
ويليه التدريب وهو القسم الثاني ان شاء الله تعالى .

خاتمة الطبع

الحمد لله كما يجب ان يحمد ، والصلاة والسلام على خاتم انبيائه سيدنا محمد ،
وعلى آله وصحبه اولى الشرف المؤبد .

وبعد فقد تم بحمد الله طبع الجزء الاول من كتاب الاشياء والنظائر
النحوية للشيخ العلامة جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى اعيد طبعه
في هذه المطبعة مع المقابلة على نسخة قلبية ومراجعة المظان من الكتب ومزيد
الاعتناء بالتصحيح والتقيقح .

وكان الطبع بمطبعة الجمعية العلمية الشهيرة بدائرة المعارف العثمانية بعاصمة
الدولة ألاصفية حيدرآباد الذي اذ كان اذماها الله مصونة عن الفتن والمحرم
في ظل الملك المؤيد المعان الذي اشتهر فضله في كل مكان ، السلطان بن السلطان

سلطان العلوم ، مظفر الممالك آصف جاه السابع مير عثمان علي خان بهادر
لا زالت مملكته بالعز والبقاء ، دائمة التقدم والارتقاء ، وهذه الجمعية تحت
صدارة ذي القضاة السنية والمفاخر العلمية النواب السير حيدر نواز جنك بهادر
رئيس الجمعية ورئيس الوزراء في الدولة الاصفية ، والعالم العامل بقية
الافاضل النواب محمد يار جنك بهادر وتحت اعتماد الما جد الاريب اشريف
النسيب النواب مهدي يار جنك بهادر عميد الجمعية ووزير المعارف والمالية في
الدولة الاصفية ومعين امير الجامعة العثمانية ، ضمن ادارة العالم المحقق والفاضل

المدتق مولانا السيد هاشم الندوى معين عميد الجمعية ومدير دائرة المعارف
ادام الله تعالى درجاتهم سامية ومحاسنهم زاكية .

وعنى بتصحيحه من افاضل دائرة المعارف وعلماؤها مولانا السيد زين العابدين
الموسوى ومولانا الحبيب عبدالله بن احمد العلوى ومولانا محمد طه الندوى
ومولانا الشيخ عبد الرحمن اليماني ، ومولانا محمد عادل القدوسى ، ومولانا
السيد احمد الله الندوى ، والسيد حسن جمال الليل المدنى والشيخ احمد بن محمد
اليماني غفر الله ذنوبهم وستر عيوبهم .

وكان تمامه يوم الاحد عاشر صفر سنة ١٣٦٠ وآنردعوا ان الحمد لله رب
العالمين وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد نبيه الامين وعلى آله وصحبه
الطيبين الطاهرين الى يوم الدين .



فهرس الجزء الأول من كتاب الاشياء والنظائر النحوية

صفحة	
٢	الخطبة
٧	ما روى في وضع امير المؤمنين على رضى الله عنه للنحو
٨	فن القواعد والاصول العامة
»	حرف الهمزة الاتباع
١١	تنبيه
١٢	فائدة
»	فائدة
١٣	الاتساع
١٨	اجتماع الامثال مكروه
٢٢	اجراء اللازم مجرى غير اللازم واجراء غير اللازم مجرى اللازم
٢٥	اجراء المتصل مجرى المنفصل واجراء المنفصل مجرى المتصل
٢٧	اجراء الاصلى مجرى الزائد واجراء الزائد مجرى الاصلى
٢٨	الاختصار
٣٢	اختصار المختصر لا يجوز
٤٣	فصل من نظائر ذلك وهو عكس القاعدة
٤٦	تنبيه
»	فصل هل الاصل في حرف التأنيث الهاء ام اناء
٥٠	اسبق الافعال
»	الاستثناء
٥٣	الاسم اصل للفعل والحرف
»	باب اتقول في الاسم والحرف ايها اسبق في المرتبة والتقديم

الاسم اخف من الصفة	٥٤
الاشتقاق	٥٥
الاصل مطابقة المعنى للفظ	٦٣
الاصل ان يكون الامر كله باللام من حيث كان معنى من المعاني	٦٤
الاصل في الافعال التصرف	»
اصلاح اللفظ	»
الاصول المروضة	٧٠
الاضافة ترد الاشياء الى اصولها	٧١
الانحمار اسهل من التضمين	٧٢
الانحمار احسن من الاشتراك	»
الانحمار بخلاف الاصل	»
الاعراب - البحث الاول في حقيقته	»
البحث الثاني في وجه نقله من اللغة الى اصلاح النحويين	٧٦
البحث الثالث في الاعراب والكلام ايها اسبق	»
البحث الرابع في ان الاعراب لم دخل في الكلام	٧٨
البحث الخامس في ان الاعراب أحركة ام حرف	٨٠
البحث السادس في الاعراب لم وقع آخر الاسم دون اوله واوسطه	٨٣
اعطاء الاعيان حكم المصادر وعكسه	٨٤
الافعال نكرات	٨٥
الاصال كلها مذكورة	٨٦
اقتضاء الموضع لفظا وهو معك الا انه ليس بصاحبك	»
الانفاء	٨٨
الامثال لا تغير	٨٩

حرف الواو	٣٣٣	الاشياء - ج - ١	صفحة
		الايجاب	٩٠
		حرف الباء - باب الشرط مبناه على الابهام وباب الاضافة مبناه على	»
		التوضيح	
		البدل	٩١
		حرف التاء - التأليف	٩٢
		التابع لا يتقدم على المتبوع	٩٣
		الثنية ترد الاشياء الى اصولها	»
		التعريف	»
		التركيب	٩٤
		التصغير يرد الالتياء الى اصولها	١٠١
		التضمن	»
		قاعدة الفرق بين التضمن والتقدير	١٠٤
		قاعدة كل ما تضمن ما ليس له منع شيئاً مماه	١٠٥
		قاعدة التضمن معنى شيء لا يلزم ان يجرى مجراه في كل شيء	»
		قاعدة الفرق بين المدور والمتضمن	»
		التعادل	١٠٦
		تعارض الاصل والغالب	١٠٧
		التعويض	١٠٨
		قاعدة قد يكون التعويض مكان المعوض	١٢١
		قاعدة العوض والمعوض منه لا يجتمعان	١٢٥
		تنبيه	١٣٣
		تنبيه	»
		تنبيه	١٣٤

» قاعدة ما كان عوضا لا يحذف	
التغليب	١٣٥
التغير يأنس بالتغير	١٣٦
التقاص	١٣٨
» تقارض اللفظين	
فاثبة	١٤٠
التقدير	١٤١
التقديم والتأخير	١٤٣
تقوية الاضعف و اضعاف الاتوى	١٤٤
» تكثير الحروف يدل على تكثير المعنى	
تنبيه	١٤٦
» تلاقى اللغة	
التثيل للصناعة ليس ببناء معتمد	١٤٧
حرف الاء الثقل والخفة	١٤٨
» ثبوت الحدث	
» حرف الجيم الجمل تكرات	
الجوار	١٤٩
حرف الحاء - الحركة فيها فوائد - الاولى	١٥٢
الفائدة الثانية	١٥٧
الفائدة الثالثة	١٦٠
الفائدة الرابعة	١٦١
» الفائدة الخامسة	
الفائدة السادسة	١٦٢

الفائدة السابعة	١٦٣
الفائدة الثامنة	١٦٥
الفائدة التاسعة	١٧٠
الفائدة العاشرة	١٧١
الحادية عشرة	١٧٥
الثانية عشرة	١٧٦
الثالثة عشرة الى السابعة عشرة	١٧٧
فائدة	»
حكاية الحال من اقوال اعداء الشهيرة	١٧٨
الحمل على ماله نظير اولى من الحمل على ما ليس له نظير	١٧٩
قاعدة	١٨٢
حمل الشيء على نظيره	١٨٣
الحمل على أحسن التبيين	»
حمل الشيء على الشيء من غير الوجد اعطى الاور ذلك الحكم	١٨٤
الحمل على الاكثر اولى من الحمل على الاقل	١٨٦
الحمل على المعنى	١٨٩
اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لانه في معنى فعل يتعدى به	١٩١
قاعدة	١٩٤
حمل الشيء على قبيضه	١٩٥
حمل الاصول على الفروع	١٩٨
حرف انهاء - خلع الادلة	٢٠٢
حرف الراء - الرابط	٢٠٥
فائدة	٢٠٦

»	قاعدة	
»	الرجوع الى الاصل يسر من الانتقال عنه	
٢٠٧	رب شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة	
»	رب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلا	
٢٠٨	حرف الزاي - الزيادة	
٢١٣	قاعدة	
»	حرف السين - سبب الحكم قد يكون سببا لقضه على وجه	
٣١٤	سبك الاسم من الفعل بغير حرف سالك فيه نظائر	
»	حرف الشين - الشذوذ	
٢١٧	(قاعدة)	
»	الشيء اذا شبه الشيء اعطى حكما من احكامه على حسب قوة الشبه	
٢٢١	الشيئان اذا تضاد تضاد الحكم الصادر عنهما	
٢٢٢	الشروط المتضادة في الابواب المختلفة	
٢٢٣	حرف الصاد - صدر الكلام	
»	ضابط	
٢٢٤	مسئلة	
»	حرف الضاد - الضروة	
٢٢٥	قاعدة	
»	قاعدة	
»	قاعدة	
٢٢٦	قاعدة	
»	الضائر ترد الاشياء الى اصولها	
٢٢٨	تنبيه	

تنبيه	٢٢٨
تنبيه	٢٢٩
تنبيه	»
مسئلة	»
الضمير اطلب بالاضافة من الظاهر	٢٣٠
حرف الطاء الطاءى يُرل حكم الثابت	»
طرد اليا ب	٢٣٢
حرف الطاء - الطرف والمجرور	٢٣٥
تنبيه	٢٣٩
فائدة	٢٤٠
حرف العين - العامل فيه مباحث الاول العمل اصل في الافعال	٢٤١
الثاني عوامل الاسماء لاتعمل في الافعال	٢٤٢
الثالث العامل المعنوى	»
فائدة	٢٤٥
المبحث الرابع كل حرف اختص بشيء ولم ينزل منزلة الجزء منه	»
فانه يعمل	
ضابط - ليس في كلامهم حرف يرفع ولا ينصب	٢٤٨
الحامس اصل الحروف ان تكون عاملة	»
السادس العمل لا يعمل الا فيما يدل عليه لفظه	٢٥١
السابع اذا امكن نسبة العمل الى الموجود لم يصر الى الحذف	»
فائدة	٢٥٢
الثامن اذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها	»
تخطاها العامل	

- ٢٥٢ التاسع لا يمتنع ان يكون الشيء عاملا في شيء والاخر عاملا فيه
- ٢٥٣ العاشر فرق بين العامل والمقتضى
- » الحادى عشر الاسم العامل ومعموله يتنزل منزلة المضاف والمضاف اليه
- ٢٥٤ الثانى عشر قد يكون للحرف عمل في حال لا يكون في حال اخرى
- » الثالث عشر لا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد
- ٢٥٥ الرابع عشر مرتبة العامل ان يكون مقدما على الم معمول
- » الخامس عشر العامل اللفظى اولى من العامل المعنوى
- » السادس عشر العوامل لا يلها الا الجوامد
- ٢٥٦ السابع عشر العامل الضعيف لا يعمل فيما قبله
- » الثامن عشر العامل مع الم معمول كالعلة العقلية مع العلول
- » التاسع عشر الحروف لم يأت فيها تعليل
- » العشرون العامل الضعيف لا يحذف
- » الحادى والعشرون ضعف عوامل الافعال عن الاسماء
- » العارض لا يعتد به
- ٢٦٠ حرف الفين - الغالب واللازم مجريان في العربية مجرى واحدا
- » حرف الفاء - الفرع احط رتبة من الاصل
- ٢٦٤ تنبيه
- » افروع هي المحتاجة الى العلامات والاصول لا تحتاج الى علامة
- ٢٦٥ الفروع قد تكثر وتطرّد حتى تصير كالاصول وتشبه الاصول بها
- » الفرق
- ٢٦٨ خاتمة
- » الفعل لا يثنى
- ٢٦٩ الفعل اقل من الاسم
- ٢٧٠ فائدة

- ٢٧١ حرف القاف - القلب
- ٢٧٢ قد يزداد على الكلام التام فيعود ناقصا
- ٢٩٣ قد يكون للشيء اعراب اذا كان وحده فاذا اتصل به شيء آخر
تغير اعرابه
- » قرأت الاحوال قد تغنى عن اللفظ
- » حرف الكاف - كثرة الاستعمال اعتمدت في كثير من ابواب العربية
- ٢٧٧ حرف اللام - اللبس محذور
- ٢٨٢ حرف الميم - ما حذف للتخفيف كان في حكم المنطوق به .
- ٢٨٥ ما كان كالجوء من متعلقه لا يجوز تقدمه عليه
- ٢٨٦ ما يجوز تعدده وما لا يجوز
- ٢٨٧ مراعاة الاصول - المبحث الاول فيما راجع وما لا يراجع
- ٢٩١ المبحث الثاني في مراعاة اهم الاصول تارة واهمها لم اياها اخرى
- ٢٩٢ المبحث الثالث في مراجعة الاصل الاقرب دون الابعد
- ٢٩٣ المبحث الرابع في مراجعة اصل واستثناؤه فرع
- ٢٩٥ مراعاة الصورة
- » معنى النفي مبنى على معنى الايجاب فالم يحدت امر من خارج
- » حرف النون - النادر لاحكامه
- ٢٩٦ قرض التعرض
- ٢٩٧ النفي والنفي من واحد
- » النون تشابه حروف المد واللين من ستة عشر وجها
- ٢٩٨ حرف الواو - الواسطة الابواب الاول بين المعرب والمبني
- ٣٠١ الباب الثاني بين المنصرف وغيره
- ٣٠٢ الباب الثالث بين العلم المنقول والمرجول

الباب الرابع بين الظاهر والمضمر	»
الباب الخامس بين الوقت والوصل	٣٠٣
الباب السادس بين حرف الجر الاصل والزائد	٣٠٤
وصل	»
ورود الشيء مع نظيره مودده مع تقيضه	»
ورود الوفاق مع وجوب الخلاف	٣١٠
ورود الشيء على خلاف العادة	٣١١
الوصلة	٣١٨
الوصل	٣١٩
وضع الشيء موضع الشيء او اقامته مقامه	٣٢٠
لا يؤخذ بقياس	
وضع الحروف عاليا لتغيير المعنى لا القصد	٣٢١
حرف لا - لا يجتمع ادا تان لمعنى	»
لا يجتمع القان	٣٢٤
لا يجتمع خطابان في كلام واحد	»
لا تنقص مرتبة الا لأمر حادث	٣٢٥
لا يقع التابع في موضع لا يقع فيه المتبوع	»
حرف الياء - ينتشر في التوافي، الا ينتشر في الاوائل	٣٢٦
خاتمة الطبع	٣٢٩

59398

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢	٣	والحمد لله	والحمد لله
٦	٦	والضابط يجمع	والضابط يجمع
٨	٢	يحيى بن بكير	يحيى بن أبي بكر
١٠	٣	بهمزة	لهمزة في
»	٩	بالياء	ياء ياء
»	١٩	لاتباع الوليد	الاتباع هو وليد
١٥	١٥	ومع وذلك	ومع ذلك
١٩	١٣	اجتماعها	اجتماعها
٢١	٢٠	أن إن	إن أن
٢٢	١١	الوجا	الوجي
٢٣	٦	انحلال واستقلال	اعلال واستقلال
٢٤	٨	حذبذبي بذبذبي	حذبذبي حذبذبي
»	١٣	أولى	لولى
»	١٤	الحمرا	الحمر
٢٥	١١	رؤيا ورؤية	رويا وروية
٢٦	٢	غيره	غير
»	١٠	هاه الله	ها الله
»	١١	ولاتناجوا	ولاتناجوا
»	١٣	نون	النون
»	١٩	تقدير ام	بقد رام
٢٧	٤	رفع	رفع
»	٦	ترك	قول

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الإشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
٢٧	٨	تكثر كريا عرجا	تكثر كريا عرجا
٢٩	٥	الحسن	الحسين
٣٢	١٨	دخلت	دخلت
٣٤	١	اختصارا اوثابة	اختصارا اوثابة
»	١٥	حركة	جزء كلمة
٣٥	١٦	ما هو معروف ورده	ورده
٣٦	١٣	وظلت	وطلت
»	١٧	وفاته	وفاء به
٣٨	»	نظرت	تنظرت
٣٩	٧	الحسن	الحسين
٤٠	١٤	لتقربها	ولتقربها
٤٣	١٩	لان اصله الان	الآن اصله اوان
٤٤	١	بلز	فلز
»	٦	»	»
»	٩	يزاوان	تراوان
»	١٠	بلز	فلز
٤٦	٢	زوينه	رزئته
٤٨	٢٠	اصليين	اصليين
٥١	٩	الكثرة وكذاك شوع	الكثيرة وكذاك شوع
»	١١	عن	عن
»	١٥	دردري	دودري
»	»	دردر	ددر

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٥١	٢٠	استعانوهم ... أثن
٥٢	٥	حَناه
»	١٠	عن غيره
٥٤	٤	الحديث
»	٧	تشبه هذا الحديث
»	»	وتتحمل
٥٥	٣	ابت ذكر من عودن
٦٥	١٩	وجيها
»	٢١	في معنى
٦٧	١١	استحقاقات
٦٩	١	القاء
»	»	لفظة
٧١	٩	المتسد والنسد
٧٢	٢٢	لامتنعت
٧٤	٢٤	لا ينبغي لك
٧٨	٢	والاخبار بقدم كل واحد منها
»	»	فكذلك قوله في
»	»	يفعلان
»	١٧	حذف في الكلمة
٨٧	٤	الالأن
٨٨	٦	عنه

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة السطر	الخطأ	الصواب
٨٩	٤	وله
»	٢٢	وتوحيث
»	»	ومن ظهور
»	٨	واحد يسلك وادعوا
»	»	واحد يسلك دعاء له بالسلامة
»	»	واذها بذى تسلمان والمعنى
»	»	اذها واحد يسلكا - واذها
»	١٠	وربما لا استعملوا
»	١٧	يجتمع
»	٢٤	مؤسر
٩٢	٢	مير
»	»	ومئر
»	١٣	انتيق
»	»	افعل (١)
٩٣	»	بدل البدل
»	٩	الايدي
»	١٢	يل زيدان
٩٤	٦	انخفضت انقصت
»	٩	زيد ثم
٩٦	١١	بنية
»	١٥	واحد
٩٨	١١	واحدث
١٠١	٣	وقضت

والا اين

استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة السطر	الخطا	الصواب
١٠١	٢١ والاين	ولاأين
١٠٣	١٥ من كذا	في كذا
»	١٩ وتهل	واتهل
»	٢٠ وكذلك	وذلك
١١٠	٥ قوله	قوله
»	١٧ الرالد	الرائدة
»	١٨ بجنح	تجنح
»	٢٤ يضاعف	يضعف
١١٢	٨ من قوم	مراجوم
»	١٠ وتسمى	وتسمى
»	٢٢ صيغة وصيغ	صيغة وضيع
»	٢٣ صينة	ضيمة
١١٣	٤ صيغ	ضيغ
»	٦ عوضه وعوض	عرصه وعرض
»	١٠ »	»
»	١٦ اليه	عليه
١١٦	» وذؤابة	وذؤالة
١١٧	١٣ فحول	فحمول
١١٨	٣ عله	عليه
»	٨ إلباء	الباء
١٢١	١٧ لثيزة	لثييزة

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الاشياء والنظائر النحوية

الصفحة السطر	الخطأ	المحذوف	المحذوف
١٢١	١٥	المحذوفة	المحذوف
»	١٦	قيل عن	قيل عوض عن
١٢٢	٩	موضع	موضعه
١٢٤	١	وسيلة والا	رسيه الا
١٢٦	٨	وشامى	وشامى
»	١٨	وان	وان
١٢٦	١٩	انه	انه
»	٢٠	انا	انا
»	٢١	انه	انه
١٢٧	١	يعانى	يعاى
١٣٠	٢٤	ترنى	ترنى
١٣١	٢٠	تظهر	تظهر
١٣٢	١٠	والقسم	القسم
١٣٤	١٩	الآمدى	الأبذى
١٣٦	١٧	حبوة	حبوة
١٣٧	٤	تغير	التغير
١٤٠	»	به عباد	عباده
١٤٥	١	الشعب	العشب
»	١٩	اخصر	اخص
»	٢١	وعرض عرض	وكم عرض ولا تقول عرض
١٤٦	١٢	وانيسان	وانيسان
١٤٧	٢٠	ملا	فعل

استدراك الاخطاء التي في الجزء الاول من الاشباه والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٤٧	٢١	عديس	عديس
١٤٩	٧	اوى	وأى
»	١٥	هذا ان	هذان
١٥١	٧	بفتح الاقوى	بفتح الاقواء
١٥٧	٢١	يتق الله فان	يتق فان
»	٢٤	وحنى	وصنى
١٧٥	١٦	السهيل	السهيل
١٧٧	٣	الحروف	الحرف
١٧٩	١٢	يشون	يفشون
١٨٠	١٤	الاعراف	الاعراب
١٨٤	١٩	شارك	شاركه
١٧٨	٢	جملة اسمية على	جملة فعلية على
١٣٩	١٩	لا يؤد	لم يؤد
١٩٦	٦	للباهات	للباهة
١٩٨	١	لها	قليا
٢٠٢	٢٣	منه تركيب	منه فتحة تركيب
٢٠٤	٢٤	الاياء اسجدوا	الايسجدوا
٢٠٦	١٦	الحسن	الحسين
٢١١	١٠	فائدة	فائدته
٢١٢	١٦	ولا عمر	ولا عمرو
٢٢٠	٩	فكان احد	فكان احدا
»	١٨	تصيين	تصيين
٢٣١	١	فضل	الفضل

استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشياء والنظائر النحوية

صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
»	١٤	تفكرت	تفكرت
٢٣١	١٧	تكثر	تكثر
٢٣٧	٢٢	بينها	بينها
٢٣٨	٢٠	واشترط	واشترط
٢٤٨	١٤	هما من	انما هما من
»	١٧	فيما رحمة من ربك	فيما رحمة من الله
٢٥٧	١١	باء السراج المتكلم	ياء المتكلم
٢٦٠	١٩	العالب	العالب
٢٦١	١٠	بتقصان	بتقصان
٢٧٩	٢٣	القياس	التباس
٢٨٣	١٩	ووبل	ووبل
٢٨٩	٢	يارب	يارب
٢٩٢	٦	عارفونا	عارفونا
٢٩٩	٢٣	من من	من
٣١٢	١٨	عليها	عليها
٣١٣	١٥	مجنون	مجنون
٣١٤	٢٠	ارقه	ورقة
»	٨	واحدته	واحدته
٣٢٣	١٩	اعملوها	اعملوها
٣٢٤	٣	اوابنا	وابنا

تم استدراك الأخطاء التي في الجزء الأول من الأشياء والنظائر النحوية

بإحسان الدين السيوطي رحمه الله تعالى

